محضر الجلسة رقم 679

التاريخ: الخميس 29 ذو الحجة 1430 (17 دجنبر 2009)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

جدول الأعمال:

– الاستماع إلى رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات السادة المستشارين بخصوص المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010؛

– التصويت على الجزأين الأول والثاني من مشروع قانون المالية؛

– التصويت على مشروع قانون المالية برمته.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أريد في البداية أن أعتذر لكم عن تأخرنا ، كان هناك اجتماع طارئ لندوة الرؤساء، وتأخرنا قليلا، فأستسمحكم.

هناك كذلك كما تعلمون، انتقل إلى عفو الله الأستاذ عبد الهادي بوطالب، وهو أستاذ وكاتب ومربي ووزير سابق ومستشار سابق للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، ومربي ووطني كبير، وأدعوكم إلى قراءة الفاتحة ترحما على روحه الطاهرة.

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، أهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين" آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين."

نستأنف أعمالنا، وكما تعلمون، فاليوم خصصناه لنستمع –إذا سمحتم– لجواب السيد وزير المالية على تدخلات السادة المستشارين بالأمس، وأعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للنيابة عن السيد وزير المالية، الذي سيلتحق بنا عما قريب إن شاء الله.

السيد الوزير المحترم تفضل.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية، الذي اضطر إلى التغيب عن هذه الجلسة لأسباب قاهرة، أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر للإجابة عن التساؤلات والملاحظات التي تفضلت السيدة المستشارة والسادة المستشارون المحترمون بإبدائها بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2010.

وأود بهذه المناسبة التعبير عن خالص الشكر على كل التدخلات القيمة التي قام بها، كل من موقعه، السادة الرؤساء، والتي تنم عن الحرص الشديد على إغناء هذا المشروع من خلال المناقشات المعمقة، التي شملت التوجهات الرئيسية للسياسات الحكومية من خلال المشروع، وكذا المقتضيات التي تضمنها.

وسيرتكز هذا الجواب على ستة محاور رئيسية، تهم على التوالي:

1- نموذج التنمية المعتمدة من طرف الحكومة بوصفه البوصلة التي تم على ضوئها إعداد مشروع قانون المالية؛

2- منهجية تدبير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والتدابير المتخذة لمواجهة تداعياتها من أجل الحفاظ على الجهاز الإنتاجي وعلى مناصب الشغل؛

3- واقعية الفرضيات المعتمدة في إعداد هذا المشروع؛

4- أهمية مجهود الاستثمار العمومي، ودوره في تعزيز الطلب الداخلي من أجل المحافظة على دينامية التنمية؛

5- تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي عبر تكثيف برامج التنمية البشرية؛

6- إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

المحور الأول: نموذج التنمية وإشكالية الإيقاع والتنسيق بين السياسات القطاعية المعتمدة

من بين القضايا الجوهرية التي طرحت ضمن بعض مداخلات السادة المستشارين، قضية محورية تتعلق بإشكالية النموذج التنموي للحكومة، وتطرح قضايا التنسيق بين السياسات القطاعية المعتمدة،

وبالفعل فإن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته، يستند في فلسفته ومرتكزاته على تصور شمولي ومندمج، يستوحي منطقه من هذا النموذج التنموي، الذي يرتكز على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، وعلى البرنامج الحكومي، وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا النموذج في المحاور الثلاثة التالية:

1- ترسيخ أسس الديمقراطية، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وتعزيز دور المرأة داخل المجتمع؛

2- تطوير الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته، وتنويع روافده لتحقيق تموقع أفضل على الصعيد الجهوي والعالمي، مع تثمين أمثل لمؤهلات البلاد، المتمثلة في موقعها الجغرافي والاستراتيجي وعنصرها البشري، ويندرج ضمن هذا الإطار تسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية، والسياسات القطاعية الهادفة إلى تقوية الجهاز الإنتاجي في مختلف المجالات، وتعزيز قدرتنا على مواكبة انفتاح الاقتصاد الوطني على محيطه الدولي.

3- تكثيف الجهود لامتصاص الخصاصات الاجتماعية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، ولتوزيع أفضل لثمار التنمية، خصوصا لفائدة الفئات الأكثر خصاصا، والمناطق ناقصة التجهيز.

وتجدر الإشارة إلى أن بلورة هذا النموذج تتم عبر منهجية تعتمد على التشاور والتعاقد بين الدولة ومختلف الفاعلين، لوضع الإصلاحات والاستراتيجيات القطاعية لدعم التنمية ونقل التكنولوجيا في القطاعات المتقدمة، ونشر التنمية عبر أنحاء المملكة.

وهكذا يمكن القول، إن البلاد تتوفر على نموذج تنموي يشكل بوصلة حقيقية للعمل الحكومي، ويمنح رؤية واضحة لجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ويحدد الاختيارات الكبرى للبلاد، والتي أبانت التجربة والنتائج المحققة عن نجاعتها ومدى تطابقها مع حاجيات وتطلعات البلاد، حيث سجل الاقتصاد الوطني في مناخ عالمي مضطرب نسبة نمو تجاوزت 5%، وهي أعلى نسبة حققت في المجال الأورو متوسطي.

ويجب التذكير أن المغرب قد حقق خلال العشرية الأخيرة قفزة نوعية، حيث ارتفع متوسط الدخل الفردي من 14.000 درهم إلى حوالي 24.000 درهم، أي بزيادة 42%، وارتفع المعدل الصافي للتمدرس من 79% إلى 91%، ومعدل الفقر انخفض من 15% إلى 9%، ومعدل البطالة انخفض هو الآخر من 14% إلى أقل من 10%.

ولإعطاء كل الأبعاد التنموية لهذا المسار وفقا للتوجيهات الملكية السامية، تسعى الحكومة إلى وضع مقاربة ترابية من شأنها أن تعزز التقائية تدخلات مختلف الفاعلين، سعيا نحو توفير أحسن السبل لتضافر الجهود على المستوى المحلي، واستغلال أمثل للمؤهلات المحلية.

المحور الثاني: منهجية تدبير الأزمة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص منهجية تدبير الأزمة الاقتصادية لمواجهة تداعياتها، والحد من آثارها على أداء الاقتصاد الوطني، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة في إطار تدبيرها للأزمة قد استندت في إطار قانون المالية لسنة 2009 إلى العناصر الأساسية التي نتحكم فيها، والتي ترتبط على الخصوص بالطلب الداخلي، والذي بينت التجربة نجاعة الإرتكاز عليه، مع الاستمرار في دعم القدرات التصديرية عبر تدابير إجرائية ظرفية ومقاربات إستراتيجية قطاعية واعدة في مجالات الإنتاج والتصدير.

ومن أجل مواكبة تطورات الظرفية الدولية، شكلت الحكومة لجنة اليقظة الإستراتيجية لمتابعة تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي، وفي سياق عملها تم اتخاذ إجراءات استعجالية في إطار شراكة بين الحكومة والبنوك والقطاع الخاص لدعم القطاعات المصدرة المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل، مع تفعيلها بشكل سريع وملموس، بالإضافة إلى إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الموجهة للداخل، والتي لعبت دورا في صمود الاقتصاد الوطني أمام مختلف الصدمات.

وجدير بالذكر أن قدرتنا على الصمود أمام الأزمة قد تمت بفضل الإصلاحات التي عززت مناعة الاقتصاد الوطني، ووفرت هوامش للعمل، وكذا بفضل صلابة القطاع المالي الوطني، حيث لم تطرح إشكالية التمويل، وظلت الثقة قوية لدى مختلف الفاعلين.

وهكذا سجل الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية، كما أكد ذلك التصريح الأخير لصندوق النقد الدولي بتاريخ 13 نونبر 2009، مع تحسن ملموس في مؤشرات القطاعات المتضررة، ومن بين هذه النتائج نذكر على سبيل المثال:

– تراجع وثيرة انخفاض صادرات النسيج والألبسة من 8,4- عند نهاية شهر مارس إلى 2,6- في أواخر شهر شتنبر الماضي؛

– تراجع وثيرة انخفاض إيرادات السياحة من 8,1- عند نهاية أكتوبر مقابل 11,5- في أواخر شهر يوليوز الماضي؛

– تراجع معدل انخفاض تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج من 7,7%- عند نهاية أكتوبر، مقابل15%- في أواخر يوليوز الماضي.

وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية، يظل تدهور العجز التجاري أحد التحديات التي ينبغي التغلب عليها، خاصة وأن أسبابه تتجاوز الطابع الظرفي لتتمثل أساسا في ضعف العرض التصديري الوطني، الذي تعمل مختلف الاستراتيجيات القطاعية على تحسينه وتطويره.

المحور الثالث: واقعية الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2010.

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية باعتماد فرضيات واقعية، تأخذ بعين الاعتبار تطور المحيط الدولي والانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي كما تؤكده توقعات مختلف المؤسسات الدولية، ارتباطا مع الإمكانيات الضخمة المعبأة في إطار مخططات الدعم، إذ من المرتقب أن يسجل الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010 نموا بنسبة 3,1% بعد تراجع بنسبة 1,1% سنة 2009 حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، ومن المتوقع كذلك أن يستقر متوسط سعر النفط في حدود 75 دولار للبرميل، وهو المستوى المعتمد من طرف جل المؤسسات الدولية.

وفيما يخص المحيط الوطني تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

معدل نمو مرتقب في نسبة 3,5%، وهو توقع ذو طابع حذر بالنظر للإمكانات المتاحة، واحتمال انتعاش قوي للاقتصاد العالمي، وكذا بفضل الانعكاس المنتظر للاستثمارات العمومية، وهكذا ستعرف القيمة المضافة بالقطاع الفلاحي انخفاضا بنسبة 3,5% بعد ارتفاع يقدر ب 24 % سنة 2009، وذلك على أساس فرضية محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار، مع انتعاش المحاصيل الأخرى بما فيها قطاع الماشية.

في حين سيعرف النسيج الداخلي الخام غير الفلاحي ارتفاعا بنسبة 4,4% مقابل 2,7% سنة 2009 نتيجة الانعكاسات الإيجابية للإصلاحات الهيكلية والقطاعية، بالإضافة إلى التدابير المتخذة لفائدة القطاعات المتضررة من الأزمة الاقتصادية.

ومما يساعد على تحقيق النتائج المتوخاة، الأهمية الكبرى التي توليها الحكومة للنهوض بقطاع الخدمات بمختلف مكوناته، والارتقاء به إلى مستوى متطلبات المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذا الدينامية المتنامية لأنشطة القطاع الثاني، وذلك بفضل الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الحكومية والمتبعة.

حصر معدل التضخم في 2%، مع الإشارة إلى أن هذا المعدل انحصر في 1,4% عند نهاية أكتوبر 2009.

المحور الرابع: تكثيف الاستثمار العمومي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

دعما للمجهود التنموي للبلاد ، ستواصل الحكومة تكثيف الاستثمار العمومي كرافد أساسي للطلب الداخلي، مع توجيهه لتجهيز البلاد وتوفير وتأهيل البنيات التحتية والإنتاجية ، مع العمل على بروز أقطاب جهوية للتنمية، وتهيئ فضاءات جديدة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وهكذا يبلغ الغلاف المالي المعتمد لسنة 2010 دون احتساب الاعتمادات المرحَّلة واعتمادات الالتزام حوالي 163 مليار درهم، بزيادة 20% مقارنة مع سنة 2009، مع الإشارة إلى أن هذا الغلاف لم يكن يتعدى 83 مليار درهم سنة 2007، و43 مليار سنة 2004.

وإذا كنا قد تكمنا من رفع مجهود الاستثمار إلى هذا المستوى ، فالفضل في ذلك يرجع إلى القرار الإرادي الذي اتخذته الحكومة لرفع نسبة عجز ميزان الخزينة إلى 4% من الناتج الداخلي الخام بفضل صلابة الإطار الماكرواقتصادي الذي يمنح هوامش تم استعمالها لتكثيف الاستثمار العمومي، وكذا بفضل التحسن المستمر لهيكل الميزانية العامة للدولة، حيث تم التحكم في تطور نفقات التسيير وخدمة الدين العمومي.

وبالفعل فخلال الفترة 2005-2010 انتقلت حصة ميزانيات التسيير وخدمة الدين العمومي من مجموع نفقات ميزانية الدولة من 33% إلى 29.5%، وانتقلت حصة نفق ات الاستثمار من 14,7% إلى 25,7%.

وبخصوص قدرة القطاعات الوزارية والمنشآت العامة على تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات، تجدر الإشارة إلى أن آليات التتبع

والحكامة الجيدة قد تم وضعها لتسريع و تيرة الإنجاز، ويتعلق الأمر بالمبادرات الرئيسية التالية:

– التعاقد بين الحكومة والمنشآت العامة حول البرامج والأهداف المسطرة والنتائج المتوخاة، والجدول الزمني للإنجازات؛

– تشكيل لجنة خاصة للتتبع المستمر لتطور الإنجازات، واتخاذ التدابير الضرورية لتسريع الإنجاز والنفقات، مع الحرص على نجاعتها؛

– تعميم نظام التدبير المندمج للنفقات ابتداء من السنة المقبلة على جميع الوزارات، بما فيها المصالح الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008، ارتفع حجم النفقات الملتزم بها والنفقات المؤداة من طرف الإدارات العمومية على التوالي ب 77.5% و102%، حيث انتقلت نسبة الالتزام من 93% إلى 98%، ونسبة الإصدارات من 61% إلى 73%، ومن المنتظر خلال سنة 2009 أن تبلغ نسبة الالتزام ونسبة الإصدار على التوالي99% و75%.

وبخصوص المؤسسات العمومية ، فقد ارتفعت نسبة إنجاز الاستثمارات المتعلقة بها من 78% سنة 2005 إلى 91% سنة 2008.

المحور الخامس : التنمية البشرية وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي.

تولي الحكومة أهمية قصوى للجانب الاجتماعي في إطار منظور مندمج يربط بين دينامية التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق تعمل الحكومة على تحسين مؤشرات التنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، وتحقيق توزيع أفضل لثمار التنمية من خلال استهداف أمثل للفئات الأكثر خصاصا.

ومن أجل تحقيق أهداف الألفية على أساس تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية ، تتكثف الجهود لتوسيع الولوج إلى الخدمات والتجهيزات الأساسية في مجال التعليم والصحة والسكن الاجتماعي والتطهير والتأهيل الحضري.

ويندرج في هذا الإطار على الخصوص، البرنامج الاستعجالي الذي جعل من بين أهدافه الأساسية : تعميم التعليم ومحاربة الهذر المدرسي ، وكذا برنامج تعميم التغطية الصحية الأساسية لفائدة الفئات المعوزة ، وإعطاء دفعة جديدة لبرنامج السكن الاجتماعي، وذلك بفضل إدخال تعديل بهذا الخصوص تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وتتجلى الأهمية الممنوحة للقطاعات الاجتماعية في رفع ميزانيات الوزارات المعنية بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت خلال الفترة 2008-2010 كما يلي:

– التعليم بزيادة 34%؛

– الصحة بزيادة 36%؛

– الشباب والرياضة بزيادة 46%؛

– الثقافة بزيادة 48%؛

– البيئة بزيادة 95%.

وفيما يتعلق بالعالم القروي والمناطق الجبلية، فقد تم تخصيص مبلغ يناهز20 مليار درهم لفائدتها، أي بزيادة 15% مقارنة مع سنة 2009، ويندرج في هذا الإطار:

– تعزيز دخل صغار الفلاحين من خلال التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي المعتمد في إطار مخطط المغرب الأخضر؛

– تقوية البنيات التحتية المتعلقة بالصحة بتعميم الوحدات الصحية المتنقلة؛

– التربية والتكوين من خلال تكثيف شبكة مؤسسات التعليم والداخليات؛

– الماء الشروب الذي بلغت نسبة الولوج إليه 87% سنة 2009، مقابل 85% سنة 2007؛

– الكهرباء الذي انتقلت نسبة الولوج إليه من 93% سنة 2007 إلى 98% سنة 2009؛

– فك العزلة بنسبة 64% سنة 2009، مقابل 59% سنة 2007.

وفي نفس الاتجاه، تم اعتماد برنامج استهداف الفئات الأكثر خصاصا بغية تقوية التكافل الاجتماعي، وتوزيع أفضل لثمار النمو، وقد تم في هذا الإطار كما سبقت الإشارة إلى ذلك، اتخاذ إجراءات للحد من ظاهرة الهذر المدرسي، وتسهيل الولوج إلى التعليم، خصوصا بالنسبة للفتيات بالعالم القروي، وتعميم نظام المساعدة الطبية والحد من وفيات الأطفال عند الولادة، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ 1,75 مليار درهم ضمن مقاربة جديدة، ترمي إلى استهداف الفئات الأكثر خصاصا في إطار إصلاح نظام المقاصة وتعزيز نجاعة تدخلاته.

وبالإضافة إلى التدابير المذكورة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين قصد تحسين ظروف عيشهم، وكذا تكثيف الطلب الداخلي، تم الاستمرار في إطار مشروع قانون المالية في الرفع من دخل المواطنين عبر التدبيرين الرئيسيين التاليين:

1- تطبيق الالتزام الحكومي المتعلق بتفعيل الشطر الثاني من تخفيض الضريبة على الدخل، مما سيمكن من رفع عدد المأجورين المعفيين من الضريبة على الدخل إلى 53%.

2- تطبيق الشطر الثاني من رفع أجور الموظفين، وتبلغ الكلفة الإجمالية للتدابير المتوخاة في هذا الإطار خلال سنتي 2009-2010 ما مجموعه 16 مليار درهم.

المحور السادس والأخير: إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

بخصوص التساؤلات التي وردت حول إصلاح القانون التنظيمي للمالية، أود التأكيد على أن هذا الإصلاح يدخل ضمن أولويات العمل الحكومي وفقا للبرنامج الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسكم الموقر.

وهكذا ستعمل الحكومة خلال سنة 2010 على تقديم مشروع قانون تنظيمي للمالية، يرمي إلى تكريس التوجهات الجديدة المتعلقة بتحديث منظومة تدبير المالية العمومية في اتجاه المزيد من النجاعة والشفافية والتقييم، كما يرمي إلى تقوية دور الميزانية كآلية لمواكبة الإصلاحات الهيكلية والمجهودات التنموية، مع الحرص على الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية وتعزيز البعد الجهوي لتدخلات الدولة، وكذا تحيين نظام الرقابة الذي يمارسه الجهاز التشريعي في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حاولت خلال هذا العرض، الذي أقدمه بالنيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية، الإجابة عن التساؤلات والملاحظات الواردة بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2010، تكميلا للعروض التي تقدم بها باقي الوزراء، سواء خلال العرض الذي تقدم به السيد وزير الاقتصاد والمالية أمام لجنة المالية أو العرض الذي قدمه في الجلسة العامة لمجلسكم الموقر.

ويتجلى، من خلال المعطيات المقدمة في هذا الإطار، مدى حرص الحكومة من خلال مشروع قانون المالية على توفير الأرضية اللازمة لمواصلة تنفيذ التزاماتها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ضمن منظور تنموي متكامل، يتسم في نفس الوقت بالطموح والواقعية، على الرغم من محيط دولي لا تزال تطغى عليه آثار الأزمة المالية والاقتصادية، التي رغم تداعياتها السلبية لا تخلو من فرص تعمل الحكومة على استغلالها لتعزيز التموقع الجهوي والدولي للمغرب.

وعليه أدعو السيدات والسادة المستشارين المحترمين، باسم الحكومة، إلى التصويت بكثافة لفائدة هذا المشروع، الذي يشكل لبنة جديدة في بناء صرح اقتصاد قوي، ومجتمع متماسك، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير على عرضه، ننتقل الآن للتصويت على مواد مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، ونبدأ بالجزء الأول (المعطيات العامة للتوازن المالي)، الباب الأول (الأحكام المتعلقة بالموارد العامة).

المادة 1، لم نتوصل بأي تعديل حولها؛

الموافقون= 69؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون=28.

وافق المجلس على المادة 1 كما وردت.

المادة 2، هل يمكن أن نعتبر نفس العدد بالنسبة للمادة 2؟ نفس العدد.

المادة 3، نفس العدد.

المادة 4 كما عدلتها اللجنة، هل يمكن أن نعتبر نفس العدد؟ نفس العدد.

أنا أطلب من الإخوة المستشارين أن يكرمونا بحضورهم معنا حتى ننهي هذه الحلقة، شكرا.

ورد تعديل من الفريق الدستوري يرمي إلى إضافة مادة إضافية تحمل رقم 4 مكررة، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق لتقديم التعديل.

نقطة نظام؟ الأستاذة بوعياد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

لأول مرة نصوت على الميزانية في هذه القبة، وخسرت أكثر من 4 مليار على الوسائل الحديثة فيما يخص التصويت، و لم نستعمل هذه الوسيلة للتصويت الإلكتروني، اللي غادي يجعلنا نضبطو التصويت بهذه الآلية، فلهذا السيد الرئيس، هذه ملاحظتنا في فريق الاتحاد الاشتراكي من أجل تفعيل هذه الآليات التي صرفت فيها أموال طائلة، و لم تستعمل في هذا التصويت.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، أريد فقط أن أضيف على أنني سألت: هل يمكن أن نستعمل هذه الآلية؟ وقيل لي أن هناك بطاقات خاصة لاستعمالها، وبالتالي ليس من الممكن الآن استعمال هذه البطاقات لاستعمال هذه الآلية لأسباب سنبحث عنها في المستقبل إن شاء الله.

السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

هاد التعديل هو عبارة عن مادة إضافية لم يأت بها المشروع، كما أن هذا التعديل يعدل في الأصل المادة 4 من القانون المالي لسنة 2009، والتي تحدد نسب التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة من الدول التي لا تجمعها مع المغرب اتفاقيات في إطار التبادل الحر، حيث أن التخفيض التدريجي للرسم الجمركي المفروض على السيارات المستوردة من الاتحاد الأوروبي سيصل سنة 2012 إلى 0%، بينما سينخفض هذا الرسم بالنسبة للدول الأخرى، وخصوصا الدول الآسيوية على التوالي من 27,5% سنة 2010، إلى 22,5 سنة 2011، ثم 17,5 سنة 2012.

هذا الوضع سيمنح للسيارات ذات المنشأ بالاتحاد الأوروبي امتيازا جبائيا يفوق فارق 17%، وهو الأمر الذي سيكون له آثار سلبية على تنافسية السيارات القادمة من الدول الغير الأوروبية داخل السوق المغربية، وسيكون لذلك أيضا انعكاسا على السوق المغربية، وقد تفتقد السوق الوطنية للاستفادة من المنتوج خارج الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نحن لا ندافع على أحد، ولا نخضع إلى أي ضغط من هذه المجموعة أو تلك، ولكننا نود تنبيه الحكومة والحرص على مصلحة المستهلك المغربي، والذي سيستفيد لا محالة من المنافسة، ولهذا فإننا نقترح فقط أن لا يتجاوز الفرق بين النسب حدود 10%، للحفاظ على التكافؤ على مستوى تنافسية كل منتوج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم لإبداء رأي الحكومة بشأن التعديل، السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

الحكومة تؤكد نفس الموقف الذي عبرت عنه في اللجنة، حيث قبلت تعديل الأغلبية، ورفضت التعديل الآخر.

السيد الرئيس:

بعد رفض الحكومة، أعرض التعديل للتصويت؛

الموافقون= 30؛

المعارضون= 69؛

الممتنعون= 8؛

إذن رفض التعديل.

المادة 5 ورد بشأنها تعديل من المستشار المحترم السيد محمد دعيدعة، فليتفضل لتقديم تعديله.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص هذا التعديل، أنا كان سبق لي في اللجنة قلت بالرغم من أنه تعديل يحمل الإسم الشخصي، فهو باسم الفريق الفيدرالي، ولذلك فكل التعديلات الباقية الواردة عندكم هي باسم الفريق الفدرالي.

التعديل، السيد الرئيس، هو الحفاظ على الأثمنة الحالية بالنسبة للجعة أو الكحول، على اعتبار أنه الزيادة في هذه الأثمنة هذه ستنعكس بشكل سلبي على القدرة الشرائية لآلاف المواطنين، سيكون أيضا لها انعكاس على صحة المواطنين، سيكون لها أيضا انعكاس في ما يخص تشجيع التهريب.

ولذلك كنا طالبنا بأن يتم الحفاظ على الأثمنة الحالية، خاصة أنه المداخيل التي تتوقع الحكومة أن تكون مثلا على منتوج الجعة ستصل فقط إلى 210 مليون درهم، هل مقابل هذه المداخيل الهزيلة سنشجع التهريب، سندفع آلاف المواطنين إلى تعاطي مخدرات أخرى، على سبيل المثال الحبوب المهلوسة إلى غير ذلك، لذلك نقول على الحكومة أن تتراجع على هذه الزيادة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم لإعطائنا رأي الحكومة في التعديل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل نوقش داخل اللجنة، و لم توافق عليه اللجنة، ومن حيث الشكل فالتعديلات التي لا توافق عليها اللجنة، إما أصحابها يقومون بسحبها، أو يعيدون تأكيدها كتابة لتقديمها إلى الجلسة العامة.

وهذا التعديل لم يعاد التأكيد على تقديمه إلى الجلسة العامة، ولذلك من حيث الشكل فهو تعديل غير موجود أصلا، وسبق أن رفضته اللجنة، ولذلك فالحكومة كما لم توافق عليه في اللجنة فهي، مع التحفظ الذي أبديناه، لا توافق عليه كذلك في الجلسة العامة، وإن كان من حيث الشكل لا وجود لهذا التعديل.

السيد الرئيس:

بلغة أخرى الحكومة ترفض التعديل، إذن تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

أولا كان استدراك بالأمس، وقمنا بالإجراءات الإدارية لإحالة هذا التعديل على الجلسة العامة، وبالتالي احنا قمنا بواجبنا، لذلك أنه الحكومة هذاك التحفظ الشكلي نتاعها يجب أن تسحبه، أن تنسق مع إدارة المجلس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، لا، إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 34؛

المعارضون = 69؛

الممتنعون = لا أحد؛

إذن رفض التعديل.

أعرض الآن المادة 5 للتصويت كما وردت من اللجنة:

الموافقون = 69؛

المعارضون = لا أحد؛

الممتنعون = 34.

المادة 6 كما وردت، هل يمكن أن أعتبر نفس العدد بزيادة واحد، إذن نفس العدد بزيادة واحد،

الموافقون = 70؛

المعارضون = لا أحد؛

الممتنعون = 34.

المادة 7 ورد بشأنها ثمانية تعديلات، خمسة من فريق الأصالة والمعاصرة، وثلاثة من المستشار المحترم السيد محمد دعيدعة، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الأول.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

تعديلات الأصالة والمعاصرة في المادة 65، هذا التعديل يرمي إلى نسخ الضريبة على الأرباح عن الضريبة العقارية، والضريبة على حصائل تفويت القيم المنقولة، مع ضم هذه الدخول إلى الضريبة على الدخل، التي هي موضوع المادة 73، عوض احتساب ضرائب معزولة، وخصمها من إجمالي الضريبة على الدخل المستحقة.

تبرير هذا التعديل هو أن عدم شمولية هاذ الضريبة على الدخل لجميع الدخول، كيفما كان مصدرها على أساس الجدول المعتمد لحساب الضريبة، مما يؤسس لمعاملة مغايرة، تحظى بها بعض الدخول، ونعطي مثل فيما يخص الضريبة على الدخل، نلاحظ أن شرائح الموظفين والأجراء يتم اقتطاعها من المنبع، في حين أن هناك ضرائب أخرى من الدخل يتم فيها اعتماد التصاريح، ونرى من هذا المنطق أن هناك تعامل مزدوج فيما يخص.. تتعامل الحكومة بصفة مزدوجة فيما يخص تضريب الملزمين فيما يخص هذه الضريبة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد الوزير لإعطائنا رأي الحكومة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أنا كنطلب السيد الرئيس إلى كان ممكن توقيف الجلسة لمدة 10 دقائق حتى يمكن لي أرتب التعديلات اللي كاينة، وندلي برأي الحكومة فيما يتعلق بها،10 دقائق.

السيد الرئيس:

من حق الحكومة أن تطلب طبعا مهلة

المستشار السيد أحمد التويزي:

نريد إثارة انتباه الحكومة لأن في الواقع في هذه الجلسة العلنية في الواقع أعطت واحد القيمة للعمل ديالنا، وأعطت مصداقية لعمل مجلس المستشارين بهذا الحضور الكبير، وكنخافو على أنه نعاود نرفعو الجلسة واحد الساعة أو ساعة ونصف، وتبقى لنا القاعة خاوية، هذا هو التخوف ديالنا .

السيد الرئيس:

إذن عندكم اختيارين، إلى ابغيتو الاختيار الأول 10 دقائق ثم نعود، الاختيار الثاني نتغداو ثم نعود... السيد الرئيس السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، هو عادة وطبقا للنظام الداخلي ملي تتبدا الجلسة ديال التصويت، انطلقت لا يمكن التوقف، ولكن في نظري، وتسهيلا لمأمورية الجميع، وأنا عاد سمعت بلي الحكومة هي اللي طلبت واحد العشر دقائق، الله يخليك إذا كان ممكن ولكن نبقاو ملتزمين في القاعة، ويكون التشاورات بدون مغادرة القاعة، ونواصلو العمل باش يكون واحد النوع ديال المرونة ونجمع بين الحسنيين، الانضباط مع النظام الداخلي، وفي نفس الوقت تسهيل المأمورية ديالنا فيما بيننا .

السيد الرئيس:

إذن 10 دقائق، ونستمر في القاعة... الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، بدون شك أن هناك تعديل قدم من فريق محترم، وطبقا للنظام الداخلي التعديلات التي تقم داخل الجلسة لابد أن توزع على السادة المستشارين أعضاء اللجنة بأغلبيتها ومعارضتها من أجل الاطلاع، لأن هذا يهمنا كذلك أن نتعرف على التعديل، و لم يوزع، و لم تحترم المسطرة، وبطبيعة الحال قبل أن تعطى الكلمة للحكومة، وقبل المرور إلى عملية التصويت، لابد أن نكون على علم بفحوى هذا التعديل، أما الآن نحن نصوت على تعديل ما بين الحكومة والفريق الذي قدمه، ولا علمنا لنا بفحواه، هذا خارج عن تطبيق مقتضيات النظام الداخلي.

شكرا.

السيد الرئيس:

هذا تعديل تمت دراسته داخل اللجنة، أمام اللجنة، شكرا.

هذه تعديلات تمت دراستها داخل اللجنة المختصة... التعديل إذن كما وافقت عليه اللجنة داخل في مناقشتها، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

التعديل الذي تم تقديمه، هو تعديل سبق أن تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة أمام اللجنة، وهو تعديل أعلنت الحكومة داخل اللجنة بأنه تعديل غير مقبول لأن إخضاع الأرباح العقارية والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة للأسعار التصاعدية لجدول الضريبة على الدخل من شأنه أن يعيق عملية الاستثمار في القيم المنقولة وغير المنقولة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرباح لا تكتسي طابع التكرار كما هو الشأن بنسبة لأنواع الدخول الأخرى الخاضعة للأسعار التصاعدية لجدول الضريبة، ويهدف هذا التعديل إلى إخضاع الأرباح العقارية والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة للضريبة على الدخل حسب الأسعار التصاعدية لجدول الضريبة على الدخل، وبالتالي فإن الحكومة لا تقبل هذا التعديل.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن الآن الحكومة تعيد قرارها داخل اللجنة، ترفض التعديل.

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= 5.

إذن رفض التعديل بالأغلبية.

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الثاني على المادة الخامسة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل يصب في المادة 76 هو أن الضريبة على الدخل سنويا هي محددة وثابتة، والتعديل يرمي إلى تحيين أشطر الضريبة حسب التضخم المعلن عنه من طرف بنك المغرب، لماذا؟

لأن في الواقع المسؤولية عن السياسة النقدية للحكومة عن طريق والي بنك المغرب، وبالتالي يجب على الحكومة أن تتحمل المسؤولية ديال هاذ الموضوع ديال السياسة النقدية، وبالتالي لا نرى، ولا يعقل أن يلتزم الملتزم هو الذي يكون يصحح خطأ الحكومة فيما يخص هذا الموضوع، وبالتالي حنا نقول أن هذا الإجراء معمول به في عدد من الدول، كما أن الطبقة العالمة غير مسؤولة –كما قلت– على مستوى التضخم، بل المسؤولية في ذلك تعود للحكومة لارتباط معدل التضخم بالسياسة النقدية، الحكومة مسؤولة، ولا يمكن أن نترك هذه المسؤولية على الشغيلة وعلى الملزمين بالضرائب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للحكومة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

تعديل غير مقبول، لأن التدابير التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالتخفيضات المتوالية في أسعار جدول الضريبة على الدخل لسنتي 2007 و 2009، وكذا المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة 2010 ساهمت في الرفع من القدرة الشرائية لعدد كبير من الخاضعين للضريبة، مع الأخذ بعين الاعتبار لعنصر التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن السعر الحقيقي للضريبة على الدخل يقل بكثير عن السعر المنصوص عليه في جدولها، على اعتبار أن الخاضعين لها يستفيدون من عدد من الإعفاءات والإسقاطات والخصوم من أساس الضريبة أو من مبلغها.

السيد الرئيس:

أعرض الآن التعديل الثاني على التصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد؛

إذن رفض التعديل الثاني بالأغلبية.

أمر الآن إلى التعديل الثالث، وأعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل على المادة الخامسة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا للسيد الرئيس.

هذه مادة إضافية ترمي إلى رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات الكمالية من 20 إلى 30%، وهذا الموضوع فيه واحد العدالة ضريبية، المنتوجات الكمالية تستهلك من طرف أصحاب الأجور العليا، وتم تخفيضها سابقا من أجل الحد من التهريب، علما بأن عملية التهريب تشمل جميع المنتوجات، أساسية كانت أم كمالية، وعليه يتعين الرفع من نسب تضريب المنتوجات الكمالية أولا لدعم القدرات المالية للدولة، بينما محاربة التهريب فهذه مسؤولية الحكومة، ونعطي بعض الأمثلة، مثلا إلى زدنا في تضريب السيكار ولا الكافيار ولا الشكلاط اللي ما كياكلوش الشعب، إذن هذه مواد كمالية حنا نزيدو فيها الضريبة، باش تكون واحد النوع من العدالة الضريبية فيما يخص عامة الشعب المغربي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد الوزير لإعطائنا رأي الحكومة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

التعديل غير مقبول لأن له انعكاسات سلبية على الموارد الجبائية للدولة من جراء ظاهرة انتشار التهريب.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثالث للتصويت، بعدما رفض من طرف الحكومة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد؛

إذن رفض التعديل الثالث بالأغلبية.

أمر الآن إلى التعديل الرابع على المادة الخامسة، وأعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الرابع.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هو كيرمي إلى الإبقاء على المادة 99.2 المرتبطة بسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على غاز النفط والهيدروكربونات

الغازية الأخرى، وزيوت النفط أو الصخور، سواء كانت خاما أو مصفاة، كما جاءت في مشروع قانون المالية 2010، والعدول على الإجراء القاضي بتحمل الميزانية العامة لتكاليف هذه الزيادة من خلال التكاليف المشتركة، استجابة لبعض المطالب المعبر عنها في مجلس النواب.

إذن هذا التعديل هو الإبقاء على هذه المادة كما جاءت في مشروع القانون، ثم تعويض تحمل الزيادة المرتقبة ليس من خلال التدخل على مستوى التكاليف، ولكن على مستوى تقليص ذيك la T.I.C، ذيك الضريبة الداخلية على الاستهلاك.

ويجيء تبرير هذا التعديل أن الحكومة كانت قد تعهدت بأن المستهلك لن يتحمل هذه الزيادة المترتبة عن رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة من 7 إلى 10% بالنسبة للمواد المشار إليها أعلاه، وستتم تغطيتها من خلال الميزانية أي التكاليف المشتركة، فهذا الإجراء يعد غير منطقي لأن الدولة ستقوم من خلال هذا الإجراء بالزيادة في سعر الضريبة على القيمة المضافة، وستتكلف هي نفسها بتحمل تبعات ذلك.

ولتجاوز هذا التناقض هناك بديل أفضل هو الذي قدمته الأصالة والمعاصرة، هذا البديل الأفضل: 100 تدخل على مستوى التكاليف المشتركة لسداد فارق الانتقال من سعر 7 إلى 10%، يتماشى مع المنطق الذي يحكم هذا النوع من الضريبة، التي يؤديها المستهلك وليس الدولة، وذلك بالتقليص من الرسم الداخلي على الاستهلاك بما يقابل الارتفاع المرتقب في الضريبة على القيمة المضافة.

الدولة قد تتحمل هاذ الزيادة في ميزانية 2010، ولكن لاشيء يضمن استمرارها في هذا الإجراء، تستمر في اتخاذ هذا الإجراء خلال سنة 2011 أو ما يليها، ولا يمكن التعرض لهذا التعديل لأن الحكومة تعرضت على هذا التعديل من خلال إشهار الفصل 51، لا يمكن التعرض لهذا التعديل بهذا الفصل لكونه يهدف إلى تقليص النفقة عدم رفع التكاليف المشتركة الناجمة عن الحل الذي اعتمدته الحكومة لعدم عكس الزيادة المرتقبة على المواطن، وتقليص المدخول بنفس المبلغ، التقليص من الرسم الداخلي على الاستهلاك.

إذن فهذا التعديل قلنا أنه الحكومة ما كانش عندها الحق باش تدير الفصل 51 لأنه التعديل لا يمس التوازنات المالية لمشروع القانون المالي، وقلنا أن للحكومة حرية صياغة هذا الحل، وكذلك نقول على أن إذا أقدمت الحكومة مرة أخرى على استعمال الفصل 51 فإن فريقنا سوف ينظر في إمكانية أن نلجأ إلى المجلس الدستوري.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد الوزير مع العلم أن هذه التعديلات كلها مرت طبعا داخل اللجنة وتمت دراستها، السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

من شأن الأخذ بهذا التعديل أن يترتب عنه تخفيض في موارد الضريبة على الاستهلاك الداخلي، وبالتالي فقد استعملت الحكومة الفصل 51 من الدستور، وهي تلجأ كذلك إلى استعمال هذا الفصل، ما دام أن أصحاب التعديل قد أعادوا طرحه في الجلسة العامة.

السيد الرئيس:

ما كاين تصويت، الآن الحكومة تستعمل الفصل 51، رفض التعديل بحكم الفصل 51 من الدستور.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم التعديل الخامس.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس، هذه مادة إضافية...

السيد الرئيس:

عفوا، كاينة نقطة نظام عند السيد الرئيس المحترم الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، كنلتمسو منكم بكل تقدير واحترام بدل الإشارة إلى التعديل الرابع، التعديل الخامس، الإشارة إلى المادة المعنية بالتعديل، احنا في المادة سبعة، ولكن فيها واحد العدد ديال التعديلات تخص المواد الجزئية، وبالتالي احنا باش نتبعو في تقريرنا، التقرير ما فيهش الترقيم ديال التعديلات، فيه فقط المواد.

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس:

التعديل الخامس في المادة السابعة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس، هذه مادة إضافية، تخص الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، بخصوص الركن الخاص بمداخيل

مختلفة وإضافة فقرة تنص على قابلية الصندوق باستسلام موارد مختلفة، ويأتي تبرير هذا التعديل بكون وزير الاقتصاد والمالية تعهد أثناء مناقشة مواد مشروع قانون المالية 2010 بتوفير الإمكانيات المالية للجهات، التي تتوفر على مخطط ورؤية واضحة للتنمية الجهوية، ومن تم فإن هذا التعديل يهدف إلى إمكانية دعم الصندوق المذكور باعتمادات من الميزانية العامة للدولة في حالة عدم كفاية الحصة المخصصة من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، اللي كتغطي المصاريف الناجمة عن تعهدات، هاذ الضرائب اللي هي كتدخل للجهات، وكان تجاوب الوزير في الأول كان تجاوب إيجابي مع هذا التعديل، ونتمناو أن يكون نفس التجاوب في الجلسة العامة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للحكومة، السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أما مسألة التجاوب فهي اتفاق الجميع على ضرورة وضع خطة إستراتيجية للتعامل مع الجهة في إطار إعادة نظر شاملة للتنظيم الجهوي في بلادنا، وهذا الموضوع هو الذي تنكب الحكومة الآن على إعداد كل المعطيات المتعلقة به، وبالتالي فقد أوضحت الحكومة خلال مناقشة اللجنة لمختلف التعديلات التي قدمت في هذا الشأن بأن الإصلاحات الجزئية البسيطة ربما لن تفيد شيئا، وبالتالي ينبغي أن ننكب جميعا على تعميق التفكير والدراسة وتبادل الرأي حول الأسس والمرتكزات التي ينبغي أن يقوم عليها التنظيم الجهوي ببلادنا، بما يتطلبه ذلك من مد الجهات بإمكانيات مالية وافرة، تجعلها قادرة على الاطلاع بمهامها.

ولذلك فكل التعديلات في هذا الشأن رفضتها الحكومة على هذا الأساس، أنها تعديلات جزئية لا تفي بالمقصود، ولذلك فإن الحكومة لم تقبل بهذا التعديل، وهي لن تقبل به كذلك في هذه الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

إذن الحكومة ترفض التعديل.

أمر إلى التصويت، لازلنا في المادة السابعة طبعا، وآخر تعديل، الخامس، لفريق الأصالة والمعاصرة.

الموافقون= نفس العدد؛

المعارضون= نفس العدد؛

الممتنعون= نفس العدد.

إذن رفض التعديل بالأغلبية.

أمر الآن إلى تعديلات السيد المستشار محمد دعيدعة، وهم ثلاث دائما في المادة السابعة، السيد المستشار لتقديم أول تعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

أول تعديل يهم المادة 7، ولكن المادة 59 من المدونة العامة للضرائب، المتعلق بالخصوم، رفعنا السقف ديالو من 30 ألف إلى 32 ألف، وهذا التعديل هذا عندو علاقة بالجدول، اللي غادي نجي له في المادة 73 من المدونة العامة للضرائب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم لإعطائنا رأي الحكومة في أول تعديل على المادة السابعة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

الحكومة سبق أن دفعت بالفصل 51 من الدستور بالنسبة لهذا التعديل، نظرا لما سيترتب عنه من انعكاسات مالية سلبية على خزينة الدولة.

السيد الرئيس:

الحكومة تدفع بالفصل 51، إذن رفض التعديل.

التعديل الثاني دائما للأستاذ المحترم محمد دعيدعة في المادة السابعة، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

أيضا هذا التعديل يتعلق بالسقف المعفى من الضريبة فيما يخص المادة 68 المتعلقة بالإعفاءات من المدونة العامة للضرائب، اقترحنا أن يتم السقف إلى 32 ألف درهم عوض 30 ألف درهم اللي جاء في مشروع قانون المالية 2010.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للحكومة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

نفس الموقف لنفس الأسباب.

السيد الرئيس:

الفصل51، إذن رفض التعديل الثاني على المادة الثالثة المقدمة من طرف الأستاذ دعيدعة.

آخر تعديل للسي دعيدعة في المادة السابعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل في المادة السابعة من مشروع قانون المالية 2010، يهم المادة 73 من المدونة العامة للضرائب المتعلق بسعر الضريبة، واقترحنا أن يكون الجدول على الشكل التالي:

- 32 ألف درهم معفاة من الضريبة؛
- 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 32 ألف وواحد إلى 50 ألف درهم؛
- 15% لشريحة الدخل من 50 ألف درهم وواحد إلى 60 ألف درهم؛
- 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 60 ألف وواحد إلى 80 ألف درهم؛
- 25% بالنسبة لشريحة الدخل من 80 ألف درهم وواحد إلى 130 ألف درهم؛
- 30% بالنسبة لشريحة الدخل 130 ألف وواحد إلى 180 ألف؛
- 35% بالنسبة لشريحة الدخل التي تفوق 180 ألف درهم.

علاش درنا هاذ الاقتراحات؟

أولا، اسمحوا لي أن أثير معكم الانعكاسات الميزاناتية والاقتصادية لتخفيف الضريبة على الدخل:

- على مستوى الانعكاس المالي: سيتجاوز النقص القبلي في ميزانية الدولة الناجم عن التدابير المتوقعة من إصلاح الضريبة على الدخل، فيما يخص المشروع الذي قدمته الحكومة، 4,12 مليار في سنة 2010، أي ما يعادل 0,5 من الناتج الداخلي الخام، وبما أن مرونة الموارد الضريبية على الدخل نسبة لمجموع المداخيل تفوق الوحدة، بالنظر لتصاعدية الضريبة على الدخل، فإن هذه التدابير ستولد تمويلا ذاتيا نتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادي، وعكس ما تقوله الحكومة؛

- الانعكاسات الاقتصادية: من الناحية الاقتصادية سيترجم هذا التخفيض بارتفاع المداخيل المتاحة، مما سيؤدي على المدى القصير إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي انتعاش النشاط الاقتصادي، ومن جهة العرض ستؤدي هذه التدابير إلى انخفاض الركن الاجتماعي والجبائي، كما أن انخفاض المعدل الحدي للضريبة على الدخل سيؤثر إيجابا على عرض الشغل، وبما أن الضريبة على الدخل تؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للأسر، فإن انخفاضها سيكون له أثر مباشر على ارتفاع طلب اليد العاملة، وبالنظر لحركية عامل الشغل ستنخفض تكلفة هذا الأخير نتيجة للتغيير في التكاليف النسبية، وسيترجم هذا بالزيادة في أجور الشغل بنسبة 0,3%، وزيادة ملموسة في إنتاجيته، وقد ينتج عن هذا الانخفاض كذلك تحسن في النشاط الاقتصادي بنسبة ستعادل أو ستفوق 0,4% من الناتج الداخلي الخام، وخلق ما يفوق 36 ألف منصب شغل بالنظر لتعديلات سوق الشغل، أي بزيادة ستفوق نسبة 0,3 سنويا، وللحكومة واسع النظر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

التعديل المقدم له تأثير واضح سلبي على مداخيل الدولة، وبالتالي فقد دفعت الحكومة بالفصل 51 من الدستور في اللجنة، وهي متمسكة برأيها في الجلسة العامة.

السيد الرئيس:

إذن رفض التعديل بمقتضى الفصل 51 من الدستور.

أعرض الآن المادة 7 كما عدلتها اللجنة للتصويت: نفس العدد.

إذن تم قبول هذه المادة كما عدلتها اللجنة بالأغلبية.

أعرض المادة 7 مكررة كما أضافتها اللجنة للتصويت: نفس العدد.

المادة 8 لم يرد فيها أي تعديل، أعرضها على التصويت: نفس العدد.

المادة 9: نفس العدد.

المادة 10، ورد بشأنها تعديل من المستشار السيد محمد دعيدعة، وله الكلمة مشكورا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص هذه المادة المتعلقة برسم النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني، درنا تعديل فيما يخص حصة الرسم المخصصة للشركة، شركة الإذاعة والتلفزة المغربية، في عوض أنه 60% الآن تبدا تمشي لهذه الشركة باعتبار الآن التحولات اللي تيعرفها المجال ديال السمعي البصري، خاصة بعد تشكيل القطب العمومي، لا يعقل أن تبقى هذه الشركة لوحدها تستفيد من 60% من مداخيل هذا الرسم، ولذلك اقترحنا بأن تخصص هاذ 60% إلى جميع الشركات الوطنية للسمعي البصري المحدثة بموجب القانون رقم 77.03.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم لإعطائنا رأي الحكومة في التعديل على المادة العاشرة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

قد أعلنت الحكومة في اللجنة عن عدم قبولها لهذا التعديل، وذلك لسببين:

– السبب الأول: لأن التعديل ينصب على أحكام انتقالية، تضمنتها المادة 19 من قانون المالية لسنة 97-98، والتي تتعلق فقط بالمبالغ الباقية المستحقة على الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وعلى المكتب الوطني للكهرباء برسم مداخيل الفترة الممتدة من فاتح يوليو 96 إلى فاتح يوليوز 97؛

– السبب الثاني: فلأن المبالغ المعنية قد تم دفعها لصندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري، وبالتالي لم يعد ممكنا إعادة تخصيصها لفائدة الشركات الوطنية للسمعي البصري المشكلة للقطب العمومي كما ورد في التعديل.

ولذلك فالحكومة لا تقبل بهذا التعديل.

السيد الرئيس:

إذن رفض التعديل من طرف الحكومة.

الآن التصويت... إذن رفض التعديل بالأغلبية.

أعرض الآن المادة 10 للتصويت كما وردت: نفس العدد.

إذن تمت الموافقة على المادة بالأغلبية.

أمر الآن إلى المادة 11، و12 و13 و14 و15 و16، هل يمكن أن نعتبر أن نفس العدد هو الذي يصوت على هذه المواد أغلبية ومعارضة؟ نفس العدد.

أمر الآن إلى المادة 16 المكررة كما عدلتها اللجنة:

الموافقون = نفس العدد.

المادة 16 المكررة كما عدلتها اللجنة:

الموافقون = 67؛

المعارضون = 2؛

الممتنعون = لا أحد.

إذن وافقت اللجنة على هذه المادة المكررة بالأغلبية.

المادة 17:

الموافقون = نفس العدد.

إذن وافقت اللجنة بالأغلبية على هذه المادة.

المادة 18، هل أعتبر نفس العدد؟ نفس العدد.

أعرض الآن الباب الأول من الجزء الأول على التصويت:

الموافقون = 69؛

الممتنعون = 34؛

المعارضون = 2.

الباب الأول من الجزء الأول، هل هناك امتناع؟ الامتناع 2، شكرا.

إذن وافق المجلس إذن على هذا الباب بالأغلبية.

الموافقون = 69؛

المعارضون =02؛

الممتنعون = 34.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف.

المادة 19، هل يمكن أن نعتبر نفس العدد؟

الموافقون = 69؛

المعارضون = 2؛

الممتنعون = 34.

المادة 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، هل يمكن أن نعتبر أنه طبعا نفس العدد؟ نفس العدد.

أعرض الآن الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت، هل أعتبر نفس العدد؟ نفس العدد.

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة.

المادة 35، 36، 37، 38، ليس هناك أي تعديل، هل أعتبر أنه نفس العدد؟ زيادة نفس العدد؟ نفس العدد.

أعرض الآن الباب الثالث من الجزء الأول على التصويت، أظن أنه طبعا نفس العدد، إذن نفس العدد.

أعرض الآن الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010 على التصويت، هل أعتبر نفس العدد؟ نفس العدد.

إذن وافق المجلس على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، وأشكركم على حسن... هل يمكن أن نستمر؟

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

إلى اسمحتو، السيد الرئيس، أنا عندي اقتراح إلى جات على خاطركم والإخوان، أن نواصل أشغالنا لأن الجزء المهم قد مر، ولنختصر مادام الجميع متواجد في القاعة، وننهي جدول الأعمال ديالنا بصفة نهائية قبل أن ننصرف للغذاء، هذا اقتراح إذا وافق عليه الإخوان.

السيد الرئيس:

ننتقل الآن إلى التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010.

الجزء الثاني: وسائل المصالح، النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

الميزانية العامة، الجدول ب، المادة 39، الباب الأول، التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010.

ونستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية، ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي، وإدارة الدفاع الوطني.

مشروع ميزانية جلالة الملك، والقوائم المدنية، ومخصصات السيادة، والبلاط الملكي:

أعرض على التصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول (ب)، المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010: الإجماع.

أعرض على التصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من الجدول (ج)، المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010: الإجماع.

مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني:

أعرض على التصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب)، المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010: الإجماع.

أعرض الآن للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول (ج)، المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة 2010: الإجماع.

وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات: الموظفون والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة.

مشروع ميزانية مجلس النواب:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب)، المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010: الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب)، المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة2010، هل هناك؟ تفضل آسيدي.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

فيما يخص ميزانية مجلس المستشارين، أنا أصوت ضد، للسبب التالي: مادام أنه لم تنعقد لجنة العشرين للقيام بعملها كما ينص على ذلك القانون الداخلي، أنا أصوت ضد ميزانية مجلس المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

لجنة العشرين ستجتمع إن شاء الله.

الموافقون = 106؛

المعارضون = 1؛

الممتنعون = لا أحد.

إذن تم الاتفاق على هذه الميزانية بالأغلبية.

مشروع ميزانية الوزير الأول:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول ب، المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010:

الموافقون = 69،

المعارضون= 2،

الممتنعون = 34،

إذن بالأغلبية.

مشروع ميزانية المحاكم المالية:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب)، المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العام لسنة 2010: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل (وقد الاتفاق على أن نستقبل التدخلات) إذن نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، الكلمة الآن للأستاذ المحترم عبد الرحمن أشن:

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس.

سبق أن اتفقنا على مستوى ندوة الرؤساء أنه بالنسبة لمناقشة الميزانيات القطاعية ستقدم قصد التسجيل والنشر، ولكن أعتقد أن الوقت هو هذا قبل أن نصوت عليها ستقدم وكأنها نوقشت من طبيعة الحال، لتتبعها التصويتات فيما يعد، وليس بعد إنهاء التصويت.

السيد الرئيس:

أنا أثرت الملاحظة، والرئاسة تنتظر التدخلات، شكرا.

إذن نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية: نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة تجهيز والنقل: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: نفس العدد.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية: نفس العدد.

التجارة الخارجية: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

المعارضون = 7؛

الموافقون = 69؛

الممتنعون = 34.

إذن وافقت اللجنة بالأغلبية.

أعرض الآن الجدول (ب) برمته للتصويت: نفس العدد.

أعرض للتصويت المادة 39: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت الباب الأول من الجزء الثاني: نفس العدد.

الجدول (ج) المادة 40، الباب الثاني، التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2010، سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات:

مشروع ميزانية مجلس النواب: الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين: الإجماع.

مشروع ميزانية الوزير الأول: نفس العدد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، التكاليف المشتركة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية: نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: نفس العدد.

أعرض الآن الجدول (ج) برمته على التصويت: نفس العدد.

أعرض الآن المادة 40 للتصويت: نفس العدد.

أعرض الباب الثاني من الجزء الثاني للتصويت: نفس العدد.

الجدول (د)، المادة 41 ، الباب الثالث، التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين لسنة 2010: وزارة الاقتصاد والمالية: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول (د): نفس العدد.

أعرض الآن الجدول (د) برمته على التصويت: نفس العدد.

أعرض الآن المادة 41 للتصويت: نفس العدد.

الجدول (هـــ)، المادة 42، التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2010:

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة العدل: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة: نفس العدد.

أعرض على التصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني: نفس العدد.

ونفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.

ونفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني: الإجماع.

وأعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: نفس العدد.

أعرض الآن الجدول (هـــ) برمته للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة 42 للتصويت: نفس العدد.

الجدول (و)، المادة 43، التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2010:

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

نفس العدد.

أعرض على التصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التجارة والتكنولوجيات الحديثة: نفس العدد.

نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الدفاع الوطني: الإجماع.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط: نفس العدد.

و نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: نفس العدد.

أعرض جدول (و) للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة 43 للتصويت: نفس العدد.

الجدول (ز)، المادة 44، نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة 2010.

أعرض الآن للتصويت نفقات الحسابات المرصودة لأمور خصوصية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات الانخراط في الهيئات الدولية: نفس العدد.

وأعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية: نفس العدد.

وأعرض للتصويت نفقات حسابات القروض: نفس العدد.

وأعرض للتصويت حسابات التسبيقات: نفس العدد.

وأعرض للتصويت حسابات النفقات من المخصصات: نفس العدد.

وأعرض الجدول (ز) للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة 44 للتصويت: نفس العدد.

أعرض للتصويت الباب الثالث من الجزء الثاني: نفس العدد.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010: نفس العدد.

أعرض مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010 برمته للتصويت: نفس العدد.

وبهذا يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون المالية رقم 48 للسنة المالية 2010... أنا لدي نفس العدد، وكررتها مرارا ما فيها أي تغيير:

الموافقون = 69؛

المعارضون = 9؛

الممتنعون = 27.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

السيد الرئيس، هناك مقترح قانون تقدمت به اللجنة أثناء دراسة قانون المالية الحالي، ووافقت عليه اللجنة، وكان هناك اجتماع اللجنة البارحة، قدمناه باش يكون هناك مصاحب للقانون المالي، يتعلق بجبانات الجماعات المحلية.

ويقول القانون اللي كنا درناه خلال اجتماع الذي عقدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية أثناء التصويت على التعديلات المقدمة على مشروع قانون المالية لسنة 2010، تقدمت الحكومة بتعديل حول تشجيع السكن الاقتصادي يرمي إلى إعفاء المنعشين العقاريين من مجموعة من الضرائب المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، وإضفاء الشمولية على هذا التعديل، وللدفع بتفعيله ابتداء من فاتح يناير 2010.

يبدو من اللازم التقدم بمقترح القانون هذا، لتغيير وتتميم رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، خصوصا المادتين 6 و41، وذلك قصد إدراج الإعفاءات المتعلقة بالسكن الاجتماعي، على غرار ما تم إقراره من إعفاءات في المدونة العامة للضرائب.

السيد الرئيس:

شكرا، قبل تفسير التصويت ننتقل الآن للتصويت على مقترح قانون يغير ويتمم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، الكلمة الآن لمقرر اللجنة.

السيد الرئيس نقطة نظام، ثم أعود لمقرر اللجنة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

زميلاتي، زملائي،

لقد سبق أن اتفقنا كرؤساء الفرق في ندوة الرؤساء، وبعد أخذ الإذن من الرئاسة، أن تدلي جميع الفرق بالتدخلات القطاعية، نطلب من الرئاسة أن تسمح الآن بمدها بجميع التدخلات قصد تدوينها، وكذلك نشرها بالجريدة الرسمية للمجلس قبل أن نمر إلى مقترح القانون.

السيد الرئيس:

تدخل في محله، ولكن يمكن للعمليتين أن تستمرا في نفس الوقت، ليس هناك أي مانع، نحن في انتظار تدخلات الفرق البرلمانية لتسجيلها وتدوينها في محضر الجلسة كما اتفق عليه في ندوة الرؤساء، الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقرير اللجنة حول المقترح، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم عشمون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

بعد التصويت على القانون المالي، تدارست اللجنة اقتراح قانون يغير ويتمم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، بتعديل حول تشجيع السكن الاقتصادي يرمي إلى إعفاء المنعشين العقاريين من مجموعة من الضرائب المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

ولإضفاء الشمولية على هذا التعديل، وللدفع بتفعيله ابتداء من فاتح يناير 2010 يبدو من اللازم التقدم بمقترح القانون هذا لتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، خصوصا المادتين 6 و 41، وذلك قصد إدراج الإعفاءات المتعلقة بالسكن الاجتماعي، على غرار ما تم إقراره من إعفاءات في المدونة العامة للضرائب.

لذا نتقدم بهذا المقترح لينخرط مجلس المستشارين إيجابيا في تفعيل هذا الإجراء، الذي لا تخفى أهميته ووقعه على تحسين القدرة الشرائية لفئات عريضة من مجتمعنا، قصد اقتناء سكن اجتماعي معد بالأساس للسكن ولفائدة ذوي الدخل المحدود.

وشكرا.

السيد الرئيس:

إذ لم يكن هناك أي تدخل، أعرض المقترح على التصويت.

المادة الفريدة، الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

فعلا مقترح القانون يأتي ليكمل المقتضيات الجديدة التي تم إدخالها على مدونة الضرائب، والتي تمت دراستها في لجنة المالية، وصودق عليها بالإجماع، والحكومة تثمن هذه المبادرة، وقد باركتها خلال مناقشات اللجنة لمقترح القانون المطروح حاليا على الجلسة العامة.

وبالتالي فإننا نثمن مثل هذه المقترحات التي تهدف إلى تشجيع السكن الاجتماعي، طبقا للسياسة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تلقى كل التأييد من طرف مجلس المستشارين، ونشيد بالإجماع الحاصل حول هذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، إذا لم تكن هناك أي ملاحظة، سأعرض عليكم المادة الفريدة التي يتكون منها المقترح للتصويت: الإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق المجلس الموقر على مقترح القانون يغير ويتمم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

نمر الآن إلى اسمحتو... هل هناك تفسير التصويت؟ تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أخواتي المستشارات المحترمات،

السيد الرئيس، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أتناول الكلمة في إطار تفسير التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2010، لنبين للمجلس الموقر وللرأي العام الوطني والإعلامي أيضا، لماذا لم نصوت لفائدة هذا المشروع؟ ثم لماذا موقف الامتناع؟

تتويجا لكل الملاحظات والمؤاخذات التي عبر عنها السيد رئيس الفريق في سياقات مختلفة من المداخلة التي ألقاها بالأمس، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل لجنة المالية، والمواقف التي عبر عنها زملائي السادة المستشارون المحترمون أثناء مناقشاتهم للميزانيات الفرعية، واعتبارا كذلك لما سجلناه وعايناه من تقاعس وتلكؤ الحكومة في مسايرتها ومواكبتها بالإيقاع والسرعة المطلوبين للأوراش والديناميات التي أطلقها جلالة الملك.

ونظرا كذلك لعدم استحضار مشروع القانون المالي، وعدم تمثله بالعمق المطلوب لأسئلة واستحقاقات العشرية الثانية من العهد الجديد، واعتبارا لعدم أو ضعف تمثل الحكومة في جل القطاعات لضوابط وقيم الحكامة المؤسساتية، لن نصوت لفائدة المشروع القانون المالي، لأنه مشروع يسعى في تدابيره المالية والإجرائية إلى تدبير الأزمة بدون رؤية واضحة، ذات أبعاد اقتصادية ومالية، آنية ومتوسطة المدى وبعيدة المدى أيضا.

لن نصوت كذلك لفائدة هذا المشروع، لأنه لم يستحضر حجم الإكراهات من جهة، والاجتهاد في إبداع ميكانيزمات قوية من شأنها التفاعل إيجابيا، وبالسرعة المطلوبة مع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

لن نصوت لفائدة هذا المشروع، لأنه لم يقدم أجوبة دقيقة وناجعة على الإشكالات الاجتماعية، التي أصبحت تتنامى بشكل ملموس وملحوظ.

لن نصوت لفائدة هذا المشروع، لأنه لم يقدم إصلاحا شموليا للمنظومة الضريبية، بل اكتفى بإجراءات ظرفية مناسباتية.

لن نصوت كذلك لفائدة هذا المشروع، لأنه لم يترجم بما فيه الكفاية الأولويات المتضمنة في الخطب الملكية السامية، وخاصة منها خطاب العرش الأخير.

لن نصوت لفائدة هذا المشروع، لأنه لم يقدم كذلك جوابا حاسما ونهائيا على إصلاح صندوق المقاصة على نحو يضمن استفادة الفئات المستهدفة من الدعم الذي يقدمه.

إنها رسالة نوجهها للحكومة، آملين أن تنصت وباهتمام وبجدية للقوة الاقتراحية البناءة التي يمثلها حزبنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، هل هناك من يريد التدخل؟ السي فضيلي.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار تفسير التصويت لفائدة الميزانية العامة لسنة 2010، الحركة الشعبية بواسطة فريقها صوتت لفائدة هذه الميزانية لعدة أسباب، ومن ضمنها الأوراش الكبرى، التي فتحها جلالة الملك منذ توليه العرش، سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو البنية التحتية التي تنجز كل يوم.

صوتنا لصالح هذه الميزانية لأنها دبرت مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل إيجابي، رغم أن هذه الأزمة كان لها تأثير سلبي على عدد كبير من الدول، والمغرب والحمد لله لم يكن من ضمن هؤلاء الدول التي تأثرت بشكل سلبي.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية لأنها أتت بالتخفيف من الضرائب لفائدة المستثمرين، هاذ الاستثمار الذي سينعكس إيجابا على اليد العاملة الشغيلة في وطننا العزيز.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية، من موقعنا كطرف في الأغلبية.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية لأنها جاءت بتخفيف على المستهلك من خلال تدخلها في المجال الاجتماعي، وكذلك سياسة السكن الاجتماعي.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية لأنها بدأت تهيئ التصور الجديد للجهات في إطار التحضير لاستقلال الجهة الجنوبية، طبقا للوثيقة المقدمة من طرف المغرب لفائدة مجلس الأمن، إذن هناك توجه نحو سياسة القرب.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية لأنه بدأت الحكومة تتجه نحو سياسة القرب وتشجيع الجماعات والبلديات، بدل من أن تكون تعمل في الميدان الإداري ستبدأ في مجال الاستثمار.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية بغية دعم المجال القروي والمجال الأمازيغي، الذي أعطاه جلالة الملك أهمية قصوى، بالنظر إلى تحركه اليومي هنا وهناك، يشتغل ليل نهار، نأمل من الحكومة أن تواكب هاذ التحرك الملكي، وبدوها تذهب إلى سياسة القرب حتى نبتعد من المركزية التي دأبنا عليها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، هل هناك من يريد أن يفسر تصويته؟ السيد الرئيس المحترم تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين،

في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، بمرجعيتنا الاجتماعية التي هي جزء أساسي من مرجعية الفئات العريضة من الشعب المغربي، اخترنا أن نتموقع في تصويتنا ضد مشروع قانون المالية لسنة 2010، موقفنا هذا يندرج في سياق أننا لا نصوت على القانون المالي بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببلادنا.

مشروع القانون المالي جزء يترجم سياسة ما في هذه البلاد، وقد عبرنا عن عدم قناعتنا بالمرحلة السياسية التي تجتازها البلاد من خلال الاختناقات المتعددة في مسار الانتقال الديمقراطي، وعبرنا أيضا أن مظاهر الخصاص والهشاشة الاجتماعيين يحتاجان إلى جهد كبير من طرف الحكومة، ومختلف المتدخلين في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل مواجهتها، ومن المؤشرات الدولية التي تضع بلادنا في تراتبية لا تشرفنا، إلا دليل على أننا بحاجة إلى جهد كبير لمواجهة الخصاصات والهشاشة الاجتماعية.

كذلك صوتنا ضد هذا القانون، لأننا نعتبر بأن المرحلة اليوم مرحلة التجديد، مرحلة رؤية جديدة لتدبير السياسة، لتدبير الاقتصاد، لتدبير الاجتماع، ولتدبير الإعلام العمومي، اليوم مطروح علينا كبلد أن نعيد النظر في بعض المسلمات، أن نعيد النظر في مدى نجاعة المقاربة الاقتصادية والمالية الحالية لتدبير بلدنا في المستقبل في إطار التكتلات، وفي إطار العولمة الجارفة.

كذلك نقول بأن مشروع القانون المالي لم يأت بشيء مباشر لمصلحة الشغيلة المغربية، إذا اقتصرنا على تطبيق الجزء الثاني من التخفيض من الضريبة على الدخل، الذي هو نتاج مفاوضات 2008، فمفاوضات الحوار الاجتماعي لسنة 2009 لم يأت بأي جديد.

كذلك نعتبر بأن التعديلات التي تقدمنا بها على مشروع قانون المالية، وخاصة التعديل المتعلق بإعادة النظر في الضريبة على الدخل، والتعديل المتعلق بخلق ضريبة تضامنية على الثروة لم يلقيا من طرف الجميع الاستحسان، لذلك نعتبر بأن هذا القانون لم ينصفنا كشغيلة،

و لم ينصف الشعب المغربي للتفكير في مستقبله على الأصعدة المتعددة، لذلك صوتنا ضد هذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الرئيس المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

اسمحوا لي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أؤكد من هذا المنبر أننا قمنا وبكل قوة بدعم الحكومة ومباركة القانون المالي برسم سنة 2010، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها كون الحكومة جاءت بهذا القانون المالي، وهي تتوفر على إستراتيجية ومنهجية مستقبلية للعمل، ومن خلالها جاءت بعدة اقتراحات ومشاريع وإجراءات من أجل تحفيز الاقتصاد ودعمه، و كذلك من أجل دعم القوة الشرائية لكافة المواطنين، وكذلك من أجل الزيادة وخلق عدد كبير من مناصب الشغل، وكذلك الدفع للأمام بالاستثمار العمومي والخصوصي، وأكثر من ذا وذاك جاءت بإجراءات عدة لإسعاف الفئات الأكثر خصاصا والمعوزة، والاعتناء بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

ثم كذلك جاءت بخلق الأمل ومحاربة اليأس لدى المغاربة، وهذا هو الشيء الأساسي، كذلك جاءت بهذه الإجراءات في ظروف جد صعبة عالميا، ولكن عرفت كيف تحتوي الأزمة، وكيف تخرج سالمة، والمغاربة كذلك كلهم استفادوا من تلك الإجراءات، وهذا كله جاء لتدعيم السياسة التي رسمها جلالة الملك نصره الله انطلاقا من افتتاحه للدورة التشريعية بهذه القبة.

إذن نحن دائما نأمل أن تدعم الحكومة ما جاءت به من إجراءات إضافية، وأن تلتزم بما التزمت به في نطاق خريطة الطريق، التي باركناها، ودعمناها، وسندعمها مادامت في خدمة الصالح العام.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، الأستاذ حاجي تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري داخل فريق التحالف الاشتراكي صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع قانون المالي مع زملائنا في الأغلبية، ونعتبر أن هذا القانون جاء بعدد من القضايا التي تهم الشعب المغربي، وكذلك نعترف لهذه الحكومة أنها أنجزت عدد من المشاريع، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وكذلك على رأس هذه الحكومة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ أنه يزور كل القرى، وكذلك المدن في هذا الإطار.

ونتمنى لهذه الحكومة كل التوفيق والنجاح في مهامها، ونطلب منها أن تطبق هذا القانون المالي بحذافيره، و شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

تفضل السي بهنيس.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم مجموعة الإتحاد المغربي للشغل نفسر لماذا امتنعنا عن التصويت؟ وذلك نعتبر أن هذه الميزانية، ميزانية مجحفة، هاذ القانون المالي مجحف بالنسبة للمأجورين والطبقة العاملة المغربية، لأنه لا يلبي حاجيات المواطن والمأجورين.

إن المواطن يكتوي بنيران الزيادات المتتالية في جل المواد الاستهلاكية والغذائية، المواطن والعامل والموظف يريد الحاجيات الأساسية من صحة وتعليم وتكوين وسكن وتشغيل، عدم الإقصاء والتهميش ومحاربة الفقر، ومحاربة الزبونية والمحسوبية ومحاربة الرشوة.

إن الطبقة العاملة المغربية لم تستجب لها المطالب في جلسات الحوار الاجتماعي كلها، ونعتبر أن الطبقة العاملة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والتي طرحت عدة مطالب في جلسات الحوار الاجتماعي من الزيادة العامة في الأجور، ومراجعة منظومة الأجور في

الوظيفة العمومية، عدالة جبائية، إصلاح منظومة الجبايات، إصلاح منظومة التقاعد، إلغاء الضريبة على المعاشات، الزيادة في المعاشات، الإصلاح الإداري، الإصلاح القضائي، الترقية الاستثنائية.

لازلنا نرى تسريع وثيرة اقتصاد الريع والربح السريع، كذلك هذه المطالب والحاجيات، التي لم نلمسها في هذا القانون المالي، فإن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل صوتت بالامتناع عن القانون المالي لسنة .

وشكرا.

السيد الرئيس:

بهذا يكون المجلس قد أنهى جدوله، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لأفسر سبب معارضتنا، وتصويتنا بالمعارضة على هذه الميزانية، ميزانية سنة 2010، هناك أسباب عديدة في حقيقة الأمر، لا داعي لذكرها، لقد فصلنا فيها في مناقشة الميزانيات الفرعية لمختلف الوزارات، خاصة الوزارات ذات الأهمية الاجتماعية، واللي عندها امتداد على صعيد أغلب المواطنين.

ولكن سأذكر الأسباب الأساسية حسب تقديري ثلاثة أو أربعة أسباب أساسية مهمة:

أولها هاذ المشروع ديال قانون المالية دائما كانت تعدنا الوزارة في السنوات الفارطة، وقد فعلتها في سنة واحدة أن تعرض هاذ مشروع الميزانية على المركزيات النقابية لتأخذ برأيها، ولتستشيرها كما فعلت مع مؤسسات أخرى، ولكنها لم تفعلها هذه السنة، وقد عاتبنا الوزارة على هذه المسألة، وهذه المسألة مهمة وأساسية.

المسألة الثانية هو أن هذه الميزانية لم تستجب للحد الأدنى من المطالب المشروعة للنقابات عموما، وخاصة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، منها ما يتعلق بتحسين الأجور والدخل، بل أكثر من هذا أن الحكومة رفضت مبدئيا مناقشة هذه الأفكار، ويعني أجلتها إلى سنة 2012 .

القضية المتعلقة بتحسين الدخل عموما، ومنها الزيادة في الأجور لمواكبة مختلف الزيادات المتكررة في الأسعار والمسائل اللي عندها علاقة مباشرة بالتأثيرات السلبية على المواطن وعلى الأجير.

كذلك أؤكد على الترقية الاستثنائية لسنوات من سنة 2003 إلى سنة 2010، وهناك تراكمات كبيرة لآلاف الموظفين ينتظرون ترقياتهم، و لم تستجب الحكومة لهذا الطلب، و لم تبرمجه كذلك في هذه الميزانية.

كذلك رفع الحد الأدنى للأجور إلى 36 ألف درهم، على الأقل باش يعطينا 30 ألف درهم اللي هي الحد الأدنى للأجور التي تطالب بها النقابات.

كذلك ما جاء به المشروع أو عموم الإجراءات التي تتعلق بتحسين الأجور، هو فقط تنفيذ لما عرضته الحكومة في أبريل 2008، والتي رفضته جل النقابات.

كذلك ليس هناك إجراءات واضحة ومحددة لتحسين دخل الطبقة الوسطى، الطبقة الوسطى التي كثر الكلام عنها والحديث عنها، بل أكثر من هذا أنه نادى ودعا إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ومع ذلك لم تستجب الحكومة لهذه المسائل.

لهذا ولغيره من الأسباب، التي يمكن أن نبقى هنا ساعات لنتكلم فيها، صوتنا بالرفض لهذه الميزانية، آملين أن تأخذ الحكومة في غضون هذه السنة على الأقل، بواسطة ميزانية تكميلية أو غيرها لمقترحات الشركاء الاجتماعيين.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارون.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا لا أريد أن أعود إلى ما سبق أن شهدته لجان المجلس، وهذه القاعة من مناقشات غنية ومستفيضة حول توجهات القانون المالي لسنة 2010، وحول التدابير والإصلاحات التي تعتزم الحكومة انتهاجها في إطار مقتضيات هذا القانون.

وأود أن أبادر بأن الحكومة لم تكن تنتظر أن تنثر المعارضة الزهور في طريقها، فقد قامت المعارضة بما تعتقد أنه يدخل في صميم دورها، كما قامت الأغلبية بما تعتقد أنه كذلك من صميم دورها.

ولذلك فقد أخذت الكلمة لأشكر الجميع، أشكر الأغلبية على الدور الذي قامت به في مساندة الحكومة، مساندة عقلانية تقوم على الحجة والمنطق، غير غافلة عما تشهده بلادنا من أوراش كبرى للإصلاح والبناء، مقدمة كلما اقتضى الأمر ذلك ملاحظاتها واقتراحاتها، التي عملت الحكومة على الاهتمام بها والأخذ بها.

كما أن الحكومة حرصت في كل الأوقات على أن تستمع، أن تصغي بإمعان إلى ملاحظات فرق المعارضة وانتقاداتها، وعملت كذلك على أن تتجاوب مع اقتراحاتها كلما اقتضى الأمر ذلك.

ويمكن أن أسجل، بكامل الاعتزاز، أن عددا من الإصلاحات المهمة الواردة في مشروع القانون المالي، وخصوصا منها تلك المتعلقة بتشجيع السكن الاجتماعي بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد لقيت التجاوب الكامل من طرف جميع مكونات هذا المجلس الموقر، حيث تم التصويت عليها بالإجماع.

إذن، حينما يتم التصويت على مشروع القانون المالي بالطريقة الديمقراطية المعمول بها في كل دول العالم، سيتم الشروع ابتداء من فاتح يناير في تنفيذ مقتضيات هذا القانون المالي، حيث ينبغي أن تتعبأ كل الجهود، سواء جهود الذين ساندوه أو الذين عارضوه، أو أولائك الذين أخذوا الطريق الوسط ما بين المعارضة والتأييد، حيث ينبغي أن نتعبأ جميعا فعلا لرفع ما تواجهه بلادنا من تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل مواصلة الصمود في وجه التحولات التي يعرفها العالم، حتى نظل في منأى عن التأثيرات السلبية لما يعتمل في العالم من تغييرات في المجال السياسي والاقتصادي.

إذن، أشكر الجميع، أغلبية ومعارضة على مساهماتهم القيمة في إغناء مناقشات مشروع القانون المالي.

أما بالنسبة للإخوان النقابيين من مختلف انتماءاتهم، فأقول بأن الحوار مستمر وسيظل مستمرا، والحكومة مصممة على أن يتواصل هذا الحوار إلى نهايته، بما يحقق للطبقة العاملة في بلادنا مطامحها في الحياة الحرة والكريمة.،

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، بهذا إذن يكون مجلسنا قد أنهى جدول أعماله اليوم بتصويته على مشروع الميزانية لسنة 2010، ويسعدني طبعا بهذه المناسبة أن أقدم الشكر الجزيل أولا للمستشارين المحترمين أعضاء مكتب مجلس المستشارين، وللسيدة الرئيسة والسادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن على حسن مواكبتهم لأعمالنا، وطبعا مساعدتهم للرئاسة، حتى نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم.

ثم كذلك أقدم الشكر الجزيل للحكومة على تعاملها الجيد في اللجان مع مجلسنا الموقر، وللطواقم التقنية التي ساعدتنا، وسهلت مأموريتنا، وطبعا لنساء ورجال الصحافة الذين واكبونا، وثابروا، وشرفونا بحضورهم في هذه الاجتماعات.

وإلى لقاء آخر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

****

ملحق: مداخلات الفرق والمجموعات النيابية في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

1. فريق الأصالة والمعاصرة

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والعاصرة لأبسط آراء الفريق وأفكاره بشأن القطاعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي قطاعات التعليم والصحة والشبيبة والرياضة و الإعلام والثقافة والأوقاف والشؤون الإسلامية والشؤون الاجتماعية وقضايا المرأة والأسرة والطفولة وشؤون المعاقين والتعاون الوطني و شؤون المقاومة وجيش التحرير وقطاع التكوين المهني.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو الحكومة إلى إيلاء العناية الخاصة للقطاعات الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء المجتمع السليم المتضامن وذلك حتى تتمكن بلادنا من الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية ومنها الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية.

ومن البديهي أن ينطلق هذا الالتزام من قاعدة أساسية تجعل الإنسان في صلب المشروع التنموي العام للبلاد. ولذلك فإن فريقنا يحث الحكومة على توفير مستلزمات النهوض بالأوضاع الاجتماعية لشرائح واسعة من المجتمع، وعلى الخصوص في قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية تحفظ لهم كرامة العيش اليومي وتؤمن لهم سلامة الذهن والبدن وتمنحهم الصفاء الروحي الذي يؤطر العلاقة بين البشر ومع الخالق سبحانه وتعالى.

وبهذه المناسبة لابد من التأكيد على أهمية العمل الذي يتم إنجازه في قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والذي يتوخى إعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة، وجعلها في صلب المسار التنموي لبلادنا لدورها في إشاعة قيم المواطنة والانفتاح والتقدم، وإنتاج النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية القادرة على إنجاح المشروع الديمقراطي الحداثي.

ولعلكم تعلمون أن قضية التربية والتكوين تعتبر، في الواقع، ورشا مفتوحا منذ عقود، ومع ذلك فإن ما تحقق ما يزال بعيدا عن ما يجب، بشهادة الخبراء المغاربة الذين اشتغلوا على تقرير الخمسينية، "المغرب الممكن".

إننا نحسب أن مشاكل السياسة التعليمية لبلادنا يجب أن لا تُختزل في كونها فشلت في إدراك الأهداف التي تأسست عليها في مرحلة سابقة وهي التعميم، والتوحيد، والتعريب، ومغربة الأطر، بل يجب أن يُنظر إليها بمنظور جديد يواكب التحولات التي نعيشها ونحن نُقبل على العشرية الثانية من القرن الجديد.

إننا نعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أن ما تحكم في إقرار المبادئ الأربعة المذكورة للسياسة التعليمية لبلادنا ، هو، بالأساس، هاجس حماية هويتنا الوطنية، وهو الهاجس الذي يخدم التوجه التنموي لبلادنا، على أساس أن لا يكون على حساب مضمون المادة التربوية نفسها، ذلك أنه يتعين، في نظرنا، اتخاذ الحذر المطلوب لضمان التناغم الضروري بين البعد الوظيفي التنموي وبين المضمون الذي نأمل أن يساهم في الرفع من مستوى العملية التربوية ويجعلها تواكب التحولات المتسارعة من حولنا.

ولذلك فإننا نقدر حرص القائمين على الشأن التعليمي على معالجة ما أضحى يعتري منظومتنا من اختلالات تحول دون ما نصبو إليه من إدماج حقيقي للتعليم في محيطه الاقتصادي والاجتماعي على أساس ملاءمة التكوين مع الحاجيات، ومع تحديات التنمية المطروحة على بلادنا.

وإذا كان من المفيد إدماج التعليم في محيطه، فإن هذا المحيط بدوره في حاجة ماسة إلى تأهيل من نوع خاص يبتدئ من احتواء معضلة الأمية ومواصلة مجهود تعميم التعليم في البوادي والأرياف وتكريس المجانية في أوساط المتمدرسين وتحسين الولوج إلى المدارس لتدارك النقص المسجل في نسب التمدرس واحتواء ظاهرة الهدر المدرسي ومعالجة معضلة الاكتظاظ التي ترهن مستقبل عملية التكوين برمتها ، وإقرار تدابير تحفيزية تحسن من إقبال العنصر البشري على الاشتغال في المناطق النائية.

وفي هذا الصدد لا بد من التنبيه إلى أن البرنامج الاستعجالي قيد التنفيذ يتعين لإنجاحه إشراك كافة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية وتعبئة كل الطاقات لذلك، وعلى الخصوص ما يتوفر منها بالجماعات المحلية وبالمجالس المنتخبة.

وحتى نرفع من درجة جاذبية قطاع التعليم العمومي نعتبر مبادرة مليون محفظة وبرنامج "تيسير" من الأفكار الجريئة التي يتعين تحصينها بوسائل التدبير السليم وبطرق الحكامة الجيدة حتى تساهم في تحصين المكتسبات المحققة وتجسيد مشروع "مدرسة النجاح" .

وإذا كنا نسجل ارتياحنا للتطور المضطرد الذي تشهده ميزانية القطاع ونوعية المبادرات المتخذة لتنفيذها وطنيا وجهويا ومحليا، فإنه سيكون حتميا، في نظرنا، اعتماد آليات للمتابعة والمراقبة تعزيزا لمبدأ الشفافية والحكامة الجيدة ودرءا للسقوط في المخاطر والمنزلقات التي لا تخدم توجهات البرنامج.

وهُنا نشير إلى أن التحكم في الدعم الاجتماعي الموجه للتلاميذ وللطلاب من بين أسس نجاح العملية التربوية، التي تبدأ بتحسين جاذبية المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي وتطهير محيطها من الظواهر السلبية والعمل على تحيين الترسانة القانونية المنظمة للقطاع، باستمرار، لتواكب التطورات.

ومن واجبنا لفت انتباه القائمين على تدبير قطاع التعليم العالي إلى ما يجب أن تلعبه الجامعات والمراكز والمعاهد العليا من أدوار في تكوين وتأهيل ودعم القدرات البشرية وإبداع الأفكار والرؤى التي تعزز اختيارات بلادنا التنموية.

وبديهي أن يكون دور المدرسة ثم الجامعة محوري في عملية توجيه التلاميذ والطلاب إلى اختيار التخصصات الأكثر جاذبية في سوق الشغل، ومن هذا المنطلق فإن فريقنا يدعو إلى خلق مسالك (Passerelles) بين الجامعة ومراكز التكوين، حتى يتيسر استيعاب الطلبة غير المتفوقين في تخصصاتهم ومنحهم فرص اختيار التكوين في تخصصات أخرى.

ولن نيأس أبدا في مطالبة الحكومة بتنفيذ التزاماتها بالرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وتمكين الباحثين من الوسائل لمواصلة الأبحاث في التخصصات الحيوية التي تحتاجها بلادنا وإيجاد الطرق الكفيلة بحماية هذه الأبحاث بالتعاون بين كافة القطاعات المتدخلة.

كما نوجه عناية الوزارة الوصية على القطاع إلى ما يعتري القطاع الخصوصي من ارتباك نتيجة غياب عنصري المراقبة والضبط. ولذلك يتعين على الحكومة الانكباب على إعمال البنود المتعقلة بالتعليم الخصوصي بما يحفظ مصلحة الفاعلين في هذا المجال وبما يحمي مستقبل الناشئة، التي تبحث عن مستويات أفضل في التعليم .

السيد الرئيس،

إن حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة في هذه الظرفية التي تتسم بالصعوبات الاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة الأزمة المالية العالمية، وما تفرضه العولمة من تحديات باتت تجلياتها واضحة للعيان، ليس أقلها تأثيرا التحولات الوبائية مع ظهور أمراض جديدة سارية وغير سارية ومتوطنة و إن في جائحة أنفلونزا الخنازير لأقوى دليل على صدق نقوله.

وإذا كُنا نعترف بأن الإمكانيات المادية والبشرية التي تحتكم عليها وزارة الصحة لن تمكنها، بمفردها، من مواجهة هذه التحديات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل مع ذلك الاختلالات الواضحة التي تعرفها منظومتنا الصحية منذ أكثر من سنتين، ناتجة بالأساس على غياب رؤية واضحة لتسيير هذا القطاع وتحديثه وتطويره ليكون في مستوى الانتظارات.

وهكذا، فإننا أصبحنا نسجل في الآونة الأخيرة تراجعا مُقلقا لمنظومتنا الصحية، وفي طليعة ذلك ما شهدته أوراش الإصلاح من مشاكل أدت إلى توقف بعضها وتباطؤ الإنجاز في البعض الآخر، ومنها مشروع تمويل وتدبير المنظومة الصحية الذي يهم 21 مؤسسة استشفائية، وكانت بلادنا قد وقعت بشأنه على قرض مهم مع البنك الأوروبي للاستثمار.

وفي إطلالة سريعة على إستراتيجية القطاع للفترة الممتدة ما بين 2008-2012، والتي حملت شعار: "من أجل مصالحة المواطن مع منظومته الصحية"، فإننا سنقف على الكثير من الالتزامات المسطرة، والتي لم يتحقق منها الشيء الكثير لحد الآن، فانحصار العرض الصحي ومحدودية انتشاره وضعف الخدمات ونقص التأطير وعدم ملاءمة البنيات التنظيمية والإدارية مع حاجيات القطاع، هي نفس الخلاصة التي يمكن الخروج بها بعد أكثر من سنتين من عمر الحكومة الحالية.

وعلاوة على ذلك فإن الفوارق المجالية والسوسيو اقتصادية للساكنة لن تمكن من تحقيق شعار "مصالحة المواطن مع منظومته الصحية"، إن تقليص وفيات الأمهات والأطفال عند الولادة من 227 عند كل 100 ألف ولادة حية حاليا إلى 50 حالة سنة 2015 وتوجيه عمل الوزارة بالكامل لهذا الغرض لا يعدو كونه شعارا صعب التحقيق مع الأسف في ظل الشروط التي نعرفها جميعا، والتي تتسم على الخصوص بالصعوبات التي تواجهها منظومتنا الصحية على كافة المستويات وفشلها في الحد من انتشار الأمراض غير المتنقلة وعلى الخصوص أمراض القلب والشرايين، والسرطان، والسكري، والعوز الكلوي.

إننا نُلح على ضرورة مراجعة خطة عمل الوزارة بشكل يجعلها أكثر واقعية وملائمة للظروف والتطورات التي أصبحنا نعيشها في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد فإن تحويل الاعتمادات المالية المرصودة لتحسين شروط الولوج إلى العلاج وتعزيز الموارد المالية والبشرية للقطاع وتحسين شروط التغطية الصحية وتمكين ذوي الدخل المحدود من نظام المساعدة الطبية، بات أمرا حتميا باعتبارها أوراش يجب أن تحظى بالأولية، بموازاة العمل الذي يجب القيام به في البحث عن تحسين تمويل القطاع وتحيين أنظمته وقوانينه وجعله أكثر جاذبية وجلبا للإستثمار.

وفي هذا الإطار لا يجب أن تنسى وزارة الصحة أنها تضطلع بدور الوصاية على القطاعين العام والخاص. ولذلك فإنه يتعين أن تواكب نمو القطاع والعمل على ترسيم الخارطة الصحية وإخراجها إلى حيز الوجود، لما لذلك من انعكاسات على مستوى تحسين الولوجية والتوزيع وترشيد النفقات وحفظ الطاقات وتثمين المجهودات.

ولا يمكن أن تغفل منظومتنا الصحية انتقال البنية الديمغرافية في بلادنا إلى الشيخوخة وما سيترتب عن ذلك من تحولات على مستوى المراضة، تزيد من عبء التكفل بالأمراض المزمنة والطويلة الأمد بوتيرة لم يتعود عليها القطاع. كما أن تغير أنماط الحياة، يترتب عنها ظهور العديد من عوامل الخطر المسببة للأمراض والوفيات.

إن مبادرة تكوين 3300 طبيب كل سنة في أفق 2025، تعتبر مبادرة طموحة وجريئة يتعين توفير الشروط لإنجاحها في إطار استرتيجية الوزارة الخاصة بالتكوين والتكوين المستمر. وهذا يدفعنا إلى إثارة معضلة نقص الموارد البشرية في ظل ازدياد قاعدة بطالة الخريجين من معاهد التمريض وأطباء الطب العام وتعثر أوراش المراكز الجامعية بكل من فاس ومراكش ووجدة.

وفي هذا الصدد، فإن فريقنا يعبر عن رفضه التام لكل أشكال التمييز في تدبير الموارد البشرية التابعة للقطاع سواء في عملية الانتقالات أو في عملية الترشيح لمناصب المسؤولية، وعلينا أن نسجل أسفنا على ما يمكن أن يكون قد تحكم في هذه العمليات، في وقت سابق، من دوافع شخصية أو حزبية ضيقة على حساب الكفاءة والاستحقاق.

ولعل ما أثير مؤخرا من نقاش حول أسعار الأدوية، يجلعنا نثير السؤال حول ما يجب أن تضطلع به الوزارة من أدوار في المراقبة والردع، لحماية المواطن من الجشع والاستغلال. وبهذا الخصوص يحرص فريقنا على تنبيه الوزارة إلى ضرورة تفعيل مقتضيات مدونة الأدوية والصيدلة، باعتبارها الإطار القانوني المنظم للقطاع.

السيد الرئيس

إننا في فريق الأصالة المعاصرة لنتحسر لحالة التردي التي بات يوجد عليها القطاع و للتراجع المدوي لبعض الرياضات الأكثر شعبية وفي طليعتها كرة القدم وألعاب القوى من جراء الفوضى العارمة التي نخرت كيان القطاع وجعلته يقع، لسنوات، رهينة في أيدي بعض المستفيدين.

إننا لن نزيد على مضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المناظرة الوطنية للرياضة، والتي قدمت تشريحا عميقا لوضعية القطاع وللإختلالات التي يتخبط فيها، والتي كانت نتيجتها، الحتمية، هي تراجع ترتيب بلادنا في تصنيفات الهيئات الرياضية الدولية ومنها التصنيف الأخير للجامعة الدولي لكرة القدم.

إننا نسجل، بأمل، ما طرحه السيد الوزير المسؤول عن هذا القطاع من أفكار في إستراتيجيته الطموحة. إلا أننا نعتقد أن إنجازها يتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة سكت القانون المالي الحالي عن تحديد مصدرها.

إن فريق الأصالة والمعاصرة يرى أن قطاع الشباب والرياضة في حاجة إلى عمل في العمق لتنظيم القطاع وتنقيته من الشوائب العالقة به وذلك بمراجعة الترسانة القانونية المنظمة له بما يتلاءم مع الطموحات المعبر عنها وبما يتقاطع مع دوره كأداة للتنمية والتأطير والتربية والتكوين.

وإلى جانب دور الحكومة في تعبئة الموارد لدعم القطاع، فإن انخراط القطاعات الأخرى في الدينامية الجديدة يجب أن يكون انخراطا فاعلا وذي أثر على تأهيل القطاع وتمكينه من آليات إضافية كفضاءات الترفيه والملاعب ومراكز التكوين والساحات وما إلى ذلك.

وفي هذا الإطار ندعو إلى الإسراع بوضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم الذي سيمكن من فتح المدارس أمام الرياضيين لمزاولة هواياتهم في أيام نهاية الأسبوع وفي العطل، كما ندعو إلى استثمار إمكانيات الجماعات المحلية لتطوير الممارسة الرياضية وتنظيم الأنشطة والمباريات لإفراز المواهب والطاقات في مختلف الأنواع الرياضية.

إن خلق مسالك للتسيير الرياضي في المعاهد والمدارس العليا بات أمرا مطلوبا لتطعيم القطاع بالأطر والكفاءات القادرة على رفع تحديات التدبير السليم والحكامة الجيدة المطلوبة. كما أن تشجيع الأندية والجامعات الرياضية على إنشاء مدارس للتكوين الرياضي تُعد مسألة حيوية، ستساهم في استيعاب الطلبة المتفوقين في بعض الأنواع الرياضية من دون أن يتأثر مسارهم الدراسي.

السيد الرئيس،

إن حقل الإعلام والاتصال في نظر فريق الأصالة والمعاصرة يجب أن يضطلع بدوره كاملا في الإخبار والتهذيب وتكريس المسار

الديمقراطي للبلاد والتربية على قيم المواطنة. ولن يتأتى ذلك من دون تدعيم مسار الحد من احتكار الدولة لهذا الحقل وتقنينه وتنظيمه بإرساء الآليات القانونية التي تواكب تطورات العصر.

إننا إذ نسجل ما تحقق على هذا الصعيد من منجزات، فإننا نعتقد أن اتساع فضاء الحرية في بلادنا فتح المجال أمام وسائل الإعلام لتناول مواضيع وقضايا ذات أهمية بالغة بدقة وتمحيص حينا وبسطحية أحيانا، أدت إلى نتائج عكسية، باتت تطرح إشكاليات حول حدود المشترك المتوافق عليه بخصوص مشروعنا المجتمعي الذي نسعى جميعا إلى بنائه بقيادة صاحب الجلالة.

وبهذا الخصوص فإننا نُلح على ضرورة إعادة النظر في أدوار القطب العمومي لتقوية أداء الخدمة العمومية في الإعلام والاتصال وتطوير آليات عمل وكالة المغرب العربي للأنباء ودعم انفتاحها على محيطها وتوسيع هامش حركة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في القطاع وتنظيم حقل الإشهار وتقنينه والانفتاح أكثر على ما توفره التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات البث بواسطة الانترنيت والهاتف المحمول وما إلى ذلك.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لسنا مرتاحين لواقع القطاع وللمشاكل التي يتخبط فيها. وعليه فإننا نحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتطويره وتحديثه من حيث آليات العمل وطرق التدبير بما يكفل ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى المعلومات الصحيحة وتقنين تدخل الدولة والقطاع الخاص في صناعة الرأي ودعم مجال الحرية وتوفير الموارد والإمكانيات وضمان التوزيع العادل لموارد الإشهار وفق معايير محددة والإسهام في تأهيل الأطر والكوادر وتحرير الطاقات.

وعطفا على ما سبق، فإنه يُلاحظ أن الصحافة المكتوبة والالكترونية باعتبارهما مكونا أساسيا من مكونات قطاع الإعلام والاتصال لم يحظيا باهتمام الحكومة، مما يزيد من احتمالات الوقوع في انزلاقات نتيجة عدم وضوح الرؤية وسوء الفهم بين مختلف الشركاء والمتدخلين.

وعليه فإن عدم اكتراث الحكومة، من خلال القطاع الوصي، بما يجري في هذا الحقل ترك الباب مفتوحا أمام التكهنات والأسئلة حول دور الوزارة في تقنين وتنظيم هذا الحقل ومصير قانون الصحافة الذي وعدت الحكومة بطرحه للحوار من جديد و مشروع المجلس الوطني للصحافة وكذا القانون المتعلق باستطلاع الرأي فضلا عن قانون الولوج إلى المعلومات وكذا الفراغ التشريعي المشهود في قطاع الصحافة الالكترونية ونشاط ما يُعرف بالمدونين.

لقد أصبحت الحاجة ملحة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى تدخل الحكومة من أجل إعادة فتح النقاش، مع كافة المتدخلين، بعيدا عن المزايدات السياسوية الضيقة، حول إمكانيات النهوض بهذا القطاع، ليقوم بدوره كاملا في دعم الدينامية التنموية السياسية والديمقراطية التي تشهدها بلادنا، وذلك من خلال فتح حوار وطني حول دور الإعلام في الإخبار والتهذيب وتكريس المسار الديمقراطي للبلاد والتربية على قيم المواطنة.

ونحن في فريق الأصالة والعاصرة نعتقد جازمين أن دور القطاع في تكريس خيار الجهوية يجب أن يبتدئ من إجراء تقييم موضوعي لتجربة الإذاعات والصحف الجهوية وعلى الخصوص تجربة تلفزة العيون.

وبموازاة ذلك يتعين على الحكومة أن تعمل على تعزيز هذا المسار بوضع آليات لتشجيع المستثمرين على إنشاء مطابع جهوية لطبع وتوزيع الصحف وفتح سوق الإشهار على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وضبط وتقنين قطاع الصحافة الالكترونية والمدونات و تشجيع المهنيين في قطاع الصحافة المكتوبة على إرساء ميثاق أخلاقي يرسم حدود الممكن والمسموح به وفق القوانين والأعراف المعمول بها عالميا وإعادة النظر في معايير الدعم الموجه للصحافة المكتوبة بما يكفل تشجيع الإنتاجات الجادة والمتوازنة والتي تحترم قيم المجتمع ومعتقداته الروحية والاجتماعية.

وفي قطاع السينما يتعين في نظرنا إعادة النظر في الانتاجات السينمائية (خصوصا تلك التي تحصل على دعم الدولة) وإيجاد الطرق الكفيلة بتوجيهها نحو تناول مواضيع تحمي الهوية وتحفظ القيم الوطنية وتروج لمباديء الانتماء للوطن، في إطار الجهود المبذولة لتشجيع الإنتاج الوطني.

وفضلا عن ذلك لا بد من التأكيد على أن دور الإعلام والاتصال في ترسيخ قيم المواطنة والتربية وتهذيب الذوق واحترام المثل ومراعاة الشعور العام بما في ذلك الجمهور الناشيء، كلها ثوابت أساسية يتعين فرض العمل بها على كافة العاملين والمتدخلين في هذا القطاع.

وفي هذا الصدد يؤكد فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة تقنين ممارسة مهنة الصحافة وإقرار شروط محددة لإنشاء المقاولة الصحافية

وفرض احترام القانون ووضع محددات مضبوطة لتطوير أداء المؤسسة الإعلامية والعمل بآليات للتحفيز وتشجيع المقاولات الناجحة.

كما يتعين إعادة النظر في طريقة عمل وأداء بعض مكونات القطب العمومي، وعلى الخصوص القنوات التلفزية ووكالة الأنباء الرسمية، بما يساهم في تسويق التراث والخصوصية المحلية ودعم توجه القرب ومقاربة الجهوية في عمل وسائل الإعلام، وذلك من خلال التفكير في وضع آليات للتكامل بين مكونات القطب العمومي من حيث الإمكانيات والتجهيزات والبنيات وذلك لترشيد الجهود والموارد ولتطوير التبادل بين المكونين الأساسيين لهذا القطب: الأولى و 2M، ودعم تجربة قناة "ميدي1سات".

السيد الرئيس،

غني عن البيان أن قطاع الثقافة من القطاعات الحيوية والهامة التي يتعين أن تحظى بالاهتمام من قبل المجتمع بكافة قواه الحية، لما يمكن أن يلعبه من أدوار في الحفاظ على الشخصية الوطنية المتفردة وتحصين ثوابت الأمة ومعتقداتها ورموزها الفكرية والإبداعية وحماية الذوق العام وتهذيبه.

ولا يمكن لهذا القطاع أن يضطلع بهذه المسؤولية التي تزداد جسامة في ظل التحديات التي يشهدها العالم والتي باتت ترهن قيم الحرية والوسطية والاعتدال والتسامح، لصالح التشدد والعنف، من دون تسخير الإمكانيات والطاقات الضرورية (مادية وبشرية) للنهوض بالثقافة في بلادنا بمختلف تجلياتها الفكرية والإبداعية وطقوسها الفنية.

ولا يعتبر فريق الأصالة والمعاصرة أن التنوع الثقافي واللغوي لبلادنا مؤشر غنى حضاري وعراقة تاريخية فقط، بل إنه يعتبره رافعة أساسية للتنمية والتحديث والدمقرطة. ولذلك فإننا نؤكد، في كل مرة، على التشبث بكل مقومات تاريخ المغرب المشترك، ومنها ما يتعلق بهويتنا الثقافية الوطنية، بروافدها المتعددة.

وفي هذا الصدد فإننا على يقين من أن ضعف الميزانية المرصودة للقطاع، لن تساعد على بلورة استراتيجية حقيقية تؤمن للقطاع تأطيرا علميا وواقعيا وموضوعيا يجعله في منأى عن تيارات الغلو والتطرف التي تسعى جاهدة إلى محو ثقافتنا الأصيلة بقيمها التاريخية المتجددة وبعمقها الحضاري المتفرد.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتقد أن ما يجب أن يحكم تعاطي الحكومة مع الشأن الثقافي في بلادنا هما مرتكزان أساسيان، أولهما ما يمكن أن نسميه بمرتكز الثقافة التقليدية، التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها وتطويرها وثانيهما هو مرتكز الثقافة العصرية في انفتاحها على تطورات العصر وتحولاته لمواكبة موجة التنوير العالمية.

وفي هذا الصدد، يتعين أن تعمد الوزارة، في تعاطيها مع هذين المرتكزين على ترتيب إعادة ترتيب أولوياتها بما يكفل إعادة تنظيم القطاع وتحيين ترسانته القانونية وتحسين وضعية العاملين به وتأهيل الأطر والكوادر.

وفي مرحلة أولى، يتعين، في نظر فريقنا، إجراء مسح وطني يشمل الرصيد العقاري وحجم الموجودات والمنقولات المتوفرة وقيمتها ووضع خريطة جديدة للمواقع الأثرية وللمتاحف الوطنية والجهوية، حتى يتسنى توجيه الجهود بشكل صحيح لحماية التراث وصيانته وتجديده وتطويره وتسويقه.

وموازاة مع ذلك يتعين وضع خطة وطنية للصيانة والتطوير بمساهمة كل القطاعات الوزارية المتدخلة ومنها الأوقاف والتجهيز والسكنى والصناعة التقليدية ، والعمل، في نفس الوقت، على وضع خطة أخرى للترويج والتسويق مع قطاعات الخارجية والسياحة وغيرها.

ولأجرأة هذه السياسة الثقافية المندمجة يجب على الوزارة أن تضع نصب أعينها ليس فقط الحفاظ على الموروث الثقافي وحماية النفائس والمآثر، بل يجب أن تطال كذلك التراث الشفوي والفنون والمهن والأزياء والحلي والمصنوعات التقليدية، فضلا عن وضع تنظيم أمني خاص بالقطاع يؤمن محاربة أعمال التهريب والغش والتزوير والسرقة التي باتت تنتعش شيئا فشيئا.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ندق ناقوس الخطر إزاء الحالة المزرية التي توجد عليها الكثير من المواقع الأثرية والمتاحف والمزارات التي أصبحت، في نظرنا، تبعث على الشفقة من حيث تدهور المباني وحالة الإهمال التي تطال القطع والمقتنيات النفيسة.

وننتهز هذه الفرصة للتذكير بالتوجيهات الملكية السامية القاضية بضرورة العمل على حفظ التراث المعماري والطابع الهندسي الأصيل الذي يشكل جزءا أساسيا من هويتنا سواء على مستوى حمولته الوطنية أو على مستوى خصوصيته الجهوية والمحلية.

إن فريق الأصالة والمعاصرة يُطالب بأن يتطور أداء الوزارة من مجرد مكون تابع لسياسات قطاعية أخرى إلى قطاع ذي شخصية مستقلة

وفاعل ومُبادر، ومتحكم في قراره ويبدع في إيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة، المتعلقة على الخصوص بالضعف المشهود في ترويج مكونات الثقافة الوطنية في الخارج بما في ذلك تراجع مساحة نشر الكتاب وانحصار خارطة توزيعه على المدن والمواقع الكبرى وغيابه عن بعض المواعيد الكبرى سواء في الداخل أو في الخارج.

وبهذا الخصوص نأمل أن يُعاد النظر في طبيعة ونوعية حضور الكتاب المغربي في المعرض الدولي للنشر والكتاب ونُطالب الوزارة بالعمل على تحسين شروط عرضه وكيفية تقديمه للزوار والمهتمين وذلك بالتشاور مع المهنيين والناشرين والموزعين. كما نُطالب الوزارة الوصية بالتفكير في الصيغ المناسبة لتنظيم المعرض في مدن مغربية أخرى، تتوفر بها بنية الاستقبال الضرورية، تسهيلا لولوج المواطنين للكتاب وتشجيعا على القراءة.

ومن جهة أخرى، تطرح وضعية الصندوق الوطني لدعم العمل الثقافي الكثير من الأسئلة حول موارد الصندوق ومدخراته وسبل صرفها. كما أن تجربة الدعم الممنوح للفرق المسرحية لم تؤت، في نظرنا، النتائج المرجوة، سواء على الفرق المستفيدة نفسها أو على نوعية العروض المقدمة ثم كذلك على نسب الحضور التي لا تتجاوز في الكثير من الأحيان الحد الأدنى المطلوب لتقديم العرض المسرحي.

إن اهتمام الوزارة بالبعد الجهوي في عملها يجب أن يتجاوز الهيكلة المركزية للوزارة إلى منح اختصاصات وإمكانيات وموارد حقيقية للمديريات الجهوية التي تجد نفسها، في الكثير من الأحيان، عاجزة عن الفعل وعن المبادرة وعن الاستجابة للمطالب الجهوية والمحلية الملحة. كما أن مركزة المنشآت الكبرى من مسارح ومعاهد ومكتبات في مدينة أو مدينتين لا يجب أن يكون قدرا محتوما، في نظر فريقنا.

السيد الرئيس

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعرب، من جديد، عن تشبثنا بمقوماتنا المشتركة، التي لا نقبل فيها مزايدة على أحد أو من أحد. ذلك أننا نعتبر أن أي استغلال لرموزنا أو مساس بوحدة مقدساتنا الوطنية والدينية هو خروج عن إجماع الأمة المغربية التي اختارت، منذ قرون، أن تمارس الشعائر الدينية بسماحة واعتدال، في ظل إمارة المؤمنين.

ولذلك فإننا نرفض أن يزج البعض بالدين في خندق التنافس الحزبي ببلادنا لكسب مواقع انتخابية. ولذلك فإنه يتعين على الحكومة أن تكون على وعي تام بما قد يكون لذلك من آثار وارتدادات يتعين على كل المؤمنين بقيم الديمقراطية والحداثة العمل على تفاديها.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة إذ نرحب بجعل قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية في صلب عملية الإصلاح التي يقودها أمير المؤمنين، حفظه الله، لضمان الأمن الروحي للمغاربة والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية الأصيلة، فإننا نثمن ما تم تحقيقه في مجال تأهيل الحقل الديني تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي المؤسس للإستراتيجية الجديدة في هذا المجال بتاريخ 30 أبريل 2004.

إن فريقنا حريص كل الحرص على ضمان التنفيذ الأمثل لبنود الإصلاح لجهة ضمان التأطير الديني الصحيح للمواطنين وتنمية وعيهم بقضاياه. وفي هذا السياق، نسجل النمو المضطرد في حجم الاعتمادات المرصودة للقطاع، وهو المجهود الذي يتعين أن تواكبه الحكومة بوضع آليات حديثة للتدبير بما يكفل التطبيق السليم لمضامين إستراتيجية تأهيل الحقل الديني.

وعطفا على ذلك، فإن فريقنا يتطلع إلى أن تساهم الحكومة، في إطار مجهود مندمج لكافة القطاعات، في إنجاح الإصلاح المنشود في الحقل الديني وذلك من خلال استثمار القاعدة المهمة التي توفرها المنظومة التربوية بمختلف مستوياتها بدءا من الكتاب المدرسي فالدراسات الجامعية والأبحاث لنقل روح ومضامين التجربة المغربية في المجال الديني لأجيالنا الصاعدة، ودعم المنشورات في مجال تنمية الوعي الديني سواء تلك الموجهة للأطفال أو لليافعين أو للكبار.

وبموازاة ذلك يتعين بذل مجهود مضاعف، على مستوى القطاع الوصي، لوضع تصور واضح لتطوير التعليم العتيق بما يتلاءم مع المنظومة التربوية الوطنية وتحديد آفاق استيعاب الخريجين وإدماجهم في مسلسل التنمية المجتمعية.

وقبل ذلك يتعين التفكير الجدي في تفعيل دور المجالس العلمية المحلية وجعلها قادرة على الانفتاح على محيطها وعلى مؤسسات المجتمع وإقرار توجه القرب من المواطنين والاستجابة لحاجياتهم الدينية والروحية درءا للسقوط في الاجتهادات الخاطئة.

وفي هذا الصدد يتعين أن تعمل الوزارة على تطوير أداء القناة السادسة واعتماد مقاربة إعلامية لمواضيع التأطير الديني تشبع حاجة المغاربة إلى المعرفة في المجال الديني مع التفكير في صيغ لتقديم إجابات مباشرة عن أسئلة المواطنين المختلفة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمساجد، فإن فريقنا يشيد بالاستراتيجية الخاصة بتأهيلها لتحسين موقعها وتعزيز دورها وتوطيد رسالتها المجتمعية. وفي هذا السياق ندعو إلى تعميم هذه الرؤية لتشمل كافة جهات البلاد بما في ذلك المناطق الحضرية الأكثر هشاشة والعالم القروي، وتوجيه التأطير الديني داخلها بما يتلاءم مع الخصوصيات المحلية لكل منطقة على حدة، سواء في إطار دروس الوعظ والإرشاد أو في إطار دروس محو الأمية.

ولإنجاح هذا التوجه، لابد من إيلاء العناية اللازمة للعنصر البشري من أئمة وقيمين دينيين لجهة إصلاح أحوالهم والرفع من مبلغ المكافآت الممنوحة لهم وتمتيعهم بالتغطية الصحية. وفي هذا الصدد لا بد من أن نتساءل عن جدوى ثنائية التدبير الإداري للوزارة من خلال نظارات الأوقاف وقد تقلص عددها مقارنة مع ما كانت عليه، ومندوبيات الشؤون الإسلامية الموزعة على مختلف جهات المملكة، في ظل ما تعانيه من خصاص كبير على مستوى الموارد البشرية.

إن فريقنا ووعيا منه بأهمية التأطير الديني للجالية المغربية بالخارج، فإنه يسجل بارتياح تأسيس المجلس العلمي لأوروبا لما قد يضطلع به من أدوار في خدمة مواطنينا بالخارج بما يعزز تمسكم بدينهم وارتباطهم بثوابت وطنهم، وهو الدور الذي يتعين أن يستمر ويتواصل طيلة السنة من دون انقطاع.

وإيمانا منا بأن الحج موسم متجدد يتطلب تعبئة متواصلة فيما يتعلق بالتنظيم والتفويج والتأطير الديني والطبي، فإننا نلاحظ، مع الأسف، الطابع المحدود للإجراءات المتخذة، والتي أضحت مع توالي الأعوام، عناوين لمعاناة متجددة وصعوبات كبيرة تعترض الحجاج لعل أبرزها ما تتناقله الأفواج، كل سنة، من أوجه التقصير المتعددة. ولتجاوز ذلك يتعين، في نظرنا، التفكير في اعتماد آلية لتحفيز موظفي البعثة المغربية للحج وتمكينهم من الوسائل المادية والبشرية الكافية لمساعدتهم على خدمة الحجاج.

ولا يخفى على الجميع ما يضطلع به قطاع الأوقاف من أهمية، كونه مجسدا روحيا للصيغة المثلى للتضامن والتكافل الاجتماعي ورافدا من رواد التنمية الاجتماعية. إلا أن هذا القطاع لم يحظ بالاهتمام الكافي في مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني، سواء على مستوى تنمية موارده أو توسيع استثماراته.

وفي هذا السياق نسجل غياب رؤية قطاعية منسجمة وآليات تدبيرية فعالة من شأنها المساهمة في ضمان التأهيل المادي والبشري للقطاع في ظل التأخر الواضح في إخراج مدونة الأوقاف ومشروع المجلس الأعلى للأوقاف، الذي سيعهد إليه بمراقبة مداخيل ونفقات الوقف وتنميته.

السيد الرئيس

لقد خلد العالم في الأيام القليلة الماضية اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة، وهي ظاهرة تزداد حدتها في مجتمعنا في ارتباطها بظواهر سلبية أخرى كظاهرة الخادمات الصغيرات وتشغيل الأطفال وما إلى ذلك من الظواهر الدخيلة على مجتمعنا.

وإذ كانت بلادنا تضع ضمن ألوياتها تسريع وتيرة إدماج مختلف مكونات المجتمع على المستويين الأفقي والعمودي من خلال الالتزام المعبر عنه، على أعلى مستوى، والإرادة السياسية التي تحكم المقاربة الرسمية المعتمدة في هذا المجال فإن فريق الأصالة والمعاصرة يسجل، مع ذلك، غياب تصور واضح للإدماج يقوم على تقييم موضوعي للواقع ويرسم الآفاق بتجرد وواقعية بعيدا عن الشعارات والأكليشيهات.

وفي هذا الصدد ما تزال الكثير من العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول، في نظرنا، دون النهوض بأوضاع المرأة لتحتل مكانتها اللائقة في المسار التنموي للبلاد، والتي يتعين معالجتها بما يقتضيه ذلك من حزم وجرأة مع إيلاء عناية خاصة بالنساء القرويات اللائي يعانين أكثر من غيرهن مظاهر التهميش والعزلة والفقر والأمية.

ومن هذا المنطلق، فإن فريقنا، يؤكد على أن ما جاء به قانون المالية الجديد بخصوص إدماج النوع الاجتماعي بشكل منهجي في جميع السياسات وعلى جميع الأصعدة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، لا يرقى إلى مستوى الطموحات سواء من حيث حجم الاعتمادات أو من حيث التدابير والاجراءات المزمع اتخاذها.

ويستلزم إضفاء الصفة المؤسسية على مقاربة النوع، التي ننادي بها في فريق الأصالة والمعاصرة، المزاوجة بين اقتراح هذه المقاربة كموضوع قابل للتقييم وا لتخطيط بغية توجيهها لتلبية الحا اجيات الخاصة بالجنسين، وطرح برامج خاصة للنهوض بالمساواة بين الرجل

والمرأة، من أجل إحداث تغيير، ليس فقط على واقع النساء بل في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين.

ويمكن لتلك البرامج أن تعتمدها الحكومة في إطار رؤية استراتيجية تهم كل القطاعات و تستهدف على الخصوص تقليص فارق التمدرس بين البنات والبنين ومكافحة العنف ضد النساء، وما إلى ذلك من الظواهر التي تستأثر باهتمام الرأي العام.

ونحن نؤكد على أن تحسين قدرات المرأة، وتعزيز مشاركتها في صناعة القرار، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، أحد أفضل الوسائل للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

إننا نعتبر في فريقنا أن سياسات التنمية الاجتماعية لا تراعي دوما الوضع الخاص لهذه الشريحة الاجتماعية، إذ نعتبر النساء أكثر عرضة للفقر والإقصاء من الرجال. فحقوقهن لا يتم احترامها في الغالب، على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه على الصعيد القانوني ، فإنهن لا يزلن في وضعية هشة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

وبهذا الخصوص نؤكد على أن استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما أضحت تتوفر عليه بلادنا من رصيد هام في مجال العمل الاجتماعي، يتجلى بالخصوص فيما راكمته من خبرات وتجارب، والدينامية المجتمعية التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جعلتنا نتوفر اليوم على العديد من الجمعيات الفاعلة في مختلف القطاعات في مختلف المناطق والجهات.

ونحن إذ نشيد بهذا الرصيد، فإننا ندعو الحكومة إلى وضع جدول وطني لحصر أعداد المتدخلين ووضع آلية لتتبع ومراقبة أداء الجمعيات والهيئات العاملة في المجال، والذي يمكن على ضوئه تصريف الدعم في الميادين ذات الأولية حسب خصوصيات كل جهة وكل منطقة .

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة في مجال النهوض بأوضاع الطفولة من منطلق التزامها بضمان مستقبل أفضل لهذه الشريحة وتوفير كل أسباب الحياة الطبيعية لها، إدراكا لأهميتها في مستقبل البلاد.

ويعد ضمان التطبيب والتمدرس والترفيه والحماية للأطفال التزاما أساسيا، فاتفاقية حقوق الطفل تكرس هذه الحقوق في العديد من المواد لا سيما تلك المتعلقة بالأطفال في وضعية صعبة والأطفال في وضعية الإعاقة والأطفال العاملين والموجودين في وضعية غير قانونية.

ولإدراك ذلك يتعين أن تتضافر الجهود لمأسسة العمل بخطة العمل الوطني للطفولة، كتوجه سياسي للتنسيق بين مختلف القطاعات المهتمة بحقوق الطفل بما يكفل وفاء المغرب بالتزاماته الدولية. ولتكريس هذه الالتزامات، فإنه بات من الضروري أن تعكس المخصصات المالية للقطاعات المتدخلة الأولويات المنصوص عليها في هذه الخطة.

وفي هذا الصدد يتعين رصد الإمكانيات الضرورية لمكافحة ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال وحماية الأطفال المعرضين لسوء المعاملة وتأطير أطفال الشوارع وإدماجهم ورعاية الأطفال المحرومين من محيط عائلي ودعم اندماج الأطفال في وضعية مخالفة للقانون وتوفير كل وسائل الرعاية والتكفل بالأطفال في وضعية الإعاقة ومساعدة الأطفال المهاجرين دون رفقة أسرهم، بما يقتضيه ذلك من إجراء إصلاح تشريعي حقيقي خاص بالطفولة.

إننا نعتبر أن الدولة المسؤول الأول المعني بتوفير الحماية للأطفال، وبالتالي يتعين عليها، من بين أمور أخرى، ضمان تطبيق القانون، بالإضافة إلى فاعلين معنويين آخرين مثل الأسرة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

كما نعتبر أن مجهودات الحكومة بعيدة عن توفير الموارد الضرورية لمواكبة التطورات التي يعرفها القطاع، بل يبدو أن الموارد المتوفرة بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ما فتئت تتقلص، والكثير من الأسر لا تتحمل بشكل مسؤول أعباء التربية والحماية المنوطة بهم تجاه أبنائهم، لكون الآباء لا يتوفرون على المعلومات والتأطير الضروريين للمطالبة بحقوقهم وتصحيح وضع أسرهم.

لقد تطور المجتمع المدني بالأساس بفضل التزامه وتعبئته خلال فترة تميزت بتراجع دور الدولة في عدد من القطاعات الاجتماعية. غير أنه يفتقر بدوره للموارد الكافية.

ولذلك، فإننا نطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها كاملة في ضمان حق الطفولة في الحماية والتمدرس والصحة والترفيه، وذلك بوضع الإطار القانوني المناسب، الذي يسمح بانخراط كافة الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في واجب النهوض بأوضاع الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة ومن بينها الأشخاص في وضعية الإعاقة وفق منظور تضامني تعم فائدته جميع شرائح المجتمع.

السيد الرئيس،

إننا على يقين من أن منهجية التضامن التي تم إرساء دعائمها في بلادنا تعد تجربة نموذجية، يتعين تحصينها وتطويرها والعمل على جعلها قادرة على التكيف مع محيطها باستمرار.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يتعين إيلاء الأهمية للعنصر البشري في عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي مبادرات مؤسسة محمد الخامس للتضامن وكذا في برامج الهيئات والجمعيات النشيطة الأخرى. ذلك أن تمكين السكان المستفيدين من هذه الأنشطة والبرامج من وسائل وإمكانيات وآليات الإنتاج الضرورية هي السبيل الوحيد للقضاء على مظاهر الفاقة والفقر والتواكل والهشاشة وغيرها.

ولذلك فإن تضافر جهود كافة المتدخلين يجب أن تنصب، في نظرنا، على توفير البنيات التحتية القادرة على استيعاب المشاريع الصغيرة والبرامج المدرة للدخل والتركيز على تطوير برامج التدريب وصقل المواهب وتحسين المهارات في الأنشطة والحرف بما يمكن المستفيدين من الاعتماد على النفس ويضع، بالتالي، حدا لسياسة تقديم المساعدة المباشرة التي أثبتت فشلها.

وهنا يتعين على مؤسسة التعاون الوطني أن تنخرط في هذا المجهود الوطني، بتسخير الإمكانيات لتطوير هذا الجانب من خلال مراكمته من تجارب، تجلعها قادرة على المبادرة واقتراح الحلول في انسجام مع المخططات القطاعية الأخرى.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا يمكن إلا أن نستحضر في كل مرة تضحيات الآباء والأجداد للذود عن حما الوطن ومقاومة الاستعمار، وبهذه المناسبة نُطالب بمضاعفة الموارد والإمكانيات المرصودة لهذا القطاع وتوجيهها حصريا للاعتناء بمن تبقى من رجال المقاومة وجيش التحرير على قيد الحياة والتكفل بأبنائهم وزوجاتهم.

وإننا على يقين أن عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين على أهميته، لن يفي إلا بجزء يسير من ما قدمه هؤلاء الرجال والنساء في سبيل حرية وعزة وكرامة بلدهم، ولذلك فإنه يتعين أن تعمل المندوبية المختصة على ترشيد نفقاتها من خلال إعادة النظر في هيكلتها وتوجيه برامجها لخدمة المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ذلك أن توزيع مندوبيات المقاومة في كل جهات وعمالات وأقاليم المملكة يُعد في نظرنا من باب الإنفاق غير المبرر الذي يتعين إعادة جدولته بما يتلاءم مع حاجيات وخصوصيات كل منطقة.

كما أن تنظيم المجلس الوطني للمقاومة وانتخاب أعضائه في الأقاليم والعمالات يُعد تنظيما موازيا لم تتضح معالمه بعد، ولذلك فإن ترسيم اختصاصات المجلس بما لا يتعارض مع الطبيعة الإدارية لعمل المندوبية السامية بات أمرا ضروريا.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ومن منطلق اهتمامنا المتواصل بحفظ الذاكرة الوطنية وبحماية الموروث التاريخي والحضاري المشترك لكل المغاربة، ندعو المندوبية السامية للمساهمة في المجهود الوطني لاستعادة الوثائق والمنقولات التي تتصل بذاكرة المقاومة وجيش التحرير في الداخل وفي الخارج.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وعيا منا بالأهمية البالغة لقطاع التكوين المهني من حيث تلبيته لحاجيات المقاولات وتحسين مردوديتها والرفع من قدرتها التنافسية وكذلك مساهمته في تأهيل العنصر البشري، فإننا ندعو إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية لنظام التكوين المهني بتوسيع المؤسسات المتواجدة وإحداث مؤسسات وكذا تطوير الأنماط الجديدة للتكوين، من حيث تنويع التخصصات وتحديث المواد المدرسة، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية التي يعرفها العالم المعاصر.

كما ندعو إلى ملاءمة بنية التكوين مع حاجيات سوق العمل محليا وجهويا، وتشجيع الأطفال المنقطعين عن الدراسة لولوج مؤسسات التكوين المهني، ومساعدة خريجي مؤسسات التكوين المهني على إيجاد شغل يتناسب مع مؤهلاتهم ومساعدة من يحاول إنشاء مقاولة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، حين نركز على مسألة التكوين والتدريب، فإننا نضع نصب أعيننا تثمين مجهود الدولة لخلق الثروات في شتى المناطق، وما سيواكب ذلك من تحديات تتصل بالأساس بتراجع أعداد المهنيين في بعض التخصصات التي يقع عليها الطلب، سواء في العقار أو في السياحة أو في الصناعة التقليدية أو في الفلاحة والصيد البحري، أو في غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى.

السيد الرئيس،

كانت تلكم أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نثيرها حول الميزانيات التي تدخل في اختصاصات هاته اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السادة الوزراء،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني.

السيد الرئيس،

تشكل أطوار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعي الخارجية والدفاع الوطني مناسبة سانحة لنا كمستشارين للإطلاع عن كثب على أبرز التوجهات والسياسات الخاصة بتدبير هذا القطاع الحساس.

وإنها لمناسبة نود من خلالها أن ننوه بالمجهودات الجبارة والعناية المولوية السامية التي يوليها رائد الديبلوماسية المغربية جلالة الملك محمد السادس لتأهيل هذا القطاع وحرصه الموصول من أجل تمثين أواصر الصداقة والتعاون القائمة بين بلدنا ومختلف الدول الصديقة والشقيقة والتي توجت من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها جلالته إلى العديد من الأقطار والتي تنبع من عزمه الأكيد على إحداث تأثيرات قوية في المحيط الجهوي والدولي لبلادنا وتمكين المغرب من أن يتبوأ مكانة متميزة في الحقل الدولي والانخراط بقوة في الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب.

السيد الرئيس،

تعتبر السياسة الخارجية إحدى الأدوات الإستراتيجية لتمكين بلادنا من احتلال موقع متميز وفاعل في العلاقات الدولية.

وإذ نثمن العمل الذي قامت به بلادنا من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب، فإننا نعتبر أن المجهودات المبذولة يجب أن تتعزز بشكل كبير لتواكب بالوثيرة المطلوبة طبيعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي باشرتها بلادنا والتعريف بها في مختلف المحافل الدولي،ة خصوصا التعريف بالمبادرة الجريئة التي أطلقها المغرب "مبادرة الحكم الذاتي" كحل سياسي توافقي مقدام، يبرز بجلاء موقف بلادنا من هذا النزاع المفتعل، وسعيها الحثيث لتسوية ملف الصحراء، حيث من شأن استمرار هذا النزاع عرقلة خطوات التقارب بين دول اتحاد المغرب العربي باعتباره تكتلا جهويا مطلوب منه أن يستعيد عافيته حتى يتسنى لدوله التفرغ لرفع تحديات العولمة، ومحاربة الإرهاب، وتطويق الهجرة السرية وتداعياتها السلبية، حيث ما فتئ المغرب في إقناع أطراف هذا النزاع، بأن طريق الوحدة هو وحده الكفيل بتلبية طموحات شعوب المنطقة التواقة إلى المزيد من التماسك والرقي والازدهار.

وفي إطار التفاعلات الدولية مع المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها الأخير تجديد دعمها لمسلسل المفاوضات حول الصحراء من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لهذا النزاع المفتعل، هذا القرار الذي يعد بحق تتويجا للدينامية التفاوضية التي باشرتها بلادنا.

كما لا تفوتنا الفرصة في فريقنا للتنديد بكل المحاولات اليائسة للعناصر الموالية للانفصاليين التي تتستر وراء الدفاع عن حقوق الإنسان، مستغلين فضاء الحريات والانفتاح التي تنعم بها بلادنا للدعاية لمطالب مغرضة تروم النيل من وحدة المغرب وسيادته.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نستلهم من خطب صاحب الجلالة ما ننير به طريقنا ونشد به عزائمنا وإذ نثمن عاليا مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، حيث ما فتئ جلالة الملك محمد الساد س يتطرق لمواضيع تحمل دلالات كبرى في سبيل تأهيل الجهاز الدبلوماسي وبناء مفهوم خاص للدبلوماسية الرسمية منها والموازية، ويدعو إلى ضرورة نهج دبلوماسية هجومية في معرض الدفاع عن الوحدة الترابية، والانفتاح على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.. هذه الدعوات والتوجهات تأتي في ظل غياب مواكبة حكومية لتفعيل وأجرأة مضامين هذه الدعوات.

ونود أن نؤكد أن المطلوب منا حكومة وبرلمانا ومنظمات المجتمع المدني هو إطلاق مبادرات لتفعيل مضامين هذا الخطاب التاريخي الذي جاء برسم خارطة طريق جديدة للعمل بمحاورها الخمسة التي تضع اليد على مكامن النقص والقصور، وترسم قطيعة مع ما سبق، وتدشن لتصور مستقبلي لرفع تحديات العشرية المقبلة.

وفي هذا الإطار، نندد بكل أشكال المؤامرات الرخيصة التي يحبكها خصوم وحدتنا الترابية للنيل من وحدة المغرب وسيادته على أراضيه، والتشويش على الديناميات الإصلاحية والأشواط التي قطعها المغرب على درب الانتقال الديمقراطي، حيث نعبر عن أسفنا في فريق الأصالة والمعاصرة لكون هذه التحولات ظلت مغيبة لدى بعض الدول حيث لازال العديد يجهل الكثير عما حققه المغرب من ديناميات وإصلاحات همت جل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بسبب التعاطي السلبي لبعض الأقلام والقنوات الإعلامية، خصوصا الجارة الشمالية، مع قضايا المغرب الحيوية والتي تقدمه للرأي العام المحلي بنفس الصورة النمطية التي دأبت عليها منذ سنين.

وفي هذا الصدد، نطلب من وزارة الخارجية التعامل بحزم وصرامة مع الموضوع، في إطار ديبلوماسية مقدامة واستباقية، كما ندعو إلى إعادة النظر في التعاطي مع ملف ثغورنا المحتلة، خاصة ملف مدينتي سبتة ومليلية السليبتين.

وبهذه المناسبة ندعو في فريقنا إلى اعتماد توجه جديد للدبلوماسية المغربية قائم على إعادة توزيع الأدوار بين الوزارة المعنية والبرلمان وديبلوماسية موازية تعزز نظيرتها الرسمية تماشيا مع المرحلة الجديدة التي أسس لها الخطاب الملكي، والقطع مع التدبير المغلق لبعض الملفات التي تهم فاعلين متعددين وتؤثر على قطاعات إنتاجية مختلفة، خصوصا في ملف من حجم الوضع المتقدم مع الإتحاد الأوروبي ، مع إعادة النظر في علاقات المغرب مع البرلمان الأوروبي كونه يشكل فعلا أحد الدعامات التي يستغلها خصوم وحدتنا الترابية في إطار حربهم الإعلامية ضد سيادة المغرب ومصالحه العليا.

السيد الرئيس،

لقد حرص المغرب على الدوام على التفاعل مع محيطه العربي بكل ما يحبل به من قضايا وإشكالات، محافظا بذلك على موقفه المعتدل والواقعي القائم على التوفيق بين ضمان حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحقيق الأمن والسلام بالمنطقة.

ولنا في مواقف عاهلنا الكريم ما يحفزنا على السير على النهج القويم، فنضاله من موقعه كرئيس للجنة القدس يؤكد دور المغرب تحت قيادته الرشيدة والتزامه بالمساهمة في كل عمل يهدف إلى لم الشمل وتوحيد الصفوف وتحقيق المصلحة المشتركة للأمة وأمنها واستقلالها، مؤكدين في هذا المقام على مساندتنا للجمهورية اليمنية في مواجهتها للمد الطائفي وحرصنا الأكيد على وحدة وسيادة هذا البلد الشقيق، كما نرفض أي عدوان أو مس بأمن وسيادة المملكة العربة السعودية، كما نتطلع إلى استقرار العراق وترسيخ وحدته.

السيد الرئيس،

إن تفاعل السياسة الخارجية للمغرب في محيطها الدولي يتأسس من الناحية المبدئية على خلفية التوازنات الدولية القائمة، بأقطابها المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وإن كان منطقيا من الناحية السياسية، إلا أنه على الأقل من الناحية الاقتصادية لابد من تعزيز التوجه نحو محاور أخرى جديدة للتفاعل: نظرية الدوائر الجيواقتصادية – الدوائر الجيوسياسية — الدوائر الجيو استراتيجية — الدوائر الجيو ثقافية.

ومن هذا المنطلق، نهيب بديبلوماسيتنا إلى نسج علاقات أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية باعتبارها شريكا استراتيجيا وأساسيا لتحقيق التنمية البشرية علاوة على ضرورة الانفتاح على القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل بروز أقطاب جديدة على المستوى الدولي كالصين وتركيا، يتوجب على ديبلوماسيتنا أن تعيد النظر في قراءتها لمراكز القرار الدولي بإدماج العواصم الجديدة الصاعدة التي أضحى لها تأثير سياسي واقتصادي.

السيد الرئيس،

إذا كان المغرب مرتبطا بإفريقيا بفعل انتمائه الجغرافي، فإن المعطيات التاريخية قد عمقت هذا الارتباط وذلك عبر تبني بلادنا لأولى المبادرات في اتجاه دعم الوحدة الإفريقية، والتي أفرزت مؤتمر الدار البيضاء لعام 1961، كما ساهمت بلادنا في مد المساعدة لحركات التحرر بإفريقيا، بل وساهمت بفعالية مع الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، في التأسيس لوجودها وحسن سير عملها عبر ترأسها لعدد من القمم .

إن ما عرفته هذه العلاقات من تفاعلات سلبية فيما بعد، تمثلت في عجز الإتحاد الإفريقي عن إيجاد حل لمشكل الصحراء، وتنكر بعض الدول للدور الإفريقي للمغرب، ومناوشتها حول وحدته الترابية، ما رتب انسحاب المغرب منها. يجعلنا مطالبين بابتداع أساليب جديدة في إطار دبلوماسية خلاقة لاستعادة الدور المغربي كاملا، خصوصا أمام ما يتحمله المغرب جراء تبعات " المقعد الشاغر" من جهد إضافي لخدمة

قضاياه إفريقيا، عبر تشتيت مجهوداته في العلاقات الثنائية، وبعض التجمعات الجهوية.

كما يجب تطوير الفعل الإفريقي للمغرب تجاه الدول الأنكلوسكسونية تعزيزا لرصيد تفاعلاته مع الدول الصديقة الأخرى.

السيد الرئيس،

إن فريق الأصالة والمعاصرة يحيي المجهودات التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الدفاع على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والإغاثة والإسعاف لضحايا الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني والأزمات الإنسانية خارج أرض الوطن.

ونسجل بارتياح البرامج التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني في مجال تعزيز قدرات الوحدات العاملة بالقوات المسلحة الملكية وتحديث المنشآت العسكرية والتكوين العسكري وتطوير المهارات والتخصصات والقدرات الميدانية وتحديث البرامج التقليدية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للجنود .

ونريد من هذا المنبر أن نقف وقفة إجلال وإكبار لجنودنا البواسل الذائدين عن التخوم المرابطين بصحرائنا العزيزة وباقي تخوم المملكة.

تلكم السيد الرئيس المحترم، كانت أهم الملاحظات والاقتراحات التي كانت محور اهتماماتنا في فريق الأصالة والمعاصرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

لقد شكلت الانتخابات الأخيرة منعطفا حاسما بالنسبة لنا كحزب تبوأ المرتبة الأولى سواء على مستوى النتائج المحصل عليها أو من حيث عدد الترشيحات، حيث استطعنا التفوق على أحزاب متواجدة في الميدان السياسي لسنوات عديدة.

ونود الإشارة إلى أن النتائج التي حصل عليها حزب الأصالة والمعاصرة هي بمثابة تتويج للدينامية التي أطلقها الحزب، وانتصارا للمشروع المجتمعي الطموح، نتائج رسخت شرعية الحزب وثمنت المسار الذي سلكه، سبيلنا في ذلك نابع من حرصنا على هيكلة المشهد الحزبي وتأهيله وإعادة الاعتبار للحياة السياسية وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة، حيث استطعنا الحصول على نتائج عبرت بجلاء عن إرادة المواطنين في التغيير وتجاوبهم الفعلي مع خطاب الحزب، غايتنا في ذلك هو إفراز نخب سياسية قادرة على الدفاع عن المشروع المجتمعي الحداثي والتفاني في خدمته.

وفي هذا الإطار، نثمن المجهودات التي بذلتها الوزارة لمواكبة مختلف العمليات الانتخابية وسهرها على توفير كل الشروط والضمانات، وتعبئة كل الوسائل لإجراء هذه الاقتراعات في أجواء تطبعها النزاهة والشفافية، ونود الإشارة في هذا الصدد إلى بعض الخروقات التي شابت هذه المحطة الديمقراطية، وقد سبق لحزبنا أن نبه الحكومة ووزير الداخلية بمضمونها، ونشير هنا إلى تدخل الولاة والعمال في توجيه الانتخابات ومحاولة الهيمنة على العمل الجماعي خارج صلاحياتهم كسلطة للوصاية.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن المشهد السياسي المغربي يحيلنا لزوما إلى الحديث عن المكون الحزبي بصفته ركنا محوريا لا يمكن تجاهله داخل النسق السياسي، حيث بات لزاما علينا تأهيل مشهدنا الحزبي، وذلك بترسيخ ممارسة سياسية مواطنة ترفض المزايدات السياسوية العقيمة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة على أن الرجوع إلى التاريخ وإلى تجارب سابقة للحكم على حزب الأصالة والمعاصرة، فيه نوع من التجني، فلا سياق ولادة الحزب، ولا مشروعه، ولا الظرفية التي يمر منها المغرب، ولا طبيعة الطلب المجتمعي، ولا مسارات مؤسسية، متشابهة مع التجارب السابقة، وبعض الفاعلين امتلكوا الجرأة لكي يقولوا بأنهم أخطؤوا في تقديراتهم السياسية، فالمؤسسة الملكية قوية اليوم قبل أي وقت مضى، قوتها غير مستمدة فقط من الإجماع المحيط

بها من قبل كل الفرقاء، بل أيضا بالنظر لوظيفتها التحديثية وللتشريعات المكتسبة من تدبريها لملفات موروثة شائكة تشكل اليوم جوهر "النموذج المغربي"...لذا، فإن العودة المنتظمة للتاريخ لن تستطيع تأطير ما يقدمه اليوم حزب الأصالة والمعاصرة للمشهد الحزبي، الذي تساءل مواقفه، تحركاته، أسلوبه فاعليه، وثيرة عمله المتسارعة...الباحثين كما الفاعلين ومكونات الرأي العام، مطالبين بتجديد أدوات تحليلهم عبر الانفتاح على ما يقع خارج المغرب من دينامية سياسية طلقت عهد التصنيفات الحزبية المنطلقة من معيار إيديولوجي، وميلاد جيل جديد من الأحزاب والممارسات السياسية المؤمنة بأولوية الأهداف والبرامج وبإمكانية تعايش حزبي أو حكومي لفرقاء سابقين.

وللأسف فقد فوجئنا عشية الانتخابات الجماعية، بإثارة الفصل الخامس غير الدستوري من قانون الأحزاب، وفهما أن هناك مؤامرة تحاك ضد مشاركة الحزب في الانتخابات الجماعية، وبالمناسبة، فإن ما يعرف ب "ظاهرة الترحال" سبقت تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة، واستفادت منها كل الأحزاب السياسية بما فيها تلك التي تنتقدها اليوم، ويكفي للاستدلال على ذلك طبيعة المرشحين الذين قدمتهم للانتخابات الجماعية أو بإلقاء نظرة على مكاتبها السياسية والوطنية.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت الجهوية من الاستراتيجيات الرئيسية للإقلاع السوسيو-اقتصادي، فالسياسات الاقتصادية المعاصرة أصبحت تعتمد على التنظيم الجهوي باعتباره الإطار الأصلح لوضع كل الاستراتيجيات التنموية وكذا كل تخطيط اقتصادي طموح.

وإننا في فريقنا نعبر عن اعتزازنا بدعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى إطلاق مسار جهوية متقدمة في إطار مخطط مندمج تحتل فيه الأقاليم الصحراوية الصدارة، عبر جعل هذه الأقاليم نموذجا لعدم التمركز وللحكامة الجيدة.

فاختيار بلادنا للامركزية، اختيار لا رجعة فيه فبلادنا قطعت أشواطا حاسمة في مسار ترسيخ نظام اللامركزية باعتبارها أداة مهمة في تجسيد سياسة القرب والانفتاح على الساكنة المحلية.

ولقد شكلا موضوعا الجهوية واللامركزية من جهة وقضية وحدتنا الترابية من جهة ثانية، قضايا رئيسية تدخل ضمن صلب انشغالاتنا كمغاربة على امتداد التاريخ السياسي لمغرب ما بعد الاستقلال، كما يعتبر خيار الجهوية الموسعة والحكم الذاتي الذي نادى به صاحب الجلالة نصره الله من الخيارات الديمقراطية التي من شأنها إبداع تركيب خلاق بين مطلب السيادة من جهة ومطلب إشراك المواطنين في تدبير شؤونهم المحلية، ونود في هذا الصدد التأكيد على أننا في فريقنا لطالما نادينا بدعم خيار الجهوية الموسعة وطموح الانتقال إلى نموذج دولة الجهات.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الموضوع الأمني ببلادنا يحيلنا بالضرورة إلى ظاهرة الانفلات الأمني وارتفاع معدلات الجريمة التي أصبحت تشهدها العديد من المدن والأقاليم مما يطرح علنا التساؤل عن السياسة الأمنية ببلادنا، لذلك ندعو إلى ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية الأمنية المتبعة رغم أننا لا ننكر في هذا الصدد المجهودات المبذولة من طرف قوات الأمن لتطويق هذه الظاهرة وما يترتب عنها من إسقاطات سلبية على المجتمع.

فحجم الميزانية المرصدة لهذه الوزارة تبقى غير كافية للاضطلاع بكل المهام الملقاة على عاتقها اعتبارا لحجم الإكراهات والتحديات التي تواجهها بلادنا.

وفي نفس السياق، تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم. فبالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وقربها الجغرافي من أوروبا، تعتبر بلادنا إحدى الدول الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة السلبية.

ولذلك أضحى لزاما التعاون جهويا ودوليا على أساس حوار صريح بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وتلك المستقبلية من أجل توحيد الرؤى وتظافر الجهود لإيجاد حل شامل ومندمج وفي جو من الشراكة بين كل الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار فإننا نثمن النتائج الهامة التي تم تحقيقها من خلال المخطط الوطني لليقظة، خاصة على مستوى الضربات الاستباقية التي وجهتها مختلف الأجهزة الأمنية للمخططات الإرهابية التي كانت تستهدف أمن واستقرار بلادنا.

ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به مختلف القوى الأمنية من رجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة، دون أن ننسى وحدات الوقاية المدنية، نهيب بالوزارة المشرفة على هذا القطاع الحيوي إلى مضاعفة مجهوداتها في سبيل تحسين ظروف عيش هذه الفئات،

وتمكينهم من الوسائل الضرورية ضمانا للمزيد من المردودية والنجاعة والفاعلية.

السيد الرئيس،

تعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عن انطلاقتها مبادرة خلاقة تعبر بحق عن رغبة بلادنا لتجاوز معضلة الفقر والإقصاء والهشاشة تحديات رفعتها بلادنا لتحقيق مشروعنا المجتمعي، فتفعيل هذا الورش الكبير هو دليل لا يدع مجالا للشك حول الحركية والدينامية التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس والتي تلمس كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ونحن في فريقنا نطالب بالمناسبة بضرورة تظافر جهود مختلف الفاعلين لتفعيل ثقافة المشاركة والشراكة والتضامن بغية تسريع إنجاز المشاريع ومواكبة هذه المبادرة ودعمها ضمانا للنجاعة والفعالية والوصول إلى النتائج المرجوة والتي ستعطي لبلادنا دفعة قوية للمضي قدما على درب الدمقرطة والحكامة الجيدة.

تلكم السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي ارتأينا إثارتها في معرض مناقشتنا للميزانية الفرعية التي تدخل في اختصا لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

وشكرا.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرب باسم فريقي عن موقفنا بخصوص مجموع الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وهي على النحو الآتي:

- جلالة الملك – البلاط الملكي؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- المحاكم المالية؛
- الوزير الأول؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة؛
- قطاع التكنولوجيات الحديثة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة التجهيز والنقل؛
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية؛
- قطاع الماء والبيئة.

حضرات السيدات والسادة،

الواقع إن مناقشة ميزانية البلاط الملكي كانت فرصة سانحة لأعضاء فريقنا في الأصالة والمعاصرة لتجديد انخراطنا التام في كل المبادرات والأوراش التنموية التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله، كما شكلت ذات المناسبة فرصة لمكونات الفريق لتجديد فروض الطاعة والولاء للسدة العالية بالله باعتباره أميرا للمؤمنين وضامنا لوحدة الأمة وسيادتها.

وفي نفس الاتجاه، فقد أكد السادة المستشارون بمناسبة مناقشة الميزانيتين الخاصتين بمجلس النواب ومجلس المستشارين على ضرورة تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لخدمة قضايا الوطن الكبرى وكذا ضرورة إيلاء المزيد من العناية لتحسين المنتوج التشريعي وتدعيم آليات الرقابة البرلمانية.

السيد الرئيس،

لقد شكلت الميزانية القطاعية المخصصة للوزارة الأولى مناسبة لفريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة التوجهات الكبرى للبلاد والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لمسايرة الديناميات والأوراش التنموية التي أطلقها صاحب الجلالة في العشرية الاخيرة، وفي هذا الإطار سجل بالملموس، ومن خلال مجموعة من الأمثلة أن الحكومة للأسف غير مواكبة بالسرعة المطلوبة لهذه الديناميات والأوراش، فهي لازالت تتلكأ في العديد من القضايا، ولا تمتلك تشخيصا دقيقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما لا تمتلك حلولا واقعية أو إجرائية لتحقيق التنمية المستدامة أو تقوية مناعة النسيج الاقتصادي المغربي.

وفي نفس الاتجاه تم تسجيل غياب شبه كلي لأية مبادرة من شأنها رفع الهشاشة الاجتماعية أو تفعيل المساطر الرامية لمحاربة اقتصاد الريع أو الإفلات من العقاب.

حضرات السيدات والسادة،

إن الخيار الديمقراطي الحداثي الذي تبنته المملكة المغربية يستلزم وجوبا الارتكان إلى مؤسسات دستورية قوية تضطلع بمهامها الرقابية في استقلالية تامة، وفي هذا الإطار فبقدر ما نشيد بالدور الهام والمحوري الذي تلعبه المحاكم المالية باعتبارها آليات للرقابة المالية بقدر ما ندعوها إلى مضاعفة جهودها وتسريع عملية تحضير وإحالة قوانين التصفية.

وفي نفس السياق نذكر بأن مطلب الحكامة الجيدة قد أضحى مطلبا لكل مجتمع تواق إلى المستقبل وراغب في عقلنة موارده ومؤهلاته الذاتية.

وارتباطا بما سلف، سيدي الرئيس، يبرز الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به المندوبية السامية للتخطيط كمؤسسة عهد إليها القيام بمجموعة من الدراسات الاستشرافية.

وعليه فإننا نلح في هذا الاتجاه على ضرورة انفتاح هذه المؤسسة على البحث العلمي وإعادة هيكلتها للإطلاع بدورها على أحسن وجه، كما ندعو إلى ضرورة توسيع مجال انتشار الدراسات والخلاصات الهامة المتوصل إليها وكذا إضفاء الطابع الجهوي مستقبلا على هذه الدراسات وذلك انسجاما مع الخيار الجهوي الذي انخرط فيه المغرب.

من جهة أخرى، فإن مناقشة الميزانيتين الخاصتين على التوالي بكل من الوزارات المكلفة بالشؤون العامة للحكومة وكذا قطاع التكنولوجيات الحديثة قد شكلتا على التوالي فرصة تمكن من خلالها فريق الأصالة والمعاصرة من الوقوف على حجم الخصاص التكنولوجي الذي لازالت تعاني منه المؤسسات العمومية وكذا ضعف الخدمات المقدمة للزبناء، هذا فضلا عن غلاء الأسعار وضعف الصيانة.

ومن هنا، فإننا ندعو الحكومة ونحثها على ضرورة توفير وتيسير سبل الانخراط الجدي في عالم المعرفة والتواصل لكل شرائح المجتمع وخاصة تلك المتواجدة في المناطق النائية من الأرياف والفيافي حتى تستفيد هذه الفئات هي الأخرى من ثمار النمو والطفرة التكنولوجية التي تعيشها جل ربوع المعمور.

وارتباطا بمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة للحكومة فقد تمت إثارة الانتباه إلى هشاشة النسيج الإنتاجي المغربي، وكذا انعدام التنسيق والانسجام بين الاستراتيجيات القطاعية التي تنهجها الحكومة، وفي نفس السياق تمت الدعوة إلى إعادة النظر في مقاربة أسلوب تدخل صندوق المقاصة حتى تستفيد منه الشرائح الاجتماعية التي أحدث من أجلها.

هذا، دون إغفال ضرورة اعتماد إجراءات حقيقية وملموسة لمراقبة الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين الذين تضرروا كثيرا من جراء الزيادات المتلاحقة في أسعار المواد الأولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت مناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاعات التجهيز والنقل وقطاع الماء والبيئة وقطاع الاقتصاد والمالية وقطاع السكنى والتعمير فرصة حقيقة للوقوف على حجم الإنجازات وكذا الخصاص الذي لازالت تعرفه مجموعة من الأوراش.

وعليه، فارتباطا بقطاع الاقتصاد والمالية فإننا نشدد في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة محاربة التملص الضريبي واعتماد سياسة جبائية عادلة وشفافة وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بإرساء ثقافة جديدة بين الملزمين بالضريبة والأعوان المكلفين بمهام التحصيل.

وفي نفس الاتجاه، فإننا نثير انتباه الحكومة إلى خطورة عملية التهريب والاقتصاد غير المقنن على النسيج الاقتصادي الوطني ومداخيل خزينة الدولة، ومن هنا فإننا نوجه دعوة صريحة لهذا القطاع لتطوير آليات تدخله وترسانته القانونية.

وبخصوص قطاع التجهيز والنقل، ونظرا لما يحظى به هذا القطاع المتشعب من أهمية بالغة وتمفصلات عديدة فقد أكد فريق الأصالة والمعاصرة على أهمية الأوراش التي يضطلع بها ومن ثم كانت الدعوة إلى ضرورة تسريع وثيرة الإنجاز ونهج أسلوب تشاوري في العديد من النقاط الخلافية بين الوزارة الوصية والمهنيين وعلى رأسها مدونة السير والإضرابات المتكررة التي عرفتها شركة الخطوط الملكية المغربية مؤخرا. كما تمت إثارة الانتباه إلى ضرورة الاعتناء بالطرق الوطنية وصيانتها بما في ذلك الطرق السيارة والمسالك القروية.

هذا فضلا على ضرورة بدل المزيد من العناية لقطاع النقل الطرقي وخاصة النقل المزودج في العالم القروي.

و لم يفت السادة المستشارين تنبيه السيد الوزير ودق ناقوس الخطر بخصوص المآسي المتكررة التي تخلفها حوادث السير ومن تم كانت الدعوة إلى الإسراع في نهج إجراءات فعالة للحد من هذه الآفة.

أما بخصوص قطاع الإسكان والتعمير فقد أبدى السادة المستشارون العديد من الملاحظات المرتبطة بالمنهجية المعتمدة من قبل الوزارة الوصية في تدبير هذا القطاع كما تم الوقوف على العديد من الانزلاقات كظاهرة السوق السوداء أو ما يسمى بـــ " le noir" وكثرة المضاربات العقارية الأمر الذي أسهم في غلاء غير مبرر للعقار ونذرة الوعاء العقاري.

وبنفس المناسبة تم التأكيد على ضرورة نهج سياسة واقعية في خلق المدن الجديدة وكذا في محاربة مدن الصفيح ترتكز بالأساس على استحضار البعد الجمالي والهندسي في البنايات دون إغفال للمرافق الضرورية.

وختاما كانت مناقشة قطاع الماء والبيئة فرصة للسادة المستشارين طالبوا من خلالها بالاستغلال الأمثل والمعقلن لمختلف الموارد الطبيعية، وكذا الوقوف على حجم الخصاص الذي يعرفه هذين القطاعين في التصورات والبرامج الحكومية، وفي هذا الإطار تمت الدعوة إلى ضرورة استحضار هذه الثقافة الجديدة في كل التصورات المستقبلية للحكومة، وذلك اعتبارا لراهنيتها وحيويتها كمعطى جوهري لتحقيق أي إقلاع أو تنمية مستقبلية متوازنة محورها الإنسان في انسجام وتناغم مع محيطه الإيكولوجي.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر ورش إصلاح القضاء، من الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، باعتبار ما لهذا القطاع من دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وإرساء دعائم دولة الحق والقانون، وإعادة الثقة إلى المواطن إلى جانب المساهمة في التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وضمان الاستقرار للمقاولة المواطنة.

إن إصلاح القضاء في نظرنا يجب أن ينطلق من مرجعيات أساسية:

1. الخطاب الملكي لـــ 20 غشت 2009؛
2. توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛
3. المناظرة الوطنية للسياسة الجنائية المنعقدة بمكناس في دجنبر 2004.

إلا أنه تبين لنا من خلال عرض السيد الوزير أن الوزارة اختزلت إصلاح القضاء في إحداث محاكم جديدة وتحديثها، وهذا يرتبط بجانب صغير من استراتيجية إصلاح قطاع العدل وتأهيله.

كما تبين لنا كذلك أن الوزارة ليس لها نفس إصلاحي يستجيب لمتطلبات المرحلة ويبلور بالملموس على أرض الواقع إصلاح القضاء كما ورد في مضامين الخطاب الملكي لـــ 20 غشت الأخير.

كما نلاحظ كذلك تغييب الجوانب المؤسساتية والقانونية في تدبير الوزارة لمرفق القضاء بالإضافة إلى غياب البعد الجهوي في استراتيجية عمل الوزارة لملاءمة التنظيمي القضائي الراهن مع التقسيم الترابي في إطار الجهوية الموسعة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بطء الحكومة في تعاملها مع أوراش إصلاح القضاء على مستوى تفعيل وأجرأة مداخل الإصلاح ونلح على ضرورة استعجالية إحداث مجلس للدولة من أجل استكمال البناء المؤسساتي القضائي، نظرا لما سيكون لهذا المجلس من دور في حل النزاعات المحتملة بين مؤسسات الدولة في إطار الجهوية المتقدمة.

نلح كذلك على ضرورة الحرص على استقلالية المجلس الأعلى في تدبيره المالي والإداري.

فهذا المجلس الذي نطمح إلى أن يكون فعلا هرما للمؤسسة القضائية المغربية لا يجوز أن يبقى تحت إمرة الوزارة لأن ذلك مس باستقلاله وهيبته ورمزيته.

أما فيما يخص إصلاح السياسة الجنائية، فلقد كان من الأجدر أن تتبنى الحكومة خيار إعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين بأجرأة وتفعيل مضامين وتوصيات الندوة المنعقدة في دجنبر 2004 تحت عنوان "السياسة الجنائية بالمغرب واقع وآفاق" من خلال:

1. تبني سياسة جنائية ملائمة للواقع المغربي ومنفتحة على التجارب المقارنة وملائمة للاتفاقيات الدولية؛
2. جعل احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا إطارا مرجعيا لكل مراجعة تشريعية؛
3. الاهتمام بالعنصر البشري المكلف بتنفيذ القوانين باعتباره الأداة الرئيسية لتنفيذ إرادة المشرع؛
4. تكوين لجنة من الفعاليات المعنية لصياغة مشروع نص قانوني انطلاقا من التوصيات التي تمخضت عنها أشغال هذه الندوة؛
5. دعم استقلال القضاء الجنائي وتحديثه؛
6. تشجيع تخصص أجهزة العدالة الجنائية؛
7. تجميع النصوص الزجرية في مدونة واحدة أو مدونات منسجمة توفر الإمكانيات الملائمة لآليات العدالة الجنائية المختلفة كالقضاء والضابطة القضائية والدفاع والخبراء وغيرهم من مساعدي العدالة واحترام المعايير الدولية المتعلقة بهذه الأصناف من الفاعلين.
8. التعجيل باتخاذ تدابير عملية مناسبة لتفعيل النصوص الموجودة بواسطة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة التي يتم توظيفها والاستفادة منها.

السيد الرئيس،

إن بناء النهج الديمقراطي والحداثي الذي انخرطت فيه بلادنا يفرض علينا تحصين المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان بفضل المبادرات الملكية السامية التي جاءت في إطار الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان والتشبث بإقامة دولة الحق والقانون وصيانة الحريات الفردية والجماعية وصون الأمن والاستقرار لجميع المواطنين في إطار تدعيم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي.

وبهذه المناسبة، فإننا ندعو إلى وضع تصور ومنظور شمولي لملف حقوق الإنسان باعتباره ورشا دائما يتداخل فيه ما هو سياسي بما هو اجتماعي وثقافي، ويشكل انتظارا وطنيا وشعبيا يجب معه إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والمفهوم الجديد للسلطة، وإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي التي كانت تمس بسمعة المغرب في المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع إدارة السجون، فإننا تثمين الطريقة التي تم بها تقديم مشروع الميزانية، بحيث تم تشخيص الوضعية العامة التي يوجد عليها هذا القطاع والوقوف على مكامن القصور والخلل التي تعتريه، وبعد ذلك تم الإطلاع على برنامج العمل والمشاريع التي تم تسطيرها لإصلاح هذا القطاع الذي لازال يعرف العديد من المشاكل المتراكمة كوضعية المؤسسات السجينة ببلادنا، والتي تدهورت بنايات بعضها بشكل كبير، بل إن منها التي لم تعد صالحة بصفة مطلقة، وتفتقد لأدنى شروط ومواصفات المؤسسة السجينة سواء على مستوى مكان تواجدها (في وسط المدن، ومحاطة ببنايات سكنية) أو على مستوى ضعف الفضاءات والتجهيزات الضرورية لتنفيذ البرامج التربوية لفائدة النزلاء، وكذا المشاكل المرتبطة بالاكتظاظ، التغطية والنظافة والتطبيب، والحفاظ على سلامة صحة النزلاء والموظفين، وضعف الأنظمة الأمنية المتعلقة بمحاربة تسريب الممنوعات داخل المؤسسات السجينة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نثير هذه المشاكل ليس من باب التيئيس والتشاؤم، ولكن لوضع اليد على مكامن الخلل ومحاولة إصلاحها، وفي هذا السياق نطالب الحكومة بضرورة العمل بسرعة وإيلاء مفهوم الزمن العناية اللازمة من أجل تفعيل التوجيهات الملكية السامية المرتبطة بهذا القطاع، وذلك من خلال وضع برنامج شمولي وتشاركي مع كافة المؤسسات التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بهذا القطاع، من أجل أنسنة المؤسسات السجينة وظروف الاعتقال مواكبة للورش الذي فتحه صاحب الجلالة حول تكريس ثقافة حقوق الإنسان في الحياة العامة، ومن أجل جعل المؤسسات السجنية فضاءا لحفظ كرامة السجناء وتكوينهم وإعادة إدماجهم في الحياة العامة، والتقليص من حالات العود.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع تحديث القطاعات العامة، فإننا نلاحظ أن هذا القطاع عرف ديناميكية جديدة تهدف إلى تدعيم مسلسل تحديث الإدارة بهدف الرفع من مستوى كفاءة الجهاز الإداري في مختلف مستوياته، خاصة وأن الإدارة المغربية اليوم تواجه تحديات متعددة على مستوى المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تحتم إرساء قواعد عمل جديدة يجب على الإدارة التجاوب معها بموضوعية أكبر، لأن ذلك هو السبيل الوحيد الكفيل بتمكين الإدارة المغربية من الفعالية اللازمة للقيام بوظيفتها كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت الإدارة تلعب دورا كبيرا وحاسما في نجاح أي سياسة اقتصادية واجتماعية بحيث تمثل عنصرا أساسيا في تفعيل دينامية تطور المجتمع، فإننا نعتقد جازمين بان الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي انخرط فيها المغرب يتوقف نجاحها على وجود إدارة عصرية قادرة على الإجابة عن كل التساؤلات والانتظارات.

ولذلك، فواقع الإدارة المغربية اليوم يفرض أكثر من أي وقت مضى إرادة قوية للتغيير مقرونة بوعي حقيقي من طرف الإدارة بالأزمة التي تعيشها، وبإيمان حقيقي بالتغيير الذي نتوخاه، لأن تفاقم عدم ثقة المواطن في الإدارة وعدم رضاه عن أدائها، واعتبارها من طرف المستثمرين حجر عثرة وعائقا أساسيا أمام طموحاتهم وأمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يجعل الإدارة في موقع اتهام فقط، بل يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ولذلك فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة نشدد مرة أخرى على ضرورة العمل وبالسرعة المطلوبة على بلورة إصلاح شمولي وتشاركي للإدارة المغربية مواكبة للتوجهات الملكية السامية في هذا الإطار، بحيث عبر جلالته في العديد من المناسبات خلال العشرية الأخيرة على ضرورة إيلاء العناية القصوى لهذا الموضوع.

- التوجيهات الملكية السامية حول دعم الأخلاقيات بالمرفق العمومي سنة 1999، جاء فيها "كنا ومازلنا نرى في قضية تخليق الحياة العامة، وفي مقدمتها الإدارة موضوعا حيويا يحظى باهتمامنا ويستأثر بتفكيرنا"...
- خطاب العرش سنة 2001: "وسعيا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقيتها من قبل نخبة إدارية متشبعة بقيم الكفاءة والنـــزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي مأمن من كل أشكال الضغوطات وشبكة المحسوبية والمنسوبية والارتشاء واستغلال النفوذ، فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية، .... اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية...."

وقد تعمدنا الإشارة إلى خطاب العرش لسنة 2001 والتوجيهات الملكية السامية لسنة 1999، من أجل التأكيد على أن الحكومة لا تعير مفهوم الزمن الاهتمام اللازم والجدية والفعالية المطلوبة.

وإذا كنا لا ننكر ما تم تحقيقه في العديد من الأوراش المرتبطة بتحديث الإدارة وتخليقها (قانون تعليل القرارات الإدارية، قانون غسل الأموال، القوانين المرتبطة بالتصريح بالممتلكات، منظومة النزاهة ومحاربة الرشوة، الإدارة الإلكترونية، إحداث الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، ديوان المظالم، تبسيط المساطر الإدارية...إلخ) فإننا نعتقد بأن هذه الإصلاحات الظرفية لن تحقق الأهداف المرجوة، لأنها لا تعدو أن تكون مقاربات إصلاحية جزئية، تشكل جوابا لإكراهات المراحل التاريخية، و لم تتجاوز حدود عملية ملاءمة وتحسين واجهة الإدارة لتضطلع بأدوار فرضت عليها من طرف المحيط والمتغيرات التي تتحكم في مسار تطورها.

وبالتالي نعتقد أنه على الحكومة بلورة إصلاح شمولي محدد في الزمن من أجل تحقيق الأهداف التي نتوخاها جميعا لإدارتنا حتى تصبح إدارة مؤنسنة مواطنة، منفتحة، نزيهة، سريعة الأداءات ناجعة، ووسيلة ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن المؤسسة التشريعية، يحيلنا لزوما على التطرق لدور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والعمل الذي تضطلع به كصلة وصل بين الحكومة والبرلمان بمجلسيه.

وفي هذا الصدد، لابد من إثارة بعض الإشكالات التي تعيق العمل التشريعي وتحول دون اضطلاع المؤسسة التشريعية بالمهام الموكولة لها دستوريا على قدم المساواة بين المجلسين، خصوصا على مستوى إحالة مشاريع القوانين، إذ لا وجود لمقتضيات دستورية تجبر الحكومة على إحالة مشاريع القوانين وجوبا على إحدى الغرفتين.

وفي هذا الإطار نود التأكيد أن فريقنا عاقد العزم على مواصلة الإسهام في تحديث منظومتنا التشريعية، ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن ندعو الحكومة إلى أن يتسع صدرها أكثر، وتستمر في تعاملها الإيجابي مع المقترحات التي يتقدم بها السادة المستشارون، خاصة وأنها نابعة من صميم انشغالاتهم، هذا السلوك من شأنه تحفيزهم على تنمية قدراتهم الاقتراحية، مما سينعكس إيجابا على المنتوج التشريعي والمضي قدما على درب البناء الديمقراطي.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الأمانة العامة للحكومة من أهم القطاعات الحكومية بالنظر لطبيعة المهام التي يقوم بها والمتمثلة في التنسيق بين مختلف

القطاعات الوزارية في تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وتتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من عدم تعارضه مع النصوص التشريعية المعمول بها، فالأمانة العامة للحكومة تعتبر في نظرنا المحرك الحقيقي للعمل التشريعي للحكومة بحيث تعمل على مواكبة مشاريع النصوص منذ مراحل إعدادها إلى حين صدورها في الجريدة الرسمية.

ونتيجة للتزايد المضطرد للزخم التشريعي ببلدنا والعالم ككل بفعل التطورات السريعة التي تعرفها المجتمعات والانظمة والناتجة عن العولمة المتسارعة وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نرى ضرورة العمل على تطوير أداء جميع الفاعلين في الأمانة العامة للحكومة، وتزويد جميع مصالحها بالوسائل الضرورية للعمل، ضمانا للنجاعة والفعالية، وتوفير الجودة المطلوبة في الإنتاج التشريعي والتنظيمي لتوفير إطار قانوني ملائم للسياسيات العمومية.

وفي هذا الإطار، نرى في فريقنا أن رفع الاعتمادات المخصصة للأمانة العامة للحكومة برسم ميزانية التسيير لسنة 2010 من حوالي 7 ملايين درهم إلى أزيد من 15 مليون درهم تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل تحديثها وتطويرها خاصة وأنها تتوفر على برامج طموحة في هذا الصدد تتمثل في إحداث منظومة للتوثيق والأرشيف الالكتروني، والتي ستساعد لا محالة الباحثين والدارسين وكذا عموم المواطنين في البحث والدراسة في مختلف النصوص القانونية والتنظيمية.

كانت تلكم، السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا ضرورة إثارتها حول الميزانيات التي تدخل في اختصاصات هاته اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وهي مناسبة لعرض وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بتقييم عمل الحكومة في هذه القطاعات وكذا تصورنا لمدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة للتخفيف من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها هذه القطاعات الحيوية والإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة لهاته اللجنة التي تضم قطاعات مهمة يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، خاصة وأن مجلسنا يضم فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومهنيين في هاته القطاعات، وهو ما يضفي دوما تميزا خاصا لطبيعة النقاشات والاقتراحات المقدمة للحكومة من طرف السادة المستشارين والتي يتم أخذها في كثير من الأحيان بعين الاعتبار في تهييء مخططاتها وبرامجها المستقبلية.

في البداية لابد من التأكيد على أن القطاع الفلاحي يعتبر اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني بالنظر لمساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام وفي امتصاص البطالة، خاصة في العالم القروي، إلى جانب مساهمته في التنمية القروية وتوفير سبل العيش الكريم لفئة عريضة من المواطنين.

وقد تزامنت مناقشتنا لقطاع الفلاحة مع الاستعداد لانطلاق الموسم الفلاحي الحالي في ظل المشاكل التي عرفها الفلاحون والناتجة عن الأضرار التي خلفتها الفيضانات التي ضربت معظم مناطق المملكة وخلفت خسائر كبيرة في البنية الهيدرو-فلاحية، واستمرار المشاكل التي يعرفها الفلاحون عند انطلاق كل موسم فلاحي والمرتبطة بقلة البذور والأسمدة وارتفاع أثمنتها إلى جانب ضعف التأطير المقدم للفلاحين.

ورغم المؤهلات الطبيعية الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال إلا أنها لازالت لم تستفد بعد بالقدر الكافي من القطاع الفلاحي، و لم تتمكن من جعل الفلاحة تضطلع بدورها الكامل كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكمحرك ومنشط للتنمية القروية.

وفي هذا الإطار، نتساءل إلى جانب المواطنين المغاربة:

- رغم أهمية القطاع، لماذا انتظرت الحكومة كل هذه المدة للحديث عن تطوير وتحديث الفلاحة الوطنية وجعلها أحد محركات تنمية الاقتصاد الوطني؟
- ألا ترون معنا، السيد الرئيس، أننا أضعنا وقتا طويلا وثمينا كانت ستستفيد منه بلادنا لو تم الإسراع في وضع وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتأهيل القطاع وجعله قادرا على مواجهة المنافسة؟

إننا في فريقنا وكما أكدنا على ذلك في مناسبات سابقة، نرى أن التلكؤ والتباطؤ من طرف الحكومة في تطبيق المخططات والبرامج الكفيلة بالنهوض بالفلاحة الوطنية، يعود إلى نظرتها لمفهوم الزمن، الذي تغير وتطور بشكل كبير بفعل العولمة المتسارعة، فكل تأخير يعني ضياع وتفويت فرص كانت بلادنا في أمس الحاجة إليها.

إن طابع الارتجال الذي ميز تدبير القطاع راكم العديد من المشاكل ظلت تعاني منها فلاحتنا الوطنية، نتيجة غياب رؤيا واضحة في المجال الفلاحي، ونجمل هاته المشاكل فيما يلي:

- استعمال مياه السقي بشكل غير عقلاني وهو ما أثر بشكل كبير على الفرشة المائية بلغ حد استنـــزافها ببعض المناطق.
- استمرار المشكل المرتبط بحجم الاستغلاليات الفلاحية وتشتتها، حيث أن الأراضي الفلاحية الصغرى أقل من 05 هكتارات تشكل 24% من المساحة الزراعية و 70% من المزارعين، في حين أن الضيعات الكبرى، أكثر من 50 هكتار تمثل 16% من المساحة الزراعية و 01% من مجموع المزارعين، وفي هذا الصدد نلاحظ عدم القيام بمجهودات لحث الفلاحين الصغار على الانخراط في إطار تجمعات كبرى للزيادة في المردودية.
- ضعف استعمال التقنيات الفلاحية والمكننة وضعف استعمال الأسمدة، والبذور المختارة والمبيدات الحشرية من طرف الفلاحين.
- ضعف التأطير والإرشاد في الميدان الفلاحي، وعدم الاهتمام بالعنصر البشري الذي يبقى غير مؤهل للعب الدور المنتظر منه والمساهمة في تحديث القطاع في ظل انتشار الأمية في أوساط الفلاحين.
- عدم رقي العلاقة بين الدولة والجمعيات المهنية إلى المستوى المطلوب، زيادة على وجود ضعف مؤسساتي بين القطاع العام والخاص والتنظيمات المهنية وهو ما أدى إلى عدم تحقيق التجانس المطلوب بين مختف المتدخلين لانخراطهم في عملية تحديث وتطوير القطاع.
- عدم الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي الذي يعتبر المحرك الأساسي لتطوير الإنتاج الفلاحي ومحاربة الأمراض التي تؤثر سلبا على المردودية والجودة.
- التركيز على زراعات تستهلك كميات كبيرة من الماء، وإهمال أنواع من الزراعات تتلاءم مع طبيعة المناخ والتربة بكل جهة خاصة في ظل عدم انتظام التساقطات المطرية. فمؤهلات بلادنا الطبيعية يمكن استغلالها والاستفادة منها عبر تطوير بعض الزراعات التي تتميز بتأقلمها التام مع ظروف الإنتاج، أخذا بعين الاعتبار امتيازاتها التنافسية وجدواها الاقتصادية العالمية.
- مشكل التمويل، حيث ظلت المؤسسات المالية المرتبطة بالقطاع وخاصة مؤسسة القرض الفلاحي بعيدة بشكل أو بآخر عن مصاحبة الفلاحين ومساعدتهم في الاستفادة من التمويل المناسب لمشاريعهم الاستثمارية.

كل هذه عوامل إلى جانب أخرى ساهمت في تخلف فلاحتنا الوطنية وضعف تنافسيتها، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تبني مخطط لجعل القطاع الفلاحي أحد محركات تنمية الاقتصاد الوطني على مدى 15 سنة القادمة، وهو مخطط المغرب الأخضر الذي يعتبر مخططا طموحا، لكننا نتخوف من أن تنزيله على أرض الواقع سيواجه العديد من العراقيل، لاسيما وأن القطاع يعرف صعوبات كبيرة تتمثل في ندرة المياه ومشكل الوعاء العقاري والنسبة الكبيرة للفلاحين الصغار.

وارتباطا بقطاع الصيد البحري، وبالنظر لمساهمته الفعالة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني حيث يساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وفي تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، فإننا نلاحظ مع ذلك أن القطاع لازال يعاني من مجموعة من المشاكل والمعوقات تقتضي ضرورة تأهيله من أجل الاستجابة لمتطلبات المستهلك الوطني وزبناء المغرب في الخارج.

وفي هذا الإطار، نرى ضرورة تحديث وتجديد الأسطول البحري وتأهيل آليات الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع والتسويق وكذا تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع وتحسين مستوى عيش الصيادين وظروف عملهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الثروات السمكية الوطنية من خلال احترام فترات الراحة البيولوجية، ومحاربة الصيد غير المشروع، ووضع تشخيص مستمر لحالة المخزون السمكي.

السيد الرئيس،

إذا كان الانفتاح الاقتصادي الدولي يمنح إمكانيات كبيرة لتوسيع الأسواق ويتيح فرصا مهمة للإنتاج الوطني في مجال التسويق، فإنه يطرح في الوقت نفسه رهانات جديدة على الاقتصاد الوطني أهمها المنافسة الشديدة، الأمر الذي يقتضي ضرورة تطوير ومواكبة القطاع الصناعي ببلادنا لمواجهة الإكراهات التي يفرضها تحرير التجارة العالمية

واتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع مجموعة من الدول الأوروبية والأمريكية والعربية.

ولقد ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها على القطاع الصناعي الوطني خاصة القطاعات الموجهة نحو التصدير كقطاع النسيج والجلد وأجزاء السيارات والالكترونيك، والتي عرفت تراجعا ملحوظا مما تسبب في إغلاق العديد من المعامل وتشريد أعداد كبيرة من العمال. وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول غياب تصور أو فلسفة لتدبير الأزمات لدى الحكومة خاصة وأنها ظلت تؤكد أكثر من مرة أن الاقتصاد الوطني في منأى عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية لتعود بعد ذلك في ظل المعطيات الواقعية، لتعترف متأخرة بهذا التأثير وهو ما نتج عنه تأخر في اتخاذ التدابير لتطويق آثار الأزمة خاصة على القطاعات المتضررة بشكل مباشر.

إن نجاح أية سياسة صناعية في نظرنا لن يتحقق إلا بتحسين ظروف الاستثمار باتخاذ التدابير العملية لتبسيط المساطر الإدارية وتفعيل الإصلاح الإداري بتطوير ثقافة الفعالية وجودة الخدمات لتدليل الصعوبات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.

كما أن نجاح السياسة الصناعية مرهون أيضا بتحديث النسيج الصناعي بما يجعله قادرا على المنافسة وخادما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار ينبغي الاهتمام بالصناعات الأساسية وصناعات المواد التجهيزية على وجه التحديد لما لها من أهمية قصوى في النسيج الصناعي خاصة وأن الاستثمار العمومي ببلادنا يعتمد بشكل كبير على استيراد سلع التجهيز وهو ما يؤدي إلى تعميق العجز التجاري الذي عرف تفاقما كبيرا، وبالتالي دعم اقتصاديات الدول الأخرى وليس الاقتصاد الوطني، وقد نبهنا إلى ذلك في إطار مناقشة مشروع القانون المالي على مستوى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

لقد طالبنا في مناسبات عديدة بضرورة إيلاء عناية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة إيمانا منا بدورها المحوري في التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل، إلا أننا نلاحظ أن المقاولة الوطنية لازالت دون مستوى تحديات المنافسة المطروحة أمامها مادامت لم تواكب بعد مسلسل التحديث والعصرنة ولم تتمكن من الاستفادة بشكل كاف من التمويلات البنكية.

أما بالنسبة لقطاع التجارة والتوزيع فرغم أهميته الكبيرة في الاقتصاد الوطني ومساهمته المتميزة في التشغيل بحيث يشغل حوالي مليون و273 ألف مواطن أي ما يعادل 12,5% من إجمالي اليد العاملة النشيطة ببلادنا، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من التنظيم والتحديث، لذلك يبقى من الضروري إعادة هيكلة النسيج التجاري الوطني من خلال تحديث المناطق التجارية، وتحسين مسالك التوزيع، مع الاهتمام بالتجار الصغار الذين يعانون من مشاكل متعددة في ظل التزايد المضطرد للأنماط الجديدة من التجارة.

السيد الرئيس،

إن أهم عامل يؤثر سلبا في الصناعة الوطنية يرتبط أساسا بارتفاع أثمنة المواد الطاقية، وهو عامل يساهم بشكل مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج مما ينعكس بصورة سلبية على مجموع القطاعات الاقتصادية ببلادنا بما يجعلها غير قادرة على مجابهة المنافسة.

والمغرب اعتمد بشكل كبير جدا على الخارج في ميدان توفير حاجياته الطاقية إذ يستورد أزيد من 97% منها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التفكير الجدي في اعتماد بدائل للطاقة تكفل لبلادنا تحقيق الاستقلال الذاتي في الميدان الطاقي وتمكين الصناعات الوطنية من امتلاك حوافر تؤهلها لربح رهان التنافسية واكتساح أسواق جديدة.

وفي هذا الإطار نستحضر جميعا الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد 30 يوليوز 2007، الذي جاء فيه ما يلي: "من القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضمانا للأمن الطاقي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها". انتهى كلام جلالة الملك.

وفي هذا الصدد، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا ما يقوم به جلالته في هذا المجال سواء من خلال توجيهاته السامية والسديدة أو وقوفه الفعلي في كل مراحل تهيئ وتنفيذ المخططات الرامية إلى تطوير القطاع، وهو ما تجلى مؤخرا أثناء تقديم المشروع المغربي للطاقة الشمسية أمام أنظار جلالته بمدينة ورزازات يوم 2 نونبر 2009، هذا المشروع الملكي الذي يعتبر بحق مشروعا ضخما وطموحا سيمكن من اقتصاد ما يعادل مليون طن من البترول سنويا، كما سيساهم في التقليص من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.

وبالمناسبة نطالب بالعمل على تأمين سلامة التموين الطاقي وتوفير الطاقة لمختلف المواطنين بأفضل كلفة وتعميمها خاصة بالعالم القروي

الذي للأسف لازالت بعض المناطق به تعاني من عدم ربطها بالتيار الكهربائي.

ورغم تغطية 96% من المناطق القروية بالتيار الكهربائي على المستوى الوطني، فإن نسبة هذه التغطية في بعض المناطق لا تصل إلا لـــ 60% كما جاء على لسان السيدة الوزيرة المحترمة أثناء مناقشة الميزانية الفرعية على مستوى اللجنة، وهي نسبة في نظرنا تبقى ضئيلة وليست في مستوى الانتظارات. صحيح أن التغطية الشاملة تعترضها عقبات طبيعية ومادية لكن ذلك لا يمنع من إيجاد حلول مناسبة تضمن تمكين جميع المواطنين من الاستفادة من هاته الطاقة الحيوية ضمانا لاستقرار الساكنة القروية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما أننا نعتقد أن برامج الحكومة لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وعلى أهميتها، لازالت دون المستوى المطلوب خاصة وأن بلادنا لها من المؤهلات الطبيعية والمناخية ما يمكنها من الوصول إلى نتائج مهمة في هذا المجال.

كما تبرز بالموازاة مع ذلك ضرورة إعادة هيكلة القطاع المعدني عبر تبني سياسة جديدة للاستكشاف والتنقيب والاستغلال الصناعي والتقليدي مع وضع الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار الخاص ومواكبته ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاع والاهتمام بالبحث العلمي والتكوين المتخصص في هذا الميدان، وكذا الاهتمام بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنجميين التقليديين.

السيد الرئيس،

تنعم بلادنا بمؤهلات طبيعية وثقافية ومناخية متميزة وهو ما يجعلها بلد جذب سياحي بامتياز، فإلى جانب العادات الاجتماعية الأصيلة والمآثر العمرانية تزخر بلادنا بمقومات طبيعية، وموقع استراتيجي ومناظر خلابة ومتنوعة من شواطئ وواحات وجبال وكثبان رملية...

كل ذلك وعوامل أخرى يؤهل بلادنا لأن تستقطب أعدادا كبيرة من السياح، لكن للأسف فإن الحكومة لم تتمكن من استغلال هاته العوامل و لم تأخذها بعين الاعتبار في مخططاتها الرامية إلى استقطاب المزيد من السياح، خاصة في ظل تكريس تمركز البنية التحتية والاستثمارات بالمناطق السياحية التقليدية، وإهمال مناطق واعدة في هذا المجال بحرمانها من الدعم الكافي للنهوض بها واستغلال المؤهلات السياحية الكبيرة التي تزخر بها.

كما نلاحظ غياب تشخيص حقيقي لوضعية الأسواق السياحية على مستوى البلدان المصدرة وكذا غياب دراسات حول ميولات ورغبات السياح فيما يتعلق بالوجهات السياحية المفضلة، خاصة مع ظهور أنواع جديدة من السياحة كالسياحة البيئية والإيكولوجية والثقافية.

وهو الأمر الذي يجرنا إلى الحديث عن وضعية المندوبيات السياحية بالخارج والمشاكل التي يعرفها تسويق المنتوج السياحي الوطني الذي لازال يعتمد على الوسائل الكلاسيكية في الدعاية والترويج، ولا يستفيد بشكل كبير من الوسائل الحديثة في هذا المجال ولا يهتم بالشكل المطلوب بالأسواق السياحية الجديدة والواعدة التي تعرف انتعاشا كبيرا في الآونة الأخيرة وتستفيد منها الدول المنافسة لبلادنا في هذا الميدان.

وقد وجه صاحب الجلالة أوامره للحكومة في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في ملتقى السعيدية التاسع من أجل إعداد "رؤية 2020" للسياحة مصممة بدقة وواقعية، والتي ستهدف إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت في تنفيذ "رؤية 2010" حتى يتم استخلاص الاستنتاجات الضرورية، والتعرف على جوانب الضعف والقصور.

وفي هذا الصدد ينبغي على الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار في إعدادها لهذه الرؤيا الجديدة ضرورة التغلب على المشاكل التي تحول دون تطور القطاع وتحديثه وعصرنته، والاهتمام بالبنية التحتية السياحية وتطوير وسائل النقل البري والبحري والجوي، إضافة إلى وجوب تشجيع الاستثمار في هذا المجال، وتشجيع السياحة الداخلية وإيلائها مزيدا من العناية والاهتمام. وكذا تطوير المنتوج السياحي الوطني بجعله منتوجا متجددا متميزا وتنافسيا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى الدور الهام الذي تلعبه الصناعة التقليدية في التعريف بالمنتوج السياحي الوطني وفي المساهمة في التشغيل، لذلك وجب إنعاش القطاع وتحسين إنتاجه من خلال تشجيع استهلاك المنتوج المحلي وتأطير الصناع التقليديين ومساعدتهم على الخلق والإبداع وعلى تنظيم أنفسهم في إطار جمعيات وتعاونيات، وتقديم الدعم المباشر لهم خاصة أمام ارتفاع تكاليف النقل والارتفاع الكبير في أثمنة المواد الأولية المستعملة في الصناعة التقليدية.

وبالارتباط دوما بنفس القطاع، فإننا نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة عن مصير برنامج رؤية 2015 الذي تم إطلاقه لتطوير وتأهيل القطاع خاصة وأن العمر الافتراضي لهاته الحكومة ينتهي مبدئيا سنة 2012 ونفس الشيء يقال بالنسبة لعدة برامج ومخططات في عدة قطاعات حكومية.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الكبير والهام الذي يقوم به المواطنون المغاربة في ديار المهجر فيما يتعلق بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا سواء من خلال التحويلات الهامة من العملة الصعبة أو من خلال المساهمة المباشرة في الاستثمار داخل الوطن، وكذا إشعاع الثقافة المغربية الأصيلة في بلدان الاستقبال.

ولقد أثرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في بلدان المهجر في تراجع هذه العائدات كما أثرت بشكل كبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهاته الشريحة من المواطنين.

لكن للأسف فإننا في فريقنا نلاحظ أن الحكومة لم تقم بالدور المطلوب وبالصورة التي انتظرها أفراد الجالية، لدعمهم ومصاحبتهم من أجل تجاوز الوضعية التي أصبح يعيش فيها معظمهم.

وفي هذا الإطار يتوجب على الحكومة تحمل مسؤوليتها كاملة في المواكبة الاجتماعية للمواطنين المغاربة في وضعية صعبة بالخارج، وكذا اتخاذ التدابير الكفيلة بتنمية استثماراتهم داخل الوطن وتدعيم تحويلاتهم المالية.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد إلى ضرورة إشراك أفراد الجالية المغربية بالخارج في كل سياسة تنموية بالمملكة وجعلها طرفا أساسيا فيها.

كما نطالب في فريق الأصالة والمعاصرة بضرورة إشراك المواطنين المغاربة في ديار المهجر في الحياة السياسية ببلادنا بجعلهم ناخبين ومنتخبين تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاصالة والمعاصرة نعي تمام الوعي حجم الإكراهات والتحديات التي يواجهها قطاع التجارة الخارجية في ظل المنافسة الشرسة وتزايد نفوذ العملاق الصيني وآسيا بصفة عامة على الساحة التجارية العالمية، ومن هنا تبرز ضرورة تطوير القطاع من خلال تقوية تنافسية الصادرات الوطنية والعمل على تنويع الأسواق باستهداف أسواق إستراتيجية وأكثر جاذبية، ودفع المقاولات المغربية نحو التصدير بتشجيعها على التكتل في إطار مجموعات التصدير وذلك من اجل مضاعفة حجم وقيمة الصادرات الوطنية في أفق إعادة التوازن لميزاننا التجاري الذي يعرف عجزا متزايدا ومقلقا.

ومن منطلق إيماننا في فريق الأصالة والمعاصرة بأن معضلة البطالة تعتبر من الظواهر السلبية التي تنتج عنها مشاكل متعددة تمس كرامة شريحة كبيرة من شبابنا خاصة حاملي الشهادات، فإننا نطالب بضرورة القيام بحلول عاجلة وملموسة من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة، وضمان سبل العيش الكريم لمختلف أفراد الشعب المغربي. صحيح أن امتصاص البطالة يتطلب تحقيق معدل نمو كاف لخلق مناصب للشغل، لكن ذلك لا يمنع من بذل الجهود من طرف الجميع، حكومة وقطاع خاص وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، كل من موقعه للتقليص من هذه المعضلة الاجتماعية، في أفق محاربتها بكل حزم وتفاؤل.

السيد الرئيس،

إن إثارتنا لهاته الملاحظات لم يكن الغرض منه التيئيس أو التقليل من أهمية ما تقوم به الحكومة في هاته القطاعات، لكن من موقعنا كمعارضة بناءة ومسؤولة، فإننا ننبه إلى أن الوثيرة التي تنفذ بها الحكومة الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا تبقى وثيرة بطيئة لا ترقى إلى انتظارات المواطنين وطموحاتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010 الخاص بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية بمختلف القطاعات المشكلة لها:

فبعد الاستماع إلى الشروحات والتوضيحات والعروض التي تشرف بطرحها السيدات والسادة الوزراء، والتي كانت مناسبة للحوار مع الحكومة فيها.

الشيء الذي جعلنا نستنبط مدى تعليمات السادة الوزراء واهتماماتهم لمواكبة متطلبات الشعب المغربي وطموحاته وفق التوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اعتبارا منا للإكرهات الاقتصادية العالمية التي أحرجت جميع الدول الغنية منها والفقيرة وانطلاقا من نظيرتها الموضوعية لمشاريع الميزانيات القطاعية السالفة الذكر، بعيدا عن منطق حزب ينتمي للأغلبية الحكومية بل من واقع حزب الاستقلال الذي جعل من ثوابته الأساسية الاهتمام بجميع شرائح المجتمع المغربي خاصة الفقيرة منها، الشيء الذي جعله يحظى بثقته في إطار ديمقراطية شعبية شفافية، مكنته ليقود التحالف الحكومي من منطق دستوري منصف ، وهي الأمانة التي جعلت فريقنا بمجلس المستشارين مشبعا بالنقد الذاتي، يناقش مشاريع هذه الميزانيات بكل إخلاص وعقلنة مستحضرات نداءات وآمال الشعب المغربي صادحا بها من خلال التعديلات الموضوعية التي تقدمنا بها كفريق والمناقشات الجادة والحضور المكثف لكل أعضاء الفريق بمختلف اللجان.

السيد الرئيس،

إن أهمية قطاع الثقافة يستلزم من الحكومة إعادة النظر في موقعها داخل الميزانية، باعتبار قيمة الثقافة في توجيه الأمم وحياتها المجتمعية وتكوين الأجيال ، لذا نؤمن في الفريق الاستقلالي أنه من الضروري تدعيم هذا القطاع وذلك برفع ميزانيته حتى يسمح له القيام بدوره الكامل في تمديد مشروع ثقافي متكامل، يكون درعا واقيا لبلادنا في قيمها المستهدفة من تيارات وإيديولوجيات كثيرة، ونعتقد أن هذا المشروع يستلزم التساؤل المشروع عن معايير تعيين الملحقين الثقافيين بسفاراتنا بالخارج والأدوار المنوطة بهم قي تسويق المنتوج الحضاري لبلادنا.

إننا، السيد الرئيس، وفي إطار الرؤيا المتكاملة للمشروع الثقافي الذي ندعو إليه ، نجعل من أولية مطالبنا الاعتناء بالإبداع الفني والمسرحي من خلال الحرص على تكريم الفنان المغربي ودعمه عبر قوانين وضوابط ، وإعطاء الفنان المغربي بالأولية الأسبقية في المهرجانات الثقافية والفنية الكبرى التي تنظمها بلادنا عبر امتداد التراب الوطني، ونؤمن أن تقوية مجال البنيات التحتية للثقافة أمر ضروري لنشر ثقافة وطنية ملتزمة وهادفة .

السيد الرئيس،

إذا كان قطاع الثقافة يشكل عنصرا أساسيا في المجتمع فإن قطاع الاتصال يعتبر قاطرة المجتمع باعتباره مصب لمختلف التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء باعتبار دوره الكبير في التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية ، والفريق الاستقلالي إذ يسجل للسيد الوزير صرامته وموضوعيته في التعامل مع مهام قطاع ذو حساسية بالغة، فإننا نؤكد على ضرورة فتح حوار عمومي مسؤول لمعالجة كل قضايا القطاع ، كما نعتبر تطور المنتوج السنمائي الوطني أمرا ضروريا للتأريخ للذاكرة الوطنية ولتاريخ المغرب .

السيد الرئيس،

إن الصحافة لها دورها الأساسي والمهم ، وتطرح اليوم إشكالات حقيقة على مستوى الأخلاق المهنية ، وقانون الصحافة ، لذا نؤمن أن الوقت قد حان لإعادة النظر في قانون الصحافة بهدف تنظيم الحقل الصحافي، ونؤكد على ضرورة الإسراع في وثيرة إطلاق القناة الأمازيغية، والحد من هجرة الأدمغة الصحافية للخارج بالاهتمام أكثر بالعاملين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

السيد الرئيس،

إن قطاع التشغيل والتكوين المهني من القطاعات الإستراتيجية لبلادنا، ونؤكد أنه مدخل جوهري لإصلاحات تهم مجالات كثيرة، خاصة القطاع التعليمي نظرا للعلاقة الوطيدة بينهما ، لذا نرى في الفريق الاستقلالي ضرورة أجرأة التوجيهات التي جاء بها التصريح للسيد الوزير الأول في هذا القطاع، كما نؤكد ضرورة تفعيل مضامين المادة 23 من مدونة الشغل حول التكوين المستمر، ودعم البنيات التحتية لمراكز التكوين المهني ليستجيب للمستجدات العملية والتقنية .

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان حول الأهمية القصوى لقطاع الصحة في حياة الأمم، وإننا في الفريق الاستقلالي إذ نسجل المجهود الملحوظ لتطوير

القطاع ونؤكد أهمية الزيادة في ميزانية القطاع وإن كانت لا تكفي للاستجابة لكل القضايا الملحة في القطاع ، ولابد أن نؤكد مطلبنا بضرورة تقليص الفوارق بين المجالين الحضاري والقروي، كما نعتبر مراجعة السياسة الدوائية أمر ضروري في ظل الارتفاع المهول لأسعار الأدوية ، وإذ نسجل قيمة المجهودات المبذولة للقضاء على بعض الأمراض وبشهادة المنظمة العالمية للصحة كالسل الكزاز والدفتيريا ، كما ندعو لتكثيف الجهود لإيجاد حلول عميقة خاصة لداء القصور الكلوي و مرض السرطان ومحاربة داء السيدا، كما نسجل أهمية برنامج مجال التغطية الصحية المتمثل في نظام المساعدة الطبية المعروف (ramed)، فإننا ندعو إلى معالجة الاختلالات التي لوحظت في انطلاقة تطبيقية حتى تؤدي الأهداف المتوخاة.

السيد الرئيس،

أما ما يتعلق بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية فإننا نسجل الدور الحيوي للوزارة انطلاقا من الروحي الهادف إلى تعزيز الثوابت الدينية والوطنية بسندها الشرعي المنفتح والمتفاعل مع سياقات العولمة في ظل إمارة المؤمنين ، وفي هذا المجال ننوه بالرعاية الملكية السامية للجهود الموصولة لتأهيل الشأن الديني للمملكة .

كما نسجل بالمناسبة أهم المنجزات التي حققها القطاع خاصة في مجال التأطير الديني ومحاربة الأمية ، كتشييد المساجد والإرشاد والوعظ، ونشيد كذلك بدور القيمين الدينين والمجلس الأعلى العلمي بالخارج.

كما نسجل كذلك أهمية التعليم العتيق، مطالبين بإعادة النظر في المواد لكثرتها، مع ضرورة التبسيط لتحقيق التوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي.

لذا ندعو إلى خلق شراكة بين وزارة الأوقاف ووزارة التربية الوطنية في اتجاه ربط التعليم العتيق بالتعليم الأصيل.

كما ندعو إلى المزيد من تشييد المساجد وتعميم بنائها، والعمل على إحياء دورها في تأطير المواطنين خاصة في العالم القروي.

لذا ندعو إلى:

- مواصلة جهود الوزارة في مجال التأطير الديني وترسيخ ونشر التعاليم الدينية؛
- رفض استغلال وتوظيف المقدس الديني في ظل إمارة المؤمنين للمزايدة السياسية؛
- تفعيل دور المجلس العلمية المحلية، وجعلها قادرة على الانفتاح على المؤسسات والقرب من المواطنين؛
- بدل مجهود لتدقيق أملاك الحبوس وتحفيظها؛
- توخي الحيطة والحذر في اختيار المؤطرين الدينيين المبعوثين لتأطير الجالية المغربية بالخارج؛

أما بالنسبة لقاع الشبيبة والرياضة

إننا نؤكد في الفريق الاستقلالي على أهمية القطاع ، لأنه موجه إلى شريحة هامة من المجتمع، وهي الشباب داعين إلى ضرورة التعامل معه بعقلانية وسياسة فعالة لارتباط الرياضة بالحياة العامة، السياسة الاقتصادية والثقافية، مؤكدين على الإكراهات العديدة التي عرفها القطاع، والتغيرات السلبية التي عرفها المشهد الرياضي في السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد أن المبلغ المرصود للقطاع جد هزيل ولا يرقى إلى مستوى الطموحات والأهداف التي ينوي القطاع تحقيقها، وإننا ندعو إلى ضرورة ترسيخ الثقافة الرياضية وتفعيل البرامج التأطيرية في هذا المجال للوقوف على مكامن الضعف والقصور الذي تعرفه العديد من الرياضات مثل رياضة كرة القدم، وألعاب القوى، وبخصوص، هذه الأخير نسجل التراجع الكبير الذي عرفته كرة القدم المغربية والخسائر المتتالية في هذا المجال لذا ندعو إلى ضرورة رد الاعتبار للكرة الوطنية والنهوض بقطاعنا الرياضي ندعو إلى ضرورة تنمية الشراكة بين مختلف القطاعات الحكومية التي لها علاقة بالقطاع والتنسيق على مستوى الوكالات الجهوية للتنمية والمبادرة الوطنية من أجل بناء وتدبير وصيانة المؤسسات الرياضية، وتأطيرها، وفي قطاع الشباب فإننا ندعو إلى ضرورة تأطير التربية والثقافة الأساسية كدعامة للرفع من مردودية هاته الفئة الهامة في المجتمع باعتبارها العمود الفقري لقاطرة التنمية حيث نلاحظ أن دور الشباب تخلت عن هاته المهام وأصبحت وضعيتها متردية على مستوى المرافق وسوء التسيير والتدبير، إضافة العديد من الممارسات المشينة واللاخلاقية.

أما في ما يخص مجال التخييم، فإننا ننوه بالمجهودات التي بذلت في الفترة السابقة من خلق فضاءات جديدة للتخييم وترسيخ مبدأ العطلة للجميع، مبشرين إلى أنه رغم الاختلالات والمشاكل التي عرفتها بعض مراكز الاصطياف ، تبقى النتائج ذات صدى طيب في نفوس

المغاربة، لذا ندعو إلى ضرورة تأهيل مرافق التخييم والاصطياف وإعادة النظر في طرق تمويلها وتأطيرها والخروقات التي تشوب عملية الاستفادة منها.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

إننا نشيد بالمجهودات الجبارة التي تبذلها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لهاته الفئة المهمة من المجتمع وبهذه المناسبة نسجل أن الميزانية المرصودة للقطاع تبقى ضئيلة جدا ولا تكفي لتأهيل القطاع والنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المهنية والصحية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

ووعيا بأهمية هذه الفئة، والتي طالما ضحت بالغالي والنفيس من أجل الوطن، ندعو إلى ضرورة بدل جهود كبيرة والعمل على التحسين المستمر والموصول لأوضاعها المادية والاجتماعية، إضافة إلى العناية بفروع هذه الشريحة من المجتمع وذلك من خلال إدماجها في إطار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي، وتفعيل منظومة التغطية الصحية الشاملة والمتكاملة بشقيها الأساسي والتكميلي لفائدة الكل، بالإضافة اعتماد المبادرة الحرة في صفوف أبناء المقاومين وفروعهم وصولا إلى تنمية وإشراك الذاكرة المغربية.

أما فيما يخص قطاع التعليم:

عن مناقشة قطاع التعليم في ظرفية خاصة بناء على معطيات ومعلومات جديدة خاصة ما يتعلق بإعادة تنظيم بعض المشاريع وبرامج الإصلاح وبرامج إعادة تأهيل المؤسسات وجودة الأعمال المنجزة ومدى تنفيذ ميزانية 2009.

إن الميزانية المرصودة للقطاع برسم السنة المالية 2010 تبقى ميزانية مهمة بالنظر للسنوات المقبلة ، إننا ندعو إلى ضرورة توحيد المقاربة المالية المرتبطة أساسا بتنزيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي والتي كانت تفرض تجاوز المقاربة التقليدية التي دأبت الوزارة الوصية اعتمادها عند توزيع الاعتمادات على الأكاديميات الجهوية، حيث نتمنى أن تعكس هذه الاعتمادات المرصودة أجرأة مجالات البرنامج الاستعجالي .

إننا نأسف عما صدر في التقرير الدولي " **المعرفة العربية** " حيث أبدى صورة قاتمة لوضع المعرفة في المغرب، وفي الدول العربية قاطبة، بعد أن اشار إلى جملة من المؤشرات التي كشفت عن أمية معرفية ورقمية يعيشها العالم العربي، حيث تفشي الأمية والهدر المدرسي، وفي هذا الصدد ، فإن المدرسة العمومية تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات، من بينها ظاهرة الاكتظاظ والانحلال الاخلاقي الذي يطال كل الفئات العمرية في المدارس العمومية، داعين إلى ضرورة التصدي لتنامي ظاهرة الميوعة داخل وفي محيط المؤسسات التعليمية، زيادة على الإعتداءات التي تطال النساء ورجال التعليم، كما نطالب بإصلاح البنيات التحتية لضمان الجودة المرجوة والتخفيف من عبء الاكتظاظ وفك الأقسام المتعددة خاصة في المدار الحضاري.

أما بخصوص التعليم الخاص فنطالب بتشديد المراقبة على القطاع والحرص على تتبع استراتيجيات أشغال القطاع، حيث أن هناك مدارس تدرس فيها برامج وتمارس أشياء لا تتلاقى مع مشروعنا الحداثي.

وفيما يخص الموارد البشرية ندعو إلى تأهيلها داعين إلى معالجة كل المشاكل التي تعاني منها الأسرة التعليمية، وتوفير التجهيزات الضرورية الضامنة لظروف العمل المريحة، ومعالجة ملفات الترقيات العالقة، أما ما يتعلق بالبحث العلمي فإننا نسجل ضعف الميزانية المرصودة لها لكونها لا تشجع على تحسين المردودية مقارنة مع الدول التي تعطي للبحث العلمي عناية خاصة وترصد له ميزانية خاصة تليق بالأهداف المسطرة والمتوخاة منه.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لنؤكد على مشروع قانون المالية لسنة 2010 الخاص بالقطاعات الاجتماعية السالفة الذكر مشروع طموح يتماهى وتطلعات الشعب المغربي، رغم ما شابه من نقائص خاصة ضعف الميزانيات المرصودة لبعض القطاعات، وهو ما يستعدي كثيرا من ترشيد النفقات، سعيا لتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين والتركيز على المشاريع التنموية الكبرى في إطار حكامة رشيدة.

إننا في الفريق الاستقلالي ونحن نستحضر هموم ومعاناة مختلف الطبقات الشعبية من خلال ارتباطنا اللصيق بها ومعايشتنا اليومية لمطالبها ومدى تطلعاتها وبإسقاطها على مشروع القانون المالي لسنة 2010 وما يشوبه من ضبابيات ونواقص نؤكد مرة أخرى على استخفافنا بكل شيء أمام قضيتنا الوطنية الأولى ، قضية جميع المغاربة

وهي قضية الوحدة الترابية وشأن جميع المغاربة المتتبعين عن كثب وباهتمام وطني صادق تطورات ملف وحدتنا الترابية التي نجعلها من أولويات قضايانا الوطنية على اعتبار أنها مسألة وجود وليست مسألة حدود كما عبر عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ، لنؤكد على ضرورة التعبئة الشاملة واللامشروطة وراء جلالته للدفاع عن حوزة الوطن بكل إيمان وطني بالغ جاعلين الوحدة الترابية من أولويات اهتماماتنا ، الشيء الذي أصبح يفرض علينا جميعا كمغاربة وبكل إلحاح التعبئة الوطنية الشاملة لتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة كل محاولات النيل من وحدتنا الترابية.

فتحية منا من هذا المنبر إلى جنود قواتنا المسلحة الملكية المرابطة على الحدود ورحم اله شهداء وحدتنا الترابية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

السيد الرئيس،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية المرصودة لقطاع عزيز على كل المغاربة، قطاع إدارة الدفاع الوطني، هذه المؤسسة التي تسكن قلب كل مغربي، غيور على بلده ووطنه، هذه المؤسسة التي اضطلعت وتضطلع، وستضطلع بأدوار هامة ، ورئيسية في مجال الذود عن حوزة الوطن.

وبهذه المناسبة نتقدم بكل تحية إجلال وإكبار لأفراد هذه الأسرة وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

إنه بالنظر إلى الدور الهام الذي يقوم به أفراد قواتنا البواسل نطالب برفع الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع قصد مواكبة التحديث والعصرنة، وإنجاز الحاجيات التكميلية ذات الطابع التكتيكي والتقني بغية رفع التحديات المطروحة، ومهاجمة خصوم الوحدة الترابية.

إننا بهذه المناسبة نسجل بكل اعتزاز صمود القوات المسلحة الملكية ودورها في حماية أمن وسلامة المملكة، بالإضافة إلى مكانتها المتميزة على الصعيد الدولي من خلال الأدوار المتميزة على الصعيد الدولي من خلال الأدوار الإنسانية والاجتماعية والتنموية التي تجسدها خلال مشاركتها في استتباب الأمن والسلم الدوليين، فضلا عن الدور الاقتصادي الذي تقوم به على الصعيد الوطني من خلال حماية الحدود البرية من ظاهرة التهريب وكذا حماية المجال البحري والحفاظ على الثروة السمكية وبالنظر إلى هذه الأدوار الجليلة لهذه الأسرة الغالية نطالب بتحسين الوضعية الاجتماعية لها عبر الرفع من الأجور ، خصوص بالنسبة للجنود المتقاعدين مع تمتيعهم وأبنائهم من بعض الامتيازات ، كالإعانات المادية أو منح رخص النقل أو توفير مناصب الشغل ، ونطالب كذلك بإنشاء مركبات اجتماعية جديدة تستجيب للحاجيات العصرية، وتحديث المركبات القائمة، مع الاعتناء ببرامج التكوين العسكري، ولا سيما في الأقاليم الجنوبية كالكويرة والداخلة.

وندعو كذلك إلى بحث إمكانية دمج عائلات القوات المسلحة الملكية ببعض المراكز الحدودية كأوسرد وبئر كندوز والاعتناء التنموي لهذه المراكز لضمان ظروف عيش ملائمة

السيد الرئيس،

إنه مهما حاولنا الإحاطة بالأدوار الهامة التي يقوم بها أفراد قواتنا المسلحة الملكية لن نوفيها حقها ومن هذا المنبر نعلن أننا دئما وأبد إلى جانبه .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم 2010 مسجلا بارتياح تعاملها مع كل القضايا المصيرية والقضايا الطارئة في إطار الحوار البناء بين المؤسستين الدستوريتين (الحكومة والبرلمان) وظل حزب الاستقلال وفيا لنضاله من أجل بناء مشروع مجتمعي يستهدف تثمين العنصر البشري وضمان مقومات العيش الكريم.

إن مشروع القانون المالي لسنة 2010 يستمد جذوره من المرجعيات التي تكون أساس هويتنا وهي الإسلام والعروبة ومكونات شخصيتنا العربية الأمازيغية والملكية الدستورية وقدسية وحدتنا الترابية.

كما أن هذا المشروع يستلهم من العالم المتحضر قيم التقدم المتمثلة في الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والشرعية والتسامح والسلم والمساواة والعدالة والتضامن وهي القيم التي تضع بلادنا ضمن مصاف الأمم الديمقراطية لأنه مشروع مجتمعي يضع الإنسان المغربي وكرامته وحقوقه ورفاهيته في قلب الانشغالات والسياسات العمومية ويعطي للمواطنة حقها، ويستبعد كل أشكال الإقصاء، ويغذي الانتظارات واليأس ويكافئ المجهود والاستحقاق ويحفز الابتكار.

إنه مشروع واع برهانات اقتصاد المستقبل، ومهتم بتقوية وعصرنة جهاز الإنتاج الوطني للتغلب على الظروف الصعبة التي تفرضها المنافسة العالمية، علينا أن نعترف بأن الإدارة الترابية قد عرفت توسعا متواصلا خلال الأربعة عقود الماضية تبعا لمختلف التقسيمات الإدارية مما نتج عنه تعدد كبير للوحدات الإدارية وحاجيات متزايدة للوسائل المادية والبشرية، والتي لم يكن من اليسير توفيرها، لذا فمنذ الاستقلال حظي التقسيم الإداري بأهمية خاصة، وقد تمت منذ 1958 مراجعته بكيفية دورية، وذلك من أجل تقريب الإدارة من المواطنين ولتطوير وتحديث وتوسيع التأطير الإداري ليتمكن من مسايرة حاجيات المواطنين، من الخدمات الإدارية الضرورية، وهكذا عرفت الوحدات الإدارية منذ سنة 1976 تطورا واضحا على مختلف المستويات، وللإشارة فإن هذا التطور السريع لعدد الوحدات الإدارية يواكبه تطور مماثل للوسائل وخاصة المالية منها، وهذا ما يستدعي استدراك التفاوت المسجل بين الوسائل الممنوحة والحاجيات الملحة للإدارة الترابية.

وكان دائما الهدف من سياسة عدم تمركز مصالح الدولة إعادة هيكلة جذرية للإدارات المحلية التي ينبغي أن تنوب عن الإدارة المركزية في تدبير شؤون المواطنين، لأن لا مركزية الجهة والجماعة والإقليم هي مستقبل المغرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأن الجهات تأسست على أساس التكامل الاقتصادي والثقافي.

وتخلينا عن المقاربة الأمنية باعتبارها الهاجس الرئيسي، فإن روح المبادرة وتلمس طرق الإبداع التنموي سيقودان إلى المنافسة البناءة في الإنتاج والاستثمار لخلق مناصب الشغل التي نحن في أمس الحاجة إليها وهذا يقتضي:

– إعطاء الاختصاصات التي يخولها القانون للجماعات المحلية لرؤساء الجهات والأقاليم؛

– خلق مقاربة تنموية إنتاجية تكاملية بين الجهات تحد ما أمكن من سلطة التمركز في بعض القضايا التي يمكن أن تحل جهويا أو محليا؛

– تشجيع المقاولات المحلية في كل جهة على حدة، وخاصة في المشاريع الصغرى والمتوسطة، والتي تكون فيها المقاولات الجهوية قادرة على إنجازها، مما سيعطي قيمة إضافية للاقتصاد الوطني والتخلي على نظام المقاول والممول الوحيد.

قضية الوحدة الترابية:

تعتبر قضية وحدتنا الترابية من الثوابت الأساسية التي تحظى بإجماع وطني، وهذا ما يستدعي تجنيد طاقاتنا لتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم الذي خطه المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وسار عليه وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونريد من هذا المنبر أن نعبر على تقديرنا العميق للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة على التفاني والشجاعة، وروح التضحية والإقدام التي أبانت عنه في الدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نتوجه إلى العلي القدير أن يتغمد برحمته الواسعة أرواح شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم فداء للوطن ودفاعا عن وحدتنا الترابية، وفي هذا الباب فإننا نثمن مجهود الحكومة على مواصلتها للإصلاحات مع الحث على اتخاذ كافة التدابير واعتماد وصيانة حقوقه وحرياته وتأمين ممارستها الفعلية من جهة، ومن جهة أخرى وفاء الجميع بالتزاماته تجاه القانون والمؤسسات والمجتمع.

إننا نثمن جهود جلالة الملك محمد السادس نصره اله والحكومة المغربية والبرلمان وكافة فعاليات المجتمع المدني فيما يخص الجهود المبذولة سواء على مستوى الأمم المتحدة أو بتعاون مع شركاء المغرب بالخارج لوضع حد لهذه المأساة التي تتواصل بمخيمات تيندوف التي تعتبر خرقا سافرا للمواثيق الدولية وللقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن.

كما أن الدبلوماسية البرلمانية ملتزمة إلى جانب الدبلوماسية الرسمية بالدفاع عن وحدة المغرب الترابية وسيادته على أقاليمه الجنوبية المسترجعة، وللتعريف بالوضعية المأساوية للمغاربة المعتقلين بسجون تيندوف والمناداة لفك الحصار عنهم وفق مخطط دبلوماسي يجعل العمل البرلماني قوة إضافية للدبلوماسية الرسمية.

وإننا ملتزمون إلى غاية التوصل إلى حل سياسي توافقي يحفظ وحدة وسيادة المملكة على أقاليمنا الجنوبية المسترجعة والمساهمة في بناء الصرح المغاربي وتحقيق اندماج دولة على أسس سليمة متضامنة وهو ما يتوخاه وينادي به شركاؤنا السياسيون في المنطقة المتوسطية وخارجها، زيادة على ضرورة تقوية وتوسيع القدرات التنموية والإنتاجية والتشغيلية للأقاليم الجنوبية وذلك لفائدة سكانها من خلال تفعيل البرنامج الذي تسهر عليه وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهاته الأقاليم، التي أعلن جلالة الملك نصره الله في خطاب ذكرى 34 للمسيرة الخضراء إعادة هيكلتها لتقوية فاعليتها وديناميكيتها.

أما بالنسبة للديمقراطية المحلية : والتي تعتبر العمود الفقري لإفراز الديمقراطية الحقيقية لتحقيق التنمية الشاملة، فإننا في الفريق الاستقلالي نرى أنه حان الوقت لتمكين المجالس المحلية من الاستقلالية في تنفيذ برامج عملها ومقرراتها التدبيرية للشأن المحلي، ودعمها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة لتمكينها من مواجهة حاجياتها، وتخويل المجالس الإقليمية والجهوية اختصاصات واسعة وسلطة تقديرية تكفل لها المساهمة الفعلية في التنمية الإقليمية والجهوية.

– مراجعة القانون المحدد لاختصاصات العمال حتى يساير متطلبات اللامركزية الحقيقية، ومراجعة التقسيم الجماعي، التنسيق بين الجماعات المحلية على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي لتحقيق التعاون والتكامل.

– اعتماد الخيار الاستراتيجي الجهوي لتحقيق التنمية المندمجة والشاملة انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لرفع التحديات الآنية والمستقبلية مع جعل أقاليمنا الصحراوية في مقدمة الصدارة الجهوية المتقدمة المنشودة بما يعزز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية.

– إعادة النظر في الإطار الدستوري والقانوني للجهات ودمقرطتها وإحداث مجلس تداولي وهيئة تقريرية تتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار وفق اعتبارات العلاقات الجديدة بين الدولة والجهات.

– تثمين كل ما من شأنه النهوض بأوضاع المرأة المغربية باعتبار هذا الواجب شرطا أساسيا لترسيخ البناء الديمقراطي، واتخاذ التدابير الهادفة إلى ضمان المساواة بين المرأة والرجل وفقا لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وانسجاما مع التوجهات الملكية السامية التي مافتئت تؤكد على ضرورة إنصاف المرأة المغربية وتبوئها المكانة اللائقة بها.

– أما بالنسبة للانتخابات التشريعية التي نظمتها بلادنا مؤخرا، والتي تميزت بالنزاهة والشفافية والمصداقية، الأمر الذي أعطى للمغرب تقديرا من طرف كبريات دول العالم، وأضفى على مؤسساتنا طابع الثقة ورسم معالم النقلة الموجودة لمستقبل الديمقراطية ببلادنا، كما أن الممارسة أكدت مرة أخرى ضرورة تعميم بطاقة بطاقة التعريف الوطنية حتى تكون الوثيقة الوحيدة المعتمدة في التصويت لما فيه من ضمان للشفافية والنزاهة في كل استحقاق انتخابي.

المفهوم الجديد للسلطة:

اعتبارا للمسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، فإن مسايرة التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة كما حدده جلالة الملك نصره الله والذي يتجلى في فتح الإدارة في وجه المواطن والاحتكاك المباشر به وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها، وممارسة سياسة القرب بديناميكية محكمة. ويتطلب النهوض بهذه المسؤولية إيلاء اهتمام أكبر برعاية القضايا الاقتصادية والاجتماعية، من طرف الإدارة الترابية وتدليل الصعوبات وتحفيز المبادرات وذلك بعصرنة الإدارة الترابية والتعاطي والتعامل مع كل الملفات بأسلوب جديد يعطي نتيجة تساهم في التنمية.

ولتحقيق الأهداف المذكورة يجب أن ترمي الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الوزارة إلى تغطية النفقات المتعلقة بالعمليات الأساسية التالية المتمثلة في:

تحسين التدابير الأمنية:

– ترسيخ الديمقراطية المحلية وتحديث وتحسين تسيير الإدارة الترابية.

– تعزيز اللامركزية وذلك عبر الدعم المستمر للقدرات اللوجستيكية والتقنية للمصالح اللامركزة.

– دعم الاستقلالية اللوجستيكية والمالية للإدارة الترابية في علاقتها مع الدعم المالي للأقاليم والعمالات من أجل تنفيذ المشاريع المرتبطة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

– تطوير تدخلات الوزارة في مجال محاربة الآفات والظواهر غير المتوقعة.

– التصدي بقوة وبكافة الوسائل لقطع الطريق عما يعرف بالجرائم المنظمة والعصابات.

– تعميم نظام عدسات المراقبة الرامية إلى تعزيز النظام الأمني.
– استكمال مشروع الإرسال الرقمي على مستوى بعض المدن.
– تجهيز وتحديث البنيات المعلوماتية.
– تقوية وسائل التدخل.
– تنمية الشراكة مع المصالح الحكومية الأخرى في مجال التنسيق الأمني وتكوين الأطر.
– تحسين وضعية رجال الأمن المادية وذلك بتسريع إخراج القانون الخاص بهم إلى حيز الوجود.

الوقاية المدنية:

– تقوية التعاون بين الوقاية المدنية ومجالس العمالات والأقاليم من أجل إبرام عدة اتفاقيات شراكة قصد بناء مراكز جديدة للإغاثة ومحاربة الحرائق.
– لفت النظر إلى المواد المستعملة في حرق مادة الشيرا والقنب الهندي في المناطق الشمالية، وذلك باعتبارها مواد سامة تؤذي بحياة الحيوانات.
– إحداث رسوم خاصة على شركات التأمين الوطنية وإدارة المياه والغابات خاصة فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها مصالح الوقاية المدنية بالنسبة للنقل وإسعاف ضحايا حوادث السير وحوادث الشغل وكذا في ميدان إطفاء حرائق الغابات.
– تعزيز حظيرة سيارات الإسعاف وتجهيزها بأحدث وسائل الإغاثة.
– إقناع المؤسسات الصناعية بخلق وتجهيز مراكز الإغاثة بالوحدات المتنقلة للتدخلات الجهوية وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية في الأحياء الصناعية على أن تتولى هذه المديرية مدها بأفراد الوقاية المدنية مدربين ومكونين ومدعمين بالوسائل التقنية.
– تعزيز وإتمام مشاريع بناء الثكنات.
– اقتناء المعدات والوسائل الضرورية لتسهيل أداء مهامهم.

الإنعاش الوطني:

– تنمية البنيات التحتية وتجهيز المناطق الحضرية وحماية واستصلاح الأراضي وإعادة تشجير المساحات الخضراء وحفر الآبار وتهيئة المسالك.
– تنمية الأقاليم الجنوبية وذلك بتعبئة قدرات العمل المتاحة في هذه الأقاليم لإنجاز مشاريع البناء والتجهيز.

تعبئة العقار لتشجيع الاستثمار:

– إنجاز المشاريع الاستثمارية بمختلف القطاعات كالسكن الاقتصادي والصناعة والسياحة؛
– مواصلة تبسيط المساطر وذلك بوضع الإدارة الالكترونية وتخليق الحياة العامة وتحسين الحكامة؛
– بناء مساكن وظيفية؛
– تحسين حكامة المقاولات العمومية وذلك عبر وضع ميثاق للحكامة الجيدة وتعزيز العلاقات التعاقدية بين الدولة والمقاولات العمومية.
– مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز نظام محاربة تزوير الفاتورات والغش والتهريب.

أما بالنسبة لظاهرة الهجرة:

قدرنا أن ننفتح شمالا وجنوبا وشرقا، والهجرة اليوم تعتبر ظاهرة إنسانية تدفقت نتيجة تطور وسائل الإعلام المرئية، التي تعمق الهوة بين الشمال والجنوب، وتجعل من العبور إلى الضفة الأخرى، قطيعة مع الحرمان والبؤس والتهميش الاقتصادي، لذا نرى بأن ضرورة تعاطي الأمن مع هذه الظاهرة أن يكون تعاطيا حضاريا وإنسانيا وأخلاقيا يحفظ ما بيننا وبين الأشقاء الأفارقة مع الحفاظ على هيبة الدولة وحرمة الوطن.

وبالنسبة للبناء العشوائي:

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا اختيار الحكومة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله مقاربة المواطنة الحقة بدل التهميش والتيئيس (فبرنامج مدن بدون صفيح) فرصة لإدماج مغاربة الهامش الذين عانوا التهميش والنسيان في النسيج الاجتماعي، ليصبحوا منخرطين في تحديث المغرب وتطوير مؤسساته، هذا مع المراقبة الصارمة والعقوبة القاسية لمن خولت له نفسه أن يتهاون أو يتآمر على تفريخ السكن العشوائي من جديد.

تطهير السائل:

– تشكل مطارح النفايات على أبواب المدن المغربية عائقا بنيويا في تطوير الحياة المدنية، صحيا وتنمويا؛
– وجود أحياء صناعية ملوثة داخل المدار الحضاري يعتبر عائقا للاندماج السكني، ويحد من امتداد النمو الاقتصادي، الشيء الذي يدفع بالكثير من المستثمرين للهجرة بحثا عن بيئة نظيفة، لذا نرى في

الفريق الاستقلالي ضرورة العمل على حل إشكالية مطارح الأزبال والنفايات التي أصبحت تشكل خطرا قائما على السكان والبيئة.

المياه العادمة:

تعتبر هي الأخرى ملوثا أساسيا، حيث تصب في الشواطئ والأنهار، وتتسرب إلى المياه الجوفية، وهذا عائق آخر للتنمية الصحية والسياحية، وهي حرب غير معلنة على الأحياء والفرشاة المائية، وهدر لكمية هائلة، يمكن أن تستغل بشكل واسع في تطوير فلاحتنا المستقبلية وغيرها، لذا فتدارك الأمر في البداية خير من معالجته بعد استفحاله.

وكل هاته الأشياء لها ارتباط عضوي مع تحسين وضعية العاملين بالجماعة المحلية والقروية والعمالات، ونظرا لخاصية ما يقومون به وعلمنا أن المديرية الجماعات قد فتحت حوارا مع المكاتب الوطنية لهذا القطاع، وسيرد عليهم يوم 2010/01/13، لذا نلتمس ونلح على حل وضعيتهم الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعي الاقتصاد والمالية والخوصصة والنقل و التجهيز، وذلك برسم السنة المالية 2010 .

الاقتصاد والمالية والخوصصة:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل بارتياح ما عرفه العقد الأخير م ن إصلاحات هامة أدت إلى نتائج إيجابية على مستوى النظام البنكي و تمويل الخزينة والسياسة النقدية و الأدوات المالية و البورصة.

حيث تمت ترجمت الإصلاحات التي نهجتها الدولة عبر إرساء سياسة نقدية غير مباشرة تعتمد أساسا على نسب الفائدة، الشي ء الذي مكن من استقرار السوق القائمة بين البنوك و التحكم في تطور الكتلة النقدية رغم الأزمة المالية العالمية.

كما استهدف إصلاح القطاع المالي إحداث نظام مالي منفتح و حديث، مكن من تعبئة الادخار و استعمال أفضل للموارد المالية.

كما أن الإصلاحات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية التي عرفها الاقتصاد الوطني زيادة على المخططات الاستشرافية والاستباقية التي نهجتها، والتي أعطيت للمكونات الرئيسية للطلب الداخلي وذلك عبر تدابير تحفيزية سواء على مستوى الاستثمار أو الاستهلاك، شكل المحرك الرئيسي للنمو، زيادة على التدابير الملائمة لفائدة القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية، الشيء الذي مكن المغرب من الحفاظ على مناصب الشغل ، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الموجهة نحو التصدير، وكذا النهوض بالقطاع السياحي وتدعيم تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج ومواصلة تحسين مناخ الاستثمار للحفاظ على الثقة التي ما فتئت المجموعة الدولية تبديلها تجاه بلادنا والتي تأكدت عبر حصول المغرب على وضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي وانضمام بلادنا للجنة الاستثمار بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تحسين ولوج المقاولات الصغرى و المتوسطة:

إننا نسجل بإيجاب الالتزامات التي أكدتها الحكومة أثناء مناقشة مشروع القانون المالي لهذه السنة 2010 تأكيدا لما جا ء به التصريح الحكومي وعيا من الحكومة بأن نسب الضرائب تبق ى عالية في بلادنا وتعوق تنافسية مقاولاتنا، فقد ارتأت مراجعة الضريبة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة/ و الضريبة على الدخل /و تقليص الضريبة على القيمة المضافة، كما إننا نتفهم طبيعة التخفيضات الذي جاءت به الحكومة بالنسبة للضريبة على الشركات وذلك لخلق تنافسية للاقتصاد المغربي و قفزة نوعية من شأنها أن تخدم التصنيع الداخلي وتعزيز القدرة التصديرية وجلب الاستثمار وخلق فرص شغل إضافية ورفع الموارد الجبائية للدولة من تحقيق النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي.

كما لا ننس ى الدور الهام الذي لعبته السلطات العمومية عند إحداثها للصندوق الخاص لضمان القروض البنكية اللازمة لتمويل الاستثمارات الخاصة بإعادة التأهيل، والذي أسندت مهمة تسييره للصندوق المركزي للضمان، وذلك من أجل تحديث آليات إنتاج المقاولات و الرفع من تنافسيتها إزاء المنافسة الأجنبية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لأن الاتحاد من أجل المتوسط يمثل فرصة

للمغرب وبلدان المنطقة من أجل إنشاء مجال جهوي متين لأن العلاقة المتميزة مع الاتحاد الأوروبي والتي توجت بالحصول على الوضع المتقدم لبلدنا، ستجعل المغرب أول بلد متوسطي يعزز التعاون والتقارب السريع مع الاتحاد الأوروبي، والخروج من الأزمة يتطلب المزيد من الإصلاحات التي تعتبر الضمان الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة إلى جانب توخي الحذر في مواجهة الأزمة والدعم المستمر للقطاعات المتضررة، الشيء الذي يتطلب اتخاذ تدابير استباقية ، كما ينبغي أن تركز أولويات السياسات العمومية على التكامل الاقتصادي والتنمية الجهوية لتعزيز الاندماج في الأسواق ، وتطوير البنية التحتية والحد من الفوارق ومن عدم المساواة.

أما بالنسبة لمستوى المعيشة والأسعار:

لا ننكر بأن هناك اختلال اجتماعي تشكو منه البلاد، لكن نسجل بارتياح جرأة الحكومة في تحديدها نسبة 6،8 في المائة كمستوى للنمو الاقتصادي في هذه الميزانية، الشيء الذي يترجم لنا مدى التزامها من أجل إرساء الإصلاحات الاقتصادية وبناء أسس التنمي ة الاجتماعية في إطار التضامن والتماسك بين كل الفئات والجهات ، مع تقليص الفوارق الاجتماعية والفرق بين البوادي و المدن و بين ذوي الدخل المحدود و الدخل المرتفع ليس فقط من باب تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن اعتبار كذلك من مستلزمات النجاعة الاقتصادية ومتطلبات تأهيل البلاد لمواجهة تحديات التحديث و العولمة.

قطاع النقل والملاحة التجارية:

يشكل قطاع النقل النمط الرئيسي بالنسبة للنقل الداخلي بالمغرب، حيث أن الصيانة و المحا فضة على الشبكة الطرقية وملاءمتها مع حاجيات حركة السير كان من بين أولويات هذا القطاع.

وإننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح ما تم إنجازه من طرق وطنية، و جهوية و إقليمية، زيادة على الطرق القروية التي تلعب الدور الأساسي في تحسين ظروف عيش الساكنة القروية وذلك بتقريب الخدمات الاجتماعية، وتحسين ظروف التنقل وتطوير الاقتصاد الفلاحي المحلي، وذلك في إطار سياسة فك العزلة عن العالم القروي، لكن تبقى ظاهرة النقل السري مشكلة يجب حلها وذلك بضمان النقل القانوني والمناسب لأبناء البادية حفاظا على أمنهم.

وتقييم انعكاسات النظام الجديد للمراقبة قصد تحسين سلامة العربات على الطرق وتقليص نسبة التلوث ومواصلة تجديد عربات نقل البضائع لفائدة الغير وعربات النقل المزدوج بالوسط القروي.

كما نسجل بارتياح التجاوب الكبير بين الحكومة والبرلمان عند مصادقته على النص القانوني المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق و ذلك بشروط تفضيلية مع مؤسسات مالية، و تعبئة موارد مالية إضافية بهدف بناء الطرق القروية، كما لا ننسى أن نسجل بأن فكرة هذا الصندوق هي الأخرى قد حظيت بترحيب المؤسسات المالية الوطنية والدولية. (**كالبنك الدولي و الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوربي للاستثمار و البنك الإسلامي للتنمية و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية).**

أما فيما يتعلق بالطرق السيارة:

فهناك مجهودات جبارة في هذا السياق، لكن يبقى الأمر محدودا مقارنة مع طموحات الشعب المغربي لتحقيق رهان التحدي خصوصا و أننا قد أبرمنا عدة اتفاقيات دولية من أجل التبادل الحر، و الانخراط في الاقتصاد العالمي، و هذا يتطلب طريق سيار يوازي السرعة و الوتيرة التي يسير عليها الاقتصاد و الصناعة العالمية من أجل الاستفادة من سياسة الانفتاح و الانخراط في العولمة. الشيء الذي دفع بالحكومة و البرلمان على حد سواء في إطار المصادقة على القانون المتعلق بتحويل المكتب الوطني للنقل إلى شركة مجهولة الاسم و التي تعرف بالشركة الوطنية للنقل و الوسائل اللوجستيكية، مما خول لهذا التحويل للمكتب إمكانية تنويع أنشطته وتحسين مردو ديتهو وضع استراتيجية تجارية مقاولاتية.

كما نسجل بإيجاب إحداث المعهد الوطني للتكوين في مهن النقل و الطرق من طرف مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل و ذلك بتعاون مع الوزارة و المعنيين من أجل تمكين الراغبين في ولوج مهنة الناقل العمومي للبضائع لحساب الغير من التوفر على شرط الأهلية المهنية وذلك قصد الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في ميدان النقل الطرقي الدولي للبضائع، واعتماد فاعلين مرجعيين في قطاع نقل البضائع، ووضع آليات النقل الطرقي للمسافرين، بالإضافة إلى آليات تدبير وتأهيل النظام الوطني للمراقبة التقنية وذلك عبر مراقبة مركز الفحص التقني قصد تحسين جودة الفحوصات، وتوحيد عمليات

المراقبة التقنية وذلك عبر مراقبة مركز الفحص التقني قصد تحسين جودة الفحوصات، وتوحيد عمليات المراقبة التقنية.

و بخصوص السلامة الطرقية:

إن المجهودات التي بذلتها سواء اللجنة الوطنية أو اللجنة الوزارية التي يرأسها السيد الوزير الأول وذلك بتعاون مع كل القطاعات المعنية لوقف هذا النزيف حيث تظافرت كل الجهود من أجل تحقيق تراجع لوثيرة حوادث السير، لكن تبقى الأرقام المسجلة مهولة نظرا الشيء الذي يجعلنا نطالب من وزارة العدل وهيئة القضاء على العمل في هذا الباب بالذات على تطبيق العقوبات القصوى المنصوص عليها في القانون الجنائي في حق مرتكبي المخالفات التي تؤدي إلى حوادث سير قاتلة والعمل على تكييف هذه النازلة كحالة القتل العمد مع القيام بالتحقيق الدقيق في ملابسات وأسباب كل حوادث السير القاتلة و دراسة الحالات المستوجبة للسحب الفوري لرخص السياقة، و ذلك في انتظار صدور مدونة قانون السير الجديدة التي ستساهم لا محال في وقف هذا النزيف الذي يحصد أرواح أبرياء.

أما بالنسبة للتجهيزات المينائية والنقل البحري:

إن المجهودات التي بذلت في هذا المجال حتى الآن قد مكنت إلى حد ما من عصر نفو تطويره و تحسين مردو ديته. لكن التحولات العالمية بما فيها تحرير المبادلات التجارية تستوجب تقييم القطاع على مستوى هيكلي ، خصوصا و أن الأسطول المغربي للأسف قد واجه عدة مشاكل عاقت سبل تنميته و تتلخص في عدم تنظيم القطاع و المنافسة القوية من قبل أصحاب السفن الأجانب، بالإضافة إلى تقادم السفن الوطنية، و قلت موارد التمويل الوطني الذي لم يساعد على تجديد الأسطول، و كذا الارتفاع المهول لتكاليف استغلال السفن.

لهذا خيرا فعلت الوزارة حينما وضحت دور واختصاصات المتدخلين بفصل وظائف السلطة المينائية عن المهام التجارية، و تحرير الأنشطة المينائية، وكذا تشجيع القطاع الخاص في تمويل البنيات الأساسية والتجهيزات المينائية للرفع من تنافسية الموانئ المغربية إلى المستويات الدولية حتى يتمكن المغرب من الاندماج في مختلف مناطق التبادل الحر وكسب الرهان بالنسبة للعولمة و التنافسية.

أما فيما يخص مجال النقل البحري:

لقد حان الوقت لوضع الإطار القانوني لهذا القطاع ليواكب المستجدات الحاصلة في ميدان النقل البحري على المستوى الدولي وذلك من خلال الصيغة النهائية لمشروعي المدونة البحرية والقانون المنظم لمهنة الوكيل البحري وعرضهما على أنظار البرلمان بغرفتيه من أجل المصادقة عليهما والتعجيل بإخراجهما إلى حيز الوجود.

وعلى المستوى التنظيمي فلا بد من إعداد سجل خاص بالشركات البحرية العاملة على مستوى الخطوط المنتظمة و إنجاز عملية توأمة بين مصالح الملاحة التجارية المغربية و الاقتصاد الأوروبي في مجال السلامة والأمن البحريين ومكافحة التلوث البحري، وكذا العمل على مواصلة تصحيح الوضعية الإدارية لجميع الزوارق و الآلات المائية غير المسجلة و العمل على استكمال تحيين سجل سفن الترفيه ومواصلة إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بالشواهد المسلمة من طرف المغرب مع السلطات البحرية للدول أخرى .

أما فيما يخص النقل الجوي:

فإن الغلاف المالي المخصص في ميزانية التجهيز غير كاف لمواصلة تشييد محطة جوية زيارة على اقتناء تجهيزات تقنية لعصرنة نظام الملاحة الجوية و عملية الكشف الأمني.ووضع التجهيزات و الأنظمة المعلوماتية الخاصة باستغلال الموارد المطارية و كذا مواصلة تحديث التجهيزات البيداغوجية التي تخص تكوين المراقبين و التقنيين في سلامة الملاحة الجوية بأكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني.

ولا تفوتني الفرصة بهذه المناسبة للتذكير بالمأساة التي عاشتها الخطوط الملكية المغربية جراء إضراب شغيلة هذا القطاع، الشيء الذي يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي تكرار مثل هذا، نظرا لما له من مساس بسمعة الخطوط الملكية المغربية من الداخل والخارج ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة في إطار تنافسيتها وخدماتها وتوسيع مجال علمها، بما في ذلك إحداث فرع لها متخصص في النقل الجهوي السريع واقتناء طائرات جديدة للنقل الداخلي.

أما بالنسبة للنقل السككي فالضرورة تقتضي توسيع شبكة السكك الحديدية الوطنية لتغطي جميع مناطق المملكة ليساهم هذا النوع من النقل بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات لأن ثقتنا كبيرة في حسن تدبيركم، وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

تدخل الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الإسكان والتعمير والماء والبيئة

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل بإيجاب مواصلة الوزارة لتنفيذ برامج عملها المسطرة، تماشيا مع البرنامج الحكومي في قطاع الإسكان والتعمير، والذي يعتبر من بين أولويات برنامجها من أجل تحسين مستوى إنتاج السكن الاجتماعي، والرفع من مستوى مساهمة القطاع في التنمية، وتوفير فرص الشغل، والتقليص من حدة الفقر خصوصا بالمدن الكبرى وضواحيها وكذا ببعض المراكز القروية.
ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة لتأهيل القطاع في سياق التصور الاستراتيجي المحدد له فقد حدد البرنامج الحكومي الأدوات الإصلاحية الكبرى التي تشمل الجوانب المؤسساتية والقانونية والعقارية والمالية:
ـــ يجب التفكير في صيغة للرفع من قدرات القطاع ليتمكن من الاستجابة لطلبات التمدن السريع، لاستغلال الرصيد العقاري القابل للتعمير.ونهج سياسة لتأهيل المدن حتى تتمكن من اضطلاعها بأدوارها كاملة في استقطاب الاستثمار وتحريك عجلة التنمية وذلك انطلاقا ممن الاختيارات الكبرى لإعداد التراب الوطني وكذا دعم الإجراءات التحفيزية المخولة للمنعشين العقاريين الخواص من أجل ملائمة العرض السكني بحجم ونوعية الطلب لأن تزايد الأسر بالوسط الحضري وخاصة منها ذات الدخل الضعيف والمحدود يفرض باستمرار الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي مع تنويع العرض السكني ليستجيب لإمكانيات وطموحات الفئات والأسر ذات الدخل الضعيف.
ـــ التفكير في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الإسكان قصد تأهيلها لتكون أداة للتنمية العمرانية، وتأهيل المدن وتركيز مهامها على التهيئة العقارية للسكن الاجتماعي وإنعاش السكن في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، وتحيين الترسانة القانونية المتعلقة بالقطاع، واعتماد الإجراءات اللازمة لأجرأة المقاربة الجديدة للقضاء بشكل نهائي على السكن غير اللائق والتدخل الفوري والعاجل لحل مشكلة الأنسجة العتيقة والقيام بإصلاح بنياتها التحتية، وصيانة البنيات الموجودة بها والتخفيف من حدة الاكتضاض السكني بهذه الأحياء باعتبارها مهددة بالسقوط، والتفكير في إعادة بناء المدن والأحياء مع الحفاظ على الخصائص الاقتصادية والمميزات الثقافية وذلك في إطار رد الاعتبار للأنسجة العتيقة.
ـــ أما بالنسبة للتنمية المجالية والتي تشكل دعامة قوية للتنمية القروية عموما والجبلية على وجه الخصوص فهذا انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية عندما دعا جلالته إلى إقرار ميثاق جماعي جديد من أجل تحقيق السياسات الاجتماعية الجديدة لتحسين ظروف الساكنة الجبلية والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية لما فيه من تعزيز للتآزر الاجتماعي بعيدا كل البعد عن الانتظارية والتدابير الترقيعية لتجسيد روح البعد التنموي ومدلوله الحقيقي.
ـــ لقد تم تسجيل تراجع في الاحتياطات العقارية للدولة والجماعات المحلية في العديد من المراكز الحضرية والمناطق المحيطة بها، وهو ما يعرقل التحكم في التوسعات العمرانية والنهوض بالبرامج العمومية في الإسكان لمسايرة الحاجيات، زيادة على ازدواجية النظام العقاري، وجمود الراضي القابلة للبناء، حيث لا يزال الملك العقاري خاضعا في جزء كبير منه للنظام القديم (الملكية).
وبالرغم من المجهودات المبذولة لتعميم نظام التحفيظ العقاري والقيد في السجلات العقارية من أجل المعرفة الدقيقة والكاملة للملكية العقارية، لا زلنا لم نسجل العدد الكافي حتى يومنا هذا لمعرفة الأرصدة العقارية للتعرف على وضعيتها.

أما بالنسبة لقطاع التعمير:

إن أية سياسة لإنعاش قطاع البنية التحتية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار عنصرين هامين يميزان هذه الوضعية، وهما:
1 ـــ التحولات التي يعرفها المحيط الدولي.
2 ـــ ضمانة ضخامة الاحتياجات الوطنية في مجال البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية.
لقد بينت التطورات في مجال التعمير وجود تفاوتات مهمة على الصعيد المجالي، وقد تجلت بشكل واضح في استقطاب المنطقة السياحية الوسطى لأهم التجهيزات، وتفاقم العجز في باقي المناطق سيما في الوسط القروي، الشيء الذي يستدعي تجاوز النظرية القطاعية واعتماد مقاربة شمولية تراعي التوازن الجغرافي وتؤمن التكامل بين المتدخلين فلا يمكن لأحد أن ينكر بأن كل العمليات التنموية تساهم بطريقتها في تهيئة التراب الوطني، وأن كل الفاعلين سواء كانو خواصا أو عموميين يشاركون كل حسب ميدانه في تهيئة البلاد، لكن

كل واحد يقوم بذلك حسب نظرية قطاعية، الشيء الذي يستوجب اعتماد نظرية أفقية توفر التنسيق بين مختلف الأنشطة حتى نجعل التنمية تشمل كل أطراف البلاد، وذلك حسب مساطر وإجراءات تتناسب والخصائص المميزة لكل منطقة وكل مجال ترابي.

ـــ مع الحرص على تكثيف عمليات التضامن في ما بين الجهات والجماعات المحلية، وذلك لتأمين تضافر جهود الدولة والجماعات والخواص لتحظى الإشكاليات المطروحة باهتمام أكبر للحد من ظواهر الهجرة والنمو الديموغرافي.

ـــ التفكير في سن قانون خاص بمناطق التعمير المشتركة، وقانون لمنح حق الشفعة لصالح الدولة عند بيع عقار أو ممتلكات عقارية في بعض المناطق.

ـــ زيادة على تهييء وثائق التعمير التي تعد من بين الأولويات المعول عليها في تأطير التنمية العمرانية سواء في المدن أو القرى، وتوجيه الاستثمارات العقارية والمحافظة على التراث العمراني بما يساهم في تأهيل المدن والمجال.

ـــ لذا فمن الضروري العمل كذلك على تعزيز واستكمال التغطية الترابية بوثائق التعمير، والعمل على تحيين العديد منها للحد بالمستجدات العمرانية والاختيارات التي تتبناها المشاريع الحضارية الجديدة والمعطيات المتعلقة بمخاطر الفيضانات والزلازل وغيرها، مع تعزيز التشاور مع الجماعات المحلية والرفع من قدراتها وتوسيع مجالات المساعدات التقنية المقدمة لفائدتها للارتقاء بمستوى تدبير التعمير والبناء في بلادنا.

ـــ إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح تعامل الحكومة مع ملف السكن غير اللائق، حيث بادرت إلى إعادة النظر في المناهج وأساليب العمل المتبعة لمحاربة هذه الظاهرة والتي تستمد مشروعيتها من التوجيهات الملكية السامية ومن المرجعيات التشريعية والتنظيمية التي تهم تدبير الشأن العمراني.

ـــ زيادة على مشروع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الإسكان حيث تم إحداث قطب العمران الذي التأمت في حظيرته مجموع الأرصدة العقارية والمالية والخبرات والقدرات البشرية والتقنية.

لكن في هذا الباب نريد أن نلفت النظر إلى تقلص الرصيد العقاري العمومي في المدارات الحضارية، وذلك أمام الطلب المتزايد على الأراضي، الشيء الذي يستدعي التفكير في إيجاد بعض الحلول المناسبة لحل مشكل السكن وضمان العيش الكريم لكافة المواطنين على قدم المساواة.

قطاع البيئة:

يعرف المغرب كباقي دول المعمور بروز عدة ظواهر بيئية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الأجيال القادمة حيث أن ثرواته تعرف استنزافا مستمرا مما ينعكس سلبا على صحة المواطنين نتيجة للتلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سبق للمغرب أن وقع على اتفاقية هامة في هذا الشأن وهي اتفاقية (كيوطو) وغيرها وذلك وعيا منه بأهمية البيئة ومدى انعكاساتها على صحة المواطنين. وهنا نقف لحظة لنستحضر ظاهرة التمدن السريع الذي عرفه المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة والمصحوب بهجرة قروية الشيء الذي أدى إلى جعل الأوساط الحضرية مجالا متميزا للضغط على استغلال الأرض وتدهور البيئة وبالتالي تدهور جودة الهواء.

كما لا ننسى بأن ما حققه القطاع الصناعي من انجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة أعطى تقدما ساهم في تدهور حالة البيئة على مستوى بعض المناطق الحساسة وذلك بفعل الاستعمال الغير معقلن للمياه والإفرازات الصناعية التي يتم التخلص منها دون معالجة مسبقة. زيادة على تقنيات الاستغلال المتبعة حاليا في أغلب المواقع وفي غياب الوسائل المناسبة للوقاية ومكافحة التلوث والإيداءات تسبب مشاكل معقدة تتجلى في تلوث الهواء والماء وكذا التربة.

ـــ إن دعم برنامج المغرب (مدن نظيفة) التي كانت موضوع تعليمات جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله مثواه والذي يهدف إلى وضع آليات تهتم بالقيام بالدراسات والتشخيص وطرق المقاربة وذلك لتقليص نسبة التلوث في المدن والذي ينسجم تمام الانسجام مع المذكرة 21 لمؤتمر (ريو).

قطاع الماء:

يعتبر الماء عنصرا أساسيا للسيادة الوطنية على اعتبار أن المن المائي يكتسي صبغة حيوية ويعد شأنا سياسيا بامتياز، كما يطلق هذا التطور من أن الماء ملك عمومي تمكن وفرته بالقدر والجودة الكافيين أحد أهم شروط التنمية الاقتصادية والرفاء الاجتماعي،ى لأن المغرب يتميز بندرة موارده المائية، وتفرض عليه هذه الوضعية تدبيرا عقلانيا لهذه

الموارد وسن تشريع ملائم لتلبية حاجيات مختلف المستعملين لهذه المادة الحيوية.

ـــ مواصلة الجهود واعتماد مقاربة جديدة ترتكز على التدبير المندمج للعرض والطلب مستهدفة تزويد البلاد بالماء بأقل تكلفة باعتماد طرق جديدة في التدبير بمساهمة مستعملي المياه.

ـــ الحد من الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية، التي نعتبرها احتياطا استراتيجيا.

ـــ صيانة جودة الموارد المائية من خلال إصدار توصيات لاعتماد إجراءات من شأنها خفض مستوى تلوث المياه.

ـــ تغيير بعض السلوكيات وتحسين نجاعة وكفاية قنوات التزويد والري والتوزيع.

ـــ الرفع من القدرات الحمائية والوقائية لمواجهة الظواهر القصوى المرتبطة بالماء أو المناخ عبر تعزيز وتطوير الإنذار المبكر وانجاز مشاريع ومنشآت مائية تساعد على ذلك.

ـــ تعبئة المياه السطحية التي تشكل ثلث الحجم الإجمالي الذي يصرف نحو البحر، وذلك من خلال بناء سدود كبرى.

ـــ تزويد العالم القروي بالماء الشروب وخصوصا المراكز القروية والدواوير المتجمعة وضواحي المدن بكيفية منتظمة.

ـــ خلق وكالات لكل الأحواض المائية، كالوكالة التي أنشأت بحوض أم الربيع.

ـــ العمل على حماية المنشآت المائية وتمشيط السدود المتوحلة.

ـــ تطوير برامج استكشاف الطبقات المائية العميقة بهدف تعبئة موارد جديدة.

وفي الختام فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الحكومة في تنمية وتطوير وإصلاح هذه القطاعات الحيوية الهمة، وهذا سنصوت على هذه الميزانية الفرعية لهذه القطاعات، راجين من العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل أمامكم لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التالية:

وزارة العدل:

لاشك أن هذا اللقاء السنوي هو فرصة يلتقي فيها السادة المستشارون بوزارة العدل للتدارس وتقريب وجهات النظر للإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تشغل الرأي العام في هذا القطاع.

انطلاقا من العرض التقديمي، نستخلص أن الوزارة بكل مديرياتها تبذل مجهودات لدعم ورفع مستوى هذا القطاع تبلور في ميزانيتي التسيير والاستثمار، وتحددت فيهما مختلف الإنجازات، والرؤى الإستشرافية في أفق 2010.

ونحن باسم الفريق الإستقلالي نثمن هذه المجهودات، وننوه بالقرار الجريء الذي اتخذته الوزارة بتفويضها لورش البناء لشركات متخصصة ، والتجهيزات على مستوى المكاتب، وتعاقد مع شركات خاصة للحراسة وتعميمها على عدد من المحاكم ، والعمل على تحديث الإدارة العدلية بتعميم المعلوميات للتواصل والتنسيق بين المحاكم للتعاون ولضبط الجريمة ومحاربتها.

كما نشيد بالدور الطلائعي للوداية الحسنية للقضاة التي واكبت ورش إصلاح القضاء بتهييئ مدونة القيم التي نناشدكم بتعميمها على كافة قضاة المملكة، وخلق لقاءات لتدارسها.

والملاحظ أن كل هذه الإجراءات والأعمال التي تقوم بها الوزارة تدخل ضمن نسق شمولي يهم ورش إصلاح القضاء.

إن الحديث عن ورش إصلاح القضاء، بفرض استحضار خارطة الطريق التي رسمها الخطاب السامي لجلالة الملك نصره الله ذكرى 20 غشت 2009، تحددت أساسا في المحاور الستة الرامية إلى ضمان سيادة القانون وترسيخ أسس العدالة.

ونسجل باسم الفريق الاستقلالي أن هذا التوجه شكل قفزة نوعية وخلف أثرا بالغا لدى جميع المواطنين، على اعتبار أنه مشروع مجتمعي ومطلب أساسي لجميع الشرائح.

وبالمناسبة نود أن ننوه بالاستشارات الموسعة واللقاءات التي نظمتها الوزارة خلال مرحلة تشخيص واقع القضاء ببلادنا مع جميع الفعاليات السياسية والحقوقية وقد أبانت العملية عن وجود مواطن نقص استوجبت انتهاج إستراتيجيات على المستوى المادي من بنايات وتجهيزها وتحسين شروط الاشتغال بالتكوين والتحديث والزيادة في

الأجور، واتخاذ تدابير تخص الجانب المؤسساتي بإصدار مدونات قانونية تؤسس للإصلاح المقترح، خصوصا المجلس الأعلى للقضاء، والمعايير المعتمدة لتعيين المسؤولين القضائيين، التفتيش، تفعيل بعض المنظومات القانونية كمشروع قانون الحقوق العينية، القانون الجنائي، المسطرة الجنائية...

وكل ذلك لتحقيق الرغبة الملكية السامية من جعل القضاء مرفقا مستقلا يساهم في ترسيخ دولة الحق والقانون، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، ويعمل على إقرار الإنسان وتخليق الحياة العامة.

وأيضا للاستجابة لمطلب نادت به كل المنظمات الحقوقية والقوى الحية المرتبطة بها، لذا فهو ليس شأن حزب سياسي أو منظمة بعينها، بل مشروع مجتمعي بامتياز، يستوجب تعبئة الكل للانخراط في هذا الورش الكبير، وبالأخص وزارة العدل، التي ننوه بكل الإجراءات التي اتخذتها وندعم كل ما تنوي القيام به انطلاقا من ميزانية 2010.

الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

إن المعطيات التي وردت في العرض التقديمي لميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة، جاءت منسجمة مع البرنامج الحكومي ومكملة لما تم إنجازه في السنة السابقة، تجسدت في مواصلة تحديث الإدارة وعصرنتها، وجعل المرفق العمومي أكثر شفافية وقربا من المواطنين.

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن هذه المبادرات الطموحة ونود أن تستمر الوزارة في اتجاه تحديث الإدارة وتخليقها، وأن تسهر على تحيين قانون الوظيفة العمومية وتفعيل دور الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة وجعل علاقة الإدارة متصالحة مع المرتفقين لأن لا تنمية ولا استثمار بدون إدارة فاعلة.

كما نثمن مواكبة الوزارة للحوار الاجتماعي ومواصلته.

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

إننا في الفريق الاستقلالي نشيد بتجاوب الوزارة التام مع البرلمان في ممارسته لكافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية التزاما بمقتضيات الدستور، والعمل على مد جسور التواصل بين البرلمان والحكومة لتقريب وجهات النظر ونقل كل المطالب والمقترحات.

وقد شكل تقديم مشروع الميزانية الفرعية فرصة للتعبير عن دعمنا ومساندتنا لهذا القطاع مع التأكيد على بعض الملاحظات تهم التفكير في تطوير طرق طرح الأسئلة والإجابة عنها ترسيخا للدور الرقابي للبرلمان على عمل الحكومة. أيضا العمل على جعل الجلسات العامة تباشر فيها الأمور بكل مسؤولية سواء في إطار الأسئلة أو أجوبة الحكومة.

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية ، فالمرجو الحرص على أخذ مكانتها اللائقة بجانب مثيلاتها، مع تفعيل دور مجموعات الصداقة.

ولكي يؤدي البرلمان مهمته التشريعية على مستوى المشاريع أو المقترحات، نأمل تكثيف جهود التنسيق مع الحكومة. دون إغفال تطوير الإعلام البرلماني لتمكين الرأي العام من الإطلاع على أشغال البرلمان والمجهودات التي يبذلها داخل لجانه.

الأمانة العامة للحكومة:

بداية نود في الفريق الاستقلالي تسجيل استحسانا للتحولات الدينامية التي عرفتها الأمانة العامة على مستوى الشكل وطريقة الاشتغال، تجسدت أساسا في نوعية العطاء.

من خلال العرض التقديمي لمسنا المجهودات التي تقوم بها الأمانة العامة في إطار النشاط التشريعي للحكومة 39 مشروع قانون من بينها مشروع قانون تنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع قانون التوثيق المعروضين حاليا على البرلمان. وفي مجال تقديم الاستشارات القانونية ، والجمعيات والمهن المنظمة والوضعية القانونية للجريدة الرسمية، وهي مجهودات تستحق التنويه بما تم إنجازه، والإشادة بالاحترافية العالية للسيد الأمين العام للحكومة مع التأكيد على ضرورة تحسين النصوص القديمة، والرفع من وثيرة التشريع، والعمل على تشجيع التواصل الإلكتروني والمطبعي لتقريب المواطنين من الأنشطة التشريعية.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

إننا في الفريق الاستقلالي بإطلاعنا على المنجزات المهمة التي تحققت في مدة وجيزة ننوع بالمندوبية لبقائها وفية للبرنامج الحكومي وتسجيل مكاسب غير مسبوقة(1000 منصب سنويا)، وأيضا اعتماد سياسة بناء المؤسسات السجنية في عدة مناطق تكريسا لمبدأ الجهوية مع الجرأة في تفويض الاختصاصات لممثلي المندوبية في الجهات، وبناء المقر الجديد لتوفيره 30 مليون درهم مقابل الكراء لتتمكن المندوبية من أداء دورها في أحسن الظروف.

كما نشيد بالدور الطلائعي للمندوبية في مجال تكوين السجناء وتأهيلهم. كما لمسنا تحسن مردودية السجون الفلاحية لذا فإننا نوصي بتكثيف الشراكات مع الجهات المختصة. وأيضا انتهاج استراتيجية محكمة لتتبع المفرج عنهم ومحاولة التغلب على آفة العود وتداعياتها لأن الأمر أصبح مقلقا جدا.

كما ننوه بالمجهودات التي تبذلها المندوبية فيما يتعلق بتهييء ظروف إيواء السجناء إلا أن السجون تعرف اكتظاظا مهولا (ما يقرب 56 ألف سجين 54 %منهم معتقلين احتياطيا) لذا نناشدكم بمراجعة سياسة الاعتقال الاحتياطي وتعويضه بالعقوبات البديلة.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

تدخل الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعي الفلاحة والصيد البحري

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري وذلك برسم سنة 2010.

1/ القطاع الفلاحي:

منذ الاستقلال عرفت الفلاحة المغربية تطويرا كبيرا بفضل التحولات التي عرفتها خلال مراحل مختلفة، وتعد النتائج المحصل عليه مهمة، ولكنه لم يتم استغلال كل هوامش التطور التي يتيحها القطاع الفلاحي وإن الإكراهات الداخلية والخارجية التي يعرفها القطاع الفلاحي في الوقت الراهن تتطلب اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الضرورية قصد تأهيله، وفي هذا الإطار يجب التذكير أن القطاع الفلاحي الوطني يواجه عدة رهانات:

أولا: الرهان الاقتصادي:

وذلك نظرا لالتزامات المغرب في إطار المنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاقتصاد الوطني مقبل عل انفتاح كبير على السوق العالمية ، لذا فالفلاحة المغربية اليوم مطالبة ببذل مجهود كبير للتأقلم مع هذا الوضع لكي تحافظ على حصصها في الأسواق عند التصدير، وتتمكن من غزو أسواق جدد، ولكي تحافظ كذلك على حصصها في السوق الداخلي أمام المنافسين الأجانب، لذا فسياسة تحرير القطاع الفلاحي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع تدابير من شأنها أن تساعد على تأقلم آلية الإنتاج الفلاحي مع محيطه الجديد.

ثانيا: الرهان الاستراتيجي:

لأن الوضع الجديد للظروف الدولية جعل الدور الغذائي للفلاحة يتحول من هاجس تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، إلى هدف أكبر وأكثر شساعة ومرونة وهو توفيرالأمن الغذائي، والذي يأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة في إطار التبادل الدولي ، وكذا المميزات النسبية للانتاج الوطني في بعض الميادين وأن يخضع لشروط الفعالية الاقتصادية.

ثالثا:الرهان البيئي والاجتماعي:

إن الرفع من الإنتاج الفلاحي وحده لا يمكنه أن يحقق التنمية القروية، إذ لا بد من خلق أنشطة اقتصادية متنوعة مذرة للدخل تنضاف إلى الدخل الفلاحي، وكذا الحفاظ وحماية الرصيد الإنتاجي والثروات الطبيعية والبيئية .

زيادة على هذا فالقطاع الفلاحي حتى يومنا هذا يواجه مشاكل يجب تداركها ويمكن تسطيرها على سبيل المثال لا الحصر.

إشكالية الأرض: مثلا : لأن معظم الأراضي هي أراضي الجموع، والمستغل لا يملك الأراضي وبالتالي لا يمكنه أن يقيم فيها الاستثمارات ولا أن يحصل على القروض اللازمة، لعدم إمكانية اعتمادها كضمانة، وكما نعلم أن القطاع الفلاحي يتعرض لتقلبات كبيرة في الإنتاج تبعا للتساقطات المطرية، الشيء الذي يتطلب إعداد مخططات فلاحية جهوية وتوقيع شراكات نوعية بين الفاعلين العموميين والخواص وذلك لضمان مشاركة فعالة للقطاع البنكي الوطني، والمانحين الأجانب والدوليين من أجل تعبئة وسائل التمويل اللازمة.

* وكذا تنمية المشاريع التي تهم زراعة الحبوب والأشجار المثمرة والخضروات والزراعات الصناعية وتربية الحيوانات، وفقا للخصوصيات والمؤهلات المحلية لكل جهة على حدة.

* إحداث أقطاب فلاحية تتعلق بمجالات مندمجة مخصصة للصناعات الغذائية تجمع بين أنشطة الإنتاج والتحويل والتسويق،

وتوزيع المنتوجات الفلاحية وكذا الأنشطة الموازية المتعلقة بالتكوين والبحث والخدمات.

* تفعيل الفلاحة التضامنية التي تستهدف تقوية الفلاحين الصغار ، وإعطائهم دفعة قوية من أجل الاندماج وفرض وجودهم في السوق والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

معضلة الماء: رغم المجهودات الجبارة المبذولة في هذا الباب، فإن الأمر يتطلب تعزيز الرصيد المائي وذلك لن يتأتى إلا من خلال معرفة الفرشات العميقة والتدبير المندمج للمياه السطحية والجوفية حفاظا على التوازن البيئي، مع التعجيل بإنجاز منشآت تحويل المياه للتمكن من تحسين المساحات المسقية وتوسيعها، وهنا يجب التفكير في تحويل فائض مياه المناطق الشمالية الذي يصرف قسط هام منه إلى البحر، إلى المناطق الجنوبية والتي بها أراضي فلاحية هائلة وخصبة وفي حاجة ماسة للماء.

- التفكير في اعتماد مزروعات أقل استهلاك للماء بالمناطق التي بها خصاصا في الماء، أي وضع خريطة التوزيع المجالي للمزروعات بما يتلائم والمعطيات المناخية ووفرة الموارد المائية بمختلف جهات المملكة.
- تفعيل الاستراتيجة المنتهجة في مجال الماء للتحكم في جميع المراحل المرتبطة بإنتاج وتوزيع واستعمال وإعادة استعمال هذه المادة الحيوية أخذ بعين الاعتبار طول وتكرار فترات الجفاف ، والتزايد المستمر للحاجيات بفعل النمو الاقتصادي والديمغرافي والتوسيع العمراني خصوصا بالمناطق الجنوبية.
- حماية المناطق السكنية والبنيات التحتية والإنتاجية من أخطار الفيضانات التي تهدد الأشخاص والممتلكات وذلك باعتماد منهجية متجددة تقوم على مبادئ التدبير المندمج واللامركز والتشارك بمساهمة جميع القطاعات المعنية والفاعلين العموميين والخواص.
- إذ استحضرنا كل هذه المعطيات وحاولنا معالجتها، وفي إطار هذه الظروف الدولية، وأمام ارتفاع أسعار المواد الغذائية، توجد فرصة سانحة أمام الزراعة المغربية كي تساهم بدورها في التأمين المحلي وتطوير الإنتاج الزراعي والغذائي لتساهم بدورها في ارتفاع حجم الصادرات الفلاحية .

2/قطاع الصيد البحري:

يشكل نظام تدبير الثروات البحرية قاعدة كل سياسة في مجال الصيد ، وهاته الأخيرة لا يمكن لها النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منها، إلا إذا كانت إمكانيات تطبيقها المؤسساتية والقانونية والمالية والبشرية ناجعة ومتوفرة، كما أن مسألة تحسين القدرات وإشراك جميع الفاعلين تعتبر عناصر أساسية لإنجاح برامج التنمية في قطاع يعرف إكراهات بيولوجية وتكنولوجية وبشرية وبيئية لذا لا بد من :

- تدعيم البحث العلمي السمكي، وتحسين ظروف الموارد البشرية العاملة بالقطاع، وتوفير التغطية الصحية للعاملين بالقطاع.
- تحديث طرق التدبير والإنتاج، وذلك بوضع مخطط للتهيئة على أساس نسق الحصيص الموسمي والذي من شأنه ضمان بقاء هذا المورد(مصيدة الرخويات).
- مراقبة صحية المجال البحري، خصوصا في مناطق إنتاج الصدفيات، وضمان جودتها وذلك بالقيام بالتحليلات المتعلقة بمعرفة ما تحتويه من ملوثات كيماوية.
- وضع مخطط لتهيئة مصايد الإخطبوط.
- تنظيم أنشطة صيد المرجان والطحالب البحرية .
- وضع مخطط تنمية مصايد السمك السطحي الصغير.
- إعداد برنامج المطابقة الصحية لمسالك الصيد أخذا بعين الاعتبار تحسين تأطير الأسطول.
- توضيح الرؤية على مستوى المهنة من أجل تحمل استثمارات تجديد الأسطول الذي أصبح متقادما.
- ضرورة توفير الشروط التقنية لاستعمال أنظمة المراقبة عن طريق الأقمار الاصطناعية (GPS).
- توفير الشروط التقنية لتحديد سعة سفن الصيد وترقيمها.
- حماية الثروة السمكية من الاستغلال المفرط واستنزاف الثروات البحرية.
- تأهيل وتطوير أسطول الصيد الساحلي والتقليدي والرفع من قدرات تبريد وتخزين السماك وتطوير الصناعات المرتبطة بالمنتجات البحرية وتحسين ظروف عمل الصيادين ورجال البحر.

ثقتنا في حسن تدبيركم للميزانية المخصصة لهذه القطاعات الحيوية التي نراهن عليها ، وسنصوت في الفريق الإستقلالي بالإيجاب، ووفقكم الله لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمته الله تعالى وبركاته.

تدخل الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة التقليدية / والسياحة

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعي الصناعة التقليدية / والسياحة وذلك برسم سنة 2010.

1/ قطاع الصناعة التقليدية:

يشكل قطاع الصناعة التقليدية مصدرا هاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضاء خصبا للتشغيل حيث يختزن مؤهلات لتوفير فرص الشغل والتكوين للعديد من الشباب بأقل تكلفة كما يساهم في تنمية الصادرات.

لكن بالرغم من أهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن القطاع يواجه مشاكل وإكراهات تحد من تنميته وتعرقل انخراطه في ديناميكية التنمية الشاملة والمسالك الاقتصادية الحديثة سواء فيما يخص السوق الوطنية أو الدولية.

ذلك أنه عان لسنوات من آثار تغليب النظرة الاجتماعية عوض المقاربة الاقتصادية والاهتمام بالقنوات الإنتاجية والتسويقية، وعدم التركيز على المؤهلات التنافسية لبعض الحرف، ومحدودية التموقع على مستوى السوقين الداخلي والخارجي، هذا فضلا عن الإفقار إلى معطيات علمية دقيقة حول المؤشرات الاقتصادية للقطاع ودوره الحقيقي، كل ذلك أدى إلى صعوبة وضع إستراتيجية ذات أهداف مرقمة مضبوطة قابلة لتتبع والتقييم.

واليوم يتميز هذا القطاع بوجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب للمنتوجات التقليدية على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمر الذي يفتح آفاق واسعة للتنمية .

لذا فالإستراتيجية المنهجة يجب أن ترمي إلى سن سياسة إنعاش مقاولة الصناعة التقليدية وتأهيل القطاع ليصبح اقتصاديا بالدرجة الأولى، وهذا لن يتأتى إلا بضبط الوضعية الحالية وتقوية تنافسية المقاولة، وإنعاش منتوج الصناعة التقليدية، وذلك بعد إعادة هيكلة وتنظيم القطاع والتعريف بمختلف مكوناته على مستوى الإنتاج والتصدير والتشغيل.

– لذا لا بد من التفكير بعمق في تمويل القطاع من خلال إصلاح المسطرة الحالية لمنح القروض بهدف تشجيع الاستثمار وتلبية حاجيات المهنيين في مجال التمويل.

– اعتماد إستراتيجية ملائمة في مجال التسويق وذلك عن طريق التعريف بمنتوج الصناعة التقليدية بالأسواق الداخلية والخارجية.

– إحداث فضاءات جديدة للإنتاج تساعد على توفير مناخ اقتصادي ملائم لإنعاش مقاولة الصناعة التقليدية وإدماجها في النسيج الاقتصادي الوطني.

– تنظيم الحرف وتأهيل القطاع وذلك بوضع نظام قانوني ملائم وإرساء آليات لتحديد الموصفات.

– تقوية دور الهيآت المهنية باعتبارها شريكا أساسيا للوزارة ومنعشا للمشاريع الاقتصادية الرامية إلى تنمية القطاع.

– تطوير التكوين المهني بإدخال تحسينات مستمرة على هذا النظام، لجعله مستجيبا للمتغيرات ومتطلبات مقاولة في قطاع الصناعة التقليدية من جهة، ولضمان استمرار حرف الصناعة التقليدية من جهة أخرى.

– وضع نظام للتغطية الاجتماعية ملائم للقطاع مع التفكير بعمق في الرفع من دخل الصناع التقليديين، وذلك عبر توسيع ولوجهم للتمويل البنكي والقروض الصغرى وتحسين مسلسل التسويق وتهييء فضاءات مناسبة للبيع وتحسين ظروف عيشهم.

إعادة هيكلة مجمعات الصناعة التقليدية:

ضرورة إصلاح وترميم مجمعات الصناعة التقليدية وجعلها أكثر انفتاحا وإشعاعا، وتحويل بعض منها إلى مشاتل.

إحداث مناطق أنشطة الصناعة التقليدية:

لأن قطاع الصناعة التقليدية رهين بتواجد فضاءات للإنتاج ولاستقبال المقاولات الجديدة واستغلال الكفاءات المهنية المتخرجة من مراكز التكوين.

التكوين المهني:

– يحتم واقع القطاع ومستلزمات تأهيل وتطوير مقاولات الصناعة التقليدية مزيدا من الاستثما ر في التكوين لكونه وسيلة لتلقين طرق العمل الأصيلة ولدوره الفعال في تحسين تنافسية المقاولة.

– تطوير الوسائل السمعية البصرية داخل مراكز التكوين المهني .

ومركز التوثيق البيداغوجي.

– إصلاح البرنامج ووضع نظام للمراجع والكتب الخاصة بالتكوين المستمر وتأهيل الإطار المؤسساتي، مع مراجعة أنظمة دار الصانع والغرف المهنية للصناعة

الإعلاميات:

نظرا لضرورة توفير قاعدة للمعلومات وللمعطيات تتماشى مع متطلبات القطاع، لا بد من تطوير نظام الإعلاميات على الصعيدين المركزي والجهوي وذلك بتزويد مختلف المصالح بالتجهيزات المعلوماتية واقتناء الآليات والمعدات الضرورية لإقامة شبكة معلوماتية مركزية تم ربطها بالمصالح الخارجية.

دار الصانع :

– ضرورة وضع نظام للمعلومات الاقتصادية للتعرف على خصائص الأسواق، والتمكن من تحديد نوع المواد وكذا الأسعار والجودة التي تتماشى مع حاجيا السوق وحتى يتمكن من البحث عن أسواق جديدة، وإرساء بنك للمعلومات.

– ضرورة مراجعة القانون الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وجامعاتها.

– تدعيم دور التنظيمات المهنية هيكلة المصالح الخارجية ودار الصانع. دراسة النظام الجبائي المطبق على القطاع قصد البحث عن سبل ترشيد .

تطوير المنتوج:

– وذلك عبر توفير المعايير للمنتوجات وتتبع ظروف تزويد الصناع التقليديين بالمواد الأولية.

– وضع مشروع مواصفات الجودة.

– تنظيم المعارض المخصص للتزيين.

تفعيل وسائل الإنعاش:

– وذلك بالقيام بحملات إشهارية للتعريف بالمنتوج على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك عن طريق المشاركة في المعارض والتظاهرات والقيام بحملات تحسيسية للرفع من تنافسيته خاصة فيما يتعلق بمطابقة المنتوجات للمعايير المعمول بها بغية ملاءمتها مع حاجيات السوق.

– إنعاش أنشطة البحث والتنمية والتصميم بهدف رفع القيمة الإجمالية والتسويقية للمنتوجات.

دعم ومساعدة الصناع:

– وذلك من خلال القيام بخدمات الإرشاد حول تطوير جودة المتوجات وتجميع ونشر المعلومات حول الاستهلاك والأسواق وتطوير قنوات التوزيع.

– الإرشاد في ميدان التسويق والإنعاش التجاري.

– هيكلة المصالح الخارجية.

– منح شهادات الجودة وتأهيل وإصلاح الفضاءات التجارية.

– إحداث مناطق للأنشطة التجارية تستجيب لحاجيات الزبناء واستقطابهم وولوجهم للمنتوجات بمواصفات جيدة .

– وضع مخططات جهوية لتحديد التوجهات التي يجب أن تتحكم في إعادة هيكلة التجارة والتوزيع على الصعيد الجهوي .

2/ أما في ما يخص قطاع السياحة:

تندرج رؤية 2010 في إطار سياسة إرادية لتنمية قطاع السياحة، وتهدف بالأساس إلى رفع عدد السياح الوافدين على المغرب ليصل إلى 10 ملايين سائح، ونظرا للأهمية التي يحظى بها هذا القطاع والذي يرتكز على المقومات السياحية الهامة التي يزخر بها المغرب، وكذا إلى الدور الفعال الذي يحتله في المسيرة التنموية في إستراتيجية أفق 2020 فإن الأمر يتطلب:

– تكثيف عمليات التكوين في الميادين المرتبطة بالسياحة.

– تحرير النقل الجوي عبر فتح الأجواء المغربية في وجه شركات طيران جديدة.

– تنمية السياسة التسويقية والدعائية بالأسواق التقليدية وكذا الأسواق الجديدة.

– تنمية السياحة القروية من أجل الاستجابة لحاجيات بعض الزبائن والمساهمة في تنويع مصادر دخل الساكنة القروية.

– تنمية السياحة الخاصة ببعض الأنشطة ذات الطابع المحلي بهدف الاستفادة من بعض الوجهات والمواقع المتميزة.

– اعتماد أسعار تفضيلية وملاءمة العرض المتعلق بالإيواء مع طلب السياح المغاربة والذي من شأنه أن يخفف من الآثار السلبية للتراجع المحتمل للظرفية الدولية.

– كما أن الحكومة اليوم مطالبة بأن تنكب قبل نهاية هذه السنة على بلورة رؤية سياحية مستقبلية في أفق 2020 والتي يهدف إلى تثمين الجهود والنتائج التي تم تحقيقها، والأخذ بعين الاعتبار

الجوانب النوعية والارتباط الوثيق لقطاع السياحة الوطنية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وذلك بالاستفادة من مكتسبات رؤية 2010، واعتماد مقاربة مهيكلة لتهيئة التراب الوطني من حيث التشغيل والاستثمار، وتطوير التنافسية السياحية المغربية مع الأخذ بعين الاعتبار النواقص الهيكلية المتبقية، للتأقلم مع التيارات والفرص الجديدة، وتعزيز تميز السياحة المغربية وذلك بوضع التنمية المستدامة في صلب الاستراتيجية واعتماد رؤية 2020 مبنية على المؤهلات السياحية الترابية لتفرز مخططات جهوية للتنمية السياحية.

ونظرا لأريحيتنا في الفريق الاستقلالي للمجهودات التي تبذلها الحكومة في هذه القطاعات التنموية الهامة والتي تراهن عليها البلاد سنصوت بالإيجاب ، ووفقكم الله لما فيه خير هذه الأمة . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع الصناعة والتجارة والتجارة الخارجية/ والطاقة والمعادن.

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الصناعة والتجارة والتجارة الخارجية والطاقة والمعادن.

أولا: قطاع الصناعة والتجارة:

إننا نسجل بإيجاب حنكة الحكومة في المرحلة الحساسة واعين بانعكاسات الأزمة المالية العالمية على كافة القطاعات وخاصة هذه القطاعات التي لها علاقة مباشرة في تطوير المنتوج الوطني ، فقد خطت بلادنا خطوات هامة في المجال الصناعي وهذا يترجمه الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي، وما يكرسه من التزامات الفاعلين العموميين والخواص لإنجاز تنمية الصناعة المغربية في إطار البرنامج الذي سطرته الحكومة لفترة 2009ـــ 2015، والذي يهدف إلى إبراز قطاع صناعي قوي وذلك عبر تفعيل 111 إجراء مهيكلا في المجالات التالية:

قطاع الصناعة:

– لابد من الحرص الشديد من أجل إنجاح المشاريع التي لها ارتباط بالمهن العالمية للمغرب والمتمثلة في : (الأنشطة الخدماتية وصناعة السيارات، أجزاء الطائرات، والإلكترونيك، والنسيج والجلد والصناعة الغذائية)

– العمل من أجل تقوية تنافسية المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة.

– العمل على ملاءمة التنظيم المؤسساتي.

بالحرص على حسن تطبيق هذه النقط الثلاث ستتمكن من إحداث عدد من مناصب الشغل، وكذا الرفع من الناتج الداخلي الخام الصناعي، ورغم حجم الصادرات.

إن وضع وتيرة النمو الاقتصادي على مسار نمو قوي ودائم سيمكن من تحسين مستوى المعيشة بشكل عام، وهذا رهين بنهج سياسة صارمة تهم الأسعار، ويكون الهدف منها التحكم في التضخم على كافة المستويات، وذلك بمتابعة تعزيز التوازنات المالية الأساسية، خصوصا تقليص عجز ميزانية الدولة والتحكم في الرصيد الجاري الخارجي، لأن الكتلة النقدية تتطور بتوافق مع الحاجيات الحقيقية للاقتصاد، الشيء الذي يستدعي التحكم في مستوى التضخم لتأهيل اقتصادنا الوطني لمجابهة المنافسة الخارجية القوية التي ستزداد حدة مع الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

– وعلى الوزارة أن تلعب دور الوسيط والمنسق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين خاصة فيما يتعلق بالنفقات العمومية الاجتماعية والتي تتطلب بدورها الترشيد والتدبير الأمثل وتدقيق الأهداف والوسائل بالنسبة لمختلف القطاعات الإنتاجية.

– ضرورة مواصلات الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتفعيلها واتخاذ الإجراءات والتدابير التحفيزية والتنظيمية والمؤسساتية وذلك بهدف دعم ومواكبة مجهودات الفاعلين الخواص، وتغطية حاجيات الاستثمار وذلك بتكثيف الجهود لتعبئة أكبر للادخار بمختلف مكوناته.

– تركيز التصنيع على القطاعات التي يتوفر فيها المغرب على المواد الأولية كالفوسفاط ومشتقاته وصناعات المنتجات البحرية والفلاحية.

– تعزيز المنظومة المعلوماتية وذلك لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من المعلومات الاقتصادية والاستراتيجية لتقوية كفاءاتهم التنافسية وتسهيل تموقعهم في الأسواق الدولية.

– إحداث مرصد للمعلومات الصناعية وذلك لتزويد المستثمرين المهنيين بمعلومات فعالة صحيحة وحديثة لكي يتمكنوا من خوض غمار المنافسة .

– عصرنة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك في إطار تمكينها من المساهمة في نمو سريع ودائم للحد من البطالة والمساهمة في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي وخاصة دعم الجهوية للاقتصاد الوطني.

– تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

– توفير المناخ الاستثماري الملائم وتشجيع استقطاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك بوضع رهن إشارة المستثمرين أراضي مجهزة بجميع التجهيزات الأساسية، وتوفير الخدمات الضرورية لتلبية حاجياتهم.

– إحداث مراكز لتنمية التكنولوجيات المرتبطة بالقطاعات المحددة.

– دعم غرف التجارة والصناعة والخدمات وذلك بدعم انطلاق المشاريع الاسثمارية التي ترشحها هذه الغرف والمساهمة في المشاريع الاستثمارية التي تستجيب لشروط المردودية الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل.

قطاع التجارة:

– تكتسي المبادرات التجارية طابعا حاسما وفعالا في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وحتى يتسنى وضع الاقتصاد الوطني على طريق نمو قوي فلا بد من نهج سياسة قوية محكمة وذلك :

– بالعمل على إرساء وتطوير سلسلة لوجيستيكية وفعالة.

– تنويع العرض الداخلي والتصديري ليصبح المنتوج المغربي أكثر جاذبية في الأسواق الوطنية وأثر تنافسية في الأسواق الدولية.

– تشجيع التجار على الانخراط في برامج تجارة القرب وعصرنة التجارة وذلك من خلال تطوير نشاط التجار الصغار وتحسين تنافسيتهم.

– تنمية وتعزيز المهارات وتقوية العلاقات التي تربط التجار الصغار بالممونين والمستهلكين.

– إعادة تأهيل الفضاءات التجارية.

– تطوير نماذج جديدة للتجارة والتوزيع، خلق مركز الشراء المشترك للتجار الصغار.

– تنظيم الباعة المتجولين وضمان مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووضع حد للانعكاسات السلبية لهذا النوع من التجارة.

– تقريب التشريع المغربي في مجال حماية المستهلك من المنظومة القانونية الأوروبية، وكذا دعم الهيآت المؤسساتية المتدخلة لصالح المستهلك في مجالات التشريع والتربية والتواصل.

– القيام بالإصلاحات القانونية الضرورية.

– تحسين المحيط القانوني والتنظيمي للمقاولة.

– مراقبة الجودة عند الاستيراد وعلى مستوى السوق المحلي وذلك بتحسين وسائل وطرق المراقبة.

– وضع علامة تعريفية موحدة للمنتوج المغربي، ونظام معلوماتي يرصد المنتوجات الموجهة نحو التصدير حسب التخصصات الإنتاجية لكل جهة على حدة.

– وضع برنامج إعلامي تواصلي للتعريف أكثر بالدعم المقدم من طرف صندوق رواج وتعبئة الفاعلين في القطاع من أجل اقتراح مشاريع جديدة.

– إعداد مخطط توجيهي لأسواق الجملة.

– إعداد مواصفات قياسية مغربية، مع إعطاء الأولوية للمواصفات المتعلقة بالصحة والسلامة.

قطاع الطاقة والمعادن:

إن المغرب بوضعيته كبلد غير منتج إلى حد الساعة لموارد طاقية، وبتبعيته بصورة شبه كلية للخارج من حيث التزويد ، كما أن الفاتورة الطاقية تشكل ضغطا على التوازنات الاقتصادية والمالية ، علما أن الطاقة تستعمل أساسا كعامل إنتاج للسلع والخدمات ، وأن ارتفاع استهلاكها بنسبة عالية ينبغي أن ينظر إليه بصورة إيجابية، لأنه مرادف للتنمية الصناعية والاقتصادية ولخلق الثروات، والقيمة المضافة.

لذا فمن الضروري التوفر على تسعيرة طاقة تؤهل للمنافسة واعتماد استهلاك معقلن يراعي الانسجام بين منظومة الأسعار كمؤشر اقتصادي، وتحسين المستهلكين في ميادين أساسية كالصناعة والنقل والفلاحة وغيرها.

إن الطاقة مدعوة اليوم إلى حل إشكاليات الجفاف، وتحلية الماء، والحفاظ على الغطاء الغابوي، وتعزيز وتأمين التزويد بالطاقة عبر تنويع مصادر التموين، وتشجيع الاندماج الجهوي وذلك عبر الانفتاح على الأسواق الأورومتوسطية للطاقة وملائمة التشريعات والقوانين المتعلقة بالطاقة.

الحفاظ على تنافسية الاقتصاد المغربي مع السهر على توفير الطاقة بأسعار تنافسية عبر وضع بنيات تحتية للإنتاج مع أجل تلبية الحاجيات من الطاقة وإعادة هيكلة الوحدات الطاقية .

وقد تم تقدم الفريق الاستقلالي بتعديل يرمي إلى الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لكل الموارد التجهيزية التي تدخل في إنتاج الطاقة من مصادرها المتجددة وذلك من أجل إنجاح الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي نهجتها الحكومة بهدف تقليص تكاليف الطاقة ببلادنا والتزود بما يحتاجه النسيج الاقتصادي الوطني من الكهرباء.

وكذا إصلاح نظام المقاصة بالنسبة للموارد البترولية بصفة عامة وغاز البوطان بشكل خاص من أجل ضمان استهداف أمثل للساكنة المعوزة، وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء وتنظيمه وتموين البلاد بالكهرباء في أحسن ظروف السلامة والجودة وتسريع وتيرة إنجاز البرنامج الشامل لكهربة العالم القروي، والعمل على إحداث قدرات جديدة لإنتاج الكهرباء وكذا تعزيز عمليات الربط بالكهرباء لكافة المناطق .

أما بالنسبة للموارد البشرية، لا بد أن يتوخى الهدف من هذا الإطار الرفع من قدرات التخزين، والتحرير التدريجي للقطاع من أجل تلبية حاجيات تنمية سوق البترول الداخلي، وتعزيز شروط سلامة الأشخاص والمحطات ، وجودة المنتجات مع تعزيز السلامة والمراقبة التقنية والمعدات الطاقية وجودة المواد البترولية وذلك عبر تنمية التكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة والريحية والعمل على تعزيز قدرات الاستقبال والتخزين من أجل توزيع جيد على المستوى الجهوي، وإحداث مخازن جديدة للمواد البترولية المكررة ورفع حجم مخازن الاحتياط الاستراتيجي.

ونظرا لحيوية هذه القطاعات التي نراهن عليها سنصوت بالإيجاب، ووفقنا الله جميعا لما فيه خير لهذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3. الفريق الحركي

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي فرصة متاحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا واستنتاجاتنا حول السياسة العامة للحكومة في جوانبها الاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

بخصوص التعليم والتكوين فإننا في الفريق الحركي نعتبره المنطلق الأساسي والعامل المركزي في التنمية البشرية التي نراهن عليها لتجاوز معضلاتنا ومشاكلنا، ومن هذا المنظور نعتبر أن الإنفاق على التربية والتكوين هو استثمار في العنصر البشري الذي يشكل ثروة وطنية يراهن عليها المغرب لرفع التحديات التي تواجهه ولتحقيق التنمية والتقدم المنشودين.

إن الاختلالات التي يعاني منها القطاع هي نتيجة حتمية لسياسة التقويم الهيكلي خلال فترة الثمانينيات، لذلك لم تتمكن مختلف الإصلاحات التي عرفها القطاع من إيجاد حل للمعضلات التي يتخبط فيها، فنحن على مشارف نهاية عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلا أننا لا زلنا في منأى عن الأهداف المحددة والمقررة فيه، إذ لا زال منالها مترددا، كتحسين جودة التعليم وتعزيز مردوديته عبر إصلاح البرامج والمناهج المدرسية والوسائل البيداغوجية والديداكتيكية واستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل والرفع من مردودية التعليم العالي خاصة عبر إدماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي الوطني والعالمي كذلك، فالعالم يتغير بسرعة كبيرة جدا من حولنا، وتبعا لذلك ظهرت مهن وتطلعات جديدة وانشغالات متجددة

كذلك وبالتالي فإن منظومتنا التعليمية مطالبة بمسايرة هذه التوجهات عبر إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي كصاقل لكفاءاتنا وأدمغتنا ومحفزا لها على الاجتهاد والابتكار لصالح التنمية الوطنية.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الاستعجالي الذي انخرطت فيه الحكومة والذي يرمي إلى إعطاء نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين من غير المنطقي أن نصدر حكم بشأنه أو نقوم بتقييم له في الوقت الراهن، فعند انتهاء السنة الأخيرة من عمر المخطط أي بعد سنة 2012 بحول الله سيكون لنا تقييم شامل لنتائج هذا البرنامج الطموح، لكن هذا لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات بخصوصه، فعلى الرغم من المحاور الهامة التي تضمنها هذا المخطط فإننا نرى أنه لم يجب عن بعض الإشكالات الكبرى المطروحة، حيث نسجل للأسف الشديد استفحال الهذر المدرسي على الرغم من التحفيزات التي منحتها الحكومة لتشجيع التعليم كتوزيع مليون محفظة على المحتاجين و"برنامج تيسير" الذي نعتبره في الفريق الحركي مبادرة هامة تستحق التنويه لكن ما نتخوف منه هو أن تكون له ردود فعل عكسية، وأن يفتح المجال لحركات احتجاجية جديدة خصوصا أمام صعوبة تعميمه في

ظل توسع خريطة الفقر ببلادنا، والحل في نظرنا لمعالجة الإشكالية هو المدرسة الجماعية في العالم القروي مع توفير السكن للتلاميذ والأساتذة في عين المكان و توفير النقل أيضا.

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم يلتهم جزء غير يسير من ميزانية الدولة 49 مليار درهم من ميزانية 2010 أي بنسبة 25% من الميزانية العامة للدولة، رغم ذلك لازال لم يحقق و لم ينتج ما هو منتظر منه، فإشكالات واختلالات التربية والتكوين ما زالت مطروحة بحدة، كالاكتظاظ وظاهرة الأقسام المشتركة والتكرار ونقص في الداخليات وغياب وسائل نقل الطلبة والتلاميذ، نقص في الموارد البشرية والمعاناة الاجتماعية التي تعيشها أسرة التعليم خصوصا بالعالم القروي، مما جعل الحكومة تقدم تحفيزات مالية للعمل بالمناطق النائية، انعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها، وهنا نتخوف من عزم الوزارة هدم أسوار المدارس والسؤال المطروح هو هل مجتمعنا مؤهل لتقبل هذه الخطوة وما تتطلبه من شروط أمنية وقيم سوسيو أخلاقية؟

أما بخصوص تعليم الأمازيغية فأمام غياب سياسة للتكوين والتعميم، وأمام إشكالية الكتاب المدرسي الأمازيغي نطالب في الفريق الحركي بتقييم تجربة ست سنوات من تعليم الأمازيغية من أجل تشخيص الداء وإيجاد الحلول اللازمة.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاع الصحي الذي يعتبر واجهة مهمة للدولة فبالرغم من المجهودات المبذولة، فالواقع يحبل بالعديد من الإشكالات والاختلالات التي تؤجل مقاربة الصحة للجميع إلى حين، نظرا لتزايد الحاجة وهزالة الامكانيات، فحجم الهشاشة ماثل بشكل صارخ، فالمستشفيات تفتقر إلى العديد من التخصصات والمختصين، والتجهيزات الطبية غالبيتها متلاشية ومعطلة، أما المستعجلات تبقى نقطة سوداء في منظومتنا الصحية، زيادة على الخصاص في الأطر الطبية، كما أن الولوج إلى المؤسسات الصحية يشوبه ممارسات تشكل وصمة عار في جبين قطاعنا الصحي كالابتزاز والارتشاء والمحسوبية والزبونية، وهو ما يستدعي ويفرض على وزارة الصحة أكثر من أي وقت مضى تخليق الحياة العامة داخل المؤسسات الاستشفائية عبر تفعيل دور مفتشية وزارة الصحة في هذا الإطار، أما بخصوص التغطية الصحية والمساعدة الطبية فكان المؤمل هو أن تؤسس

لعلاقة جدلية بين المواطن والمؤسسات الصحية لكن الواقع يبين أن تلك العلاقة مشوبة بعدة عراقيل لاتدخل في دائرتها الحكامة الجيدة في القطاع بقدر ما ترتبط أكثر بجوانب مادية ولوجستيكية، وفي هذا الإطار نطالب في الفريق الحركي بتسريع العمل بالتغطية الصحية التي نعتبرها الحل الحقيقي للإقلاع الصحي ولمعالجة إشكالات القطاع ببلادنا.

أما على مستوى الأدوية فغلاء أسعارها تعتبر إشكالية تؤرق كاهل المواطن المغربي استنادا إلى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب والذي نطالب في الفريق الحركي بتفعيل ما جاء فيه.

أما العالم القروي فما زال يعرف خصاصا على مستوى المستوصفات والمراكز الصحية والخدمات الطبية والتجهيزات والأطر الطبية، وفي هذا الإطار نتساءل عن مآل العديد من المستوصفات التي كلف بناؤها مبالغ مالية كبيرة من ميزانية الدولة، إلا أنها ظلت مغلقة وأضحت مرتعا للمشردين والمتسكعين.

السيد الرئيس،

أمام كل هذه الإشكالات أملنا كبير في الفريق الحركي أن تتمكن وزارة الصحة من وضع خريطة صحية تمكن من تحديد النقط السوداء ومعالجتها وتصحيح الفوارق بين الجهات وبين المجالين الحضري والقروي، وإذا كانت الحكومة قد تبنت فلسفة الاستراتيجيات القطاعية، فإننا في الفريق الحركي نطالب بميثاق وطني للصحة على غرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن فيمكن القول أنه بالرغم من المجهودات المبذولة والتي تتجسد من خلال برامج الحكومة لمحاربة الفقر والهشاشة وتحسين أوضاع النساء والطفولة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن عدم تطبيقها بشكل عام وشمولي جعلها بعيدة عن تحقيق المبتغى منها، فمعضلة الفقر أصبحت ظاهرة بنيوية تشكل هاجسا حقيقيا لبلدنا ووصمة عار في جبينه، فهي اشكالية ترهن مستقبل المغرب، فمظاهر البؤس والتشرد والتسول لازالت مستفحلة، وهو ما جعل المغرب يتقهقر أربع درجات في سلم التنمية البشرية لسنة 2009 ليستقر في الرتبة 130 من بين 182 دولة، ونحن في الفريق الحركي نعتبر أن التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد لمحاربة الفقر، أما بالنسبة للقطاع النسائي فعلى الرغم من التحسن الذي حصل بالنسبة للتمثيل النسائي في مواقع اتخاذ القرار وفي التمثيلية الانتخابية إذ تمكنت المرأة من الحصول على 3424 مقعد في الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو 2009 مقابل 127 مقعد سنة 2003، فإنها لا تزال تعيش مختلف أشكال العنف والاستغلال.

أما بخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فنحن في الفريق الحركي نرى ضرورة العمل على تبني إستراتيجية إدماجية لا تنظر إلى هذه الفئة بأنها استثناء بل انطلاقا من كونها كاملة الحقوق مثلها مثل باقي فئات المجتمع، فهي فئة يصل تعدادها إلى مليوني شخص، وهنا لا تفوتنا الفرصة دون التساؤل حول الالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها لتشغيل هذه الفئة ومنحها كوطا قدرت ب 7% في القطاعات الحكومية و 5% في القطاع الخاص.

السيد الرئيس،

لقد عرفت الرياضة الوطنية في السنوات الأخيرة تراجعا وإخفاقات تلو الإخفاقات، فالنوعين الأكثر شعبية في المغرب واللذان عودان المغاربة على نتائج مهمة ورفعا العلم الوطني خفاقا في المحافل الرياضية الدولية، أصبحا يعيشان وضعا كارثيا، فالمغارب ة تتبعوا بمرارة إقصاء المنتخب المغربي من المشاركة في نهائيات كأس العالم وكأس إفريقيا، كما أن مشاركة ألعاب القوى الوطنية في بطولة العالم والألعاب الأولمبية مؤخرا أبانت بجلاء مدى تراجع هذا النوع الرياضي، مما يتطلب تغيير وتجديد السياسة الرياضية على جميع المستويات، ومن أجل النهوض بالقطاع الرياضي نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

- الاهتمام بالقاعدة عبر إنشاء مراكز لتكوين الفئات الصغرى لإنتاج نخب وطنية في جميع الأنواع الرياضية، فبغياب هذا الاهتمام يبقى الحاضر والمستقبل الرياضي بالمغرب غير مطمئن رغم انجازات الماضي.
- توفير التجهيزات والبنيات التحتية الشبابية والرياضية من دور الشباب والملاعب الرياضية.
- وضع برنامج للتنقيب عن الكفاءات الرياضية خصوصا بالمناطق القروية والأحياء الهامشية بالمدن.
- الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية كمصدر لاكتشاف الكفاءات.
- وضع برنامج لتحقيق هدف الاحتراف والوصول لغاية النادي المقاولة.
- دمقرطة الأندية والعصب والجامعات التي أصبحت مرتعا للفوضى وغياب ضوابط التسيير باعتبار الحكامة الجيدة أساس كل نهضة منشودة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نعي تمام الوعي حجم الإكراهات المطروحة على بلادنا وأهمية الرهانات التي تنتظره، وانطلاقا من هذا الوعي وانطلاقا أيضا مما لمسناه من مجهودات ومن مؤشرات إيجابية لدى الحكومة في القطاعات الاجتماعية والثقافية، فإننا نعلن تصويتنا لصالحها.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي، وذلك في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية مساهمة منا في إغناء النقاش حول هذا القطاع بهدف تأهيله من الحسن إلى الأحسن.

وفي البداية، لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود المبذولة على مستوى وحدتنا الترابية، التي تبقى على رأس الأولويات الوطنية وراء صاحب الجلالة نصره الله لتحقيق الحكم الذاتي، وعلى مستوى تدعيم تنمية أقاليمنا الجنوبية والعمل من أجل توفير العيش الكريم لسكانها المتشبثين بوطنهم الأم، وكذا على الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها بلادنا خلال هذه السنة وتكريس مبدأ النزاهة والشفافية في تدبيرها تحصينا للحياة الديمقراطية.

ويستوقفنا، السيد الرئيس، في هذا السياق الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك بمناسبة الذكرى ال 34 للمسيرة الخضراء، الذي نعتبره خطابا قويا بكل المقاييس نظرا لتضمنه لمجموعة من الإشارات والرسائل القوية والواضحة لكل المعنيين بقضية الصحراء، قوامها التشبث بالوحدة الترابية للمملكة وثوابتها المقدسة وسيادتها الكاملة ومواجهة خصوم وحدتنا الترابية، بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيرة ووطنية صادقة، ووضوح في المواقف، والدعوة إلى تحمل كل واحد لمسؤوليته والتصدي للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا في مجال الحريات وحقوق الإنسان .

ولا يسعنا، السيد الرئيس، إلا أن ننخرط في مختلف التوجهات التي حملها الخطاب السامي، ونعلن تعبئتنا اللامشروطة كهيأة سياسية للتصدي لكل المؤامرات والدسائس، التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، كما ندعو الحكومة إلى التجسيد الفعلي لمضامين الخطاب السامي وعلى رأسها التوجهات الخمس، التي تضمنها المخطط المندمج وكذلك تظافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية للدفاع عن مغربية الصحراء. كما أننا في الفريق الحركي نؤيد كل الإجراءات التي تصب في مجال السيادة الوطنية واحترام القانون، مشيدين بدور وزارة الداخلية في تعاطيها مع ظاهرة الإرهاب الموجه لزعزعة استقرار بلادنا، أو ما يهم الجهود المبذولة لتطويق ظاهرة الهجرة السرية باعتبار بلدنا نقطة مرور مناسبة لأمواج العابرين، إلى غير ذلك من المواضيع ذات الارتباط المباشر بتدخلات وزارة الداخلية المباشرة وغير المباشرة، ولا تفوتنا هذه المناسبة دون توجيه تحية تقدير إلى كافة رجال الأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية بكل مكوناتهم على تضحياتهم الجسام من أجل حماية بلادهم.

السيد الرئيس،

لقد حفلت بلادنا بمجموعة من الأحداث والمستجدات التي طبعت السنة التي نوشك على توديعها، لاشك أن استحضارها وتقييمها يعتبر أساسيا في هذه المرحلة بالذات التي نناقش فيها مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية ذي الارتباط الوثيق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ عرفت بلادنا مسلسلا انتخابيا طويلا، حقق تقدما نسبيا، تبعا للإصلاحات التي تضمنتها القوانين الانتخابية وعلى رأسها تحديد النخب وحضور المرأة والشباب وإحداث صندوق لدعم تمثيلية النساء وتوطيد الحكامة المحلية، علما أن التخليق يظل سؤالا مطروحا ومطلبا حيويا يضع حدا للفساد والتحالفات الهجينة التي لا تخدم المصلحة العامة، وفي هذا السياق نؤكد على أهمية الجماعة المحلية كخلية أساسية للتدبير المحلي ورافعة حقيقية للتنمية الوطنية.

السيد الرئيس،

نعم، لقد شكلت اللامركزية منذ عقود خيارا إستراتيجيا لبلادنا، نظرا لما يتيحه هذا النظام من تقاسم للأدوار بين المركز والمجالس المحلية، إلا أنه ورغم المجهودات التي تم بذلها من أجل تطويره والرقي بمستواه، لا زلنا نطمح إلى المزيد من الجهود حتى تتمتع بلادنا بنظام لامركزي قادر على تحقيق تنمية شاملة على الصعيد الجهوي والمحلي، ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين مباشرة، ونعتقد في الفريق الحركي أن التحديات التي تواجه هذا النظام أكبر بكثير مما تم تحقيقه، الشيء الذي يستدعي في نظرنا تكاثف وتضافر الجهود من أجل إنجاح ودعم هذا المسلسل، لا من حيث الوسائل القانونية والمؤسساتية، عبر توسيع الصلاحيات وتحديدها وتخفيف الوصاية، ولا من حيث تعزيز الوسائل المادية والبشرية والتقنية التي لم تصل بعد إلى مستوى التطلعات والرهانات، خصوصا وأن بلادنا حظيت في الآونة الأخيرة، من خلال الاتفاقية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي، بوضع متقدم يفرض تأهيل الترسانة القانونية المنظمة للجماعات المحلية التي تعتبرها الدول الأوربية النواة الصلبة لكل تنمية.

وعليه نعتقد أن الوقت قد حان لمراجعة نمط الاقتراع الحالي الذي أثبتت التجربة، وقد نبهنا إلى ذلك في أكثر من مناسبة، أنه نمط

غير صالح لطبيعة وخصوصية مجتمعنا المغربي، ولن يمكننا أبدا من إفراز أغلبية واضحة ومتجانسة تهتم بتدبير الشأن المحلي، وتحاسب عليه عند نهاية مدة انتدابها.

كذلك نحث الحكومة على ضرورة الإسراع بطرح الميثاق الجماعي أمام مجلسنا الموقر من أجل تحيينه ومراجعته، وتكييفه مع مجموعة من المستجدات الوطنية والدولية، التي تعرفها بلادنا، خاصة وأنه ينطوي على مجموعة من النواقص أثبتت الممارسة المحلية أنها أصبحت تمثل عائقا حقيقيا أمام المنتخبين المكلفين بتدبير الشأن المحلي، خصوصا و أن اللقاءات الوطنية والجهوية حول الجماعات المحلية، والتي تم تنظيم إحداها في الأسبوع الفارط بمدينة طنجة، تصدر عنها عدة توصيات لابد لوزارتكم الوصية أن تأخذها بعين الاعتبار لتطوير وتنقيح مقتضيات هذا الميثاق الهام لتجربتنا الديمقراطية.

السيد الرئيس،

تراهن الحكومة على تحسين معدل التنمية ببلادنا من خلال المجالس الجهوية التي تعتبرها الإطار الأنسب لحل كثير من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إلا أن ما يشد انتباهنا أن الجهة –التي تشكل أساس اللامركزية– ما تزال تعرف صعوبات كثيرة في ممارسة اختصاصاتها، و لم تحقق بعد الآمال التي كانت وما تزال معقودة عليها والمتمثلة أساسا في القضاء على الفوارق الجهوية وتحقيق توزيع عادل لفرص الشغل وتنشيط المقاولات، ونتساءل في هذا الإطار عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم تفعيل دور هذه المؤسسة التي اعتبرها صاحب الجلالة نصره الله في إحدى خطبه :" **خيارا إستراتيجيا وليس مجرد بناء إداري**" انتهى كلام صاحب الجلالة.

وفي نفس السياق نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء عدم صدور النصوص التطبيقية الخاصة بها؟

كما نتسائل أيضا هل تم منحها الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتجسيد مهامها على أرض الواقع؟

ولا يفوتنا التساؤل أيضاعن مدى تحقيق المراكز الجهوية للاستثمار الأهداف المسطرة لها؟

السيد الرئيس،

وفي إطار إبرازنا لبعض السلبيات التي تشوب عمل الجماعات المحلية نؤكد على أن مجالس العمالات والأقاليم تعاني كذلك من عدة صعوبات وإكراهات أهمها قلة الإمكانيات المادية والموارد البشرية المؤطرة، وعمومية الاختصاص وغموضه، إضافة الى ثقل الوصاية على حساب المواكبة المنشودة وتعقد مساطر الحصول على القروض، وعدم اسناد كافة الصلاحيات لرئيس المجلس خاصة ما يتعلق بوضع وتنفيذ الميزانية وغيرها من المهام الأخرى التي لم توكل له بعد.

ومن ثم فإننا نعتقد أن دور مجالس العمالات والأقاليم في مجالات التنمية غير واضح بسبب تضارب وتداخل اختصاصاتها مع تلك الممنوحة لمجالس الجماعات والجهات، لذلك نتساءل عن مدى جدوى إقرار اللامركزية على مستوى العمالات والأقاليم؟ وهل هناك تفكير في إلغائها مثلا والاكتفاء بها كوحدات لا ممركزة؟

إن عدم كفاية الموارد المالية لدى مختلف أصناف الجماعات المحلية أدى الى تقليص أدوارها التنموية ومحدودية تدبيرها الإستراتيجي، وبالتالي فإن هذه الهيآت ما زالت تئن تحت وطأة عدة إختلالات إن على مستوى ضعف البنيات الاقتصادية أو على مستوى التوازن بين هذه الجماعات. وتبلغ الأزمة ذروتها بالجماعات القروية التي تكاد تنعدم بها الطرق والمؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها من البنيات الأساسية .

ولذلك نعتقد أنه يلزم، بالموازاة مع منح الاختصاصات الى الجماعات المذكورة، تدعيمها بالوسائل المالية الضرورية باعتبارها المعيار الأساسي الذي يمكن بواسطته قياس درجة الحكم المحلي.

وفي هذا الإطار نقترح الرفع من حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 40% على الأقل عوض 30%، واعتماد معايير موضوعية في التوزيع تأخذ بعين الاعتبار الجماعات التي لم ترق بعد إلى التنمية المنشودة، إضافة إلى تبسيط الإجراءات المسطرية المتعلقة بطلب القروض من صندوق التجهيز الجماعي، وإلغاء الفوائد المترتبة عنها والتي تستنزف مالية بعض الجماعات ذات الموارد المحدودة. كما ندعو إلى إيجاد حلول مناسبة كفيلة بتقليص عدد الجماعات التي يتجاوز عددها حاليا 1500 وحدة، نظرا لما يتسبب فيه هذا العدد المهم من تفتيت الإعتمادات المقدمة لهذه الجماعات.

السيد الرئيس،

إذا كان تدعيم اللامركزية يمر حتما عبر إصلاح النصوص وضبط الاختصاصات وتعزيز الوسائل المالية فإن هذه المساعي لن تعطي كافة نتائجها ما لم يتم الاهتمام بالوسائل البشرية التي تعتبر المحرك الحقيقي

لكل عملية تنموية، سواء من الناحية الكمية أو الكيفية وتأهيلها عن طريق التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وإعادة توزيعها بين الجماعات للتخفيف من حجم نفقاتها. وبصدد إبرازنا لأهمية الموارد البشرية المحلية نؤكد على أن تبعية الوظيفة المحلية لنفس القواعد المنظمة للوظيفة العمومية أبانت عن عدة جوانب سلبية، وذلك راجع في اعتقادنا بالأساس إلى اختلاف واقع كل من الوظيفتين المذكورتين، وتتجلى أهم هذه السلبيات في عدم تنظيم الوظيفة الجماعية بطريقة تضمن الحركية والاستفادة من جميع الإيجابيات التي جاء بها قانون الوظيفة العمومية، كما لا يمكن لنا أن نغفل أهمية تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم بكل الفعالية والمردودية المطلوبتين.

السيد الرئيس،

على المستوى الأمني نشيد بمجهودات وزارة الداخلية فيما يتعلق باهتمامها المتواصل بتوفير الأمن والطمأنينة إلا أنه في الحقيقة تبقى هذه الجهود غير كافية في الوقت الراهن أمام تنامي ظاهرة الإجرام بشكل سريع واتساع دائرته بالمدن والقرى على حد سواء، لذلك ندعو الى تبني سياسة استباقية للحد من هذه الظاهرة على غرار الخطة المعتمدة في مواجهة الإرهاب والتي يشهد الجميع بنجاعتها.

أما بخصوص اللا تركيز الإداري فإننا نلاحظ هيمنة المركز في اتخاذ القرارات بشكل صارخ لتبقى سلطة الإدارات الترابية جد ضعيفة في غالبية الأحيان، وما يزيد الأمر تعقيدا هو غياب تصور واضح ومراقبة شمولية لإصلاح هذا النظام الذي أضحى متجاوزا في وضعه الحالي. إضافة إلى كون الإطار القانوني المنظم لهذا المجال يتميز بالتشتت و التقادم بحيث أصبح لا يساير التطور الذي تعرفه بلادنا على صعيد اللامركزية وتحديات العولمة والتنمية، وهذا ما أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الذي وجهه إلى المشاركين في الملتقى الوطني للجماعات المحلية يوم 12 دجنبر 2006 حيث قال جلالته:" **ومهما يكن تقدمنا في مجال ترسيخ النظام اللامركزي فإنه سيظل ناقصا، ما لم يدعمه إصلاح نظام الجهات، وبناء أقطاب جهوية متجانسة، واعتماد التدبير غير المتمركز للشأن المحلي، لذا نعتبر أنه قد آن الأوان للعمل على تسريع مسلسل اللاتمركز الإداري، وتوسيع صلاحياته باعتباره لازمة ضرورية لمواكبة الجهوية الموسعة**" انتهى كلام صاحب الجلالة.

ولقد مر على هذا الخطاب السامي ما يقارب 3 سنوات، إلا أننا ومع ذلك لا زلنا لم نر أي إصلاح في هذا الشأن. لذالك نتساءل عن أسباب هذا التأخر مقترحين في نفس الوقت ضرورة إشراك البرلمان في أي إصلاح يهم مجال اللاتركيز الإداري عوض الاقتصار على تنظيمه بواسطة المراسيم تكريسا لدور البرلمان المتمثل أساسا في التشريع.

وانطلاقا مما سبق نعتقد ان تطوير نظام اللاتمركز يقتضي مقاربة وإصلاحا عميقا على عدة مستويات أهمها، إعادة النظر في الإطار المؤسساتي والتنظيمي لإدارة الدولة بتقوية هذا النظام من حيث إصلاح الهياكل الإدارية وتدعيم المصالح اللاممركزة بتوزيع السلطات بينها وبين الإدارة المركزية بشكل يؤهلها لأن تكون محاورا فعليا بإسم مصالح الدولة داخل النطاق الذي تزاول فيها نشاطها، وتزويد المصالح اللاممركزة بالكفاءات البشرية الضرورية، الشيء الذي يستوجب وضع سياسة عامة لإعادة توزيع الموارد البشرية بين الإدارة المركزية والمصالح الخارجية، علاوة على منح الموارد المالية وفق منطق تدبيري يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الترابية، وبتدبير مالي مبني على أساس النتائج، وتبسيط مساطر الميزانية وتسريعها وضمان مرورنة المراقبة المالية ودعم شفافيتها من خلال شمولية الاعتمادات والانفتاح على الجماعات المحلية والمجتمع المدني .

وشكرا.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين برسم القانون المالي لسنة 2010، لأعرض على أنظاركم موقفنا من فلسفة ومضامين مشاريع هذه الميزانيات القطاعية، ولمناقشة الأبعاد السوسيو اقتصادية لمعطياتها وفرضياتها الرقمية انطلاقا من كون أرقام والتزامات القانون المالي هي

المحك الحقيقي لاختبار مرتكزات وتوجهات السياسة الحكومية، وقبل ذلك أغتنم هذه الفرصة، لأحيي النشاط الملكي الدائم والمستمر والمتعدد الأبعاد المجالية، الذي مكن من تحريك كل دواليب الدولة، ومؤسساتها، وإننا نؤكد لجلالته تجندنا وراءه بخصوص الخطوات التي يتبعها في تناغم تام مع شعبه الوفي، بخصوص قضية وحدتنا الوطنية، كما نثمن زيارات جلالته الميدانية بخصوص العالم القروي فالزيارات التاريخية لجلالته نصره الله لكل من أنفكو وإملشيل وغيرها من المناطق القروية والجبلية في الشمال كما بالجنوب، ما هي إلا إشارة قوية للحكومة والأحزاب وكل القوى الحية لكيفية تجسيد سياسة القرب التي ما فتئ يدعو إليها جلالته حفظه الله.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اهتمام الفريق الحركي بكل القطاعات التي تندرج ضمن اختصاص هذه اللجنة يرجع بالأساس إلى ما تحظى به هذه القطاعات لدى الرأي العام الوطني من أهمية كبرى نظرا لانعكاساتها الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والبيئي.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فإن المنظور الحركي يعتبر أن هذا القطاع الحيوي لم ينصف على مستوى الاعتمادات المرصودة له، بحكم أنه رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يؤمن الاستقلال الغذائي والاستقرار الاجتماعي، ونعتقد أن الرفع من اعتماداتها لتمويل المخطط الأخضر، وإدراجها ضمن القطاعات التي تراهن عليها الحكومة للرفع من معدل النمو، يعطي إشارات قوية لإعادة الاعتبار للفلاحة ببلادنا، ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، التي ستبقى أساس الاقتصاد القروي، ودعامة المجتمع القروي المستقر، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاهتمام بالسقي الصغير والمتوسط على الخصوص – وهنا نثمن الإجراءات الذي اتخذته الوزارة الوصية بالرفع من التعويض في المنحة المخصصة للسقي بالتنقيط بنسبة 80% و 100% بالنسبة للفلاحين الصغار- وتكثيف الإنتاج في المناطق البورية وتحسين المراعي، وخلق أنشطة تتعلق بالمراعي وإنعاش الجمعيات الخاصة، كالتعاونيات والجمعيات المتخصصة إما في الإنتاج الحيواني أو النباتي، كما نطلب إيلاء الأهمية للبحث العلمي الموجه للفلاحة درءا لكل استعمال غير سليم للأسمدة والأدوية والمبيدات والمواد الكيماوية لخطورتها على الإنسان والحيوان والنبات وما قد تسببه من تلوث للماء والهواء.

ونتمنى أن يكون المخطط الأخضر منطلقا للرفع من أداء الفلاحة، والانكباب على حل مختلف الإشكالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي كمشكل العقار المتمثل في تعقيد المساطر الإدارية المتعلقة بالوعاء العقاري التابع لأراضي الجموع والكيش والأحباس والأملاك المخزنية ولن يتأتى حل كل تلك الإشكالات إلا بتضافر الجهود بين المتدخلين من السلطات الإدارية والترابية.

إن عالمنا القروي يعاني من اختلالات بنيوية، ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، وكنا نأمل أن يتضمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الوحيد، والذي أصبح يعيش بسبب مواسم الجفاف المتكررة، أو الفيضانات الجارفة، تهميشا وعزلة دائمة.

إن تطوير وتأهيل قطاع الصيد البحري بات أمرا محتوما ونسجل بارتياح الإستراتيجية الجديدة والتي تفضل جلالة الملك حفظه الله وترأس حفل التوقيع على مضامينها هذه السنة، وكل ما نتمناه هو الإسراع في تفعيلها، خصوصا ونحن نسجل التراجع على مستوى النوع والكم في مواردنا السمكية بما له من تأثير سلبي على عدد كبير من السفن ومعامل المنتجات السمكية، أضحى من الضروري إعطاء الأهمية لتطبيق التدابير الخاصة بعقلنة الصيد من تهيئ للمصايد وإعادة التوازن البيولوجي وتقنين عمليات الصيد وإصلاح وتجهيز الموانئ وكذلك إصلاح المراكب والسفن، كما نطلب إشراك كل الفاعلين في إعداد إستراتيجية "هاليوتس"، كما نطالب بإحداث صندوق تنمية الصيد البحري والاهتمام أكثر بتأهيل قوارب الصيد التقليدي، ودعم مراكب الصيد الساحلي وإخراج مدونة الصيد البحري ولما لا إحالتها على البرلمان في القريب العاجل...

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر قطاعا حيويا باعتباره قاطرة لا تقل أهمية عن الدعامة التي يلعبها قطاع الفلاحة، ومدخلا من المداخيل الرئيسية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والحفاظ على البيئة التي أصبحت في وضع مقلق لما لها من انعكاسات سلبية على الحاضر والمستقبل البيئي للمغرب، وبالتالي فإن المجال الغابوي

ببلادنا رغم دوره الإيكولوجي في محاربة التصحر، يعرف تراجعا على مستوى التنوع البيولوجي وتفاقما لظاهرة التصحر بسبب الرعي غير المنظم والطلب المتزايد على حطب التدفئة، ومن هذا المنطلق فإننا نثمن المجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع وإعطائه ما يستحق من العناية.

كما ندعو إلى ضرورة إقرار سياسة واضحة في مجال البحث العلمي والغابوي وتوفير الموارد البشرية الكافية على القيام بواجباتها في حماية الملك الغابوي، وإشراك السكان في ذلك عبر انخراطهم في جمعيات تؤطرها المندوبية السامية للمياه والغابات ، وتوعيتهم بمدى أهمية الغابات كفضاء ومتنفس للساكنة وبدورها الإيكولوجي، وندعو كذلك إلى إحياء المجالس الإقليمية للغابات عبر جميع التراب الوطني الغابوي، والعمل على تسريع عمليات تحفيظ الملك الغابوي مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المجال الغابوي.

السيد الرئيس،

إن قطاع السياحة يعتبر من بين القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، لكونه يلعب دورا رئيسيا في توفير مناصب الشغل، وتحريك دينامية الإقتصاد الوطني، وإذ نثمن مجهودات الوزارة من خلال البرامج المسطرة في رؤيتي 2010 و 2020 والراميتين إلى تأهيل وسائل الإنعاش السياحي مع التأكيد على ضرورة قياس مؤشرات وتوقعات هذه الرؤية على أسس واقعية وقابلة للتحقق، كما نثمن أيضا المجهودات الرامية لتفعيل التنظيم المؤسساتي عبر عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور المجالس الجهوية للسياحة وتأهيل المصالح الخارجية للوزارة حتى تكون قادرة على مواكبة وتتبع أهدافها، ونطالب بإنشاء محطات سياحية تهتم بالأساس بالسياحة الداخلية.

أما بخصوص الصناعة التقليدية ، فإننا نسجل التقدم الذي ي عرفه هذا القطاع ونثمن ارتفاع الاعتمادات المخصصة له برسم السنة المالية 2010 بحوالي 84 ./. وهذا مؤشر على نجاح ومصداقية البرامج المقترحة من طرف كتابة الدولة للالتزام برؤية 2015 التي ترتكز على تعبئة كل الشركاء والفاعلين لإنجاز الأوراش المبرمجة لها وضمان استمراريتها في هيكلة متميزة وجديدة، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودعم الصناع التقليديين الفرادى بالوسط الجبلي والقروي والحضري عبر دعم مداخيلهم وتحسين مستوى عيشهم ووضع برنامج تؤهلهم للاستفادة من التغطية الصحية وتبسيط المساطر لهم للاستفادة من القروض البنكية لتمويل مشاريعهم الصغيرة.

إن قطاع الطاقة والمعادن هو من القطاعات المنتجة ببلادنا، ونوليه في الفريق الحركي الأهمية التي يستحقها في التتبع، ونثمن إستراتيجية الطاقة والمعادن والمتمثلة في ضمان التزود بالطاقة وتوفيرها بأقل تكلفة ، وتنويع أشكال ومصادر الطاقة، وتفعيل البحث والتنقيب المعدني والنفطي، وتعزيز السلامة ومراقبة التقنية للمنشآت الطاقية والمعدنية، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة والمحيط البيئي .

وبخصوص المخطط الوطني للتخريط الجيولوجي ، فإننا نثمن وضع بنية تحتية جيولوجية تلائم نوعية التركيبة الجيولوجية للمغرب، مما يشكل حافزا للاستثمار في ميادين متعددة إضافة إلى وضع خرائط جيولوجية، تغطي مجموع التراب الوطني، وخرائط جيوفيزيائية وجيوكيميائية بالمناطق ذات مؤهلات معدنية وبترولية ونثمن كل الإجراءات المتخذة للحفاظ على التراث الجيولوجي .

أما بالنسبة للسياسة الطاقية الجديدة التي انخرطت فيها بلادنا ، فإننا ننوه بالمجهودات المبذولة من قبل المشاريع الكبرى التي ستنجز على مستوى الطاقات المتجددة والتي ستساهم في التحكم في الطاقة، خصوصا وبلادنا تزخر بمصادر طبيعية للطاقة سواء الشمسية أو الريحية وغيرهما .

وبخصوص برنامج الكهربة الشمولية الذي حددت سنة 2007 كسقف زمني لتعميمه، فمع الأسف لم يحترم هذا السقف الزمني، فالعديد من الجماعات القروية تتخبط في عدة مشاكل في هذا المجال، ونلتمس الوقوف عليها وحلها حتى لا يكون هناك حيف وتقصير في حق ساكنة هاته الجماعات، لأن تعميم الطاقة سيكون له وقع إيجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للساكنة القروية، كما ندعو إلى تقريب أماكن التعبئة للبطاقات الخاصة بالكهربة القروية من السكان بالجماعات والدواوير.

أم بخصوص قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر قطاعا حساسا ومهما ، فمن الناحية الإستراتيجية فقد أصبح المغرب يتوفر على العديد من الاختيارات المتنوعة بعد توقيع العديد من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال التبادل الحر، مما يستدعي مواكبة اقتصادية واجتماعية، عن على مستوى المالي أو الجبائي أو القانوني .

ونسجل بإيجابية كبيرة الإجراءات التجارية التصحيحية بخصوص حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المشروعة وتقوية نظام الحكاية التجارية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتبسيط مساطر التجارة الخارجية بتعميم التبادل الإلكتروني للوثائق التجارية.

وبخصوص الدبلوماسية الاقتصادية ، فإننا نتمنى إعادة النظر في الملحقين التجاريين والاقتصاديين بالسفارات والقنصليات المغربية بالخارج، ودفعهم إلى البحث عن معارض وأسواق تجارية بتنسيق مع الوزارة للتعريف ببلادنا تجاريا واقتصاديا ، كما نحث على التنسيق مع القطاع الخاص وإشراكه في كل ما له علاقة بالتجارة الخارجية من اتفاقيات ، وندعو أيضا إلى تقييم اتفاقيات الشراكة للتبادل الحر التي انخرطت فيها بلادنا .

أما بخصوص قطاع التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة فهذا القطاع يشكل محورا رئيسيا في عملية تأهيل الاقتصاد، فالتنمية الاقتصادية لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية وحتى نتمكن من مسايرة المستجدات الناجمة عن انفتاح الاقتصاد العالمي ومواكبة قواعد المنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات اتفاقيات التبادل الحر التي يعتبر المغرب طرف فيها فلابد من تتبع مستجدات القطاع ، حيث نسجل المبادرات التي اتخذتها الوزارة لخلق أرضية ملائمة لتحقيق إقلاع جديد للاقتصاد الوطني ولاسيما من خلال تفعيل مقتضيات الإستراتيجية الصناعية الجديدة المرتبطة بتطوير المهن الجديدة في بلادنا كتحويل الخدمات ودعم الفروع الصناعية ذات المؤهلات الواعدة، علاوة على ذلك ندعو الوزارة إلى بذل المزيد من الجهود لتأهيل صادراتنا لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية بسبب كثرة الواردات وتدفق السلع المهربة وغزو المنتوجات الأسيوية (الصينية) المنخفضة الثمن للسوق الاستهلاكية الوطنية في حين تقلصت فيه القدرة التنافسية للمنتوج المغربي بسبب محدودية السوق المحلي وارتفاع الأثمان، مؤكدين على توزيع الاستثمار بشكل عادل على مختلف مناطق وجهات المملكة الشريفة.

السيد الرئيس

بخصوص موقفنا من الميزانيات القطاعية برسم السنة المالية 2010، والتي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية فلا يمكن إلا أن يكون متطابقا مع موقفنا من القانون المالي برمته.

والسلام عليكم.

4. فريق التجمع الوطني للأحرار

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات ، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فر ق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية و الاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2010، لكوننا نعطي بالغ الأهمية للقطاع الاجتماعي حيث أنه يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، أو منعدمي الدخل وهي الشريحة العريضة من المجتمع التي تعتمد كليا على خدمات الدولة في مجال التعليم و التكوين، والصحة والثقافة، و الشؤون الإسلامية و الشباب والرياضة أو التي لها صلة بالمجال السمعي البصري والتنمية الاجتماعية، والأسرة والمرأة والطفل ، وشؤون المقاومة و أعضاء جيش التحرير دون إغفال شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة.

السيد الرئيس،

إن الحكومة مر على تنصيبها لحد الآن سنتان ،وبما إن انتظارات الشعب المغربي وطموحاته كبيرة لذا فإن مسؤولية هذه الحكومة أكبر، لما يتضمنه التصريح الحكومي من أهداف تهم الرقي بالقطاعات الاجتماعية حيث وصلت الميزانية المرصودة لهده القطاعات برسم سنة 2010 حوالي 53في المائة من الميزانية العامة للدولة.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

إن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، وقامت اللجنة بدراستها بكل مسؤولية وموضوعية تهم مشاكل القطاعات الحيوية في بلادنا ،

فبالرغم من المجهود المالي الكبير الذي بدلته الحكومة في سبيل الرقي بهده القطاعات، لازالت هذه الأخيرة لم تهتد إلى حلول شافية لها و إلى أساليب محكمة لتسييرها و تدبيرها الأمثل، لأسباب تكون أحيانا خارجة عن إرادتها بحكم تراكمات الماضي .

إن ما جاء في مشاريع هذه الميزانيات لا يمكن اعتباره عاديا لأنه يحمل إرادة حكومية واضحة عبر عنها جميع أعضاء الحكومة للنهوض بهذه القطاعات وفق إستراتيجية تهم العشر سنوات المقبلة لتكون في مستوى انتظارات صاحب الجلالة للنهوض بالطبقات المسحوقة والمحرومة من المجتمع المغربي.

إن ما يمكن أن نسجله هو طريقة تقديم هذه المشاريع التي أصبحت تعرف اعتماد آليات حديثة ومعطيات علمية جديدة رغم أن تلك الأرقام لازالت تتطلب المزيد من التمحيص و التمعن و التدقيق.

وإذا كان الغرض من المناقشات المارطونية التي عرفتها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية هو الخروج بنتائج وتوافقات تمكننا من تقديم التعديلات التي نرى أنها موضوعية وستمكن من تصحيح بعض الثغرات في مشروع الميزانية ، فإننا ضد المحاولات الترقيعية التي لا ترقى إلى حل المشاكل بشكل جذري واستئصالها بشكل نهائي من جذورها حتى لا تعود إلى التكاثر . وذلك وفق استراتيجية محكمة مضبوطة تحترم الآجال ولا تعتمد على الأحلام والتسويفات.

السيد الرئيس المحترم،

إن إنجاح هذه المشاريع وإخراجها من الأرقام إلى أرض الواقع يحتاج إلى أطر وكفاءات ذات اختصاصات وتجربة في جميع المجالات المطروحة وهذا يحيلنا إلى الحديث عن مجال الموارد البشرية والخصاص الكبير الذي أصبحت تعرفه هذه القطاعات بسبب التراكمات السابقة ، والتي خلقت ثغرات في مجال الموارد البشرية والأطر المؤهلة و لم نستطع لحد الآن ملأها .

ولعل قطاع التربية التكوين والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى خير دليل على ما نقوله حيث أن هذا الخصاص المهول في الأطر أثر بشكل كبير على أداء العديد من الإدارات والمؤسسات وخصوصا تلك التي تدخل في اختصاصات القطاعات الحيوية السالفة الذكر، رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة.

وسنتناول مناقشة هذه الميزانيات حسب كل قطاع على حدة.

السيد الرئيس،

سنبدأ أولا بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ، وسنحاول أن أن نقوم بعرض سريع لإستراتيجية الإصلاح التي نهجتها لوزارة خلال العشر سنوات الماضية :

فقد تمت إعطاء الانطلاقة سنة 2000 للعشرية الأولى للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي عرف اختلالات منهجية وزمنية جعلت المجلس الأعلى للتعليم يبادر إلى وضع مخطط استعجالي لإنقاذ هذه العشرية وتدارك التأخر الذي حصل في تنفيذ مخطط الوزارة في هذا الباب.

ونحن ننتظر بكل أمل وثقة نتائج هذا المخطط الذي عرف رصد ميزانية مهمة على الوزارة الوصية حسن تدبيرها وضمان نجاح الإقلاع الجديد الذي ينتظره كل المغاربة.

إن الظروف الصعبة التي يعيش فيها نساء و رجال التعليم سواء بالقرى والمدن لا تتوافق والإمكانيات المرصودة لهذا القطاع، رغم أن الحكومة تقوم بمجهود جاد في هذا الباب، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب فرصد 15000منصب شغل لقطاع التربية والتكوين لا يكفي أبدا و لا يشجع تماما على تنفيذ مضامين المخطط الاستعجالي خصوصا بعد الفراغ المهول والإختلال الذي تركته المغادرة الطوعية، إذ بدون موارد بشرية كفأة و كافية لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه إلى الإصلاح، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الإكتضاض الذي لا زال يؤرق شريحة واسعة من رجال التعليم خصوصا في المناطق النائية

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن أن نتكلم عن الإصلاح دون الإشارة إلى انتشار ظاهرة العنف والاعتداءات التي عرفت طريقها إلى مؤسساتنا التعليمية وكذا انتشار المخدرات بكل أنواعها وهنا نحمل الحكومة مسؤوليتها في هذا المجال لأن مشكل الأمن هو مشكل وطني ومشكل المخدرات وما يترتب عنها من آثار اجتماعية مشكل وطني يهم كل المغاربة وجميع الفئات المجتمعية والعمرية.لأن الأمن والاستقرار الذي يشعر به المدرس والتلميذ على السواء يساهم لا محالة في رفع الجودة وفي تحسين الأداء وتحسين التحصيل. وتجدر الإشارة إلى مشكل الغش وتسريب الامتحانات التي تفقد دبلومات جامعاتنا مكانتها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي وتجعلها سلعة مغشوشة في سوق التربية والتكوين العالمي تدفع العديد من القطاعات إلى رفضها والتشكيك فيها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

رغم أن الإضراب حق مشروع ويضمنه القانون فإن تعدد هذه الإضرابات وبشكل مرتجل يؤثر سلبا على مستوى التحصيل لدى أبنائنا ويسبب تأخر في المقررات الدراسية التي لا يتم غالبا إتمامها في أجالها المحددة، وهذا يدفع إلى تضخيم المعدلات مما سيؤدي لا محالة إلى فقدان الثقة في تعليمنا العمومي وشواهدنا.

إن قطاع التربية ببلادنا أيها السادة في حلته الحالية وبشكله التقليدي لم يستطع حل المشاكل التي تتكرر وتتفاقم كل سنة، ولعل مشكل الهدر المدرسي والأرقام التي أمامنا – 400 ألف منقطع في السنة – تجعلنا ندق ناقوس الخطر.

السيد الرئيس،

نطرح سؤالا عريضا، ماهو مآل هؤلاء المنقطعين ؟ وهل بلادنا قادرة على إيجاد مجالات أخرى لهؤلاء الأطفال تستطيع استيعابهم واحتوائهم وحمايتهم من الخروج إلى الشارع والتحول إلى فئات أخرى من المجتمع المغربي تمتهن التسول والإجرام وكل الانحرافات الخطيرة التي يعاني منها مجتمعنا اليوم وهنا يجب أن نقف وقفة تأمل للخوض في أغوار هذه المعطيات التي تتطلب منا التدخل العاجل والفعال والجريء.

وهذا لا يجب أن ينسينا التطرق إلى المشاكل التي تؤرق قطب الرحى في العملية التعليمية وهو المدرس الذي يعاني من مشاكل عدة كمشكل الترقية ومشكل الالتحاق بالزوج ومشكل السكن إضافة إلى الفضاءات المدرسية التي تعرف تدهورا كبيرا تصبح معها عملية التحصيل شبه مستحيلة . مما يشجع على الهدر المدرسي الذي سبق أن أشرنا إليه وما يترتب عليه من مشاكل اجتماعية أخرى.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الجودة المطلوبة في قطاع التعليم مرتبط أساسا بمدى توفر الحجرات الدراسية و الموارد البشرية اللازمة للحد من ظاهرة الاكتظاظ بدل اللجوء إلى ظاهرة النظم المعمول بها حاليا ، والتي تحول دون إمكانية تحسين نوعية الخدمات التربوية، وغياب التكوين اللازم للمدرسين المكلفين بالأقسام المتعددة المستويات و التي عادت للانتشار بعد عملية الضم، و بظروف وشروط عمل العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في العملية التعليمية، وبالتالي فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبادية دون توفير التحفيزات الضرورية من سكن وظيفي و من تحفيزات مادية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

بخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع الفضاء الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش واليأس والخوف من المستقبل والمشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع و بالتالي فإن أجرأة الميثاق تبقى محدودة نظرا للإكراهات التي يعاني منها القطاع . وافتقاد الوحدات الجامعية المحدثة أخيرا الى الموارد البشرية الضرورية الشيء الذي يجعل الطلبة يقومون بالعديد من الإضرابات التي تعرقل تطور الأداء المعرفي.

إخواني، أخواتي،

إن عدم انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج المقاولاتي، تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستديمة، بحيث أن أغلب الدكاترة و المجازين الحاصلين على الشواهد العليا معطلون لم يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلادهم لأنهم لم يوظفوا قدراتهم وإمكانياتهم المعرفية ، و لم يجدوا المجال للاستثمار، بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط وفقدان الثقة و نقص الخبرة في هذا المجال، وللأسف لازالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة، بحيث أن الميزانية المخصصة تبقى ضعيفة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا ننسى مشكل الأقسام التحضيرية التي لا تستطيع استقبال جميع الطلبة المتفوقين نظرا لقلتها ونظرا لعدم توفرها في جميع المدن المغربية . وهنا يجب أن نكون في مستوى التحديات التي يعرفها العالم في مجال البحث العلمي الذي تطور بشكل سريع وملحوظ أصبح معه المغرب مطالب بتسريع الوثيرة ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، ونتساءل هل سنكون فعلا في مستوى هذه التحديات؟

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص محاربة الأمية والتربية غير النظامية ، فبالرغم من المجهودات التي بذلت على أمل القضاء على آفة الأمية في أفق 2015 أصبحت بعيدة المنال بالنظر إلى النتائج المتواضعة المسجلة لحد الآن،

وهنا لابد من تفعيل وتحسين برنامج العمل بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكل المتدخلين و التركيز على الفئات العمرية التي لازالت قادرة على العطاء والإنتاج.

أما فيما يخص قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، فإننا نؤكد على أن إنجاح مسلسل التحديث والديمقراطية يرتكز في الأساس على مبدأ حقوق الإنسان من خلال استهداف جميع الفئات الاجتماعية، ولقد لمسنا هذا من خلال الرؤية المندمجة بهدف تشكيل القطب الاجتماعي وتوحيده في قطاع حكومي واحد .

وإن وضع مخطط استراتيجي للوزارة مبني على مبادئ أساسية تستهدف أساس التنمية المحلية المندمجة بالتركيز على الإشراك وتحديد الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وبإدماج مقاربة النوع الاجتماعي رغم ضعف الميزانية المرصودة للوزارة أمام الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية التي تصل إلى 53% من الميزانية العامة .

السيد الرئيس،

إن محاربة الفقر والهشاشة من أولويات الوزارة، ونحن بدورنا نؤكد على أن محاربة الفقر هي إطار شامل يتطلب انخراط العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة في إطار من التعبئة الاجتماعية والشراكة والتعاون، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع التنموية والتنسيق في مجال النهوض بحقوق المرأة والطفل .

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على تفعيل دور المؤسسات التي هي تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن مثل التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وتجميع باقي القطاعات التي تهتم بالمرأة، والتي تدخل في اختصاصات قطاعات تابعة لوزارات أخرى في إطار قطاع واحد يدخل في اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن .

وبهذه المناسبة، نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيريات، عبر تفعيل قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي خرجت مراسيمه التطبيقية إلى حيز الوجود خصوصا وأن الورش الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه العملية الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجهة الفقر والبطالة ورفع التهميش وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين.

وللإشارة، السيد الرئيس، فإننا أصبحنا أمام ظاهرة خطيرة تمس أمن وسلامة مواطنينا في بعض دول المهجر، وخصوصا الفتيات والنساء، حيث تقوم بعض المافيات واللوبيات في بعض الدول العربية بالتغرير بالفتيات المغربيات عن طريق عقود عمل في قطاعات معينة، وفي واقع الأمر فإن هؤلاء الفتيات يحجزن ويجردن من وثائقهن الرسمية، ويتم استغلالهن في التجارة الجنسية والملاهي الليلي ة بالرغم منهن، ويمنعن من الاتصال الخارجي، ويجردن من هواتفهن النقالة، وقد يصل أحيانا الأمر بتهديدهن بالقتل .

لذلك نطالب بفتح تحقيق في هذا الأمر واتخاذ الإجراءات اللازم ة في الموضوع عن طريق سفرائنا في هذه الدول وحماية شرف وحياة بناتنا في هذه الدول. والحد من الإشاعات المغرضة التي أضحت تنعت المغرب بنعوت تمس سمعة وكرامة بلدنا العريق.

الملاحظ هو أن المبادرات الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة ، ولا تواكب وثيرة نشاط جلالة الملك وتصوراته، وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالانجازات المهمة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن في العمل الجاد والمسؤول، التي تقوم به لفائدة دعم العمل التضامني الذي جسدته الاستثمارات الكبرى التي أنجزتها الحكومة، كما لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب، حيث تنهج المقاربة الميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية جوهر المشروع المجتمعي التضامني.

وبخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، هنا لابد أن تلتزم الحكومة بتخصيص مناصب مهمة لفائدة هذه الشريحة ، مطالبين الوزارة الوصية بعدم ترك المكفوفين ليعتصموا في شوارع العاصمة وأمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول معهم، ورغم القيمة المضافة التي جاءت بها مدونة الأسرة إلا أننا مازلنا نسجل، وبكل أسف شديد معاناة المرأة، حيث لازالت تتعرض للعنف وللإقصاء والتهميش خصوصا في العالم القروي ، مطالبين الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أما فيما يخص قطاع الصحة ، فإن فرق الأغلبية تولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة تجعل صحة المواطن من أولى

الأولويات، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في أجرأة بعض المراسيم التطبيقية المرتبطة بإتمام مشروع مدونة التغطية الصحية وتعميمها كما جاء في التصريح الحكومي.

إن الحكومة مطالبة بضرورة تحسين أداء القطاع وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات وللإنتظارات والآمال المعلقة عليه، علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة وجدنا أن الاعتمادات لازالت ضعيفة بالرغم من الزيادة المهمة في الميزانية الحالية مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع خصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة بالنظر إلى جغرافية المغرب الكبيرة.

وهنا لا بد أن نثمن تمكين القطاع من 2000 منصب مالي وبناء العديد م من المستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية، مؤكدين على ضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة، وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، ومراجعة قانون الأطباء وبمماثلة الممرضين مع المتصرفين والأطر المماثلة بالتعويض عن الحراسة والتجول والمسؤولية وبوضع قانون أساسي للممرضين وغيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بالقطاع، مع تحسين الخدمات الاستشفائية وبلورة سياسة صحية وطنية، وتطوير البنيات المساعدة على توفير العلاج وتعميمه، وتكثيف برامج الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنايات للوصول الى المخطط المطلوب الصحة للجميع كحق أساسي أصبح مطلبا لجميع الحقوقيين في بلادنا.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

لابد من الشارة هنا الى تفعيل القوانين الصادرة من أجل حماية صحة الموطنين من الاعتداء الخارجي وخصوصا قانون منع التدخين الدي لحد الان لازال يطبق بشكل محتشم ولايحترم في غالب الأحيان في العديد من الأماكن العمومية التي يمنع فيها التدخين من مقاهي ومطاعم كما هو معمول به في الدول الأخرى.

أما في ما يخص الشأن الديني، فيعد الشأن الديني من المجالات المهمة التي تحتاج إلى إهتمام اكبر من لدن الحكومة، لمحاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي، كما أصبح من الملح الإهتمام بالعلماء والأئمة والوعاظ فيما يخص تكوينهم والعناية بهم، وفتح المجال السمعي البصري لهم لتوعية وتنوير المجتمع المغربي، والجالية المغربية بالخارج، والعمل على تحصينها من الأفكار المتشددة والمتطرفة.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين وضعية القيمين الدينيين والحفاظ على مآثرنا التاريخية وبناء وترميم المساجد وحماية حرمتها من كل تطاول من طرف أي جهة كانت وتفعيل دور المراقبة في المجال الديني وتحديد الإختصاصات كما نطالب ب :

- العناية بالمساجد وبناء المزيد منها وتفريشها .
- الإهتمام بتحسين وضعية العاملين بالقطاع .
- تعميم التغطية الصحية على الأئمة والقيمين الدينيين .
- العناية بالقرآن الكريم، وتشجيع حفظه وتجويده عن طريق المسابقات والتحفيزات.

السيد الرئيس، يجب الحث على:

- تفعيل دور القنوات الدينية (القناة السادسة)
- محاربة الأمية الدينية والعلمية.
- تفعيل دور المجالس العلمية .
- الاهتمام بمؤسسات التعليم العتيق .
- عدم استغلال المساجد لأغراض سياسية .
- ضرورة التواصل مع الجمعيات الإسلامية المعتدلة، والتي تمارس نشاطها وفق القانون، والتي تهتم بالجانب التوعوي والإصلاحي .
- الإهتمام بالصناع التقليديين الدين يسهرون على بناء وترميم المساجد .
- البحث عن آليات جديدة للرفع من مداخيل الوقف .
- حماية الأملاك الحبوسية من السماسرة .
- تغيير الصورة النمطية التي يعرف بها الحقل الديني وتوضيح مهام العالم الديني .
- تفعيل دور الوعاظ في حل بعض المشاكل النفسية الناتجة عن الضغط النفسي الدي يعيشه المواطنون خلال حياتهم اليومية .
- توظيف وسائل الإعلام لتوضيح دور الوعاظ واستغلاله في مجال محو الأمية الثقافية والدينية .

ولا ننسى السيد الرئيس:

- الاهتمام بالمساجد الآيلة للسقوط بالعالم القروي وترميمها وتفريشها.
- السهر على حل مشكل التأطير الديني داخل العالم القروي.

– التسريع بحل الملفات العالقة داخل المحاكم ضد المتطاولين على أملاك الحبوس وعدم والتقصير في الدفاع عن مصالح الوزارة .

– إعادة النظر في منظومة الحج إما بخلق وكالة خاصة للحج تسهر على تنظيمه أو بتفويته إلى القطاع الخاص وفق دفتر تحملات متوافق عليه بين الوزارة الوصية والقطاع الخاص.

– تأسيس مجالس علمية خاصة بالجالية المغربية بالخارج بدول الإقامة.

أما المجال السمعي البصري فإنه واجهة ومرآة البلاد، بكل أسف شديد ورغم قانون التحرير فإن الحكومة مازالت لم توظفه بالشكل المطلوب، ومن هذا المنبر نطالبها بالإنصاف وبإعطاء الفرصة لكل الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وإذا ما عملنا على وضع عمل تقييمي لفترة التحرير الذي تشرف عليه الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري فإن نتائجها بقيت دون المستوى المطلوب حيث أن التحرير يعرف بطئا كبيرا، حيث أضيفت قناة رياضية واحدة، في الوقت الذي كنا نتمنى أن تعرف القناة البرلمانية النور لمتابعة أشغاله بدل الاقتصار على جلسة الثلاثاء الخاصة بالأسئلة الشفوية ، ونثمن مشروع إحداث القناة الأمازيغية والإسراع بإخراج قانون الصحافة الجديد إلى حيز الوجود. وموازاة مع دلك فإن وزارة الاتصال مطالبة بتشديد المراقبة على الوصلات الإشهارية والإعلانات الموجهة إلى الإعلام العمومي والرامية إلى تغليط الموطنين، خصوصا تلك التي تهم صحتهم إذ لا يعقل أن نقرأ إعلانات خاصة بأشخاص بعينهم تدعي أنها قادرة على علاج بغض الأمراض المستعصية التي عجز الطب الحديث عن إيجاد دواء لها.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

إن تفعيل دور التعليم والإعلام في التعريف بالحضارة والهوية والثقافة المغربية بكل أنواعها من خلال إدماجها في المقررات التعليمية وتخصيص برامج خاصة بذلك في الإعلام المغربي المسموع والمرئي.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى ضرورة دمقرطة قطاع الإعلام العمومي التكثيف من البرامج الحوارية والندوات بكل أشكالها سواء كانت ثقافية أو سياسية أو صحية ... وتعميمها على كل الهيئات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار الجهوية وسياسة القرب من المواطنين , وتمكينهم من المشاركة الفعلية في الحوارات و الجدالات والنقاشات السياسية والإجتماعية والثقافية التي تعرفها بلادنا.

لهذا نؤكد السيد الرئيس على إعادة النظر في إستراتيجية الوزارة في التعامل مع قنوات الإعلام العمومي، ومن أجل أن تعيد كذلك هذه القنوات النظر في برامجها، وأخص بالذكر هنا القناة الأولى والقناة الثانية التي توظف حوالي 12 ساعة من البث اليومي لمسلسلات(التافهة) على حساب البرامج الثقافية والوثائقية والحوارية، التي من المفروض أن تساهم في توعية المواطن المغربي وتمكينه من التعرف على حضارته وهويته المغربية، وتمكن كذلك مثقفيه من التعريف بالحضارة المغربية الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وتواجه كذلك المناورات الإعلامية التي يتعرض لها المغرب من طرف بعض الدول التي تكن العداء للمغرب وتحسده على استقراره، وعلى المكتسبات التي حققها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

أما بخصوص الشأن الثقافي ، فإن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة غير كافية فالقطاع يحتاج إلى دعم قوي من أجل تطوير ه، وهنا لابد أن نطالب الوزارة الوصية بضرورة تحسين وضعية الفنانين، وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق أساليب أكثر ديمقراطية لتشجيع الإبداع والإنتاج الوطني والعمل على تطبيق قانون الفنان في هذا الباب الذي لازال الرأي العام ينتظر أجرأته وتطبيقه وتطوير مجالات تدخله. وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار, نؤكد على ضآلة ميزانية الوزارة والتي لا ترقى إلى طموح هذه الأخيرة في تفعيل الشأن الثقافي المغربي وتطوير مجالات الثقافة ببلادنا من كتابة وفن وسينما ومسرح وكل أشكال الإبداعات الأخرى، كما نشير إلى ضعف البنى التحتية للوزارة ومواردها البشرية التأطيرية والإهمال الذي طال المنشآت التاريخية إضافة إلى ضعف مستوى القراءة ببلادنا ونقط أخرى ندرجها كالتالي:

– ضعف ميزانية الوزارة بالمقارنة مع ما يجب تحقيقه في هذا المجال.

– عدم التنسيق بين وزارة الثقافة ووزارات أخرى كالصحة والتعليم والشباب والرياضة...

– عدم مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالمجال الثقافي ببلادنا رغم الامتيازات التي يحصل عليها.

– إجبار بعض المؤسسات العمرانية الكبرى من خلال دفتر تحملات بتخصيص حيز للمجال الثقافي والرياضي والترفيهي.

– إشراك الجماعات المحلية في تدبير الشأن الثقافي للمناطق المتواجدة فيها وتخصيص ميزانية خاصة لهذا المجال.

– العمل بشتى الوسائل على تقريب الثقافة من المواطن البسيط عن طريق دعم الكتب والإصدارات الجديدة.

– تشجيع المقاولات المهتمة بمجال ترميم المآثر التاريخية وتحفيزها من أجل تكوين التقنيين والصناع التقليديين.

– إنشاء متاحف جهوية للحفاظ على المكتسبات الأثرية للعديد من المناطق المغربية.

ويجب السيد الرئيس أن نؤكد على:

– الاهتمام بالعالم القروي من خلال تعزيز البنى التحتية وتحفيز أطفال وشباب وساكنة العالم القروي على الاهتمام بالقراءة والفن بكل أنواعه.

– ضمان حقوق المؤلفين وحمايتهم من القرصنة الفكرية والأدبية وتقنين العلاقة بين المؤلف والناشر.

– برمجة مادة التراث المغربي كمادة رسمية في المقررات الدراسية المغربية وخصوصا (مجال الابتدائي والثانوي).

– ترجمة الكتب التي تعرف بالتراث والهوية المغربية إلى لغات حية أخرى.

– توظيف المجال الثقافي لتعزيز وتقوية الدبلوماسية المغربية وتمكنيها من لعب دورها كاملا في الدفاع عن قضايا الوطن وخصوصا قضية وحدتنا الترابية.

– الاهتمام بالثقافة الأمازيغية من خلال القناة المرتقبة الأمازيغية والتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

– توظيف الفضاء المدرسي من أجل تشجيع القراءة من خلال مسابقات في هذا الإطار.

– الاهتمام بالوضعية المادية للمبدعين والكتاب والفنانين عموما.

– خلق لجان مراقبة للنصوص الغنائية وخصوصا التي يتم برمجتها في الإذاعة والتلفزة المغربية

– الاهتمام بمجال الفولكلور المغربي وإحداث جمعيات خاصة به وحماية تنوعه وأشكاله من المتطفلين على المجال وعدم توظيفه في مجالات الربح الرخيص والسريع.

ونرى، السيد الرئيس، أنه من الضروري:

– دعم اتحاد كتاب المغرب ليكون النبراس المنير لتحقيق المنجزات المنشودة في المجال الثقافي ببلادنا.

– العمل على تكريم الفنانين المغاربة في حياتهم وتمكينهم من العيش الكريم في ظروف ملائمة.

– هزالة الدعم المخصص للأغنية المغربية بالمقارنة مع المبالغ المرصودة للمهرجانات الموسمية وأجور الفنانين الكبار الذين يقومون بإحياء هذه السهرات وتنظيم عملية تقييمية لهذه المهرجانات على اعتبار أن هناك من المهرجانات من هي فاشلة، والتهمت أموالا كبيرة مع إعطاء الأولوية للإبداع المغربي الأصيل، لذلك يجب وضع تقييم موضوعي(مادي وأخلاقي) لهذه المهرجانات وتحديد القيمة المضافة التي يجنيها المجتمع المغربي من ورائها.

– توسيع قاعدة التكوين في المجال الثقافي لسد الخصاص الحاصل في الأطر المختصة في المجال الثقافي والفني بلادنا من أجل تدبير المركبات الثقافية المتواجدة بمختلف أقاليم المملكة.

أما فيما يخص قطاع الشباب والرياضة، ففي البداية لابد أن ننوه أولا بالتشخيص الموضوعي الذي وضعه السيد وزير الشباب والرياضة من أجل وضع اليد على مكامن الداء في جسم الرياضة الوطنية ونثمن الأوراش الكبرى التي فتحتها السيد الوزير منذ توليه مسؤولية هذا القطاع الحيوي خلال هذه المدة القصيرة وإرادته القوية في تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الرياضة وكذا المنتدى الوطني حول التخييم من أجل وضع منظومة متكاملة قانونية وتربوية تعيد النظر في تركيبة قطاع الشباب والرياضة في بلادنا.

إن قطاع الشباب والرياضة يلعب دورا أساسيا في تربية النشء، بحيث أنهما القطاعان المباشران اللذان يعنيان بتنشئة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية والمتمسك بهويته والعارف بحقوقه وواجباته.

إننا ننوه بعمل وزارة الشباب والرياضة فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم حيث رصدت ما يناهز 300 ألف مقعد وهو رقم مهم، إلا أن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر مرتبط بضعف البنيات الأساسية للمراكز التخيمية فالمخيمات تفتقر إلى أبسط

التجهيزات الأساسية، و نتسائل عن مدى تغطية هذا الرقم الذي يعد في نظرنا هدفا يجب تحقيقه.

إن المطلوب من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي بدل الكمي في مجال المخيمات، والاهتمام أكثر بجانب التغذية ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية للمخيمات، مع البحث على فضاءات أخرى لخلق مخيمات في المستوى، المطلوب.وفي هدا الإطار نتمن وبكل حرارة تنظيم الوزارة الوصية السنة الماضية للمنتدى الأول للتخييم وهو ورش مفتوح يسير في اتجاه الارتقاء بالعملية التخييمية إلى المستوى المطلوب وإخراجها في حلة جديدة تعتمد على الاعتناء بالجانب الكيفي للعملية دون التركيز على الجانب العددي حيث نتمنى أن تحقق رؤية 2020 التي وصلت إليها أشغال المنتدى الوطني مبتغاها المنشود حيث سيصل إلى 440 ألف مستفيد والدي سيشمل الطفولة المحرومة ذكورا وإناثا خصوصا في العالم القروي والإحياء المهمشة.

السيد الرئيس،

وللوصول لهذه الرؤية فإن الحكومة بكل مكوناتها مطالبة بتفويت –و بشكل رسمي– جميع الممتلكات العقارية الموضوعة رهن إشارة الوزارة لخلق مراكز خاصة للتخييم، وذلك من أجل توسيع الوعاء العقاري للوزارة في إطار التفويتات التي تقوم بها الدولة لفائدة بعض القطاعات الوزارية لكي تقوم الوزارة الوصية باستثمارات خاصة للارتقاء بقطاع التخييم، إذ لا يمكنها في الوضعية الحالية أن تقوم بأي شيء يذكر.

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

فيما يخص دور الشباب فإنها تعاني خصاصا يتجلى في ضعف التجهيزات والميزانيات المرصودة للصيانة غالبيتها لا تفعل ولا ننسى أن هذا الدور يفتقد لوسائل الإيضاح العلمية والوسائل السمعية البصرية فالوزارة الوصية تعرف عجزا كبيرا في هذا الباب، ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية، ولا بد أن ننوه بعمل المعهد الوطني للشباب والديمقراطية الذي يبقى مؤسسة مستقلة تتصهر فيها جميع المكونات السياسيةالشبابية مطالبين الحكومة في نفس الوقت بضرورة تفعيل هذا المعهد وإعطاءه المكانة اللائقة، لتأطير الشباب سياسيا وفق منظور وطني يعتمد على التشبع بروح المواطنة الحقيقية البعيدة عن الإيديولوجيات، وتوسيع مجال تدخله، وخلق خلايا لهذا المعهد. على الصعيد الجهوي والمحلي.

السيد الرئيس،

أخواتي إخواني،

إن قطاع الشباب والطفولة ولا ننسى النساء طبعا، يتطلب عناية كبرى من الحكومة المغربية، حيث يجب عليها أن تمده بكافة دعمها المادي والمعنوي من أجل احتضان الشباب وإدماجه في محيطه السوسيوثقافي وابتعاده عن كل مظاهر الانحراف الأخلاقي ومن التعاطي لآفة المخدرات التي استفحلت بشكل كبير وسط شبابنا.

ولعل أهم ملاحظة يجب أن نثيرها هي تفرق شؤون المرأة على قطاعات مختلفة ، وعليه فإننا نؤكد على ضرورة تجميع كل القطع التي تهم المرأة داخل قطاع (قطاع الأسرة والتضامن مثلا) وتوسيع قاعدة الاهتمام بالمرأة على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي.

السيدات والسادة المستشارين،

أما فيما يخص قطاع الرياضة فإن الوزارة مطالبة بتفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للرياضة التي نهلت من مضمون الرسالة الملكية التاريخية ووضعها كخارطة طريق من أجل إصلاح الشأن الرياضي، وفي هذا الإطار لابد أن نهنئ السيد الوزير على جرأته في التعامل مع القضايا التي تعيق تطور القطاع الرياضي من خلال مباشرتها الفورية للإصلاح الذي جاء في مضمون الرسالة الملكية حيث ستعمل على إعادة النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصل عليها، وافتحاص المشاريع موقوفة التنفيذ حول الرياضة والبحث والاجتهاد في إيجاد تصور جديد للتعامل مع الجامعات وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبية والزبونية في صرف المنح وتحقيق الشفافية المطلوبة في هذا القطاع الحيوي وإعادة السلطة للوزارة في مجال التدبير والتسيير وعدم ترك الأمور في يد الجمعيات التي تسلطت على دور الوزارة .

لهذا وجب السيد الرئيس:

– ضرورة الاهتمام بالشباب عن طريق التكوين في جميع الرياضات الجماعية والفردية وفتح فرص للطاقات الشابة من أجل إبراز مواهبها.

– تفعيل دور الرياضة في القضايا الديبلوماسية المغربية .

– الاهتمام بالفرق الوطنية لتمكينها من الظهور بالمظهر المشرف خلال التظاهرات القارية والعالمية .

– البحث عن وسائل للاستفادة من دعم الجماعات المحلية للرياضة المغربية عن طريق دعم الجمعيات الرياضية والأندية ووضع قانون يؤطر هذا الدعم ويحصنه من تلاعبات بعض السماسرة، واعتماد مبدأ الشفافية والمردودية والكفاءة كمعيار أساسي وضروري لمنح هذا الدعم وتفادي منطق المحسوبية والزبونية الأسرية أو الحزبية الضيقة.

– الاهتمام بالرياضة في العالم القروي، وتوفير البنى التحتية من أجل تمكين شباب العالم القروي من إبراز مواهبهم وقدراتهم عبر الإسراع في إحداث ملاعب القرب ومراكز التكوين الرياضي بشتى أنواعه إقليميا وجهويا، وذلك بتخصيص وعاء عقاري لهذه الوزارة من أراضي الدولة بشتى أصنافها.

السيد الرئيس نؤكد على:

– تفعيل الشراكة مع الجماعات المحلية والجهات في إطار السياسة الجهوية التي تنهجها بلادنا .

– تفعيل دور الشراكات مع القطاعات الأخرى التي تعنى بالشباب .

– تفعيل دور التعليم والتربية في تكوين الشباب فكريا وعلميا ورياضيا

– تفعيل نظام التغطية الصحية بالنسبة للشباب والطلبة .

– ونتساءل بهذه المناسبة عن مآل نتائج تقرير المجلس الأعلى للحسابات والدي يشير إلى نقائص متعددة في مجال تدبير التخييم ، وتدبير الإختلالات في الصفقات، الاهتمام بالطفولة والشأن النسوي ودور الشباب...

– محاربة ظاهرة العنف والشغب في الملاعب الرياضية وإخراج القانون لمحارب للظاهرة إلى حيز الوجود .

– التسيير المركزي لازال مهيمنا في تدبير الشأن الرياضي ، تفعيل البعد الجهوي والمحلي في مجال التسيير .

– البحث عن مراكز تخييم جديدة بمختلف عمالات وأقاليم المملكة.

– تفعيل مشروع الاحتراف بالمغرب عن طريق إيجاد مصادر التمويل وتوفير البنى التحتية الضرورية .

– ضرورة البحث عن قوانين لتأطير القطاع والإصلاح .

– تشجيع ممارسة الرياضة بالنسبة لجميع المغاربة بمختلف أعمارهم وفئاتهم

– الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الرياضية خلال التهيئة العمرانية.

– وضع تقييم شامل للنتائج المحصل عليها وتحديد مواقع الخلل مشكل القناة الرياضية وعدم فتح فرص العمل من أجل إشراك كل الفعاليات الرياضية والإعلامية وعدم الاقتصار على بعض الوجوه.

– العمل على خلق إطار للتواصل مع الدول الشقيقة من أجل إستقبال أطفال هذه الدول في فضاءات التخييم نسج علاقات مع هذه الدول من أجل استثمارها في الدبلوماسية المغربية عموما وقضية وحدتنا الترابية على الخصوص.

– وضع برنامج وطني لتكوين الأطر الكفأة في مجال التأطير الرياضي، والتي من شانها القيام بدورها التأطيري من أجل النهوض بالرياضة الوطنية.

وفي ما يتعلق بقطاع التكوين المهني ، فإننا نسجل المجهودات المبذولة في هذا القطاع، إلا أن معضلة التشغيل تبقى الآفة التي ينخر داءها كل الأسر المغربية.

ورغم أن مجال التكوين وتعدد اختصاصاته كبير، فإنه لم يرق إلى متطلبات العصر والتكنولوجيا الحديثة التي يمكن من خلالها تصريف الخريجين في هذا القطاع، حيث يجب تشجيع سياسة الانفتاح والشراكة مع مختلف الفاعلين من قطاعات عمومية وغرف وجمعيات مهنية و القطاع الخاص .

وأيضا بتشجيع التكوين بالوسط القروي وذلك بإحياء المدارس الفلاحية التي انقرضت في بعض المناطق وأغلقت في أخرى.

إن الثروة البشرية ببلادنا ثروة مهمة وعلينا أن تمكنها من التعليم والتحصيل اللازمين وأن نساعدها على البحث عن فرص الشغل وفق تلك المؤهلات وتنعش القطاعات الحيوية الصناعة التقليدية، الصيد البحري، صناعة المعدات وغيرها من القطاعات الإنتاجية التي ستحرك لا محالة عجلة الاقتصاد الوطني. إننانؤكد على أن القطاع عرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المجهودات التي تبدل في هدا المجال من طرف الأطر الشابة العاملة بالقطاع ، إلا أن هناك ملاحظات هامة يجب التطرق إليها :

– ما هو مآل ملف الفساد المرتبط بمؤسسة المكتب الوطني للتكوين المهني ؟

– وفي هذا الصدد نقترح يوم دراسي وطنيا حول التكوين المهني .

– ما هو مآل التنسيق بين منظومة التعليم العام والتكوين المهني .

– التعليم الخاص ودوره في إنعاش التكوين المهني .

– إحداث قانون ينظم عملية التكوين والشغل .

– إشكالية غياب المعدات والتجهيز.

– غياب مراكز التكوين المهني بالعالم القروي .

– عدم وجود برنامج محدد لبناء هده المراكز .

– إغلاق العديد من مراكز التكوين المهني .

– ملائمة التكوين المهني بالعالم القروي مع حاجيات المناطق الموجود فيها وإحترام خاصيات بعض المناطق وطبيعتها الجغرافية والبشرية.

– فتح حوار جاد مع أرباب الشغل والعمال والنقابات والقطاعات الحكومية من أجل إيجاد حل لمعضلة البطالة وتوجيه التكوين بهذه المراكز حسب الحاجيات والخصاص المحدد في هذا الإطار .

كما يجب أن نؤكد السيد الرئيس على :

– عدم مواكبة مجال التكوين المهني لقطاع الصناعة التقليدية .

– اعطاء فرصة العمل لخريجي مراكز التكوين لإثبات جدارتهم وقدراتهم في العطاء والإنتاج .

– مشكل تكوين السجناء من أجل إعادة الإدماج, حيث يجب أن نؤكد أنه إلى جانب التكوين المهني يجب اعطاؤهم تكوينا أخلاقيا ودينيا يمكنهم من إعادة النظر في تفكيرهم المنحرف ويسهل إدماجهم داخل المجتمع بعد قضاء عقوبتهم و خروجهم من السجن ويقلص من نسبة العود.

– تكوين خاص بسائقي حافلات النقل العمومي وسائقي سيارة الأجرة من أجل التأكد من قدرتهم على تحمل معاناة السفر والقيادة واحترام قانون السير كما هو معمول به في تكوين ربابنة الطائرات .

– تكوين اليد العاملة المغربية على استعمال آليات العمل الكبرى في الأوراش الكبرى وعدم اللجوء إلى استيرادها من دول أخرى .

أما فيما يتعلق بشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير، فإننا نطالب الحكومية بإيلاء العناية الكافية لهذه الشريحة والاعتناء بأوضاعها المادية والاجتماعية، لما تجسده من تاريخ حافل منح الاستقلال للمغرب وهي مناسبة نحي فيها رجالات التحرير وشهداء المقاومة و الوحدة الترابية وعلى رأسهم الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه والحسن الثاني قدس الله روحه راجين من الله العلي القدير أن يرحم شهداءنا ويسكنهم فسيح جناتهم مع النبيئين والصديقين والشهداء.

وفي هذا الإطار، فإننا بدورنا نشيد بدور قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الدفاع عن حوزة الوطن ومحاربة الاستعمار الغاشم بأرواحهم وأموالهم وأولادهم وكانوا رمزا للتضحية وراء قائد التحرير جلالة المغفور له محمد الخامس رحمه الله .

كما نؤكد، السيد الرئيس، أخواتي، إخواني المستشارين، على:

– ضرورة تمكين المندوبية من القطع الأرضية اللازمة لبناء مساكن ومصالح المندوبية على الصعيد الوطني.

– منح أراضي الجيش للمندوبية من أجل إنجاز السكن الإقتصادي لأبناء وزوجات قدماء المقاومين .

– تفعيل برامج التعليم من أجل إبراز دو ر المقاومة في الدفاع عن الوطن وعن الدول المجاورة – الجزائر –

– القيام بزيارات ميدانية للأقاليمنا المغربية من أجل التحسيس بدور المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الدفاع عن وحدة الوطن خصوصا بالنسبة للأجيال الحالية التي تجهل الكثير عن تاريخ بلادنا الحافل بالبطولات

– معالجة مشكل تجديد رخص الإمتياز بعد وفاة أصحابها .

– تفعيل دور الإعلام المغربي في التعريف بدور المقاومة في تحرير البلاد عبر برامج وحوارات وأفلام وثائقية .

– ضرورة لعب دور مهم من طرف إعلامنا ومسؤولينا في إبراز صورة المقاومين المغاربة سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد العالمي .

– وضع حد لتزوير بعض بطائق المقاومين .

– حل مشكل تحويل الرخص بعد وفاة الأب أو المالك إلى الأبناء أو الزوجة من أجل الحفاظ على مصالحهم المادية .

– مشكل التغطية الصحية لأبناء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

.

– مباشرة تسوية الملفات العالقة منذ مدة وفي أسرع الأوقات وإعطاء أجوبة مقنعة لأصحابها وفتح نقاش عمومي لمعالجتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

و خلاصة القول، لقد تأكد بالملموس المشاكل الكبرى التي تعيشها القطاعات الاجتماعية ببلادنا والمندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد الذي تعرفه وغياب مقاربة شمولية لمعالجة الأوضاع وضعف الميزانيات الفرعية. إلا أنه من خلال أجوبة السادة الوزراء داخل اللجان عن تساؤلاتنا وطروحاتنا لمسنا الروح الوطنية والالتزام الذي تعهدوا به من أجل تطبيق ملاحظاتنا والأخذ بعين الاعتبار في إطار المعطيات المقترحة من أجل الرقي بهذه القطاعات إلى ما يصبوا إليه المغاربة وما نطمح إليه جميعا بالرغم من أن ميزانيات القطاعات الاجتماعية تلتهم 53% من الميزانية العامة للدولة فإن الخصاص لازال موجودا، وأمام هذا كله فإننا سنساند في فريق التجمع الوطني للأحرار القانون المالي، وسنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، متوجها بالشكر للسيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به أثناء تقديم ميزانية وزارته والتجاوب الكبير والمسؤول الذي أبان عنه السيد الوزير في هذه المناسبة والمناسبات المتعددة السابقة والمتمثلة في الإصغاء المركز لكافة التدخلات والإجابة عنها بوضوح تام.

أريد أن أستهل مداخلتي هذه بموضوع هام يعتبر محط إجماع كافة المغاربة ، ألا وهو قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بالدعم والمساندة المستمرة للمجتمع الدولي، ولا يمكن أن نقبل فيها المساومات والمزايدات، واستحضر هنا الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء ، والذي أكد فيه جلالته التأسيس لعهد جديد للتعامل مع هذا الملف في إطار ما اقترحه المغرب من حل للحكم الذاتي الموسع في إطار الجهوية المتقدمة الملائمة والمتوازنة.

إننا في فريقنا نرفض رفضا قاطعا كل المناورات والدسائس والمؤامرات التي يقوم بها بعض المرتزقة، وما تحيكه الجماعات الإرهابية المتربصة بنا والمدعومة من الخونة أعداء وحدتنا الترابية تحت ذريعة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مناقشتنا نعتبرها محطة أساسية للوقوف على الدور الهام والأساسي لقطاع وزارة الداخلية ، المتمثل في مواصلة تنفيذ الإستراتيجية التحديثية الملقاة على عاتق هذه الوزارة ، على مستوى تدبير كافة المجالات المرتبطة بالحكامة الترابية وحماية الحريات الفردية والجماعية، وتعزيز الأمن العمومي ، والمساهمة الفعلية في تنفيذ المشاريع الإنمائية ، ومواصلة تنفيذ مخططات وبرامج التنمية البشرية، وهذا ما نعتبره البناء الحقيقي لصرح الديمقراطية.

ومن هنا يتضح جليا أن المهام جسام، والمسؤولية عظيمة، والطموحات والانتظارات متعددة ومتواصلة، مما يتعين معه دعم كل المجهودات التي تسعى جاهدة لبلورة كل الاستراتيجيات والمقاربات على أرض الواقع، لتمكين بلادنا من مسايرة التطور الذي تنشده الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي لا يدخر جهدا في تقوية ودعم التنمية في كافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

السيد الرئيس،

إن اختيار بلادنا لنظام اللامركزية اختيار لا رجعة فيه، لكونه يجسد تفعيل الديمقراطية المحلية، وممارسة الحريات الفردية والجماعية، وإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي، وإننا في فريقنا ، نسجل

التطور الملموس في هذا المجال على مستوى الإطار القانوني والموارد البشرية والمالية، مما يعزز استقلالية الهيئات المنتخبة من جهة، ويمكنها من المساهمة الفعلية في تطوير التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، لربح الرهانات المطروحة والمتعددة.

وبالمناسبة فإننا ندعو إلى تسريع وثيرة الإصلاحات عبر إخراج كافة النصوص التنظيمية والمراسيم المرتبطة بهذه الإصلاحات حيز الوجود.

وانطلاقا من هذا، واقتناعا منا بكون الجهة مجالا للتخطيط وإعداد التراب وإنعاش الاستثمار والشغل، كنا دوما من الداعين إلى تدعيم مسار الجهوية في سن مخططات التنمية وتكريس اللامركزية كخيار استراتيجي لتفعيل مفهوم سياسة القرب، نظرا لأهمية المقاربة الترابية في حل انتظارات الساكنة وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي، مع توظيف الإمكانيات المتعددة التي تزخر بها جهاتنا ، وبرمجة المشاريع بطريقة تصاعدية، انطلاقا من الأقاليم ثم الجهات، باعتبار هذه الأخيرة حلقة متميزة لوضع المخططات بصيغة ملائمة للتحكم في كل الإكراهات المطروحة، وتدبيرها تدبيرا توقعيا واستباقيا، مما سيمكن لا محالة من خلق أقطاب جهوية منسجمة ومتكاملة لتنفيذ كل السياسات مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والأولويات، في إطار تعاقدي بين الدولة والجهات، شريطة تمكينها من كل الوسائل المادية والبشرية.

وهنا لا بد من التأكيد على إصلاح القانون التنظيمي للمالية من أجل إدخال المقاربة الجهوية للميزانية بدل المقاربة القطاعية في توزيع الميزانيات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد عرفت بلادنا مسلسلا انتخابيا شاقا وطويلا عبر محطات انتخابية كانت أجندتها جد متقاربة، ما نريد الإشارة إليه هنا هو نسبة المشاركة التي كانت مشرفة، هذا بالإضافة إلى نسبة مشاركة المرأة في هذا المسلسل الانتخابي الذي مكنها من فرصة تدبير الشأن المحلي.

إننا نثمن تمثيلية المرأة مع الدعوة إلى المزيد من الاهتمام بالمرأة القروية لتحفيزها على الإقبال على الممارسة السياسية بثقة تامة وطموح أكبر، وهنا لا بد من الإشادة بالدور الهام والأساسي الذي تقوم به الوزارة في هذا المجال انطلاقا من إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء واللقاءات والندوات الجهوية والوطنية التي تدخل في إطار الانخراط الفعلي للشباب والمرأة للمشاركة في الحياة السياسية من جهة وتكوين المنتخبين من جهة ثانية.

إن الجماعات المحلية قاطرة للتنمية المحلية وفضاء للتشاور والحوار من أجل توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وتحسين تدبير كل الإكراهات المطروحة بوثيرة سريعة ومركزة، وحكامة جيدة، بشكل يساهم في تطوير الأداء الجماعي، انطلاقا من الاعتماد على القوة الاقتراحية والإنجازية، شريطة تمكينها من الموارد المادية والبشرية التي تؤهلها لمباشرة مهامها مع التتبع لأعمالها ومواكبتها وتقييم كل خطواتها من أجل تدارك الإنزلاقات التي قد تعرفها، تجنبا لهدر المال العام، وحفاظا عليه، مع محاسبة كل الذين يثبت في حقهم اختلاس المال العام، ليكونوا عبرة لكل المفسدين.

لكن ما نريد الإشارة إليه هو أن حجم الاستثمارات المخصصة للجماعات المحلية لم يعرف أي تحسن منذ سنوات، بحيث لا يتعدى مبلغ 6 ملايير درهم.

وبالموازاة وفي إطار تدعيم المخطط الاستراتيجي الذي أشرنا إليه سابقا، نجد أن الاستثمار المحلي يعد رهانا للتنمية لا يمكن ربحه إلا بتوفير رصيد عقاري عبر تسوية الملفات الشائكة والعالقة والعويصة أحيانا، والتي غالبا ما تكون عائقا كبيرا في وجه الاستثمارات ، لذا فإننا السيد الوزير نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن عليكم التحلي بالمزيد من الجرأة والشجاعة المعهودة فيكم لمباشرة إصلاح هذا الورش الذي يعد إحدى النقط السوداء في تطوير عمل الجماعات المحلية دون أن ننسى في هذا الباب تصفية ملف أراضي الجموع الذي يعتبر بمثابة عائق كبير في وجه الاستثمارات بهذه الأراضي، والتي لها وقع كبير على الاقتصاد الوطني ومصلحة الجماعات السلالية، كما نؤكد في هذا الإطار على إعطاء الأولوية لهذا الملف ، من أجل تسويته في أقرب الآجال ، مع ضمان حقوق هذه الفئة والحفاظ على مكتسباتهم، نظرا لكون الجماعات السلالية لا تتصرف في إطار الاستفادة من هذه الأراضي بأسلوب مضبوط وموحد على المستوى الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما دمنا نتحدث عن الجماعات المحلية، تجدر الإشارة إلى ضرورة البحث عن حل نهائي لإشكالية الباقي استخلاصه، نظرا لما يشكله من ضعف كبير لموارد الجماعات المحلية، هذا بالإضافة إلى معالجة ملف تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات المحلية والمصالح الإدارية التابعة لوزارتكم.

أما بخصوص برنامج الكهربة القروية الشامل نتمنى أن تأتينا الحكومة في مناسبة قريبة لتعلن عن وصول نسبة الكهربة 100 % ، لطي هذا الملف الذي بدلت فيه فعلا مجهودات جبارة، لكن بالنسبة للبرنامج الوطني للطرق القروية والمسالك، فلازالت أغلبية الجماعات تعيش عزلة تامة، خصوصا في فصل الشتاء، نتيجة غياب المسالك والطرق، وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية شراكة الجماعات المحلية مع كل المتدخلين لتغطية هذا الخصاص، شريطة التزام أطراف الشراكة إلتزاما قويا في الزمان والمساهمة، ونسجل هنا بافتخار ما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من نتائج في هذا المجال، والتي كان لها وقع إيجابي كبير على المستهدفين، وتحسين ظروف عيشهم ومحاربة الإقصاء والتهميش.

السيد الرئيس،

تعتبر الجريمة ظاهرة عالمية وبلادنا ليست بمعزل عن هذه الآفة الاجتماعية التي تعرف تطورا متزايدا، حيث أصبحت ظاهرة لا حدود لها، وأضحت تشكل عدوانا على حرمات الأوطان وحياة البشر، مما يستدعي العمل بطرق استباقية أكثر ويقظة أكبر، نظرا لارتباطها بما تعرفه التكنولوجيا الحديثة من تطور، وهنا لا بد من الإشادة بالتدخلات الفاعلة للسلطات الأمنية ويقظتها بمختلف الأجهزة في مواجهة هذه الظاهرة، مع التأكيد على وضع رهن إشارتها المزيد من الإمكانيات المادية واللوجستيكية، حتى ترقى خدماتها إلى مستوى ما نتطلع إليه جميعا، هذا مع مراعاة التوازن في المنظومة الأمنية على مستوى التراب الوطني.

وبالنظر للدور الكبير الذي يقوم به كل من رجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، فإننا نطالب بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

كما لا ننسى تنامي ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية، واستعمال المخدرات بجنباتها، الأمر الذي أصبح يقلق الجميع، خصوصا أولياء الأمور، ما نريده السيد الوزير المحترم، هو تفعيل دور اللجان المحلية الأمنية للتصدي لهذه الظاهرة بحزم كبير ووثيرة أسرع، لرد الاعتبار لمؤسستنا التعليمية من جهة ، وترسيخ دور الأمن بهذه الفضاءات التربوية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نريد أن تكون دائما دولتنا قوية بكل مرافقها، خصوصا الأمنية ، مع العمل على عقد مصالحة المواطن مع مقرات الأمن التي تؤدي خدمة عمومية، وتصريف شؤون المواطنين على مستوى الإدارة الترابية ، العمالات والولايات في ظروف حسنة والقطع مع التراكمات السلبية التي غالبا ما تكون عائقا أمام تخليق الحياة العامة والوصول للأهداف المتوخاة.

السيد الرئيس المحترم،

هذه أهم الملاحظات التي ارتأينا إثارتها في تدخلنا هذا، وانسجاما مع مبدأ و أخلاقيات انتمائنا للأغلبية الحكومية، فإننا نصوت بالإيجاب لصالح هذه الميزانية آملين المزيد من دعمها ، نظرا للمهام الملقاة على عاتقها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية في إطار القانون المالي لسنة 2010 والتي تأتي في إطار التوجه الذي عبر عنه الفريق خلال مناقشته للجزء الأول والذي لا يخرج عن نطاق التزام الفريق المبدئي والمسؤول لمساندة للحكومة وسنقتصر خلال هذه المناقشة على القطاعات التالية:

- التجارة والصناعة وسبل تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة؛

- الفلاحة والصيد البحري؛
- التجارة الخارجية؛
- الصناعة التقليدية.

التجارة والصناعة وسبل تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة

فكما تعلمون تشكل المقاولة الحرفية الصغيرة كالخراطة والميكانيك وصباغة السيارات والحدادة والنجارة والترصيص والكهرباء والبناء...إلخ جزءا مهما جدا من النسيج الاقتصادي الوطني، وتؤثث هذه الوحدات الإنتاجية خريطة أغلبية المدن المغربية، والتي لا يخلو أي حي من أحياءها منها، فهي تساهم في توفير عدد مهم من مناصب الشغل وفي تكوين أجيال من "المعلمين" وفي ترويج مختلف المنتوجات، ناهيك عن إسداء الخدمات التقنية للساكنة وعموم المواطنين.

إلا انه من خلال تتبعنا لمسار هذه المقاولات بمناسبة الاستحقاقات المهنية التي عرفتها المملكة بتاريخ 24 يوليوز الماضي ووقفنا على عدد كبير من الصعوبات التي تتخبط فيها هذه الأخيرة وتعترض سبل نموها وتطويرها تتمثل أساسا في افتقارها لدعم حكومي وعناية خاصة من طرف الجماعات المحلية، وكذا إلى وسائل التمويل البنكي مما جعل عددا منها يعيش ظروفا صعبة ورثة بالنسبة للآخرين الذين تعرضوا للإفلاس وما ترتب عن ذلك من مآسي اجتماعية لا تعد ولا تحصى، وهدر للطاقات الخلاقة التي ما أحوج بلدن إليها أكثر من أي وقت مضى لمواكبة التحولات السريعة التي تعرفها المنظومة الاقتصادية العالمية، وصعوبة كذلك في إثبات ذاتها في النسيج الاقتصادي أن على المستوى المحلي أو الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نحن لا ننفي أهمية المبادرات التي تضطلع بها عدة قطاعات حكومية وذلك بفعل المجهودات التي تبذلها لتأهيل هذا الصنف من المقاولات من خلال البرامج التي تضعها لمواكبتها، إلا أن الملاحظ للأسف أن جل هذه البرامج التي تم إحداثها اليوم لم تعط أكلها بالكيفية التي يتوخاها أرباب تلك المقاولات فبالإضافة إلى التهميش الذي تتعرض لها من طرف الجماعات المحلية واللامبالاة لمعاناتها من طرف السلطات المحلية فإن الأبناك بدورها لم تنخرط بصدق في أي من البرامج التي وضعتها الجهات الحكومية، بل لعلها السبب الرئيسي في فشل مجموعة من البرامج التمويلية والمبادرات التي تسير في هذا الاتجاه.

ولا يسعنا كممثلي الأمة بهذه المناسبة إلا أن نثير انتباههم إلى أن الوقت قد حان لكي تعي القطاعات الحكومية المعنية أن هذا الصنف من المقاولات والمهن يستحق أكثر من التفاتة وعناية خاصة، وإلا لما بقي منها على قيد الحياة مقاوما نفس مصير أخواتها التي أصبحت اليوم في خبر كان.

ولكل هذه الاعتبارات، فإننا نقترح عليكم، السيد الوزير، الإسراع في خلق آليات ناجعة لحل مشكل التمويل بالنسبة لهذه الشريحة التي اكتسبت تجربة في ميادين اشتغالها، على غرار البرامج التي وضعتها الحكومة منذ عشرين سنة لفائدة الشباب الحامل لشواهد كبرنامج المقاولين الشباب والبرنامج الحالي "مقاولاتي".

كما نلتمس من سيادتكم أن تحدو حكومتنا حذو بعض الدول القريبة التي أقدمت على إنشاء بنك خاص لتمويل هذا الصنف من المقاولات تتحكم فيها المؤسسات المالية التابعة للدولة وتشارك فيها الأبناك التجارية.

ففي نفس السياق نقترح أن تتدخل الدولة بقوة لدى الجهات المحلية المسؤولة لتخصيص مناطق أو مشاتل صغيرة داخل كل حي يتوفر على الوعاء العقاري الكافي لاحتواء هذه المقاولات في أمكنة ملاءمة وقريبة من الزبناء والمتعاملين معها العملية التي من شانها ترتيب الأجواء والحد من التو ثر الذي قد يحصل بين السكان المجاورين وأرباب تلك المقاولات بفعل التلوث والإزعاج الذي تتسبب فيه.

كما ندعو للقيام باللازم فيما يخص التعجيل بوضع نظام ضريبي خاص بهذه الفئة وبالمقاولات الصغرى على العموم، والتي تتوفر على شروط المرونة والعدالة، وإلى تفعيل مراكز المحاسبة المعتمدة على مستوى غرف التجارة والصناعة والخدمات.

إن اتخاذ هذه التدابير ونظيراتها لمن شأنه أن يشجع العديد من هؤلاء الحرفيين على ولوج القطاع المنظم، وبالتالي المساهمة على المدى المتوسط في توسيع الوعاء الضريبي.

قطاع الفلاحة والصيد البحري

إن تحديات المغرب الاقتصادية رهينة بفلاحة عصرية منتجة ومزدهرة وهو الأمر الذي استبقه الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله تراه حين كان شديد الحرص على الفلاحة والطاقة والماء ولعل الإعفاء الضريبي للفلاحة كان دعوة لتأهيل القطاع ودعمه من أجل إعطاء مناعة للاقتصاد الوطني.

واليوم يمكن لنا أن نطمئن لانخراط المغرب في الاقتصاد الحديث عبر دعمه لإستراتيجية مخطط المغرب الأخضر التي جعلت المغرب ينخرط في دينامية عصرية جديدة وعلمية تجعل من الفلاحة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإننا نسجل اليوم في فريق التجمع الوطني للأحرار أن للحكومة منظور وتصور جديد للفلاحة بنهج علمي يعتمد إستراتيجية اقتصادية حديثة تخرج بنا من المنظور القديم للفلاحة المرتكزة على أساس الزراعة والماشية، أي الفلاحة الذاتية، إلى اعتماد فلاحة عصرية تكون قاطرة اقتصادية .

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، فإننا نثمن مجهودات الحكومة الهادفة إلى تطوير وتجديد منهجية القطاع، ونعتبر أن الإستراتيجية الجديدة المسماة " أليوتيس" منهجية علمية محكمة تؤسس لانخراط المغرب في العصرنة والتحديث، وفي انتظار استكمال التطبيق الشامل للإستراتيجية، فإننا نتقدم بالاقتراحات الآتية:

أولا: التركيز على المراقبة الصارمة لجميع أنواع الخروقات التي تعرفها عملية استغلال المنتوج وطيلة جميع المراحل، من مرحلة الصيد ثم البيع إلى مرحلة التصنيع ومرحلة التصدير، خاصة أن الاتحاد الأوربي تفرض تتبع مسار الصيد لتمكين المنتوج المغربي من ولوج أسواقها .

ثانيا: وضع تصاميم التهيئة لجميع المصايد والتعجيل بإخراجها، ومنها على الخصوص، صيد السمك السطحي وكدا المصايد التي تعرضت للاستنزاف، خاصة صنف القشريات

ثالثا:إعطاء الأولوية للمهنيين المغاربة في المصايد التي لازالت قابلة للاستغلال.

رابعا: تأهيل التجهيزات الأساسية وعلى الخصوص الموانئ الجنوبية، ونخص بالذكر ميناء الداخلة، لجعل واجهته تطل على المحيط الأطلسي، حفاظا وحماية للبيئة بخليج الداخلة.

خامسا: في انتظار إخراج قانون بيع السمك بالجملة، إننا ندعو إلى تنظيم عملية البيع للحد من تدخل الوسطاء لحماية المنتج والمستهلك معا.

سادسا: إيجاد حل عاجل للعاملين بالصيد التقليدي للاستفادة من التغطية الصحية والتأمين والضمان الاجتماعي.

سابعا: مستقبل العاملين المتخصصين في الشباك المنجرفة بعد بداية المنع في يناير 2012، فلا بد من التفكير في بديل لضمان مورد رزقهم وحمايتهم من التشرد.

ثامنا: لقد عهد إلى المكتب الوطني للصيد عملية تسيير الموانئ في إطار الإستراتيجية الجديدة والتي يجب تزويده بالموارد المالية والبشرية اللازمة.

تاسعا: يجب توضيح طريقة تدبير الأوراش البحرية من طرف المكتب الوطني للصيد في نطاق (Global Operator) علما أن من أهم الخدمات التي ينتظرها المهنيون هي إصلاح وصيانة البواخر.

عاشرا: يجب عقلنة صيد الأخطبوط بجميع أصنافه بشكل يسمح بتجديد الموارد السمكية على أساس إيجاد بديل للأساطيل التي ستغادر المصايد المعنية بالعقلنة.

قطاع التجارة الخارجية:

نعتقد أن الأمر يستحق أكثر من وقفة لأن الأرقام صادمة وتدل على واقع ومستقبل مخيف مقلق لا يبعث عن الارتياح، ولا يساهم في تحسين عجز ميزان الأداء بالوثيرة المطلوبة، باستثناء مبيعات الفوسفاط التي استفادت هذه السنة من ظروف استثنائية وخاصة وهنا نتساءل هل الحكومة استراتيجية لاستغلال هذا الإقلاع الذي عرفه القطاع، كما نتساءل لماذا لم تفكر الحكومة في استغلال مناجم أخرى كالموجودة مثلا في جهة الشاوية وسطات بالخصوص ؟.

تم إننا نتساءل كذلك هل للحكومة تقييم لنتائج الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول ، وهل تم الوقوف على مواطن الخلل انها امتيازات مهمة في زمن التكتلات الإقليمية والدولية لكن نتائجها دون المستوى المرغوب، ونرى أنها قد تلعب دورا هاما إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، خاصة أن أسواق أوربا الزبون التقليدي للمغرب والسوق الاول للمغرب يعرف انكماشا وركودا كبيرين مؤثران على حجم صادراتنا وسياحتنا وعائدات عمالنا بالخارج، وبهذا يكون

المغرب لا يملك أية قوة للتأثير على القرارات المتحكمة في الأسواق الدولية.

لذا يجب الاعتراف بأنه وجب إعادة ترتيب الأوراق فيما يخص إشكالية العجز التجاري وعدم الاقتصار على الأسواق الأوربية المتأثرة بتداعيات ألازمة.

إن الأمر يتعلق بإعادة توظيف وتسويق الاتفاقيات التجارية على اعتبار أنها امتيازات لجلب الاستثمارات الخارجية، على اعتبار أنها امتيازات يتوفر عليها المغرب، وهذا الأمر موكول إلى الدبلوماسية المغربية.

كما أن لتقوية النسيج الاقتصادي المغربي يجب الاعتماد على تقوية دور المقاولة المغربية لتتأقلم أكثر مع تقلبات العرض والطلب في الأسواق الدولية وهو ما يتطلب خلق مناخ جديد يقتضي تشجيعات جديدة تهم سوق التمويل وإصلاح المنظومة الضريبية لأن الضريبة على القيمة المضافة تعتبر اكبر نسبة على صعيد دول البحر الأبيض المتوسط.

قطاع الصناعة التقليدية:

ولا يفوتنا هنا دون أن ننوه بالمجهودات الحكومية الحثيثة المبذولة في قطاع الصناعة التقليدية ، حيث نسجل بارتياح المراحل التي قطعتها رؤية 2015 من خلال ما تحقق في مختلف أوراش هذه الرؤية من تقدم في الإنجاز.

هذا، ونشجع جميع المبادرات الحكومية التي جاءت من خلال مشروع القانون المالي لهذه السنة ، حيث ننوه بما تم وسيتم انجازه في مجال دعم البنيات التحتية للتسويق والإنتاج وكذلك نسجل بارتياح المسار الذي تتخذه هذه الرؤية لدعم البعد الجهوي من خلال المخططات الجهوية لتنمية الصناعة التقليدية والتي جعلت من أقاليمنا الجنوبية إحدى أول مراحلها.

وفي الأخير لا يسعني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن ونبارك المجهودات التي تبذلها الحكومة وعلى رأسها لسادة الوزراء الذين شرفونا بالحضور داخل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لنا كل والذين قدموا عروضا قيمة أثناء تقديمهن لميزانياتهم القطاعية المندرجة ضمن اختصاص هذه اللجنة مطالبينهم في نفس لوقت بضرورة بلورة أفكارنا واقتراحاتنا وأخذها بعين الاعتبار في تدبيرهم للقطاعات التي يشرفون عليها.

لهذا كله واعتبارا لما نتحلى به داخل التجمع الوطني للأحرار من مسؤولية وانضباط ونزاهة واحتراما لمبادئنا واختياراتنا السياسية داخل الأغلبية الحكومية فإننا سنصوت بال لما نتحلى به داخل التجمع الوطني للأحرار من مسؤولية وانضباط ونزاهة واحتراما لمبادئنا واختياراتنا السياسية داخل الأغلبية الحكومية فإننا سنصوت بالإيجا ب على مشاريع الميزانيات القطاعية المندرجة ضمن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

5. الفريق الاشتراكي

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك برسم السنة المالية 2010.

إننا نعتبر مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لحظة سياسية بامتياز إذ تسمح بالوقوف على السياسات الحكومية ومساءلة الجهاز التنفيذي في إطار المهام الدستورية الموكولة للمؤسسة التشريعية، وحتى لا يختزل هذا الدور في هذه الفترة الوجيزة والمكثفة من السنة، فإننا نتطلع إلى إعمال هذا الاختصاص على امتداد السنة ومن ثمة دعوتنا للتفكير سويا في الصيغ والآليات الكفيلة بتحقيق هذا المبتغى وتضمينه للقانون التنظيمي للمالية.

إنه بفضل السياسات المعتمدة في العقد الأخير تقوت تنافسية الاقتصاد المغربي مما جعله قادرا على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية وامتصاص الصدمات إلا أن نهج سياسة المشاريع الكبرى وتسطير الإستراتيجيات القطاعية وإن كان ذلك مرغوبا فيه فإن المواطن لا يلمسها في حياته اليومية لأن انعكاساتها الإيجابية وجني ثمارها تكون

على المدى المتوسط والبعيد مما يولد لديه إحساس بعدم الاستفادة من خيرات بلاده، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى ردود فعل سلبية مما يحتم تسطير إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مشاريع وبرامج قريبة المدى معززة بإجراءات آنية تندرج ضمن مقاربة التعاطي مع سياسة القرب لمواجهة الفقر والتهميش والهشاشة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن مؤشرات التنمية الاجتماعية لازالت دون آمال وطموحات الشعب المغربي المشروعة وذلك رغم الوعي بها من خلال رفع الإعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي كان محط إجماع وطني لم يحقق النتائج والأهداف التي تطلعنا إليها جميعا، الأمر الذي استوجب اللجوء إلى برنامج استعجالي لتدارك التأخير الحاصل بتسريع وثيرة الإصلاح على امتداد الفترة 2012/2009 وذلك لاستكمال تعميم التمدرس وتوسيع قاعدة المستفيدين والحد من ظاهرة الهدر المدرسي بتفعيل إلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة مع تشجيع المبادرة والتفوق ومعالجة المشاكل الأفقية لمنظومة التعليم وتوفير وسائل النجاح. إنه برنامج طموح يهدف إلى إعطاء دفعة جديدة لإصلاح منظومة التربية والتعليم. ومن باب ضمان الشروط الكفيلة بإنجاحه لا بد من تعبئة كل المسؤولين وكافة الفاعلين والمتدخلين للعمل على توفير النقل للتلاميذ وتعزيز شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وتقوية الدعم المباشر للأسر المعوزة خاصة في الوسط القروي ضمانا لاستمرار تمدرس البنات على وجه التحديد. وبخصوص معضلة التشغيل وخاصة حاملي الشهادات، فإن هذه الأخيرة عنوان لفشل السياسة التعليمية التي تستنزف موارد هامة من الميزانية العامة دون أن تستجيب لمتطلبات سوق الشغل نظرا لعدم ملاءمة البرامج والمناهج من المستلزمات التي تفرضها التحولات الاقتصادية وتحتمها سياسة الانفتاح على العالم الخارجي والأسواق الدولية في إطار اتفاقيات التبادل الحر التي تربط المغرب مع شركاءه ومختلف المتعاملين معه.

إن رفع الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين المهني مع ضمان تحسين المردودية لمن شأنها تعزيز الإجراءات السابقة الذكر بتكوين الكفاءات الكفيلة بتغطية النقص الذي تعانيه بعض القطاعات الجديدة الواعدة مثل الخدمات عن بعد والتكنولوجيات الحديثة والإلكترونيك وصناعة لوازم الطائرات وغيرها من المجالات.

وفي مجال التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن نثمن مواصلة تفعيل المخطط الإستراتيجي 2012/2008 الذي يقوم على مقاربة مندمجة وخصوصية ترتكز على مقاربات حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والتنمية الشاملة مع التركيز على الإشكاليات المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والعجزة.

ولتحسين المؤشرات الصحية تهدف الإستراتيجية القطاعية إلى تنمية عرض خدمات صحية سهلة الولوج ومتوفرة وموزعة بشكل متوازن على مستوى الجهات وتعزيز البرامج الوطنية الخاصة بتتبع الأمهات والأطفال عند الولادة ومحاربة السرطان والقصور الكلوي والسكري وأمراض القلب والشرايين والسل، كل ذلك مع إعادة تحديد الدور الإستراتيجي بمختلف المتدخلين في القطاع.

هذا علما أن سنة 2010 تتزامن مع دخول برنامج المساعدة الطبية حيز التنفيذ لفائدة الفئات المعوزة لنتساءل في نفس السياق عن فئات أخرى من المجتمع المغربي لازالت خارج التغطية وفي مقدمتها الحرفيون والفلاحون والطلبة الجامعيون. فأين نحن من ضمان 80% من المواطنين الموعود بها؟ ولا يفوتنا بهذه المناسبة المطالبة بإعادة النظر في السياسة الدوائية ولا سيما تحديد أثمان الأدوية بما يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطنين وذلك على ضوء تقرير اللجنة البرلمانية مع ضرورة تحسين ظروف استقبال المرضى وذويهم والحد من ظاهرة الرشوة وسوء المعاملة ومواصلة مخطط الصحة القروية من خلال توفير الوحدات المتنقلة.

وسيرا على نفس النهج ومن منطلق إرساء سياسة القرب نثمن برمجة المشاريع الرياضية والثقافية التي تمت برمجتها لفائدة الشباب من أجل مزاولة أنشطتهم وتحصينا لهم من الانحراف وراء التيارات الهدامة وتفاديا للسقوط في براثين الآفات الاجتماعية لهذه نحيي المجهود الرامي إلى رفع الإعتمادات المخصصة لقطاعي الثقافة والرياضة وذلك بالموازاة مع مواصلة المشاريع الوطنية ونخص بالذكر في هذا السياق مواصلة الأشغال بالمتحف الوطني للفنون المعاصرة والمعهد الوطني العالي للموسيقى ومواصلة دعم الكتاب والقراءة والإبداع وإنعاش التراث الثقافي بمختلف تعابيره.

وبالعودة إلى قطاع الشبيبة والرياضة نحيي مبادرة إحداث نوادي سوسيورياضية للقرب بشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص؛ إذ لا الكم ولا النوع من دور الشباب ومراكز الاستقبال الحالية يمكن لها تلبية الحاجيات الملحة والمتجددة للطفولة والشباب. ونسجل في هذا السياق الإرادة المعبر عنها لاستفادة 300.000 طفل من برنامج العطل للجميع وإنجاز 5 مخيمات وتشييد مركزين للإصطياف وإحداث 30 دار للشباب مع تأهيل الرصيد الحالي الذي يتوفر عليه القطاع.

وفي إطار سياسة القرب التي تنهجها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تم تعميم نيابات الشؤون الإسلامية والمجالس المحلية للعلماء على مجموع التراب الوطني ومواصلة إصلاح الحقل الديني وتحسين ظروف ممارسة الشعائر الدينية وذلك بتعزيز برامج التوعية وتأطير الساكنة والعناية بالتكوين المستمر للأئمة والمرشدين وإحداث قنوات للتواصل مع المغاربة القاطنين بالخارج وتوعيتهم.

وصيانة للذاكرة الوطنية تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها لاسترجاع الوثائق الوطنية المتعلقة بالمقاومة والمساهمة في إنتاج الأعمال السينمائية والتلفزية والإذاعية المتعلقة بتاريخ المقاومة والمساهمة في بناء وتجهيز المركبات السوسيو ثقافية للمقاومة بعدة أقاليم بشراكة مع الجماعات المحلية، مع ما يرافق هذه البرامج من عناية بالأوضاع المادية والأحوال المعيشية والظروف الصحية للمنتمين وإشاعة القيم المثلى للوطنية الحقة وللمواطنة الإيجابية.

ووعيا بالتنافسية المتزايدة التي يعرفها قطاع الاتصال السمعي/البصري منه على الخصوص ولتأهيل مشهدنا وتقوية حضوره أصبح الدعم المالي للشراكة الوطنية للإذاعة والتلفزة مشروط بتوفير عقد برنامج تلتزم بتنفيذه في تقديم الخدمة العمومية المتعلقة بالأخبار والتربية والترفيه بالنسبة لكافة شرائح المجتمع المغربي مع تعزيز المجهودات لتطوير الإنتاج الوطني وتحفيز الابتكار وتحسين جودة البرامج. ولا بد في هذا السياق من الاستبشار خيرا لقرب شروع القناة الأمازيغية والمحطة للإذاعية للحسيمة في بث برامجه وكذا تعزيز القناة التلفزية بالعيون.

وعلاقة بالصحافة الوطنية المكتوبة فإنه رغم المنحة السنوية برسم الدعم المالي لفائدة الجرائد والمقاولات الصحافية، فإنها لم ترق إلى مستوى تطلعات القراء وعموم المهتمين والمتتبعين، فأمر إعادة تأهيلها تأهيلا حقيقيا بات ضرورة تحتمها الا نزلاقات والزيغ عن الضوابط القانونية وتجاهل أخلاقيات المهنة لتصفية الحسابات والتشنيع بأعراض الناس والتشهير بهم. إن تعديل قانون الصحافة أصبح مطلبا ليس للمهنيين فقط لهذا ينبغي التعاطي معه على أساس تكريس حرية التعبير في حدود التمتع بالحقوق مع التقيد بالواجبات وأن لا أحد يعلو على سلطة القانون.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

ومن باب ربط البرامج والمشاريع بالنتائج وجب إرساء ثقافة المصاحبة والتقييم والمساءلة عن تدبير الشأن العام دون الإفلات من العقاب لكل من سولت له نفسه الاستهتار بالمسؤولية والتلاعب بمصالح المواطنين وإهدار المال العام وبتعبير آخر إعمال مبادئ الحكامة الرشيدة في التدبير.

وعلاقة بمسلسل تحديث الإدارة العمومية وفي نطاق نهج سياسة اللامركزية واللاتركيز نشدد على ضرورة إحداث قطيعة مع منطق التدخل المركزي والعمودي الذي ساد في السابق وذلك بتوسيع مجال استقلالية التدبير وتخفيف الوصاية المركزية وتعويضها بالمصاحبة مع تعزيز المراقبة البعدية بتفعيل مقتضيات المحاكم الجهوية للحسابات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

السيد الرئيس

السيد الوزير

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أقدم مساهمة الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، وهي قطاعات نوليها أهمية خاصة في فريقنا. على اعتبار أن السياسة الخارجية هي المدخل الأساسي لتعزيز مكانة المغرب وخدمة مصالحه الكبرى عبر دبلوماسية هادفة تكون كامتداد استراتيجي للتأهيل الوطني الشامل وانطلاقا من المبادئ والثوابت التي

تكرس الدفاع عن الشرعية واحترام سيادة الدول واستقلالها ضمن قواعد موضوعية على أساس حسن الجوار وخدمة التضامن الدولي اعتمادا على أسلوب متزن ومعتدل ومنفتح، دفاعا عن قضايانا المقدسة وصيانة لوحدتنا الترابية التي هي غير قابلة للمساومة مهما كانت الظروف، وخدمة كذلك لقضايا السلم والاستقرار في عدد من مناطق العالم وبقاعه وفي منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

إن الواجب المقدس يدعونا اليوم، في هذا الظرف بالذات إلى تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا المصيرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية بكل مسؤولية وطنية لإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة، وحماية مصالحنا الحيوية العليا وسيادة وحدتنا الترابية الكاملة.

وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نشيد جميعا بالرؤية السديدة، والتوجيهات الإستراتيجية النيرة التي جاءت في الخطاب الملكي التاريخي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، والذي أكد فيه جلالة الملك على (ضرورة تضافر كل الجهود الدبلوماسية الرسمية والموازية لمواجهة مناورات خصوم وحدتنا الترابية والذود عن سيادة الوطن ووحدته ومقدساته).

ونعتبر أن هذا الخطاب الملكي هو بمثابة خارطة طريق وبرنامج عمل مندمج بمكونات بشرية وسياسية وقانونية ومؤسساتية وتنموية في انفتاح على المنتظم الأممي لإيجاد حل سياسي توافقي وواقعي، ونهائي على أساس مقترح الحكم الذاتي وفي نطاق السيادة الكاملة لوحدتنا الترابية.

وهو خطاب جاء بحمولات سياسية ووطنية برفضه للمنطق الانفصالي والتآمري ضد الوحدة الوطنية وجعل حقوق الإنسان والديمقراطية مطية لتآمر الخارجين عن القانون مع أعداء الوطن على سيادته ووحدته ومصالحه العليا، وهو مخطط تم إفشاله خصوصا أمام سعيه لإثارة ضجيج إعلامي واصطناع الأحداث لتحويل اهتمام الرأي العام عن حقيقة معاناة المحتجزين. لذلك المطلوب اليوم هو:

ـــ إعطاء قوة للخطاب الدبلوماسي ليكون في مستوى تطورات وتحديات القضية الوطنية، والرد الحازم والعاجل على كل استفزاز أو إجراء يستهدفها.

ـــ الرفع من مستوى التنسيق مع الجهود البرلمانية والحزبية والشعبية وتمكين الفاعلين من المعلومات الضرورية والمحينة.

ـــ عقد لقاءات مستمرة ومنتظمة مع جميع مكونات الدبلوماسية الموازية وإطلاعهم على ميكانيزمات العمل الدبلوماسي لضحد جميع مواقف خصوم الوحدة الترابية وتسويق المشروع الديمقراطي الحداثي التي تعرفه بلادنا خارجيا.

– أجرأة مضامين الخطاب الملكي وتسريع وثيرة التنمية ومواصلة الأوراش التجهيزية والاجتماعية المنجزة بالأقاليم الجنوبية.

– ضرورة نهج استراتيجية هجومية والضغط على المستوى السياسي والحقوق بخصوص وضعية المحتجزين بتندوف.

السيد الرئيس

إن منطق التوافق الوطني حول التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية وللدبلوماسية هو مكسب مهم بالنسبة لبلادنا في ظل تصاعد حدة التحديات التي يواجهها المغرب في مجاله الجيوسياسي وفي محيطه الاقتصادي والإعلامي، مما يفرض علينا تطوير دبلوماسيتنا لكي تستوعب هذه التحولات الدولية، نواجه تحديا خطيرا جدا متعلقا بوحدتنا الترابية ونواجه تحديا لا يقل خطورة متعلقا بسبتة ومليلية، أي هناك تحدي جيوسياسي مباشر.

ونواجه تحديا اقتصاديا فيما يتعلق بالشراكة الأورومتوسطية وانعكاساتها الايجابية بطبيعة الحال، لكن كذلك السلبية على بنية الاقتصاد الوطني، نواجه كذلك الانعكاسات السلبية للشراكة المغربية الأمريكية، هذه التحديات التي يفرضها المجال الإقليمي والجهوي للمغرب، وتفرضها التحرر بتحرير المناطق التي ما تزال محتلة، وتسوية ملف الوحدة الترابية وتفرضها ديناميكية الشراكة والاندماج الاقتصادي في المحيط الجهوي والإقليمي، وهنا سيقودنا الحديث إلى أن الحاجة إلى دبلوماسية موازية تقودها أحزاب ومؤسسات تشريعية واقتصادية وثقافية ومنظمات غير حكومية، ستبقى ملحة وضرورية على اعتبار أن الحكومة لا تملك صلاحيات واسعة وحقيقية لإنتاج مبادرات دبلوماسية تنسجم مع برنامجها العام.

وقياسا على ذلك فمن بين المؤسسات التي يجب أن تأخذ مجالا أوسع للتأثير في الفعل الدبلوماسي نجد مؤسسة البرلمان، حيث أصبح مفهوم الدبلوماسية البرلمانية إحدى التعبيرات الواضحة التي يتم من خلالها تأكيد وجود موقع للمؤسسات التشريعية في مجال السياسة الخارجية كأسلوب جديد يعطي للتحرك الدبلوماسي ثقلا ومصداقية فريدة من نوعها، لأنه يقنع المخاطب بأن الموقف التفاوضي للدولة

ليس وليد نزوة شخصية للقيادة، أو معبرا عن طموحات شخصية بل يعطيها الاقتناع الكامل بأنه معبر عن طموح شعب بأكمله تمثله السلطة التشريعية في أعلى المؤسسات وهي المؤسسات البرلمانية.

ولأن الدبلوماسية اليوم لم تعد حكرا على الجهاز التنفيذي، وإنما أصبحت مجالا مشاعا للجهاز التشريعي والفعاليات الحزبية الأخرى، وكلما تمكنت هذه الفئات من المشاركة بدورها في آلية اتخاذ القرار على الصعيد الدولي، إلا وأعطت لمواقف الدولة في هذا المجال مزيدا من القوة ومزيدا من المصداقية، ومزيدا من القدرة على التأثير.

السيد الرئيس،

إذا كان دور الخارجية يسعى إلى تعزيز مكانة المغرب وخدمة مصالحه الكبرى فإن دور الدفاع هو السهر على السيادة الوطنية وحمايتها، ومن هذا المنطلق نغتنم في الفريق الاشتراكي هذه المناسبة لكي نتقدم بتحية تقدير وإكبار لكل أفراد قواتنا المسلحة المرابطين في حدودنا جنودا وضباط صف وضباط ، وفي كل الرتب العسكرية تحت قيادة جلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، كما ننحني بكل إجلال أمام الأرواح الزكية للشهداء الذين ضحوا بحياتهم فداء للوحدة الترابية ببلادنا، إن انخراطنا في تأييد عصرنة وتحديث قواتنا المسلحة الملكية وإعدادها بكل الوسائل الضرورية والتكنولوجيا العسكرية الحديثة والاهتمام بأوضاعها الاجتماعية هو جزء من إيماننا بتحصين هذا الوطن وحماية أراضيه وكرامة أبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية المتعلقة بلجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية وذلك برسم السنة المالية 2010. وبما أنه لا يحصل لنا الشرف لمحاورة ومناقشة وزارة الداخلية سواء على مستوى اجتماعات اللجنة التي ينبغي أن تكون مكثفة ومنتظمة أو على مستوى الجلسات العمومية للأسئلة الشفهية، يبدو أن التذكير بالمقتضيات الدستورية بات أمرا ضروريا نظرا لغياب التواصل اللازم للإدارة الوصية على الجماعات المحلية مع مجلس المستشارين على اعتبار التمثيلية الوازنة للجماعات داخل هذه المؤسسة التشريعية الدستورية.

وقبل الخوض في بعض التفاصيل لا بد، السيد الوزير، من استحضار السياق العام الذي يندرج ضمنه مشروع قانون المالية هذا؛ ولاسيما ونحن نودع سنة 2009 التي تميزت بتنظيم انتخابات عامة جماعية لتجديد ولاية أعضاء المجالس الجماعية وأعضاء الغرف المهنية علما أن هذه العمليات وما تلاها قد أفضت إلى تجديد ثلث مجلس المستشارين الذي ستستمر ولايته إلى سنة 2018. إن هذه الاستحقاقات علاوة على أنها تصريف للامركزية وتفعيل للديمقراطية بكل أبعادها فإنها ولا شك تكريس لدور المؤسسات والنخب في تشييد المغرب الجديد الذي نطمح جميعا إلى بنائه لنلحق بركب النماء والتطور في ظل مجتمع ديمقراطي حداثي يكفل لمواطنيه العيش الكريم في كنفه.

ولن يتأتى هذا إلا بمؤسسات ذات مصداقية منتخبة انتخابا حرا ونزيها لا تشوبها أدنى شائبة. لكن السيد الوزير ما عشناه وما تم تداوله من مسلكيات وممارسات العديد من المرشحين الذين اصطلح على تسميتهم بالناخبين الكبار من تلاعبات ليضرب في العمق مصداقية المؤسسات وينال من الفعل السياسي ويحط من مكانة النخب المفروض فيها القدوة والمساهمة المبدعة في ابتكار الحلول الكفيلة بالنهوض بأوضاعنا والمساهمة في حل الإشكاليات ورفع التحديات المطروحة على بلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن العزوف عن التسجيل والعزوف عن التصويت بمثابة رسائل واضحة إلى كل من يهمهم الأمر؛ فعدم المساءلة والإفلات من العقاب من شأنه أن يؤديا إلى استفحال الظواهر السلبية والإخلال بالممارسة الديمقراطية والمساس بقدسية العمليات الانتخابية. من هذا المنطلق نشدد في الفريق الاشتراكي على ضرورة تخليق الحياة العامة بالوقاية

من الفساد عبر تفعيل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتعزيز آليات الشفافية والنزاهة على اختلال مستويات العمليات الانتخابية.

إن القطيعة مع أساليب الماضي والممارسات المشينة تعزز ولا شك مسلسل الإصلاحات بتكريس دور المؤسسات وإرساء دعائم دولة الحق والقانون وتثبيت الديمقراطية المحلية.

إننا في الوقت الذي نسجل فيه التحول الحاصل على مستوى وظائف ومهام وزارة الداخلية، خلافا لما كان سائدا في القرن الماضي، نتطلع إلى أن تلعب أدوارا جديدة تتمثل في دعم الجهود التنمية بتوفير الأجواء الملائمة لجلب الاستثمارات وتأهيل بلادنا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. إن المدخل الأساسي لما سبق ذكره يتمثل في الترجمة الفعلية للمفهوم الجديد للسلطة والعمل على ممارسة سياسة القرب بالإصغاء إلى هموم المواطنين وانشغالاتهم وتحسين الخدمات الحيوية واليومية لعموم الساكنة بدءا بتوفير الأمن وصيانة الأعراض والممتلكات وجعل الإدارة في خدمة المواطنين وتطهيرها من البيروقراطية والرشوة وكل مظاهر البطء والتعقيد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الأوضاع التي تعيشها جل المدن المغربية لا تبعث على الارتياح؛ فملفات الفساد والتلاعب بالمال العام وتسخير المواقع لخدمة المصالح الشخصية سمة لازمت تدبير الشأن المحلي نتيجة لغياب المحاسبة الصارمة وغياب المساءلة المستمرة.

إن آليات الافتحاص وتدقيق الحسابات لا بد أن تعرف طريقها حول التنفيذ المنتظم تفاديا لوقوع الفضائح والتي غالبا ما تكتشف بعد فوات الأوان وباعتباركم، السيد الوزير، تمثلون سلطة الوصاية ووعيا منا بالمقتضيات المعمول بها سواء تعلق الأمر بالقانون 00.78 والتعديلات التي لحقت به من خلال الممارسة تؤشر على بعض الإشكاليات والاختلالات التي لابد من الوقوف عليها لإيجاد حلول تتماشى مع الفلسفة التي كانت وراء إقرار الديمقراطية المحلية لتحقيق التنمية المنشودة.

إننا نلاحظ اللجوء المتنامي لصيغة التدبير المفوض دون سند قانوني يحكم ويؤطر هذه الظاهرة فلابد من وضع ضوابط لها تأخذ بعين الاعتبار معايير الجودة والاستمرارية ورفع المردودية؛ فأغلب المدن التي تعرف هذا النظام تعيش أوضاعا متأزمة واختلالات في التسيير مثل الدار البيضاء وأكادير والرباط... سواء تعلق الأمر بالنقل الحضري أو جمع النفايات ومعالجتها أو توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وذلك نظرا إما لضبابية دفاتر التحملات أو لغض الطرف عن مقتضياتها ومضامينها.

كما أنه من الإشكاليات التي لازالت قائمة تداخل بعض اختصاصات السلطات الترابية مع الإدارة المحلية من جهة وتداخل مهام المجالس الجماعية مع باقي المؤسسات وخاصة مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات من جهة ثانية.

إن عدم تمكين الجماعات من بعض الوسائل والآليات أمر يحول دون تنفيذ بعض قراراتها ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتحرير الملك العمومي وزجر مخالفات البناء وحفظ الصحة والمحافظة على البيئة ورمي النفايات بما فيها النفايات الطبية.

السيد الوزير، إذا كنا نسجل إيجابا الترجمة الفعلية والمتواترة للامركزية بتوسيع تدخلات الجماعات المحلية، فإننا نسجل في نفس الآن التأخير الحاصل في عمليات اللاتركيز لتحويل المزيد من صلاحيات الإدارات المركزية لممثلياتها المحلية وذلك بغية تقريب مراكز القرار من المواطنين.

وغير بعيد عن هذا المجال، فإن تكريس المجالس الجهوية كمؤسسات دستورية فاعلة يتطلب تمتيعها بصلاحيات أوسع مما هو عليه الأمر حاليا مع تمكينها من الوسائل المادية والأطر والموارد البشرية اللازمة لانخراطها في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ووعيا منا بما تقوم به بعض المديريات التي تشرفون عليها ورغم الصعوبات والمخاطر التي تعترضها، فإننا في الفريق الاشتراكي نثمن المجهودات الرامية إلى محاربة الشبكات الإرهابية خاصة على مستوى توجيه الضربات الاستباقية لمختلف الخلايا والتنظيمات الإرهابية التي تستهدف بلادنا.

غير أن المنظومة الأمنية الرامية إلى حماية المواطنين وممتلكاتهم ومكافحة تجارة المخدرات والحد من الهجرة السرية والاتجار في البشر لازالت دون السرعة والفعالية المطلوبتين للحد من هذه الظواهر السلبية؛ فلازال المواطنون عرضة للنشل والسرقة في الشارع العام بل أصبحت المؤسسات البنكية هي الأخرى عرضة للصوص وذوي السوابق وفي واضحة النهار، ولازالت المؤسسات التعليمية ومحيطها

مجالات مستهدفة من طرف مروجي المخدرات بمختلف أنواعها مما يهدد ناشئتنا وأبناءنا، ولازالت مظاهر الاغتصاب والعنف ضد النساء والأطفال.

إنها تحديات أمنية لازالت قائمة مما يستوجب المزيد من تكثيف جهود كافة المتدخلين وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة وذلك في ارتباط وتفاعل جدلي مع تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لمختلف القوات الأمنية وتعزيز مواردها البشرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن بلادنا لازالت في حاجة إلى مواصلة جهود الإصلاح في مجالات السياسة وحقوق الإنسان وحرية التعبير وولوج المعلومات ومعالجة إشكالية الخصاص الاجتماعي بكل تعابيره وتجلياته وتكريس مقاربة النوع بالمزيد من إشراك المرأة في مصادر القرار على اختلاف مستوياتها، ومحاربة الفقر والتهميش ومظاهر الهشاشة ضمن مقاربة متجددة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حفاظا على فلسفتها وروحها النبيلتين مع التقييم المنتظم لمرد وديتها ونجاعتها.

مناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

إن محطة مناقشة مشروع قانون المالية لحظة سياسية بامتياز رغم الطابع الرقمي والإحصائي لهذه الوثيقة السنوية التي تترجم التوجهات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة القيام بها على امتداد سنة وقد تتمخض عنها قرارات وإجراءات ترهن بلادنا لعدة سنوات.

من هذا المنطلق نريد مناقشتكم، السيد الوزير، مع استحضار السياق العام الذي يندرج ضمنه مشروع قانون المالية هذا ولاسيما ونحن نودع سنة 2009 التي تميزت بتنظيم انتخابات عامة جماعية لتجديد ولاية أعضاء المجالس الجماعية وأعضاء مجالس المقاطعات وكذا انتخاب أعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء الغرف المهنية لولاية انتدابية جديدة تستمر إلى غاية سنة 2015 علما أن هذه العمليات برمتها قد أفضت إلى تجديد ثلث مجلس المستشارين الذي ستستمر ولايته إلى سنة 2018.

إن هذه الاستحقاقات علاوة على أنها تصريف للامركزية التي اختارتها بلادنا وتفعيل للديمقراطية بكل أبعادها فإنها ولا شك تكريس لدور المؤسسات والنخب في تشييد المغرب الجديد الذي نطمح إلى بناءه لنلحق بركب النماء والتطور في ظل مجتمع ديمقراطي حداثي يكفل لمواطنيه العيش الكريم. ولن يتأتى هذا إلا بمؤسسات ذات مصداقية منتخبة انتخابا حرا ونزيها ولا تشوبها أدنى شائبة، لكن، السيد الوزير، ما عشناه وما تداولته العديد من المنابر الصحافية حول سلوكات وممارسات العديد من المرشحين وما اصطلح على تسميتهم بالناخبين الكبار من أساليب وتلاعبات وبيع وشراء في الضمائر ليضرب في العمق مصداقية المؤسسات وينال من الفعل السياسي ويحط من مكانة النخب المفروض فيها القدوة والمساهمة المبدعة في ابتكار الحلول الكفيلة بالنهوض بأوضاعنا والمساهمة في حل الإشكاليات ورفع التحديات المطروحة على بلادنا. إن العزوف عن التسجيل والعزوف عن التصويت بمثابة رسائل واضحة إلى كل من يهمهم الأمر فعدم المساءلة والإفلات من العقاب من شأنهما استفحال الظواهر السلبية والإخلال بالممارسة الديمقراطية والمساس بقدسية العمليات الانتخابية. من هذا المنطلق نشدد في الفريق الاشتراكي على ضرورة تخليق الحياة العامة بالوقاية من الفساد عبر تفعيل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتعزيز آليات الشفافية والنزاهة في المستويات المختلفة للانتخابات.

ورغم إحداث **"لجنة المساواة وتكافؤ الفرص"** لدى كل مجلس جماعي وباعتماد مقاربة النوع عند وضع المخططات الجماعية للتنمية وتخصيص دوائر انتخابية إضافية وإقرار أسلوب تحفيزي مالي بما في ذلك **صندوق الدعم** فإن تمثيلية النساء لازالت دون المكانة التي أصبحت تحتلها المرأة داخل المجتمع وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وباعتباركم، السيد الوزير، تشكلون سلطة الوصاية ووعيا منا بالمقتضيات المعمول بها، سواء تعلق الأمر بالقانون 78.00 والتعديلات التي لحقت به من خلال القانون 17.08، على اعتبار أنها صيغ جد متقدمة قياسا مع ما كان عليه الأمر سابقا فإن الممارسة تؤشر على بعض الإشكاليات والاختلالات التي لا بد من الوقوف عليها لإيجاد حلول تتماشى مع الفلسفة التي كانت وراء إقرار الديمقراطية المحلية وتحقيق التنمية المنشودة وفيما يلي البعض منه:

– تعدد آليات الوصاية وتعقد مساطرها: وزارة الداخلية، وزارة المالية، المجلس الأعلى للحسابات.

– تداخل بعض اختصاصات الإدارة الترابية مع الإدارة المحلية.

– عدم تدقيق بعض الاختصاصات يفتح المجال لتداخل مهام الجماعة مع باقي المؤسسات وخاصة مجلس العمالة أو الإقليم ومجلس الجهة.

– اللجوء إلى دوريات ومذكرات ومناشير تفرغ أحيانا المقتضيات القانونية من محتوياتها.

– عدم تمكين الجماعات من الوسائل الكفيلة بتنفيذ بعض قراراتها ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتحرير الملك العمومي وزجر مخالفات البناء وحفظ الصحة والمحافظة على البيئة ورمي النفايات بما فيها النفايات الطبية.

– تدبير المرافق العمومية: تعرف بعض المدن مثل البيضاء، الرباط، أكادير...أوضاعا متأزمة واختلالات في التسيير رغم لجوءها إلى صيغة التدبير المفوض سواء تعلق الأمر بالنقل الحضري أو جمع النفايات ومعالجتها والتطهير السائل وتوزيع الماء والكهرباء (Lydec) وذلك نظرا إما لضبابية بنود دفاتر التحملات أو لغض الطرف عن عدم التزام المفوض لهم بالمقتضيات المنصوص عليها في الضوابط القانونية.

وندعو بهذه المناسبة إلى إضفاء المزيد من الشفافية في مجال الصفقات العمومية وكذا التدبير المفوض للخدمات وتبسيط المساطر الإدارية كما ندعو إلى نهج الحكامة الجيدة باعتماد المراقبة البعدية وتكريس عمليات الافتحاص وتدقيق الحسابات والضرب بقوة على يد كل من سولت له نفسه التلاعب بالمال العام والاستهتار بالمصلحة العامة.

السيد الوزير، إذا كنا نسجل إيجابا الترجمة الفعلية والمتواترة للامركزية بتوسيع تدخلات الجماعات المحلية، فإننا نسجل في نفس الآن التأخير الحاصل في عمليات اللاتركيز لتحويل المزيد من صلاحيات الإدارات المركزية لتمثيلياتها المحلية وذلك بغية تقريب مراكز القرار من المواطنين.

إن بلادنا لازالت في حاجة إلى مواصلة جهود الإصلاح في مجالات السياسة وحقوق الإنسان وحرية التعبير وحق ولوج المعلومات ومعالجة إشكالية الخصاص الاجتماعي بكل تعابيره وتجلياته ومحاربة الفقر والتهميش ومظاهر الهشاشة ضمن مقاربة متجددة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للحفاظ على فلسفتها وروحها النبيلتين مع التقييم المنتظم لمردوديتها ونجاعتها.

ووعيا منا بما تقوم به بعض المديريات التي تشرفون عليها ورغم الصعوبات والتعقيدات والمخاطر التي تكتنفها، فإننا نسجل بشكل إيجابي المجهودات الرامية إلى محاربة الشبكات الإرهابية خاصة على مستوى توجيه الضربات الاستباقية لمختلف الخلايا والمخططات الإرهابية التي كانت تستهدف بلادنا.

غير أن المنظومة الأمنية الرامية إلى حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم ومكافحة تجارة المخدرات والحد من الهجرة السرية والاتجار في البشر لازالت دون السرعة والفعالية المطلوبتين للحد من هذه الظواهر السلبية؛ فلازال المواطنون عرضة للنشل والسرقة في الشارع العام بل أصبحت المؤسسات البنكية هي الأخرى عرضة للصوص وذوي السوابق وفي واضحة النهار، ولازالت المؤسسات التعليمية ومحيطها مجالات مستهدفة من طرف مروجي المخدرات بمختلف أنواعها مما يهدد ناشئتنا وأبناءنا ولازالت مظاهر الاغتصاب والعنف ضد النساء والأطفال مستفحلة.

إنها تحديات أمنية لازالت قائمة مما يستوجب المزيد من تكثيف جهود كافة المتدخلين وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة وذلك في ارتباط وتفاعل جدلي مع تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لمختلف القوات الأمنية وتعزيز مواردها البشرية.

مستقبلا:

– التفكير في تغيير نمط الاقتراع (الناخبين الكبار) .

– التمثيلية النسائية.

– خلق مناخ كفيل بمصالحة المواطنين مع السياسة وصناديق الاقتراع.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن اختصاص لجن العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

في بداية تدخلنا هذا نجدد تأكيدنا على الأهمية البالغة لمشروع إصلاح القضاء ببلادنا باعتباره أحد المداخل الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق والقانون وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي المتضامن، في هذا السياق إننا نتابع باهتمام بالغ الجهود التي تبذلها وزارة العدل والمتمثلة أساسا في أوراش إصلاح المحكمة من حيث البنيات التحتية والموارد البشرية والتكوين، وأوراش التحديث المؤسساتي الداعمة من جهة لاستقلال القضاء والتخليق وضمان المحاكمة العادلة وتحسين التشريع، كما لا يسعنا إلا أن نثمن المنهجية التي اعتمدتها الوزارة والمتمثلة في إعمال المقاربة التشاركية في إعداد التقرير التركيبي باعتباره أرضية مرجعية لمشروع إصلاح القضاء الذي يعتبر ورشا وطنيا جماعيا مفتوحا ومتواصلا لا سقف له مؤكدين أن إقراره وتفعيله مرتبط بمدى انخراط مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بقطاع العدل. إننا كفريق اشتراكي بقدر ما ندرك نوع وطبيعة الاختلالات والمعيقات والمقاومات التي تشكو منها عدالتنا، فإننا لا يمكن، انسجاما مع اختياراتنا ومسؤولياتنا، أن ننضم إلى صف المشككين في آفاق إصلاح القضاء ببلادنا لأننا ضد ثقافة التيئيس التي تتناقض وثقافة المواطنة التي تروم بناء الثقة في الذات وفي المجتمع وفي الوطن وفي المستقبل. إن الحق في المساءلة والنقد لا ينبغي أن يوظف بأساليب أو لأهداف سياسوية أو انتخابوية أو شعبوية خاصة عندما يتعلق الأمر بحقل العدالة الذي يدرك الجميع ماله من قدسية كونية، لذا فإننا ندعو كل الأطرا ف المعنية بمشروع إصلاح القضاء إلى اليقظة اتجاه كل المقاومات الظاهرة والخفية المناهضة لكل إصلاح.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشكل النهوض بالمؤسسات السجنية وإعادة الإدماج محورا أساسيا ضمن الإطار العام لمشروع إصلاح القضاء من خلال أنسنة المؤسسات السجنية وتأهيلها صونا لكرامة نزلاءها وتمكينهم من الحق في إعادة الاندماج الفعلي وسط المجتم ع، غير أن تنامي ظاهرة الجريمة وخاصة تلك التي تستهدف الأطفال والفروع والأصول تجعلنا نطرح أكثر من سؤال حول تطور الجريمة ببلادنا منبهين إلى أن الجهود الملموسة التي تبذلها المندوبية العامة لإدارة السجون لن تؤتي أكلها ما لم يتم الانكباب وبعمق على دراسة هذه الظاهرة، ومن تم اتخاذ التدابير والإجراءات التربوية والقانونية والاجتماعية والثقافية الكفيلة بالحد من الجريمة ومن حالة العود وذلك عبر إعمال مقاربة تعمل وفق النتائج لا وفق الأهداف فقط. في انتظار ذلك ندعو أجهزة المندوبية العامة إلى مضاعفة الجهود الكفيلة بتحقيق المرامي النبيلة التي أسندت لهذه المؤسسة وذلك عبر توفير الفضاءات والتجهيزات الضرورية لتنفيذ برامج التأهيل والاندماج والتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ وتحسين تغذية النزلاء والحفاظ على سلامتهم وصحتهم وكرامتهم مع ما يستلزم ذلك من إعادة النظر في الوضعية الإدارية والمالية لموظفي المندوبية وفق ما يلاءم خطورة وحساسية المهام المسندة إليهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة تحديث القطاعات العامة برسم السنة المنصرمة سجلنا بالإيجاب الخطوة الجريئة التي قطعتها بلادنا من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد من جهة وإصدار منظومة قوانين التصريح بالممتلكات وفق ما التزمت به الحكومة من جهة أخرى، غير أنه وبعد مرور سنة بكاملها لم تر المراسيم التطبيقية طريقها إلى الوجود لذا فإننا نؤكد من جيد على ضرورة التعجل بإصدارها تفعيلا لما تضمنته من مقتضيات هادفة إلى تخليق الحياة العامة وإرساء قيم الشفافية والمسؤولية والمواطنة.

إن التحولات التي يعرفها محيطنا الجهوي والدولي على المستويات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي أكثر من أي وقت مضى الرفع من وثيرة الإصلاح الإداري ومشاريع التحديث وفي هذا السياق إذ نسجل بالإيجاب الجهود التي تبذلها وزارة تحديث القطاعات العامة من أجل تدعيم الحكامة الإدارية الجيدة وإرساء أسس التحديث وإشاعة ثقافة المرفق العام على قاعدة المساواة والاستحقاق وروح المواطنة وتعزيز أسس إدارة عصرية مواطنة وشفافة وعادلة في تقديم الخدمات العمومية فإننا ندعو إلى التعاطي مع هذه الأوراش وفق مقاربة تتوخى النتائج وليس الأهداف فقط مشددين من جهة أخرى على أهمية الانخراط العملي في مأسسة الحوار الاجتماعي خاصة وأن

التحديات الظرفية والاستراتيجية التي تواجه بلادنا تستلزم تقوية وتصليب الجبهة الداخلية والتصدي لكل أسباب الاحتقان الاجتماعي.

بالنسبة للأمانة العامة للحكومة نثمن المبادرات والمجهودات والبرامج التي باشرتها أجهزتها برسم 2009 ومنها بالأساس تلك الهادفة إلى تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية ونشرها من خلال برنامج الباحث القانوني وإعداد دليل الحامل الورقي للنصوص التشريعية والتنظيمية والمعاهدات الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية خلال العشرية الأخيرة، وكذا إنجاز البوابة القانونية للمملكة، وهو ما نعتبره مؤشرا على تحول إيجابي في مسار الأمانة العامة للحكومة وفي الرؤية الاختيارات التي تحدد منهجية ومضامين أشغالها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا نجدد التزامنا في الفريق الاشتراكي بالتعاون المستمر من أجل تفاعل إيجابي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك في إطار تحكمه المسؤولية بين الحكومة والبرلمان ووفق ما يمكن هذا الأخير من ممارسة اختصاصاته في مجال التشريع والمراقبة كاملة، ونحن إذ نتفهم الصعوبات التي تعترض عمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان على مستوى التنسيق بين أعمال الحكومة والبرلمان، فإننا ننتهز هذه المناسبة لنجدد تأكيدنا على ضرورة معالجة العوائق التي تطرحها عملية برمجة الأسئلة الشفوية، خاصة وأن بعضها يطاله التأخير مما يجعلها مع مرور الوقت فاقدة لراهنيتها، فتصبح بذلك أسئلة متقادمة وهو الأمر الذي يحد من سلطة البرلمان في مراقبة أعمال الحكومة.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة هذا الوطن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدنا ويشرفنا في الفريق الاشتراكي أن نساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وهي مناسبة وكلل سنة نجدها فرصة سانحة لمطارحة قضايا جوهرية ومناقشة قطاعات حيوية تشكل العمود الفقري لاقتصادنا الوطني، وعلى الخصوص في ظل ظرفية دولية تتسم بتفاقم حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ونعتبر أن قطاعات كالفلاحة والصيد البحري والتشغيل، والمياه والغابات، والسياحة والصناعة التقليدية، والطاقة والمعادن والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، هي قطاعات تلعب أدوارا استراتيجية وأساسية في الاقتصاد الوطني وفي تخفيف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي توفير فرص الشغل وفي خفض معدل عجز الميزان التجاري، وهذه المؤشرات مرتبطة بجزء كبير في قوة أداء هذه القطاعات.

السيد الرئيس،

إن إحدى الخيارات الإستراتيجية والمحورية للسياسات العامة للمغرب، وخصوصا في القطاع الفلاحي، نجد استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، هذا المخطط الذي أقر أن المغرب بلد فلاحي وبكون الفلاحة هي رهان مجتمعي، وهي أمل القرى والبوادي المغربية، وبكونها أكبر من مجرد قطاع.

وإننا نؤمن في الفريق الاشتراكي أن نجاح هذه الإستراتيجية يبقى رهين:

- بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط مع ضرورة تأطيره ودعمه وتأهيله.
- تكثيف الوزارة لتدخلاتها وتوسيع دائرة ومجال هذه التدخلات.
- إعفاء الفلاحين المتضررين من أداء القروض التي بذمتهم لمؤسسة القرض الفلاحي.
- تطوير البحث العلمي الزراعي وتعميمه على مختلف المناطق والجهات.
- السعي والعمل على إيجاد حلول التعقيدات الأنظمة العقارية.
- دعم الاستثمار الفلاحي وإشراك الأبناك وتحفيزها للإنخراط في مسلسل الاستثمار.
- دعم تسويق المنتوج الفلاحي الوطني بالأسواق الدولية.

- تطوير آليات التواصل للتعريف بمضامين ومكونات المخطط وأهدافه، والفئات المستهدفة منه.
- تحديد التجهيزات الهيدروفلاحية.
- السعي لإدماج الأراضي السلالية ضمن إجراءات ومساطر مبسطة دون أن ننسى كذلك أن هذه الإشكاليات هي مرتبطة بإشكالية العالم القروي الذي يعاني من العزلة بفعل تردي البنيات الأساسية، لذلك يجب تمكينه من جميع الخدمات الاجتماعية ومحاربة الهشاشة والفقر على اعتبار أن هذه الأهداف هي أهداف مركزية لكل إستراتيجية فلاحية.

قطاع الصيد البحري:

يعد مخطط (هاليوتيس) من المخططات الإستراتيجية الواعدة والهادفة إلى تطوير وتنمية تنافسية قطاع الصيد البحري الذي ينتظر منه أن يساهم في تحقيق ألأمن الغذائي ويوفر مناصب الشغل والعمل على التخفيف من عجز الميزان التجاري.

لكن تنمية هذا القطاع رهين كذلك:

- بإيجاد حلول لمشكل الهشاشة وتقادم البنيات التحتية للموانئ.
- إشكالية تدبير قرى الصيد ونقط التفريغ.
- توفير آليات للمراقبة وتنظيم القطاع.
- إشراك المهنيين والفاعلين في القطاع في الإستراتيجي ة الجديدة (هاليوتيس).
- ضرورة الإستغلال العقلاني لمواردنا البحرية للمحافظة على المخزون السمكي.
- توفير الضمانات الاجتماعية للعاملين بالقطاع وعائلاتهم.

قطاع التشغيل:

إن التحديات اليوم تطالبنا بمضاعفة الجهود للرفع من معدل النمو وتقوية نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن فرصا أكبر للشغل، ومواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين وتعزيز برامج التشغيل والتأهيل.

وبهذا الخصوص نسجل بإيجابية المجهودات المبذولة في هذا القطاع وندعو الحكومة إلى المواصلة الحثيثة للإصلاح والأوراش والبرامج التي من شأنها تحقيق إلتزامها بتخفيض نسبة البطالة إلى 7% في أفق 2012، والتي تعد اليوم من التحديات الكبرى المطروحة على بلادنا ومن الهموم الأساسية التي تشغل المواطنين والمواطنات، خصوصا أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفته من تأثيرات سلبية على عدة قطاعات.

قطاع السياحة:

يلعب هذا القطاع دورا مهما في النسيج الاقتصادي الوطني على اعتبار أنه من القطاعات الأولى من حيث المداخيل رغم الظرفية الدولية الصعبة، لذلك من الواجب تحصينه من كل التقلبات الاقتصادية بالعمل على:

- مواصلة الجهود لربح رهان استراتيجية 2015.
- تنويع الأسواق والمنتوجات السياحية.
- تشجيع السياحة الداخلية.
- تعزيز وتنويع التكوين السياحي.
- الاهتمام بالسياحة المندمجة من خلال تأهيل المناطق المستهدفة.
- فتح مدارات سياحية جديدة خاصة بالمناطق الجبلية تشجيعا للسياحة الإيكولوجية.

قطاع الصناعة التقليدية:

يشكل هذا القطاع أهمية خاصة، لكونه موروثا ثقافيا وحضاريا بالنسبة للمغرب، ولكونه يساهم في تسويق صورة المغرب بالخارج ويوفر فرص الشغل لعشرات الآلاف من اليد العاملة.

وكنا قد سجلنا في فريقنا بارتياح الانكباب الحكومي في قطاع الصناعة التقليدية على التنفي ذ استراتيجية 2015 التي تهدف إلى تطوير مقاربة جهوية شمولية للرقي بجودة المنتوج والاهتمام بالصناع التقليديين ودعم الصناع الفرادى على مستوى الإنتاج والتسويق.

إلا أن القطاع ورغم أهمية هذا المخطط يعرف بعض المشاكل بسبب:

- المنافسة الشرسة للمنتوجات الأجنبية (الصين-الهند-تونس...).
- تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- استعمال مواد أولية غير أصلية مما يؤثر على جودة المنتوج.
- مشكل التسويق والإشهار والدعاية للمنتوج التقليدي.
- ضعف صادرات الصناعة التقليدية.

قطاع الطاقة والمعادن:

إن الاستجابة للطلب الداخلي في استهلاك الكهرباء يفرض علينا تشييد المزيد من المحطات الحرارية، لتأمين الانقطاع في الكهرباء بهدف تلافي الأضرار التي تلحق الصناعات، كما نطالب بضرورة عصرنة المحطات الموجودة والشركات العاملة في القطاع، مع توسيع وتعميم الاستفادة من الطاقة الكهربائية خصوصا في العالم القروي لأن العديد من الدواوير والجماعات لم تربط بالشبكة الكهربائية ودعم الجماعات التي لا تتوفر على الاعتماد الكافي لتسديد حصتها في الربط بالكهرباء.

ومن جانب آخر نسجل بكل ارتياح الآفاق التي فتحها تحرير قطاع التنقيب عن النفط والغاز، كما نثمن المشروع المغربي الطموح للطاقة الشمسية التي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله بورززات والهادف إلى إخراج المغرب من التبعية الطاقية للخارج.

السيد الرئيس،

إن التحولات التي يعرفها المشهد العالمي في ظل الأزمة المالية، مافتئت تحدث هزات عنيفة في البنيات السوسيواقتصادية عبر العالم لقد أصبح التأقلم والاستعداد الجيد لهاته التطورات شرطا أساسيا للبقاء وللتنمية والتطور، وفي ظل هاته الظروف والمعطيات فإن القطاعات التي استطاعت أن تستوعب متطلبات هاته المرحلة هي التي نجحت في أن تستفيد أكثر من الفرص التي يمنحها هذا المعطى الجديد.

لذلك فإن هذه القطاعات التي تم مناقشتها يجب إعطاءها مزيد من الاهتمام والتشجيع داخل السياسات الاقتصادية الوطنية.

6. فريق الاتحاد الدستوري

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير الداخلية،

السيد كاتب الدولة في الداخلية،

السادة المدراء والولاة والعمال،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لابد من الإشارة في بداية هذا التدخل أن مناقشة الميزانية الفرعية، لا تنصب كما هو معهود على الأرقام أو الاعتمادات المرصودة لوزارة الداخلية، ولكنها تشكل المناسبة السانحة لكي يعبر السادة المستشارين للسيد وزير الداخلية على انشغالاتهم وتطلعاتهم في مختلف مجالات اختصاص وزارة الداخلية، أمام وزير لا يحضر إلى البرلمان إلا في مناسبات شحيحة، نعاتب عليكم السيد الوزير عدم حضوركم خلال الجلسات العامة للإجابة عن أسئلة السادة المستشارين، ونعاتب عليكم كذلك عدم استجابتكم لطلبات عقد لجنة الداخلية لمناقشة مواضيع ومستجدات تشغل الرأي العام الوطني، وجهنا نحن فريق الاتحاد الدستوري رسائل كثيرة لاجتماع هذه اللجنة لدراسة مواضيع تهم ارتفاع الجنح، تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لأننا في المغرب نحتل مراتب مخجلة على سلم مؤشر التنمية البشرية تراجع المغرب من 123 إلى 126 128، تدبير أراضي الجموع، ثم الانتخابات وتقويمها، وآخر طلباتنا يتعلق باجتماع لدراسة الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثون للمسيرة الخضراء، ولهذا نتمنى السيد الوزير أن تتجاوبوا مع طلبات هذه اللجنة والتي تتقدم بها الفرق ولو برسالة إخبارية.

السيد الوزير،

تضطلع وزارتكم بمهام واختصاصات كثيرة، تصعب الإحاطة بها كلها في هذه المداخلة أو حتى خلال جلسة أو جلستين من النقاش ولهذا طالبنا بعقد هذه اللجنة لأن تلك الاجتماعات ستمكننا من التدقيق في قضايا محددة تعويضا عن محدودية النقاش العام والشامل الذي نتحدث فيه عن كل شيء ولا ندقق أي شيء، وعليه فإن حضوركم السيد الوزير للإجابة عن الأسئلة واستجابتكم لطلبات اللجنة يظل هو الوسيلة الوحيدة للنقاش والحوار حول مواضيع مدققة ومحددة، ولهذا نصرح لكم السيد الوزير أننا نشعر بالملل واليأس ولا داعي للاجتهاد لأن المواضيع التي نطرحها لا تلقي الاستجابة التي تستحقها من طرفكم.

لذلك لن تكون هذه المداخلة عامة وشاملة بقدر ما أنها ستختار مواضيع دقيقة ومحددة.

ونحن لم نبتعد بعد عن نهاية مسلسل انتخابي طويل ، انطلق منذ يونيو وانتهى في نهاية شتنبر، لابد من تقويم هذه التجربة، ونحن في حاجة إلى الاستماع إلى تقويمكم السيد الوزير تعديلات كثيرة تم

إدخالها على مدونة الانتخابات ، ما هي نتائجها عند التطبيق الميداني، إلى أي حد عززت هذه الانتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية ببلادنا؟

هناك ثغرات كثيرة تم رصدها خلال هذه التجربة، أولها طول المسلسل الانتخابي ، مما جعله يستعصي عن المواكبة خصوصا من طرف الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها أمام مسلسل من الاستحقاقات لا تفصلها في كثير من الحالات 15 يوما أو أسبوعا، وأحزابنا السيد الوزير غير مؤهلة ماديا وبشريا لمواكبة هذا المسار، فإذا كان هذا الأمر مرتبط بما هو دستوري فإننا مطالبون الآن بفتح نقاش وطني حول المسلسل الانتخابي وتأهيل الأحزاب السياسية لمواكبة هذا التطور؟ وقد كان عليكم السيد الوزير، فتح حوار مع الأحزاب بعد الانتخابات لتقويم هذه التجربة ولكنكم اكتفيتم بالندوة الصحافية، ولتدارك ذلك راسلنا رئاسة اللجنة بدعوتكم للاجتماع لتنوير السادة المستشارين ولا من يجيب.

السيد الوزير،

إن تنفيذ المقتضيات الجديدة لمدونة الانتخابات رافقته ثغرات متعددة أهمها القيد بشر ط الإقامة، حيث أن هناك أشخاص يقيمون بعناوين مختلفة، كأن تجد شخصا يملك منزلا قرويا وآخر حضريا، وكان هذا الشخص مقيدا بجماعة قروية، إلا أنه لما قدم ترشيحه بتلك الجماعة، يكتشف بأنه تم التشطيب عليه في جماعته الأم، دون إشعار أو إخبار و لم تعد له إمكانية القيد بمحل سكناه بالجماعة الحضري ة، وهذا ما جعل أعداد كبيرة من المواطنين تحرم من حقها الانتخابي؟ بل هناك من غير سكناه من شارع إلى شارع آخر في نفس الدائرة وتم التشطيب عليه.

سمعنا، السيد الوزير، من خلال بعض الصحف أن الوزارة قد وجهت لوائح للسادة العمال وتحثهم على عدم قبول ترشيحات بعض الأشخاص بدون قانون وبدعوى أنهم مشتبه فيهم بترويج الممنوعات، وهذا أمر مخالف للدستور والقانون، فكل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون، له الحق في الترشيح ولا يمكن منعه إلا بقانون وإذا كان يقوم بنشاطات غير قانونية يجب محاكمته، وعندكم الشرطة العملية والشرطة المختصة في ترويج المخدرات إذا لديكم كل الوسائل لضبط المخالفين للقانون في حالة التلبس، السيد الوزير، هناك أشخاص في اللائحة السوداء منعو من الترشيح في البرلمان وتم قبول ترشيحهم لرئاسة جماعات محلية.

السيد الوزير،

في مجال اللامركزية والجهوية، هناك مشروع وطني كبير، يتعلق بالاقتراح المغربي بإقرار نظام حكم ذاتي لأقاليمنا الجنوبية، وهذا ما يجعلنا أمام تحديات مستقبلية كبيرة تتعلق بوضوح مفهومنا للجهة والجهوية الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية أيضا فالمطلوب الآن، هو توسيع اختصاصات المجالس الجهوية، وتقوية هذه المؤسسة حتى تساهم في تحديد الحاجيات الجهوية والتداول في تدبير الأموال العمومية المرصدة من طرف الحكومة للجهة في أفق تحقيق مبدأ جهوية الميزانية فأي دور للجهة وهي لا تتدخل في الاستثمارات التي تقوم بها المصالح المركزية داخل نفوذها الترابي؟

السيد الوزير،

بخصوص تدبير المدن، يلاحظ أن عدد من المدن الكبرى أصبح توسيعها مثيرا للمشاكل، لماذا لا تفكرون في إيقاف توسيع هذه المدن وبالمقابل إحداث مدن صغيرة مجاورة.

أما بخصوص اللامركزية، لقد تميزت السنتين الأخيرتين بدخول مدونة الجبايات المحلية التي صادق عليها البرلمان حيز التنفيذ، ومن حقنا أن نتساءل السيد الوزير، عن انعكاس تنفيذ المدونة على مداخيل الجماعات المحلية؟ وهل تمكنت أو بدأت تلوح في الأفق بإمكانية علاج الاختلالات المالية التي تعرفها الجماعات المحلية خصوصا الجماعات القروية التي لا تتوفر على مداخيل؟ لأن جل الجماعات الفقيرة رؤسائها ما هم إلا رؤساء أقسام الموظفين.

السيد الوزير،

بالنسبة لملف تدبير أراضي الجموع.

أعتقد السيد الوزير أنه قد حان الوقت للانتقال من مقاربة تعتمد تعتمد مفهوم الجماعات إلى مقاربة تعتمد مفهوم الفرد الذي اكتسب الحقوق داخل الجماعة، ودعم المبادرة الفردية لتقوية الإنتاج وهذا هو السبيل لتحديث القطاع والخروج من إشكالية تعقد البنيات العقارية.

الآن سمعنا أنكم تجتمعون لتدفعوا بهذه الأراضي إلى الاستثمارات، ألا يستحق هذا الملف مشاركة نواب الأمة نطلب أن تطلعونا على المشاريع التي برمجت والتي ستبرمج مستقبلا ليطمأن قلبنا.

- مشكل تفويت الأراضي الجموع للشركات العقارية.

- مشكل تناقض الأحكام بين مجلس الوصاية والسلطات القضائية.
- النزاعات على إعادة التقسيم.
- تنفيذ قرار الوصاية باستفادة النساء السلاليات.
- قرار جريء.
- الفيضانات التجأت الحكومة إلى حل سهل إفراغ السدود قرار جريء.
- العزل الذي تمارسه سلطة الوصاية تطرح معه إشكاليات عميقة لكون الرئيس ليس حاملا للصرفة الإدارية ولكنه نابع من التمثيلية الانتخابية وبطلب منكم أن تتركوا هذا المجال لسلطة القضاء بصفتها إلى الفصل فيه، كم من رئيس حكمة المحكمة لصالحه.

السيد الوزير،

انتقل الآن للحديث عن موضوع الأمن:

لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع ملموس في معدلات الجريمة بكل أنواعها، وهذا ما يزرع نوعا من الشعور باللاأمن لدى المواطنين، ونحن نعلم السيد الوزير أن الحد من ظاهرة الإجرام ليست مسؤولية الأمن بمفرده لأن تدخله علاجي أكثر منه وقائي، فهو يتدخل بعد وقوع الجريمة وليس قبل وقوعها، ولكن الأمن مسؤولية الجميع، وقد وضعتم السيد الوزير مخططا خماسيا للأمن، أين وصل هذا المخطط وهل شرعتم في تنفيذه؟.

السيد الوزير،

نحن دولة الحق والقانون، ومن بين الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور لجميع المواطنين حرمة وحرية المراسلات بما فيها المكالمات الهاتفية ويلاحظ أن أجهزة الأمن تستعمل إجراء للتصنت على هواتف مواطنين ليس لهم أي نشاط يمس بأمن الدولة وأجهزتكم تراقب المكالمات بدون سند قانوني وتطلب الإذن بذلك من وزارة العدل، هل هذا إجراء سليم في الوقت الذي استضافت فيه مدينة مراكش ندوة دولية حول القضاء، واستنكرت هذه الندوة عمليات التصنت واعتبرتها غير قانونية نطلب منكم جوابا صريحا وواضحا ومقنعا في هذا.

الآن تكلمتم على مراقبة المال الموجه للجماعات المحلية وفي هذا الصدد يمكن القول أن صفة الآمر بالصرف تعود للعامل أو إلى الإقليم في حين نجد المسؤولية المباشرة تعود على رئيس الجماعة وهذا الاختلال لابد من معالجته من خلال مطابقة المسؤولية مع المحاسبة، فمن يتحمل المسؤولية يجب أن يؤدي الحساب سواء كانوا الولاة والعمال أو رؤساء الجماعات أن ارتأثم تمتعهم بصفة الآمرين بالصرف وهذا هو المنطق السلبي أي

السيد الوزير،

السيد الوزير،

لقد تابع الجميع، مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، ذلك الخطاب الذي يمكن وصفه، بكل تأكيد، بخطاب الحق الذي لا يترك للباطل مجالا في الوطنية والمسؤوليات المترتبة عنها، هذا فضلا عن كونه جاء بخارطة طريق واضحة وقوية وذات بعد استشرافي عميق للدينامية الحقيقية التي يجب أن تسير وفقها القضية الوطنية الأولى ببعديها الوطني والدولي.

السيد الوزير،

إن خطابا هاما وتاريخيا كخطاب المسيرة الخضراء هذا، يجب، لكي يعطي النتائج التي نطمح إليها جميعا، أن تلتقي معه، وبتلقائية ومسؤولية، مختلف الإرادات المتمثلة في القوى الحية للمجتمع.

ولديكم السيد الوزير، أنتم والمصالح التابعة لكم، نصيب وافر من مسؤولية التنـــزيل العملي لمضامين الخطاب السامي. إن تدخل وزارتكم، السيد الوزير تؤطره محددات أساسية لعل أولها وأهمها هو تحصين الوطن من الفتن الظاهرة والباطنة وذلك وفق تدخل ثلاثي الأبعاد في الزمن: استباقي، آني، وبعدي.

وقد نتفق جميعا أن هناك شركاء لكم في هذا المنوال، أساسا القضاء، لابد من تنسيق تام معهم وضمان انسيابية المعلومة بينكم وبينهم لما فيه من ضمان شروط فعالية التدخلات.

هذا، ولابد، السيد الوزير، من الالتزام بتلك الضوابط العامة التي تؤطرنا جميعا، أفرادا وجماعات، ضوابط المرجعيات القانونية والحقوقية.

وبكل تأكيد أننا نعي تمام الوعي، جميعا، أن كل فعل يمس بالوطن أو يرمي التنكر للوطنية، يعد بمثابة فسخ لعقد المواطنة وهو الفعل الذي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يجد في المقاربة الحقوقية ملاذا أو تحصينا. ولأجل ذلك نطلب منكم، السيد الوزير، أن تكونوا حاسمين وصارمين في مواجهة الفتنة بمختلف تمثلاتها، هذا مع التشديد عليكم بأخذ كل الضمانات والاحتياطات لتفادي الشطط

أولا، ثم لقطع الطريق أمام كل توظيف مغرض يمس بسمعة ومصالح الوطن.

وختاما هذه المواضيع التي تحدثنا عليها قد توصلتم بها السيد الوزير في طلبات اجتماع اللجنة ونتمنى أن تستجيب لطلبنا حتى يكون النقاش أعمق.

السيد الوزير،

إن المسألة الأمنية اليوم فيها إحداثيات وطنية ولكن وأساسا فيها إحداثيات خارجية أصبحت تفرض على كل إستراتيجية أمنية متكاملة التعامل معها.

فالهجرة اليوم، مثلا، وبعدما كانت مقاربتها بالأمس ترتكز على مواجهة التدفقات البشرية، وأساسا الوطنية، التي تريد العبور للضفة الشمالية لأوربا، اعتبارا للموقع الجغرافي لبلادنا، أصبحت اليوم ظاهرة معقدة بامتياز، حيث فضلا عن كونها أصبحت محكومة بدينامية متنامية للتدفقات البشرية الجهوية والدولية، باتت تصاحبها ظواهر جديدة كاستقرار المهاجرين السريين ببلادنا، كما توازيها مخاطر لها علاقة بالإرهاب والجريمة المنظمة ومخاطر أخرى مهددة للأمن الصحي.

ولأجل ذلك، واعتبارا للدور المركزي والإيجابي الذي لعبته مصالحكم في هذا الصدد، فإننا نطمح في أن تحتل هذه الإشكالية أولوية في ملفاتكم وأن تعطاها الإمكانيات اللوجيستية والمادية اللازمة، عسانا نأتي بإجابة متزنة لها بما يحافظ على أمن واستقرار بلادنا.

السيد الوزير،

لعل محرك التنمية في مستقبل المغرب سيكون، بدون أدنى شك، بعلاقة مع موقع الجهوية والدينامية التنموية الجهوية.

وكان من المفروض، أن تعمل المراكز الجهوية للاستثمار على الدفع بهذا المنطق من خلال تدخلات أفقية لدى مختلف المصالح لجعل الفضاء الجهوي، فضاءا مشجعا على الاستثمار وخالقا للثروة وفرص العمل.

غير أن هذه المؤسسات ظلت أدوارها محصورة وتدخلاتها أشبه بالعمل الميكانيكي الذي لا تصاحبه ولا تؤطره نظرة تشاركية مع الفاعل الخاص.

السيد الوزير،

إن هذه المراكز هي في الواقع ضحية معطيات ومحددات قانونية وعملية جعلتها رهينة هامش تدخل ضيق، حالها في ذلك حال المجالس الجهوية المنتخبة التي مافتئنا نطالب بإطلاق دينامية حقيقية لأدوارها من خلال إعادة النظر في إطارها المؤسساتي والإمكانيات المتاحة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

باسم فريق الاتحاد الدستوري داخل مجلس المستشارين، أتشرف بالتدخل في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التابعة لاختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

واسمحوا لي بداية أن أتوقف، وقفة إجلال لا نقاش، عند ميزانية البلاط الملكي لأنتهزها فرصة للإشادة بالتدخل الملكي السامي على كل مستويات الحياة العامة للجماعات كما للأفراد، وذلك من خلال توجيهاته السامية والحكيمة التي فتحت أمام المغرب أوراش إصلاحات كبرى ومجالات تنموية اجتماعية واقتصادية شرفت ولاتزال تشرف المغرب والمغاربة.

ونحن نعتبر الدور الذي تضطلع به المؤسسة الملكية بمثابة المثل الأعلى الذي علينا أن نهتدي بهديه ونسير على خطاه، حكومة وأحزابا وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وكل القوى الحية الأخرى على صعيد مجتمعنا المغربي.

السيد الرئيس،

لقد كان تعيين صاحب الجلالة منذ سنتين للوزير الأول من الأغلبية البرلمانية، خطوة إيجابية ولبنة من اللبنات الأساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية البرلمانية التي ينهجها المغرب في تدبير مجالاته السياسية، التشريعية والتنفيذية.

ولعل هذا المعطى يجعلنا نجدد طلبنا على أن تولى للوزارة الأولى أهمية خاصة من حيث إمدادها بكل الإمكانيات المادية والمعنوية

المتماشية مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها ومع طموحات كل المغاربة فيها.

إلا أنه لابد كذلك من الجزم، أن مؤسسة الوزير الأول لا تحتاج، كما يزعم البعض، إلى توسيع اختصاصات دستورية بقدرما تحتاج إلى دعم أغلبية قوية ومتماسكة تلتف حولها وتآزرها وتكون قادرة، وبإرادية، على اقتراح حلول جذرية وواقعية للمشاكل والمعضلات التي تعاني منها الساحة الوطنية، وتكون كذلك قادرة على الاستجابة لتطلعات المغاربة في تحقيق تنمية مستدامة وعيش كريم وموقع طلائعي للمغرب على الواجهات: الإقليمية، الجهوية والدولية، وهذا كله يؤسفنا أن نسجل أنه غير محقق اليوم في الواقع.

كذلك لابد من التأكيد على أن كل ارتقاء بالدور الذي تضطلع به مؤسسة الوزير الأول يبق كذلك رهينا بمدى عمق الإصلاحات السياسية وبالتزام وجدية الأحزاب السياسية ومدى تفاعل المجتمع معها واحتضانه لمواقفها ومواقعها كل وفق قناعاته ومنطلقاته وأهدافه.

من جهة أخرى، اسمحوا لي بأن أذكر السيد الوزير الأول، وبعد مضي أكثر من سنتين على ولاية الحكومة التي يقودها، ببعض المطالب التي كان دائما ينادى بها وطالب بتفعيلها كأمين عام لحزبه قبل أن يصبح وزير أولا، نقدمها كما أعلن عنها وهي كالتالي:

- إنهاء العمل بنظام منح الامتيازات بدون وجه حق، ومراجعة وضعية الامتيازات الممنوحة دون استحقاق سواء تعلق الأمر بأراضي الدولة الفلاحية أو بمقالع الرمال والرخام وغيرها ومختلف رخص النقل، ورخص الصيد في أعالي البحار، إلخ...

- مراجعة الأجور والتعويضات والعلاوات العليا في القطاع العمومي والشبه العمومي من منطلق إقامة العدالة ومراعاة المردودية وهي مداخيل شهرية وسنوية لا تتناسب وإمكانيات البلاد.

- إخضاع تقاعد الوزراء للقانون بمساهمتهم في صندوق التقاعد، وتحديد مبلغه حسب مدة تحمل المسؤولية الحكومية، وعدم الاستفادة منه إلا عند بلوغ سن التقاعد.

- إصلاح الإدارة من أمراضها المزمنة، ومحاربة التبذير.

- تعزيز سلطة القضاء لتقوم بدورها الطبيعي في محاربة الفساد والمظالم ودعم سيادة القانون في مختلف المستويات وإعطاء الثقة للمتقاضين والمستثمرين.

- وضع مخطط واضح لمحاربة استعمال المال في مختلف الانتخابات أو أثناء تكوين الجماعات المحلية والغرف المهنية، بتطوير آليات المراقبة وتشديد العقوبات القانونية.

المبادرة بالكشف عن نتائج الافتحاصات التي أجريت على عدد من المؤسسات العمومية و الإدارات، سواء منها التي أجرتها أجهزة التفتيشية التابعة للدولة أو تلك التي أنجزتها مؤسسات مختصة أو لجن تقصي الحقائق البرلمانية وذلك من أجل الوصول إلى تسيير نزيه وشفاف للمجال العام.

فهل السيد الوزير تغيير المواقع يبرر التخلي عن المواقف أم أن خطاب الماضي كان وراءه هدف ما، تم بلوغه وانتهى الأمر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن قطاع الشؤون الاقتصادية والعامة ليس بالهين ولا بالعادي، حيث أن مجالا خصبا وحيويا ومصيريا كالشؤون الاقتصادية يعد في نظرنا المجال الموجه والبعد الاستراتيجي للدولة في سياساتها العامة إجمالا، لما للاقتصاد من علاقات جدلية مع المستويات الأخرى، وخصوصا المستوى الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، ونحن سنباشر السنة التشريعية الثالثة من عمر هذه الحكومة، إلى أي حد يمكن أن نقول أن هذا القطاع الوزاري ساهم على الأقل في توجيه السياسات العامة للحكومة الحالية. هل مثلا يمكننا أن نستدل بتدخلات واضحة وفعلية لهذا القطاع على مستوى تدبير الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المالية العمومية، أو على النسيج الإنتاجي؟ علما أن كل هذا يدخل في مفهوم الشؤون الاقتصادية.

السيد الوزير،

فماذا يدير هذا القطاع عمليا، صندوق المقاصة أو مجلس المنافسة؟

وكيفما كان الحال فإننا نرى أن أمامكم ورشا كبيرا يتمثل، من جهة في التفكير في تحويل الدعم الترقيعي والغير عادل الذي يطبع تدخل صندوق المقاصة حاليا، إلى دعم دائم وموجه مباشرة إلى مستحقيه. ومن جهة أخرى، التفكير في كيفية الرقي بدور مجلس المنافسة بالشكل الذي يجعله قادرا على لعب دور مراقبة وتقويم الإختلالات التي تبرزها الممارسة والسوق على حد سواء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أما بالنسبة لقطاع المندوبية السامية للتخطيط فنحن نحسب أن هذا الإطار المؤسساتي يعد المرجع الرئيسي في ميدان الإحصائيات، وبالتالي ففي غياب التخطيط الذي أقبرته الحكومة الحالية كما السابقة، تبقى الدراسات والإحصائيات والمؤشرات التي تصدرها هذه المؤسسة هي المعطى الأساسي في تقييم وتوجيه السياسات العامة.

وعليه، فهذا القطاع لابد أن يلتزم بالحياد التام الذي يضمن فصل الانتماء السياسي عن أداء الأمانة الوطنية. وتكريسا لهذا المبدأ، نطلب من السيد المندوب السامي أن يراعي في إخراج بعض نتائج الدراسات وبعض الإحصائيات، كتطور نسب النمو والبطالة ومؤشر تكلفة الحياة، شروط الموضوعية والمنهجية العلمية والخصوصية المغربية.

وفي هذا الصدد، نطلب من السيد المندوب السامي في التخطيط أن يساهم في دعم دور البرلمان في تتبع ومراقبة عمل الحكومة وذلك من خلال إصدار معطيات ومؤشرات سنوية قبيل مرحلة تقديم مشروع قانون المالية من كل سنة، تكون قادرة وكفيلة بجعل السادة المستشارين يتأكدون من دقة الفرضيات التي ينبني عليها المشروع المذكور.

كما نطالب السيد المندوب إعطاءنا دوريا الإسقاطات المستقبلية المحتملة لوقع السياسات العامة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما وقعها على الفوارق الاجتماعية والمجالية.

هذا، ولن تفوتنا، الفرصة دون الإشادة بالتطور الحاصل في ميدان التواصل الذي عززته المندوبية من خلال إشراك مؤسستنا التشريعية في كل اللقاءات والندوات والأيام الدراسية التي تشرف عليها المندوبية، ونرجو أن تحال علينا كفرق، كل الدراسات والوثائق والإحصائيات التي تصدر عنها.

السيد الرئيس،

ما يقال عن هذه المندوبية في باب الحياد السياسي والأمانة الوطنية والاستقلالية التامة، ينطبق كذلك على قطاع المحاكم المالية. والواقع أننا بالنسبة لهذا القطاع نبقى متفائلين ومطمئنين لما سار عليه نهج هذه المؤسسات إن مركزيا أو جهويا، ويبرز ذلك جليا من خلال نوعية التقارير التي أصبحنا نتوصل بها في ميدان المراقبة البعدية للأموال العمومية، وبخاصة متابعة تطبيق قوانين المالية.

والواقع أننا ما فتئنا نطالب بالمزيد من الدعم والإمكانيات لهذا القطاع. وللأسف، الحكومة بقدر ما ترفع شعارات فضفاضة من قبيل تخليق الحياة العامة وترشيد النفقات وتعزيز المراقبة، بقدر ما تثبت العكس من خلال الميزانية الهزيلة التي تخصصها للمحاكم المالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن عالم المعرفة كنمط حالي للنظام العالمي، والذي تمتد تأثيراته ومتطلباته إلى كل الدول، النامية منها وتلك في طور النمو، الفقيرة والغنية، وذلك بفعل وثيرة العولمة المتسارعة، تجعل المغرب على محك حاد ورهان حقيقي متمثل في ضرورة دمقرطة وتوسيع تداول التكنولوجيات الحديثة.

فالتكنولوجيا اليوم، شرط من شروط إزالة العزلة عن الدولة كما عن الشركات والأفراد، وبدون مستوى رفيع من استعمالها وتداولها تضعف جاذبية البلاد للاستثمارات، وتكون مردودية النسيج الاقتصادي محدودة، ويبقى بذلك النمو غير قادر على الإقلاع.

فمن يمتلك التكنولوجيا يمتلك السرعة والمعلومة، ومن يمتلك السرعة والمعلومة يمتلك السوق العالمية، ونحن لن نرضى لبلادنا أن تتخلف عن هذا الركب أو أن تبقى خارج نطاق هذا المنطق العالمي.

وعليه، فنرجو أن تبذل الحكومة، مجهودا كبيرا وجادا على المستويات التاليـــــة:

- توسيع النطاق الجغرافي للتغطية الهاتفية، بكل أنواعها، والربط بشبكة الانترنيت،
- دمقرطة الولوج إلى آليات التكنولوجيا الحديثة ولاسيما الحواسيب، وذلك عبر آليات تحفيز حقيقية ومباشرة للرفع من مستوى الاقتناء بالنسبة للشرائح الضعيفة والمتوسطة،
- فسح المجال أمام منافسة أكبر خدمة لهدف تخفيض سعر خدمات الربط بشبكة الانترنيت،
- مواصلة والرفع من وثيرة تجهيز المؤسسات التعليمية بالتجهيزات والربط،

– الرفع من مستوى التأطير والتكوين في مجالات التكنولوجيا الحديثة ولاسيما المهندسين والتقنيين،

– استقطاب استثمارات خارجية في مجالات التكنولوجيات الدقيقة والقادرة على تأمين نسبة انتقال التكنولوجيا،

– استثمار الرصيد البشري الهام المتمثل في طاقات الجالية المغربية بالخارج وذلك في سبيل تطوير علاقات مع مؤسسات اقتصادية واجتماعية ومجتمعية كفيلة بدعم المغرب في ميدان الولوج وتوسيع نطاق تداول التكنولوجيا الحديثة.

هذه السيد الوزير، السادة المستشارين، بعض التوصيات –إن جاز التعبير– نراها ضرورية لأجل جعل المغرب قادرا على رفع تحديات المستقبل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ليس لنا الكثير مما نود إضافته بالنسبة للمالية والاقتصاد ولاسيما أن المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، كانت لنا مناسبة سانحة لاستعراض جملة من الملاحظات في هذا الصدد. إلا أننا نريد كذلك أن نجدد المطالبة بما يلي:

– إعادة النظر في التوجه العام الذي تسير عليه المديرية العامة للضرائب، وذلك عبر سياسة ضريبية تسلك أقصر طريق للرفع من المداخيل ولو كان ذلك على حساب القدرة الشرائية للشرائح المحرومة والمتوسطة، بطريقة أخرى ضرورة تأطير السياسة الضريبية بمبدأ العدالة أولا وأخيرا.

– النظر بأهمية إلى الإشكاليات المرتبطة بتمويل الاقتصاد ولاسيما عبر القنوات البنكية،

– جعل المنتوجات البديلة للتمويلات البنكية منتوجات أكثر واقعية وتتماشى مع تطلعات شرائح واسعة وذلك عبر تمتيعها بامتيازات الضريبة على غرار المنتوجات الكلاسيكية،

– تعزيز المراقبة والتفتيش في صون المال العام عموما،

– تحصين القطاع المالي بما يمكنه من مواجهة الإكراهات التي يمكن أن تنبثق عن الأزمات المالية، هذا مع ضمان انفتاح له أكبر على الأسواق عبر آليات التحفيز.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، فيمكن القول أننا لا نزال نفتقد اليوم، في المغرب، إلى تلك المعالجة والنظرة الإستراتيجية المنبثقة عن إلتقائية رفيعة ما بين الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، ولاسيما في مواجهة الإختلالات العميقة بالمدن، الكبرى منها على وجه الخصوص.

فالملاحظ، السيد الوزير، أن هناك تدخلات واستراتيجيات في كل مستوى بمعزل عن الآخر، علما أن البعد المندمج للاستراتيجيات هو وحده الكفيل باستحضار كل الإكراهات، وحصر الإمكانيات كما الأهداف.

السيد الوزير،

لما يرى الواحد منا ما آلت إليه وبكل أسف، مدن جديدة سميت "نموذجية"، من إهمال وتقصير لدرجة أنها كانت سببا في خلق إشكاليات اجتماعية عوض معالجتها، ولنا في مدينة "تامسنا" مثال حي عن ذلك.

تطلقون السيد الوزير العنان للحملات الإعلامية وتقدمون خطط عمل بأساليب هي أقرب إلى "الماركوتينغ" من أي شيء آخر، لأن الواقع هو أن خططكم وحملاتكم الإعلامية لا تتجاوز حد المحاولة اليائسة في تغليف واقع هو أكبر من يندثر بدون عمل جبار وإرادة حقيقية، إرادة حقيقية مجردة من الأبعاد الشعبوية أو السياسوية التي لا تتبنى منطق تدبير الإشكاليات ولكن فقط ملامستها إلى حين تصريفها للآخر، وهذا ما يحدث مع كامل الأسف في قطاع أصبح مسرحا للإحباطات اليومية لملايين المواطنين المغاربة الفقراء والمتواضعين الذين لا يطمحون إلا لامتلاك سكن لائق يضمن لهم كرامتهم.

فمن إشكاليات التمويل إلى إشكاليات الأسعار والمضاربات ثم إشكاليات التسويق والعرض فإشكاليات الجودة والسلامة وإشكاليات أخرى لا تقل عمقا، المسؤولية فيها باتت راجعة للفاعل العمومي كما الخصوصي على سواء.

فأين وزارتكم السيد الوزير من دور المراقبة ومن دور المصاحبة ومن دور التقويم؟

تعلمون، السيد الوزير، قطاع الإسكان هو أول القطاعات المستفيدة من عمليات تفويت الملك العقاري للدولة والجماعات

السلالية والمحلية، كما أنه القطاع الأول أيضا الذي استفاد من الامتيازات الجبائية والضريبية، فهل تم توظيف هذه الامتيازات في اتجاه خدمة المجتمع، خصوصا الفئات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة؟

لا نعتقد ذلك، السادة المستشارين، نظرا لأن هذه الامتيازات لا تنعكس على أسعار المنتوج السكني ببلادنا، كما أن المنشآت العمومية التي أنشئت بهدف الحد من المضاربات في السوق العقارية، وتعبئة أراضي الدولة والجموع لإنشاء التجزئات والوحدات السكنية وتوفيرها للمواطنين، أصبحت بدورها تتبنى منطق الربح عوض منطق التضامن، وهي بذلك انزلقت عن روح الهدف الوطني الذي يشكل السبب الفعلي في نزولها، وبالتالي فلم يعد يوجد ما يبرر حصولها على أي امتياز كيفما كان نوعه من الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة تعثرات تتعلق بمشروع مدن بدون صفيح، والذي لازال متأخرا كثيرا، ثم تقادم بعض وثائق التعمير التي تثير إشكاليات في العلاقة بين الجماعات المحلية والوكالات الحضرية، بالإضافة إلى ضعف تدخل الوزارة في العالم القروي.

السيدات والسادة المستشارين،

أنتقل الآن للحديث عن قطاع التجهيز والنقل، لازالت بلادنا في حاجة إلى المزيد من المجهودات في مجال البنيات والتجهيزات الأساسية، فلازالت طرقنا دون مستوى التنافسية لتشكل قيمة مضافة تساهم في جلب الاستثمار وتدعم الاقتصاد عموما، إنها طرق تقتل العشرات يوميا، كما أن عالمنا القروي لازال يعيش العزلة رغم أن الحكومة رفعت شعار التسريع في انجاز برنامج الطرق القروية.

السيد الرئيس،

إن البرلمان كسلطة دستورية، لا يزال اليوم غير قادر على لعب الأدوار المنوطة به، وذلك راجع بالطبع لاختلالات في الممارسة، ولكن أساسا لنقص في الإمكانيات ووسائل العمل، وتجدر الإشارة إلى أن الحجر اللادستوري المطبق على البرلمان في حقه في تسيير شؤونه عموما، ولا سيما المالية منها، يجعله، بطريقة أو بأخرى، خاضعا لمراقبة الحكومة، وهو الأمر الذي يتناقض تماما مع مبدأ فصل السلط، ويعوق كذلك إمكانيته في مراقبة وتتبع العمل الحكومي.

هذه الإشكالية، كما هي مكرسة اليوم تفرض علينا جميعا التعبئة لتجاوزها حتى يكون البرلمان قادرا على ضبط وتنفيذ احتياجات عمله إن على مستوى الوسائل أو على مستوى الموارد البشرية دون أن يكون ملزما في ذلك بالحصول على تزكية الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أخيرا وليس آخرا، قطاع الماء والبيئة يرتبط بمستويين حيويين لم تولى لهما لا الأهمية ولا العناية التي يستحقانها، ذلك أن الرهان المستقبلي والصعب المطروح أمام الدول وأمام البشرية ككل، يتشخص من جهة في كيفية التوفيق ما بين هدفي النمو والحفاظ على البيئة، ومن جهة أخرى في سبل ترشيد استعمال الماء في ظل ظاهرة الاحتباس الحراري.

هذا النقاش وللأسف في الوقت الذي يستنفر العالم من خلال مؤتمر "كوبنهاكن"، لا يزال لم يتجدر في ذهنية المسؤولين المغاربة كما المواطنين على حد سواء، وهو الأمر الذي يجعل المغرب متأخرا بشكل خطير في استيعاب خطورة المرحلة واستباق الكوارث التي لا قدر الله قد يحتفظ لنا بها المستقبل.

وفي هذا الصدد، نوصي بما يلـــي:

على المستوى الوطني:

- التنسيق لجعل السياسات القطاعية، ولاسيما في الصناعة والفلاحة والسياحة، على انسجام تام مع متطلبات الاستعمال المرشد للماء والحفاظ على البيئة،
- جعل التحسيس، بكل أنواعه وقنواته، دائما ومستمرا خدمة لهدف التأطير والتوجيه والتعبئة لضمان انخراط الكل في الأهداف المنشودة إن على مستوى البيئة أو الماء؛
- التنزيل الواقعي والعاجل للإستراتيجية الوطنية في ميدان الماء والبيئة بتعبئة للوسائل وإقرار لجدولة زمنية واضحة تجعل إمكانية التتبع والتقييم والتصحيح متاحة.

على المستوى الخارجي:

- الانخراط في كل المبادرات الإقليمية والجهوية والدولية الرامية إلى الحفاظ على البيئة والماء؛

– تشكيل قوة ضغط مع أطراف ودول أخرى لأجل الضغط على الدول كما الشركات المتعددة الجنسيات سيما الصناعة منها التي لا تريد الانخراط في هدف الحفاظ على البيئة أو الماء،

– جعل المغرب نموذجا يحتدى به في أفق 2020 على مستوى الدول الإفريقية والعربية بخصوص دور الدولة في الحفاظ على البيئة والماء.

وأختم مداخلتي، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، بالقول أن مجمل القطاعات المنضوية تحت لواء لجنة المالية، هي قطاعات هامة ذات أبعاد تنموية واقتصادية واجتماعية مركزية، إلا أن دورها يبقى في ظل التوجهات الحكومية ناقصا وغير فعال.

7. فريق التحالف الاشتراكي

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة للإدلاء برأي فريق التحالف الاشتراكي في بعض مشاريع الميزانيات القطاعية المعروضة علينا في إطار اختصاصات هذه اللجنة.

وهي الكلمة التي سوف لن توفي–بالتأكيد–لكل هذه القطاعات حقها نظرا للحيز الزمني المحدد، والذي لا يتماشى مع حجمها وطبيعتها.

لذلك، السيدات والسادة، سوف تقتصر مساهمتنا على التطرق للسمات العامة لهذه القطاعات مع بعض الملاحظات حول مواطن الضعف والقصور وإبراز الجوانب الإيجابية التي لا نشك في وجودها.

وليعذرني السادة الوزراء إن كانت كلمتي ذات نفس نقدي بالرغم من أننا مكون من الأغلبية الحكومية، فالنقد البناء لا يفسد للود قضية، سيما وأننا أمام قطاعات حيوية تعد من الركائز الأساسية التي لا غنى عنها في المشروع التنموي الذي تنخرط فيه بلادنا.

قطاع التربية الوطنية

يشكل التقرير السنوي العام 2008 الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم وعن الهيئة الوطنية للتقويم وثيقة أساسية تحدد وضعية نظام التربية والتكوين ببلادنا وتقترح أفاقا جديدة من أجل دينامية متجددة لمسلسل تأهيل وتجديد المدرسة الوطنية،فالإضافة لما جاء فيه من توصيف للوضعية واقتراحات لتجاوزها، أقرت الوزارة البرنامج الاستعجالي الذي يعد أكثر تفصيلا وتدقيقا في وصف الاختلالات واقتراح الحلول. وبالرغم من هاتين العمليتين الضخمتين لا زالت هناك نقط معتمة نروم من خلال هذه المساهمة إلقاء الضوء عليها مساهمة منا في بلوغ هدف منظومة تعليمية منتجة ورافعة من رافعات التنمية.

ونعتقد فيما يتعلق بحكامة قطاع التربية أن هناك عنصرين أساسيين في حاجة إلى تحسين يتعلقان بطرق التدبير من أجل نجاعة أفضل في قيادة وتسيير نظام التربية والتكوين ببلادنا.

ويهم العنصر الأول الاختصاصات المخولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التي منحت صفة مؤسسات عمومية بموجب القانون 07.00 الذي بدأ العمل به منذ مدة وخولت لها سلطات واسعة للإدارة.إلا أن سياسة االلامركزية في التدبير،المنصوص عليها في الميثاق لم تحقق بعد النتائج المؤملة،والتي تهم بالأساس تحسين مردودية إدارة القطاع مع توسيع مسؤليات ومجالات تدخل الفاعلين المحليين بدءا بالمؤسسات التعليمية نفسها.في هذا الاتجاه وبغية تطويرالقدرات التدبيرية للأكاديميات وتحسينها نرى من الواجب اتخاذ التدابير الأولية والاستعجالية التالية:

1 – تنظيم علاقات قطاع التربية الوطنية مع الأكاديميات الجهوية على أساس تعاقدي،عبر إبرام عقود سنوية بأهداف مدققة، تلائم وضعية كل أكاديمية على حدى،وتضمن الأهداف الوطنية،خاصة في المجادلات التالية:

- الأهداف الخاصة بالتمدرس
- الأهداف المتصلة بالهدر المدرسي،وظاهرة التكرار،مع الرفع من المردودية الداخلية للنظام المدرسي على صعيد المؤسسة ،والشبكة المدرسية والنيابة،
- الأهداف المتعلقة بتأهيل المؤسسات المدرسية والبنيات التحتية والتجهيزات والوسائل الديداكتيكية الاساسية

- الأهداف المرتبطة بتحسين جودة خدمات المدرسة والتي يتم تحديدها وفقا لمؤشرات تهم بالأساس مخططات الخزانات المدرسية والقاعات المتعددة الوسائط والرياضة والصحة المدرسيتين،والدعم المدرسي للتلاميذ الذين يعانون من الصعوبات،وكذا الأنشطة الموازية ،والتكوين المستمر وتدبير المؤسسات.

2 - مراجعة تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية في أفق تمثيلية أكبر للجماعات المحلية لتكون حافزا لها في تحمل المسؤولية خاصة في مجالات الصيانة والحراسة ونظافة الفضاء.

3 - توجيه الأكاديميات الجهوية نحو حكامة تقوم على تقاسم المسؤولية،إذ يتضح أنها تتصرف كبينة ممركزة جديدة تنضاف للإدارة المركزية،بينما يقتضي تفعيل فكرة اللامركزية واللاتمركز توسيع اختصاصات وإمكانات ومجالات تدخل النيابات والمؤسسات المدرسية الشيء الذي سيسمح بجعل هذه البنيات مسؤولة ومعبأة وملتزمة من موقعها الذي هو في صلب المنظومة التربوية.

أما العنصر الثاني،فيهم المقاربة المعتمدة من قبل الإدارة المركزية لقطاع التربية والتي أبانت عن محدوديتها، حيث أنه بالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها غير ما مرة من طرف صاحب الجلالة ومن لدن الحكومة لم يتمكن المسؤولون عن تدبير القطاع من خلق ظروف مواتية لانخراط تام وتعبئة واسعة للمجتمع ولمختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في أوراش إصلاح المدرسة الوطنية ،بل بقي هؤلاء المسؤولون حبيسي ممارسة إدارية بيروقراطية وروتينية ،في الوقت الذي أصبح فيه من اللازم العمل وفق مقاربة "منهجية المشروع" القائمة على تحديد الأهداف المتوخاة وتقوية قدرات التنفيذ، والارتكاز على تطور مؤشرات الإنجاز وتقويم النتائج.

إننا نتفهم أن تطبيق إصلاح في هذا الحجم يطرح العديد من مشاكل الحكامة،حيث يوجد بين وضع تصور لمشروع شامل وترجمته ميدانيا العديد من المتدخلين،وفي إطار هذا التصور نعتبر أن نجاح إصلاح من هذا الحجم يبقى وثيق الارتباط بالاعتبارات التالية:

- إرادة سياسية حقيقية ومتجددة يعبر عنها فعليا و باستمرار ؛
- تعبئة الطاقات البشرية والوسائل المادية واستعمالها بشكل أمثل؛
- التخطيط والبرمجة الصارمة والدقيقة مع وضع أهداف واضحة وجدول الاستحقاق للإنجاز؛
- تعميق ثقافة تقييمية للإنجازات ووضع آليات للتتبع والقيادة؛
- إدارة ومسؤولون قادرون على تدبير القطاع بدينامية وإرادية وبروح ريادية عالية؛

أما بخصوص تعميم الولوج للتربية فإن مبدأ تكافؤ الفرص يشكل بالنسبة لنا تجليا للعدالة ومرتكزا للمواطنة وشرطا محوريا للتنمية إذ لا يمكن لأي بلد أن يتقدم ولا لأي مجتمع أن يزدهر ،إذا بقيت شرائح عريضة من الشباب والأطفال خارج النظام التعليمي،تتخبط في الجهل والأمية.

لكن في هذا المجال المتعلق بتعميم التعليم المدرسي وبالرغم من طابعه الإلزامي لا يزال أزيد من مليون طفل وشاب خارج المدرسة وهذا مؤشر جد مقلق.

إن التقدم نحو تعميم التعليم بالوسط القروي والمناطق الصعبة المحيطة بالمدن لا يمكن أن يتحقق عبر توسيع العرض في مجال التربية فقط،والذي يبقى محدودا جدا،بل يستلزم الموضوع وضع استراتيجية وطنية تزاوج بين العديد من العوامل المتكاملة،والتي يتم تحديدها على صعيد الجهات والأقاليم والجماعات وتستجيب للحاجيات الحقيقية للفئات المستهدفة ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

-تسريع وثيرة توسيع وتحسين العرض المدرسي وبالخصوص على مستوى السلك الإعدادي مع الحرص على الاستعمال الأمثل للبنيات والوسائل المتوفرة.

- تبني مقاربة مجالية تسمح بتعبئة قوية للإمكانات والوسائل في المناطق المتضررة في ميدان التربية وذلك من خلال وضع برنامج يخص "المناطق في حاجة إلى تدخل سريع ومستعجل"

- وضع برنامج للتعبئة الاجتماعية لفائدة التربية والتكوين يضم مختلف الفرقاء وخصوصا القطاعات الحكومية المعنية والجماعات المحلية وجمعيات الآباء ونساء ورجال التعليم والإعلام العمومي.

- إعادة تنشيط البرنامج الوطني لدعم التمدرس بالوسط القروي الذي انطلق سنة 1998.

- مواجهة أشكال التمييز والإقصاء،وذلك بتفعيل القانون المتعلق بإجبارية التعليم وبضمان مجانيته الفعلية.

لا يجادل أحد في كون التقدم نحو تعميم الولوج إلى التربية رهين بإعادة تأهيل فعلي للمدرسة الوطنية،وتتطلب مدرسة جيدة للجميع وإعادة النظر بالملموس وعلى أرض الواقع ووفق روح الميثاق والبرنامج

الاستعجالي في نوعية التعلمات والمقررات الدراسيةوفي الممارسات التعليمية وفي أشكال تنظيم واشتغال المؤسسات التعليمية.

ورغم صعوبة قياس جودة التعليم في غياب نظام تقييمي صارم ومنتظم نجد أمامنا مؤشرا يقربنا من تقييم أولي لمردودية نظامنا التربوي ويتعلق الأمر بمؤشر الهدر والتكرار المدرسي والذي وصل إلى مستويات مقلقة جدا.

وبالرغم من المجهودات المبذولة كالمبادرة المهمة "مليون محفظة" وبرنامج تيسير الرامي إلى مساعدة الأسر المعوزة فإن نسبة الهدر المدرسي لا زالت تتراوح في المتوسط بين 4.6 % في الابتدائي و13% في الإعدادي والتأهيلي.

أما نسبة التكرار فلا زالت مرتفعة إذ تبلغ 11.5 % في الابتدائي و15 % في الإعدادي و 19 % في التأهيلي، فمن أصل 100 تلميذ يبلغون التعليم الأساسي 37 فقط يحصلون على الباكالوريا بدون تكرار. أين نحن إذن من نسبة 60% في نهاية الباكالوريا كما سطرها الميثاق؟

إن مدرسة الجودة ليست شعارا أو مجموعة إجراءات متفرقة بل هي نهج شامل يرتكز على مجموعة عمليات متكاملة ومركزة على التلميذ والتي تتطلب استمرارية و تتبعا ومثابرة وريادة، وفي هذا الصدد نقترح عليكم نهج مقاربة شمولية تحت اسم "مخططات الجودة" تعطي الأولوية لمحاور التدخل الآتية:

- إعادة التأهيل المادي للمؤسسات والرقي بها عبر تقوية برامج إحداث الخزانات المدرسية والقاعات المتعددة الوسائط وبرامج الصحة والرياضة وتلقين الفنون التشكيلية والموسيقى ومختلف الأنشطة الموازية.
- التتبع والمراجعة المنظمة للمناهج من أجل تحسين ملائمتها وضمان الانسجام ما بين المواد والأسلاك مع استحضار البعد الجهوي والمحلي فيها.
- تحديث وتقوية تدريس اللغات الوطنية والأجنبية والعلوم والتكنولوجيا .
- تقييم منهجي وفعال للتعلمات وكذا للمؤسسات التعليمية والموارد البشرية.
- توفير الدعم التربوي للتلاميذ الذين يعانون صعوبات.
- تحسين طرق ومساطر الإخبار والتوجيه.
- تقوية التأطير والدعم لفائدة المدرسين ومديري المؤسسات ،
- وضع مخططات للتكوين المستمر لفائدة المدرسين،
- إحداث شبكات مدرسية تضم حول كل ثانوية، روافدها من مدراس ابتدائية وإعداديات وتسمح باستعمال مشترك وشامل للوسائل المادية والبشرية.

وينبغي أن تصاغ كل هذه المبادرات في شكل مخططات وهي ما نسميه "مخططات الجودة" ذات أهداف وطنية تتم أجرأتها جهويا ومحليا ووفق رزنامة محددة تدقق مسؤوليات كل طرف وتوفر الوسائل المادية والبشرية الملائمة.

ومن العوائق التي ينبغي الانكباب عليها في حل إشكاليات التربية والتكوين هناك معضلة التمويل، فعلى الرغم من المجهود الجبار المبذول من لدن الدولة والمتمثل في الميزانية المرصودة لقطاع التربية الوطنية بما في ذلك التعليم العالي والذي يكون ما يفوق ربع الميزانية العامة للدولة أو 6% من الناتج الداخلي الخام، فإن هذه الاعتمادات تبقى غير كافية بالنظر للأهداف المعلنة وهو المعطى الذي وقف عليه بكل تبصر وشجاعة تقرير المجلس الأعلى للتعليم.

فالمشكلة تكمن في الزيادة التي سجلتها الميزانية في سنوات "عشرية التربية" التي تشرف على نهايتها والتي همت بالأساس نفقات الأجور التي تفوق 80 % من الميزانية وفي واقع الأمر بقيت قدرات تطوير وتحسين العرض المدرسي جامدة الحجم بل وتراجعت من ناحية القيمة خلال نفس الفترة ومن جهة أخرى ،فإن تكلفة التكوين المستمر للتلميذ (أي الميزانية الإجمالية على عدد التلاميذ) ما زالت ضعيفة خاصة بالنسبة للطور الابتدائي حيث لا تتجاوز 3500 درهم لكل واحد وفي المتوسط تبقى هذه التكلفة عشر مرات اقل مما هي عليه في بعض البلدان المتقاربة مع بلدنا.

من الواضح انطلاقا من الإمكانيات المحدودة للدولة وفي الظرفية الصعبة التي تجتازها البلاد أن الميزانية لا تكفي لوحدها للاستجابة لهذه الحاجيات المتزايدة.

وحتى يتسنى لبلدنا تحقيق الأهداف التي سطرتها في هذا المجال من خلال بناء مدرسة جيدة للجميع أصبح من الضروري سن سياسة جديدة معبئة للإمكانيات والوسائل.

وفي هذا الاتجاه ومن أجل تقوية وتوسيع الإسهام المالي للسلطات العمومية نقترح مخطط تمويل إضافي يمتد إلى غاية 2013 وفق ما يلي:

1 – إعادة تفعيل الاتفاقية المبرمة مع صندوق التجهيز الجماعي؛

2 – منهجية جديدة تقضي باللجوء للكراء المفضي إلى التملك للمقرات الإدارية والمؤسسات التعليمية؛

3 – صندوق يدعم التربية يمول من عائدات التفويت المربح للمقرات الإدارية غير المستعملة الموجودة في مراكز المدن وكذلك من خلال التركيز على قيمة التضامن الوطني، إذ يمكن اقتراح وبصفة استثنائية زيادة في معدل فرض الضريبة على القيمة المضافة على بعض الخدمات أو المنتوجات بنقطة واحدة لفائدة هذا الصندوق، إضافة إلى إمكانية اقتطاع سنتيم واحد عن كل درهم في المكالمات الهاتفية ، وضريبة تضامنية تفرض على فائض القيمة الناتج عن المعاملات داخل البورصة وفرض ضريبة على القطاعات التي يمكن أن تستفيد من التمدرس كقطاع التأمينات مثلا؛

4 – إعادة انتشار موظفي الوظيفة العمومية والجماعات المحلية لسد الاحتياجات الهامة لإدارة المؤسسات التعليمية؛

5 – تحويل المناصب الكاملة إلى أنصاف المناصب مع تغطية اجتماعية كاملة وذلك بناء على طلبات رجال التعليم الذين يرغبون في التفرغ الجزئي والذين أمضوا عددا من السنوات كحد أدنى من الخدمة؛

6 – دعم جبائي للتعليم الخصوصي.

قطاع الثقافة

من أجل ثقافة متحررة من الصور النمطية المختزلة ومنفتحة على المستقبل ينبغي للمغرب أن يطمح ليكون جزء لا يتجزأ من القوى الثقافية والاتصالية على الصعيد العالمي،وينبغي لبلدنا المتمتع بتنوع بشري وثقافي أن يتزود بالوسائل النظرية والعلمية لخدمة هذا الطموح لاسيما و أنه يملك الوسائل البشرية و المادية وأنه يعتبر على مستوى حوار الثقافات جسرا من الجسور الكبرى التي تربط بين مجموعات كل من العالم الإسلامي والإفريق ي والغربي، وستسمح سياسة ثقافة إرادوية وطموحة في مجال تشجيع الابتكارات الثقافية بالاضطلاع بهذه المهام.

ونتيجة للتحولات العميقة التي تحققت في العشرية الأخيرة، فإن السياسة الثقافية بالمغرب بالرغم من بعض المكتسبات المتراكمة ما تزال بحاجة إلى أن تبتكر ضمن منظور البناء الجاري حاليا للوعي بالتعددية.إن النتائج العملية التي تحققت حتى الآن تظهر أن النقلات التي تمت لم تكن إلا جزئية البعد وكثيرا ما تكون لها نتائج متناقضة ومتضاربة:

وبوضوح فمن البديهي أن تقوم الدولة بوضع برنامج شامل لإصلاح السياسة الثقافية الوطنية،ومن تم فما زال ضروريا القيام بمبادرات وتدابير جريئة وحاسمة في هذا الاتجاه.

ومن الضروري والمرغوب أن تقوم الدولة بإعداد وتحريك توجهات جديدة ودائمة تخضع للمتابعة،ومن بين هذه التوجهات نبرز أهمية تغيير التشريع العام لتوطيد دور الدولة في مجال حماية حرية الإبداع وتعزيز مختلف أشكال التعبير الثقافي.

– التعبئة الجدية للموارد البشرية من الناحية المادية والمعنوية والاهتمام بالفنانين والمؤلفين وكل العاملين بالقطاع الثقافي من موظفين وغيرهم لتهييئ الأجواء المناسبة للخلق والإبداع.

– نشر و ترجمة وتوزيع الكتب، إنتاج وتوزيع الأفلام، تسويق الفنون البصرية، الاهتمام بوسائل تثقيف الطفل من قصص مصورة ورسوم متحركة.

– الإنتاج والتسويق السمعي البصري الخاص بالموسيقى.

– دعم مختلف المنتوجات الثقافية وصون أشكال التعبير الشفهي أو غير المادي.

– تشجيع فنون المسرح والرقص وإنشاء معاهد موسيقية ذات الطابع الأكاديمي والمؤسساتي.

– إنشاء متاحف متنوعة المضمون ومتنقلة.

– تشجيع ومساعدة العمل الإبداعي للهواة.

– ابتكار أجهزة تحاورية متعددة الوسائط لنشر واكتساب المعارف والثقافات سواء في ميادين المعارف العامة المتعلقة بالقضايا الوطنية والعالمية أو في ميدان العلوم الإنسانية من دين وفلسفة وأدب وقانون وغيرها.

– إنشاء معهد وطني لعلوم الثقافة يضم مؤسسات البحث والتكوين في مجمل المسائل المتعلقة بالثقافات الوطنية القائمة ذات المعايير اللغوية والإثنية والخطية والأيقونية.

أما فيما يتعلق بوزارة الثقافة فعليها أن تسهر بشكل مستمر ويقظ على تنفيذ مهمتين من مهامها الجوهرية وهما:

– من جهة صون ودعم الطابع المتعدد للثقافات المغربية في علاقاتها المتنوعة والمختلفة بالمكونات العربية والأمازيغية، اليهودية والإفريقية والغربية.

– ومن جهة أخرى ضمان إصلاح وتسيير الشؤون الثقافية واستغلال المؤسسات الثقافية وإدارتها وحكامة تدبيرها.ومن ثمة فمن الضروري قيام تنسيق جدي وضروري بينها وبين قطاعات الدولة المعنية كوزارة الاتصال ،التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشباب والرياضة دون أن ننسى بالتأكيد المؤسسات الأكاديمية التابعة لكل منها.

إن الارتباك التاريخي في تدبير الشؤون الثقافية للبلد وسيادة اللاعقلانية وطغيان الهاجس الأمني الذي طبع تعامل الدولة مع هذا القطاع ظلت نقط ضعف كانت لها تداعيات سلبية على تطويره، وبالرغم من المجهود المبذول لا زال هناك الكثير للقيام به، ومساهمة منا في هذا المسعى نقترح مايلي :

– اعتماد المعايير والقيم الكونية لخدمة التنوع العرقي والإجتماعي والثقافي واللغوي للمغرب؛

– التأسيس لحوار وطني بغية دمقرطة السياسة الثقافية للمغرب واحترام التنوع والتمازج الذين يميزانه بلا شك، واحترام حرية التعبير الفنية والفكرية والجمالية؛

– تمتين ثقافة حقوق الإنسان في النسيج الثقافي وأساسا الحقوق الثقافية واللغوية؛

– نهج سياسة تشاركية في تسيير الشؤون الثقافية بالمساهمة الفعلية للفنانين والمبدعين والمؤلفين والمجتمع المدني وتطبيق ملموس للجهوية واللامركزية الثقافية؛

– اعتماد الشفافية وثقافة النتائج والمردودية في سياسة الدعم؛

– تشجيع وتسويق الانجازات الثقافية للمهاجرين المغاربة وإقامة تعارف ثقافي متعدد الأطراف يلبي الطلب الثقافي الوطني لهؤلاء المهاجرين؛

– إنجاز تقرير وطني عن وضع السياسة الثقافية بالمغرب؛

– وضع ميثاق وطني للثقافة.

قطاع الرياضة

تمثل الرياضة في بلد مثل المغرب رهانا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كبيرا لكنه متجاهل للأسف إما بكيفية واعية أوغير واعية.

فعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي تعتبر الرياضة وسيلة لتأطير الشباب وانفتاحهم واندماجهم الاجتماعي،إنها أيضا عامل حشد للمجتمع يتجاوز التمايزات التقليدية وقد لاحظنا كيف يمكن للإخفاقات المتوالية في مختلف الرياضات أن تؤثر بكيفية سلبية في معنويات المجتمع ،في حين تساهم الرياضة في تعزيز الهوية الثقافية للبلد، فالتاريخ الرياضي والنتائج الباهرة جزء مكمل لتراثه.

ولئن كان هذا الدور الثقافي والاجتماعي ثابتا ومعترفا به للرياضة منذ تاريخ طويل فإنه أصبح اليوم أمرا أساسيا بالنظر إلى التطور الحالي للبيئة الاجتماعية والثقافية لشبيبتنا، فاحتياجات التأطير أصبحت أكبر والرغبة في التفتح أقوى والاندماج الاجتماعي أصبح أمرا رئيسيا.

وفضلا عن ذلك فقد أصبحت الرياضة موجها كامنا للتنمية الاقتصادية،ذلك أن طابعها الاحترافي يستطيع تحفيز النمو المرتبط بنشاطها،وإحداث مهن جديدة وبالتالي مناصب جديدة للشغل وتستطيع الرياضة أن تؤثر إيجابيا في تنمية القطاعات المتاخمة ،مثل السياحة بإغناء العرض السياحي عبر الصدى الإعلامي المتزايد للرياضة رفيعة المستوى.

وأصبحت الرياضة كذلك وسيلة لا تضاهى للإنعاش بالنسبة لبلد ما ولا سيما بمناسبة الملتقيات الرياضية الكبرى التي تحظى بإقبال متزايد مثل كاس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية.

وفي مقابل هذه الرهانات الكبيرة تتوفر للرياضة المغربية مؤهلات كبيرة للنجاح تشكل مصادر كامنة لإمكانيات تنافسية كبيرة مقارنة بأمم أخرى.

فهناك شغف وولع جميع المغاربة بالرياضة رجالا ونساء كيفما كانت أصولهم وطبقاتهم ومن جميع الآفاق هذا الشغف يشكل مصدر تحفيز ثمين بالنسبة لرياضيينا.

أما المؤهل الأكبر المتوفر للرياضة المغربية فيكمن في الموهبة والقدرة الخالصة لرياضيينا وعدائينا وهذا في أكثر الرياضات شعبية في العالم التي تخلق أقوى نسب المشاهدة.

إن الخاصية الديموغرافية لبلدنا والمتميزة بوجود نسبة عالية للشباب تتجدد باستمرار تشكل أيضا ثروة حقيقية ستعطي دائما شهادة ميلاد أبطال كبار.

بالإضافة إلى أن التنوع الجغرافي والمناخي للمغرب يشكل أرضية صالحة لمزاولة بعض التخصصات الرياضية التي تثير اهتمام متزايدا على الصعيد الدولي،الرياضيات البحرية،التزحلق الرياضيات الجبلية.

وبالنظر للرهانات المعقودة على الرياضة وبالرغم من المؤهلات البشرية والديمغرافي والجغرافية والمناخية التي يزخر بها المغرب وبغض النظر عن بعض الاستثناءات التي حقق فيها المغرب نتائج مرضية فإن وضعية القطاع تسير طيلة العشرين سنة الأخيرة من سيء إلى أسوأ سواء على مستوى النتائج أم مستوى تأهيل القطاع أو في مجال التجهيزات والبنى التحتية ،فقد تراجع إشعاع المغرب الرياضي منذ إنجاز لوس أنجلس(1984) وكأس العالم لسنة (1986) أما ما تلى ذلك كان مجرد استثناءات لعب فيها الحظ دورا رئيسا.

فقد فشل المغرب في السباق نحو تنظيم كاس العالم لكرة القدم ثلاث مرات وكانت آخر مرة يستضيف فيها المغرب ملتقى رياضيا دوليا هي سنة 1988 (كاس إفريقيا للأمم) و 1989 (الألعاب الفرنكفونية) وفشل المغرب في بلوغ كاس العالم أكثر من مرة ونزل الوضع إلى أسفل الدرك بالإقصاء المزدوج من كأس إفريقيا والعالم لهذه السنة.

أما التجهيزات الرياضية والملاعب ومشاكل التسيير فحدث ولا حرج، وكل ما نخشاه هو أن يصل المغرب في يوم من الأيام إلى رياضة بدون جمهور بفعل الانتكاسات المتتالية وهذا أمر خطير.

ولتجاوز هذه الوضعية وتدارك الأمر قبل فوات الأوان نقترح:

1 – تنمية الروح الوطنية والنفس القتالي لدى شبابنا بصفة عامة ورياضيينا بصفة خاصة.

2 – محاربة الريع الرياضي

3 – الاهتمام بالطاقات المحلية ونبذ الاعتماد المناسباتي على الطاقات المستوردة

4 – مغربة الرياضة ودمقرطتها تدبيرا وتأطيرا

5 – ملائمة الإطار المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي للقطاع

6 – تحديث هياكل التأطير

7 – تنمية التجهيزات التحتية وتجديدها

8 – وضع سياسة مستديمة للتكوين

9 – تنمية رياضة الهواة

10 الرفع من وسائل تمويل القطاع وخصوصا عبر تنويع مصادر تمويل الصندوق الوطني لتنمية الرياضة ومساهمة جيدة للقطاع الخاص.

وفي الخلاصة يتعين استحضار أن تنمية الرياضة لن تنجح بدون مقاربة جديدة لتدبير الرياضة لأنها لم تعد فقط مجرد تسلية أو ملهاة بل أصبحت مقاولة حقيقية تتطلب روح المبادرة والتدبير المهني فهنا يكمن التغيير الحقيقي ويأخذ الإصلاح كامل مغزاه.

قطاع الاتصال

بالنسبة لقطاع الاتصال، نسجل في فريق التحالف الاشتراكي بتقدير كبير ما تحقق فيه من مكاسب لا يستهان بها كما نقدر المجهودات المستمرة للمسؤولين الحاليين لتطوير هذا القطاع بمختلف مكوناته، وبالقدر نفسه نعي تمام الوعي مطالب المجتمع ورغبته في إعلام و طني قوي و مؤثر، والقضايا التي يطرحها الانفتاح الإعلامي، سواء العمومي أو الخصوصي، و نذكر بشكل خاص ما تعيشه الصحافة المسماة مستقلة من مشاكل و ما يحدث من تجاوزات من كل الأطراف...

إن موقفنا بهذا الصدد ينطلق من رؤية متوازنة ، فبقدر ما نقدر جهود وزارة الاتصال، مع معرفة بحدود تدخلها، خاصة في مجال الإعلام المكتوب، بقدر ما نرغب في مزيد من الحرية المسؤولة طبعا، و المحترمة للقانون و لحقوق الآخرين...

لابد أن نسجل التطور الهام الذي عرفه إعلامنا الوطني في السنوات الأخيرة، نتيجة للجهد الذي بدلته وزارة الاتصال على مستوى التنظيم و التوجيه، و إقرار التعددية سواء في المجال العمومي او الخصوصي، هذه مكاسب كبرى لا نستهين بها، و يكفي المقارنة بين ما كان عليه الإعلام الوطني قبل عقد من الزمن و بين ما هو عليه اليوم لنلمس هذا التطور...

فقد أصبح عندنا تعدد في القنوات التلفزية، وهو التعدد الذي تعزز بإدراج قناة ميدي 1 سات في القطاع العمومي، كما أصبحت عندنا قنوات إذاعية متعددة، وطنية و جهوية و محلية، تابعة للقطاع الخاص ، و هي ظاهرة جديدة و تعبر عن الانفتاح الذي يعرفه قطاع الإعلام..

وترسخت التعددية في مجال الإعلام لمكتوب، و ظاهرة الصحف المسماة مستقلة، و التي تعكس بحرية كل ما يدور في المجتمع من آراء ومواقف و أحداث..

هذه إنجازات نقدرها...

ومن طبيعة الحال هذا التطور كان لابد أن يفرز ظواهر مرافقة وغير مرغوب فيها، لأننا ، في الواقع في مرحلة تدريب على التعددية و الحرية المسؤولة، و نعتقد أن ما تعرفه بعض الصحف من متاعب يندرج في هذا الإطار، ونحن متأكدون ان الأمور ستنضج مع الممارسة . و علينا جميعا، وزارة و ممثلين للأمة، و صحفيين عبر هيئاتهم المسؤولة ، و قضاء، علينا جميعا إدراك طبيعة المرحلة، و العمل على الخروج منها بأقل الخسارات في أفق مرحلة النضج، مما يتطلب تجاوز ردود الفعل و التشنج من كل الأطراف..

في المجال السمعي البصري نسجل أن الدولة قامت بمجهود كبير، على المستوى الكمي على الأقل، حيث أصبحت عندنا قنوات تلفزية متعددة ، لكن لابد أن نقول لكم ،السيد الوزير، أنه مازال هناك مجهود ينبغي أن يبذل على مستوى المضمون و الكيف...

نحن ندرك محدودية صلاحيات الوزارة في هذا المجال ، لكنها تملك دور التوجيه على الأقل.. فنحن بحاجة إلى الجودة لتكون قنواتنا التلفزية قادرة على المنافسة، خصوصا مع هذا الكم الهائل للخيارات المطروحة أمام المشاهد المغربي.. و لكسب المشاهد لا بد من جهد على مستوى الجودة، والارتباط بالواقع وحاجيات المشاهد المغربي..ومجهود التوجيه يمكن أن ينصب كذلك على مزيد من العمل لترسيخ قيم المواطنة والتسامح والتضامن والروح الوطنية ، ليس عن طريق الإشهار فهذا الأسلوب غير منتج في الغالب،بل من خلال مضامين مختلف أشكال الإنتاج التلفزي،من أفلام ومسلسلات وبرامج وغيرها..

وفي هذا الإطار نسجل التزام الوزارة بإخراج القناة التلفزية الأمازيغية في اقرب الآجال إلى الوجود، مشددين على ضرورة توفير كل الشروط لنجاح هذه القناة، حتى لا تكون مثل بعض التجارب الأخرى الفاشلة، فهذه مسؤولية الدولة،اعتبارا لكون التلفزة الأمازيغية،أصبحت مطلبا ملحا للمجتمع ، ولا بد من التجاوب معه...

ونثير الانتباه هنا إلى ضرورة حل المشكل اللغوي بشكل سليم ، فتعدد اللغات الأمازيغية واقع لا ينبغي تجاهله...

هناك لغات أمازيغية متعددة، وينبغي أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، حتى لا تطغى لغة جهة على جهة أخرى، ونجد أنفسنا أمام فشل حقيقي في التواصل مع جهات وفئات واسعة من مواطنينا،وتفقد القناة بالتالي معنى وجودها وجدواها ،وهو أولا وأخيرا :التواصل..

ونعتقد أن حل هذه المشكلة يكمن في المساواة بين المجموعات اللغوية الأمازيغية الثلاث من جهة والتفكير، بجد، في التلفزات الجهوية التي يمكن أن تحل المشكل بشكل كامل...

بالنسبة للإعلام الإذاعي،نسجل بالطبع تحرير هذا المجال،لكن لابد من الحرص على نجاح هذه التجربة التي ما زالت في طور التجريب،هذه التجربة والنجاح فيها هو ما سيفسح المجال لإنشاء تلفزات خصوصية ستغني دون شك مشهدنا الإعلامي السمعي البصري ، ودور الوزارة في هذا المجال ينحصر في التوجيه والحوار،ومحاولة منع الانزلاقات حتى لا نصبح في وضع مشابه لوضعية الصحافة المكتوبة.

في مجال الإعلام المكتوب نسجل ما تقوم به الوزارة لهيكلة هذا القطاع، من خلال العمل التنظيمي ومن خلال الدعم المالي الهام المقدم للمقاولات الصحفية لإعادة هيكلة نفسها وفق معايير عصرية في التدبير المالي وتدبير الموارد البشرية.

نحن نعلم أن لا سلطة للوزارة مباشرة على هذا القطاع وعلى القضاء، لكن لا بد أن نسجل معارضتنا لبعض المحاكمات والأحكام القاسية التي أصدرها القضاء في بعض القضايا... تسجيلنا لهذا الموقف لا يعني موافقتنا على التجاوزات التي يقوم بها بعض الصحفيين، سواء في حق أشخاص عموميين أو ذاتيين، فمن حق أي مواطن تعرض للمس بكرامته من طرف صحفي أن يلجأ إلى القضاء لإنصافه، وهذا جاري به العمل في كل الدول الديمقراطية، وبهذه المناسبة ندين ما تعرض له المسؤول الحكومي في هذا القطاع من مس بكرامته وإنسانيته من طرف جريدة "لوجورنال" ومن طرف نفس الرسام الكاريكاتوري الذي سبق وأن أهان العلم الوطني والرموز الوطنية.

نحن ندين هذا السلوك، وعلى الرسام ومسؤول الجريدة المعنية أن يتحمل مسؤوليته، وكل ما سيترتب عن سلوكه اللامسؤول.

لا بد من عمل توجيهي وتأطيري، ليقتنع جميع الصحفيين أن الحرية لا تعني الفوضى، ولا تعني حق المس بكرامة الآخرين بدون حساب... ونعتقد أن الجسم الصحفي أصبح يدرك خطورة ما يقوم به بعض المنتمين إليه، وينبغي استغلال هذا الإدراك لإعادة النظر في الهياكل التي تؤطر هذا القطاع ، وهو تأطير لا بد أن يستحضر ،بقوة،أخلاقيات المهنة،و الأخلاق بصفة عامة ،ويحل مشكلة الحرية والمسؤولية التي ما زلنا نعالجها باحتشام أحيانا وبقسوة أحيانا أخرى. لا بد من حلول أخرى،ولا بد من إخراج تعديل قانون الصحافة إلى الوجود في اقرب الآجال ، وتشكيل مجلس وطني للصحافة ،للعمل ما أمكن لتأطير أفضل للممارسة الصحفية وحل القضايا المطروحة داخل هذا الإطار ، وهو ما يفرض حوارا وطنيا صريحا وشجاعا،ينبثق منه ميثاق وطني تلتزم جميع الأطراف باحترامه.

تلك بعض القضايا التي أردنا التعبير عنها في هذه المناقشة، مع دعم تام لمجهودات الوزارة، واستعدادنا للتعاون معها لتطوير هذا القطاع الهام.

قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

بعد استعراضنا لمجمل جوانب هذا القطاع لمسنا أن هناك نواقص وملاحظات مفروض منا تقديمها بهدف مزيد من التطوير لعمل الوزارة وأدائها.

وقبل ذلك، ومن باب الموضوعية لا بد أن نسجل، أن القضايا الكبرى التي تهتم بها الوزارة أصبحت مثار اهتمام وطني، وموضوع إنجازات عملية، نذكر منها بشكل خاص قضايا النساء والمساواة بين الجنسين،حيث تقدمنا،بشكل واضح، بعد التجاوب الخلاق بين الإرادة الملكية ونضالات الحركة النسائية و بدعم مطلق من قوى الحداثة والتقدم وهو ما ترجم في العمل الجدي الذي قامت به وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ،وقد ظهرت،بشكل ملموس في نسبة المنتخبات في الانتخابات الجماعية الأخيرة والتي وصلت إلى أزيد من 12 % بعد أن كانت تدور في نسبة (صفر فاصلة...).

أصبحنا كذلك نلمس اهتماما متزايدا بقضايا الطفولة، وبرامج طموحة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة، وبروز انشغال بقضايا المسنين بدون مأوى، إضافة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء. وكل ذلك يدل على أن وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن تقوم بالدور المنوط بها، وهو على الأقل إثارة الاهتمام بهذه القضايا، والعمل على حث باقي مكونات الحكومة على إيلاء هذه القضايا ما تستحق من جهد واهتمام،علما أن عددا من برامج الوزارة لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة جدية لقطاعات حكومية أخرى،مثل وزارة العدل التي عليها إخراج قانون لمحاربة العنف ضد النساء، ووزارة الداخلية و الدرك الملكي للمساهمة العملية في محاربة هذه الظاهرة، ووزارة التشغيل التي عليها إخراج قانون منع القاصرين والقاصرات من العمل، وكذا إتمام مدونة الشغل بقانون خاص بخدم البيوت الذي يهم النساء بشكل خاص...

كل ذلك يعني أن نتائج إستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية مرتبط، إلى حد كبير، بالحكومة ككل، وليس فقط بهذه الوزارة....

نود كذلك، أن نسجل بعض الملاحظات بخصوص مقاربة الشراكة مع المجتمع المدني في بلورة وإنجاز مشاريع الوزارة...وهذه المقاربة جد إيجابية، حيث مكنت المنظمات النسائية من المساهمة، بشكل فعال، في مجال عمل الوزارة لترسيخ ثقافة المساواة وبين الجنسين، وتحقيق منجزات فعلية للنساء بفضل إشراك هذه الجمعيات وتأطيرها..

وكذلك الشأن بالنسبة لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، حي ث تساهم جمعيات المعاقين في ملتقيات الوزارة بجهات مختلفة من البلاد، مع تقديم مقترحات لبلورة قانون خاص بذوي الاحتياجات الخاصة..

لكن ملاحظاتنا لا تنصب حول هذه الجمعيات التي تساهم في التأطير والاقتراح والتعبئة، بل حول جمعيات تحظى بالتمويل لإنجاز مشاريع لها علاقة بمحاربة الفقر والهشاشة وخدمة الفئات المستهدفة من طرف الوزارة.

لابد أن يخضع عمل هذه الجمعيات وصرفها لأموال الدعم لمراقبة دقيقة عبر وكالة التنمية الاجتماعية التي ينبغي أن تتواجد في كافة التراب الوطني..

وهذا يتطلب تقوية هياكل هذه الوكالة، وتوفير إمكانيات بشرية و لوجستيكية، حتى تكون قادرة على تنسيق فعلي، وعلى المستوى المحلي لعمل كل المتدخلين في مجال التنمية الاجتماعية ومن بينها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية..

كما نقترح تطوير الشراكة لتشمل الجماعات المحلية بشكل واسع،لأن الجماعات لها إمكانيات التدخل والمتابعة، إضافة إلى كونها قريبة من المواطنين وعلى معرفة بحاجياتهم... سواء تعلق الأمر

بالجماعات القروية والحضرية، أو مجالس الأقاليم والعمالات، أو مجالس الجهات،خاصة أن الميثاق الجماعي الجديد رسخ مقاربة النوع، وأصبحت الجماعات ملزمة بالاهتمام بقضايا النساء والطفولة ،إضافة إلى محاربة الفقر والهشاشة..

إذن لا بد من تطوير العمل على هذا المستوى، والقيام بحملة تحسيسية أولا لجعل الجماعات المحلية بكل أصنافها تولي مزيدا من الاهتمام للفئات المستهدفة من سياسة الوزارة، ثم تقديم عروض للشراكة تشمل مختلف مجالات اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن...

ونحن في فريق التحالف الاشتراكي على استعداد كامل لدعم مثل هذا العمل، وكل المبادرات الهادفة إلى مزيد من الفعالية والمردودي ة، وفي خدمة قضايا المهمشين، من نساء، وأطفال، ومسنين وذوي الاحتياجات الخاصة..

مع تأكيدنا أن هذه الملاحظات التي تقدمنا بها، هي لدعم وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ، ومساندة إيجابية لعملها، ولجهودها الأكيدة لخدمة قضايا هذه الفئات، لأجل رد الاعتبار للسياسات الاجتماعية كتوجيه ملكي من جهة، وتنفيذ التصريح الحكومي، وهو ما تعمل من أجله بشكل جدي وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

وشكرا.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الإشتراكي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2010 لعرض رأي فريقنا في سياسة هذا القطاع الحكومي الهام، وهي ليست مناسبة لمناقشة الأرقام بقدر ماهي فرصة سانحة لطرح المشاكل وتدارسها وإبداء الرأي فيها، وفرصة لممارسة الدور الرقابي الموكول إلينا كمؤسسة تشريعية.

فالمجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية لبناء الصرح الديمقراطي وتعزيز دولة الحق والقانون، قائمة ولا يمكن إلغاؤها بمجرد توجيه ملاحظات، فالأمر لايتعارض ووظيفتنا السياسية كاغلبية، مهمتها مساندة الحكومة والتصويت السياسي لصالحها.

وسنحاول في مداخلتنا هذه، التطرق لبعض النقط التي نراها مهمة في فريقنا وذلك حسب ما يسمح به الوقت المخصص لنا.

1 – قضية وحدتنا الترابية:

إن قضية وحدتنا الترابية تظل على رأس الأولويات الوطنية. ونحن في فريق التحالف الاشتراكي نثمن ما جاء في خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، الذي وضع حدا فاصلا في القضية الوطنية، ونستنكر بشدة تصرفات بعض الانفصاليين وندعو جميع الفعاليات الوطنية خاصة الدبلوماسية، سواء البرلمانية ، الحزبية والجمعوية داخل المغرب وخارجه، لتفعيل مضامين الخطاب الملكي والتصدي للمغالطات والمناورات الجديدة التي يراد منها الضغط على المغرب للتفريط في سيادته واستقلالية قراراته.

فلابد في هذا الإطار من اعتماد مقاربة اندماجية بدعم الأحزاب وهيئات المجتمع المدني للاضطلاع بمهمة أساسية معتمدة على المواطنة والحس الوطني والدفاع عن الوحدة الترابية في القواعد الدنيا للمجتمع، انطلاقا من المدرسة والأندية، وكل مرافق الحياة الجماعية، إضافة إلى تعبئة كل الهيئات المحلية والوطنية لتندمج في فضاء أوسع في المجتمع الدولي لإعطاء إشعاع للقضية الوطنية وفلسفة وأسس الحكم الذاتي بموازاة مع المشروع الوطني لبناء الديمقراطية المحلية على أسس الحكامة الترابية والإدارية والسياسية، تعتمد إطار الجهوية الموسعة وإعطاء اللامركزية مدلولها الجديد في علاقة الدولة بالجماعات المحلية.

فعلى الحكومة والهيئات المنتخبة تهييء الظروف لإقامة جهوية موسعة ومتقدمة كخيار استراتيجي في أفق تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، المرتكز على تثبيت السيادة المغربية. فخيار الحكم الذاتي أصبح هو المنطق الوحيد القابل للإنجاز كحل سياسي عقلاني وديمقراطي كفيل بتجنيب المغرب العربي منزلقات زعزعة الإستقرار الناجم عن استفتاء منعدم المبررات الإنسانية والسياسية.

2 – الجهوية كخيار استراتيجي:

أمام الرهان على الجهوية كخيار استراتيجي، يحق لنا التساؤل عن الإرادة السياسية الفعلية للرقي بالتجربة الجهوية الفتية إلى جهوية متقدمة، وعن الإمكانيات المادية المتوفرة للجهة؟

إذا كانت الإرادة الملكية السامية واضحة، في خطبه، لإقامة جهوية متقدمة خاصة في خطاب العرش الأخير، فإننا نتساءل ماذا تنتظر الحكومة لتفعيل هذا الإجراء؟

إن الجهوية الفاعلة هي نتاج مقاربة اللامركزية واللاتمركز وإطار لتغذيتها، طالما أن سياسة القرب يكون منبعها ومؤداها الإقتراب من المواطن ومن همومه وحاجياته، حتى تُتخذ القرارات التدبيرية في نطاق وحدة الدولة وسيادتها الوطنية في ضوء معرفة دقيقة وواقعية للقضايا والملفات.

إن الإصلاحات التي عرفها نظامنا اللامركزي سواء من خلال الميثاق الجماعي لسنة 2002 أو التعديلات التي عززت وقوت من تفعيله، أعطت الفرصة لتصور نظامنا الجماعي المحلي في أفق 2015، تعتمد الحكامة والقرب والتشاور والمشاركتية، بما يتطلب ذلك من تعزيز لقدرات ومقومات البنيات المحلية والترابية من خلال المجهودات التي تبذلها الدولة ماديا وإداريا وتكوينيا عبر الإدارة العامة للجماعات المحلية.

إن من شأن كل هذه المستجدات تعزيز الإرادة السياسية وتقوية الوحدة الترابية وإعطاء المشروع التنموي الحداثي أفقا واعدا قويا، ويبقى تحفيز كل المواطنين للإنخراط في هذا المشروع الخلاق النموذجي الذي عزم المغرب على رفع رهاناته بكل قوة، وذلك من خلال المزيد من الإصلاحات في نظام العلاقات بين الإدارة الترابية والهيئات المنتخبة التي لها صلاحية التدبير المحلي، وإصلاحات تمكن السلطة الترابية من الإندماج اكثر في فلسفة المفهوم الجديد للسلطة وبناء علاقات جديدة بينها وبين المنتخبين والساكنة، تنتج روابط الثقة والتكامل والإنخراط في المشروع الوطني التنموي بعيدا عن كل المعوقات والمؤثرات السلبية.

وإننا إذ نسجل انطلاق هذا المشروع بانخراطنا فيه منذ مدة ومشاركتنا في مراحل إعداده بحضور كل اللقاءات التشاورية والتكوينية، يجعلنا اليوم نثق بأن مشروع البناء اللامركزي والجهوي انطلق في الطريق الصحيح، وهذا ما يجعلنا نحس بضرورة الربط بين طموحات الإصلاحات الكبرى في مجال الحكامة وانخراط الحكومة والهيئات المنتخبة في هذه الإصلاحات وإنتاج نخب جهوية كفؤة، وضرورة دعم هذه الإصلاحات بإصلاح دستوري ملائم يقوي هذا النظام ويجعله أكثر فعالية واكثر مسؤولية.

3 – الجماعات المحلية:

إن الذي يعزز هذا المسار هو كون هذا النظام ينطلق من نظرة شمولية للتنمية تأخذ بعين الإعتبار رد الإعتبار للمدن العتيقة وإدماج التراث المحلي ضمن البنيات التنموية المحلية والعناية بتاهيل المدن وتحسين اوضاع ساكنتها، وبالخصوص الأحياء الشعبية ومحاربة مدن القصدير ووضع برامج للحماية من الكوارث الطبيعية وخلق صندوق خاص لدعم هذا البرنامج خلال ميزانية السنة المقبلة. إضافة إلى فتح مجال التعاون المباشر واللامركزي بين مختلف الجماعات وشركائها داخل المغرب وخارجه، وتتضح هذه النظرة الشمولية من خلال القوانين المرتبطة بالجبايات المحلية والمحاسبة المالية للجماعات المحلية، وفتح فرص لخلق آليات جديدة سواء من خلال الميثاق الجماعي أو القوانين الموازية المكملة والمنظمة للأملاك المخزنية وخلق الشراكات التنموية.

4 – الانتخابات:

إن بلادنا تعيش حاليا حياة سياسية غير سليمة، فالانتخابات كما عشناها هذه السنة، لم تبق معركة سياسية من أجل الأفكار والبرامج ، ومن أجل فرز أغلبية منسجمة لتسيير شؤون البلاد وطنيا ومحليا، مع وجود معارضة قوية وبناءة، بل أضحت سوقا لشراء الأصوات. فلا غرابة، والحالة هذه، أن تعم ظاهرة النفور في الانتخابات وانعدام الثقة لدى المواطنين في أجهزة وطنهم وحتى في بعض مؤسساته المنتخبة وغير المنتخبة، كما يزيد من فقدان العمل السياسي لمصداقيته ويضرب في الصميم مبدأ الشفافية في الانتخابات ويلغي شروط التساوي في الحظوظ ، لدرجة تلزم المواطن على طرح سؤال: إلى أين تسير بلادنا؟

إن هذا الأمر البالغ الخطورة يضاعف مسؤوليات احزاب الصف الديمقراطي، ونحن جزء منها، التي يتعين عليها أن تصون مكتسبات شعبنا وتعمقها وتحرز وطننا من عواقب هذه الإنزلاقات الخطيرة ، كما أنه يفرض على كل أجهزة الدولة المؤتمنة على سلامة أمننا العام، أن تنكب على إجراء تحقيق دقيق وتتخذ كل التدابير الضرورية التي من شأنها استئصال هذا الداء من جذوره.

إن صيانة مكتسبات شعبنا ومحاربة هيمنة مفسدي الإنتخابات الذين لهم صلة متينة بمهربي المخدرات وكبار المضاربين

العقاريين وبأباطرة الإجرام المنظم، تستوجبان قراءة عميقة لحالة البلاد ومراجعة حقيقية لأوضاع الفاعلين السياسيين.

ولأجل تحصين الدولة ضد العودة إلى التشنجات السياسية العقيمة التي سادت طيلة عقود، والوصول إلى تخليق حقيقي للعمل السياسي ومحاربة اللاتسييس، فإننا ننادي بتوافق جديد متقدم ومتطور، ينخرط فيه كل الفاعلين الأساسيين في الحياة السياسية، قصد تدعيم الاستقرار وتوطيد دعائم ديمقراطية ناضجة تقوم على دولة الحق والمؤسسات، تكرس حقوق الإنسان وتصونها، وتوفر ظروف العيش الكريم لكل المغاربة.

ولا مناص كذلك من أن نطالب بمراجعة ما يمكن أن يسمى "برزنامة الانتخابات" وإعادة النظر في طريقة وأنماط سير هذه الانتخابات، وأن نحدو حدو تجارب بعض الدول، حيث تجري كل أنواع الإنتخابات خلال سنة واحدة بل وأحيانا في نفس اليوم.

ولجعل المجالس المنتخبة الوطنية (مجلس النواب ومجلس المستشارين) اكثر نجاعة ومتانة، نقترح اختيار نمط اقتراع يسمح بالمزج بين النخب المحلية والوطنية ويمنح مصداقية أكبر للمؤسسات المنتخبة الوطنية المركزية، وهذا يستلزم مراجعة دستورية ، كما يفرض تفعيل سياسة لامركزية جريئة وحكامة رفيعة.

5 – الحريات العامة:

تعتبر الحريات العامة الفردية والجماعية أحد الركائز الأساسية للمجتمع الديمقراطي الذي ينشد التنمية والحداثة باعتبار أن الحرية والإبداع والخلق هو منبع التطور المستدام والخلاق، بجانب ما تنتجه من ضوابط المسؤولية والالتزام بقضايا الوطن والمجتمع.

ومن هذا المنطلق ما فتئ صاحب الجلالة من خلال خطبه وندواته يحث على حماية الحريات والدفاع عنها في ظل القانون احتراما لمبادئ الدستور وتشجيعا للمبادرة ونشر ثقافة الحوار، وهذا ما دعا الحكومة منذ عدة سنوات لتبادر إلى الخوض في إصلاحات كل القوانين الأساسية للحريات من قانون الصحافة والأحزاب والقوانين الانتخابية والقوانين التي تنظم تأسيس الجمعيات، وتنظيم التظاهر والتجمهر وكل أنواع التعابير المرتبطة بالحرية، مما أدى إلى خلق ديناميكية وتفاعلات تذكي هذا الجانب خصوصا بعد توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة ، فأصبح المغرب يلفت الانتباه في هذا المجال الذي يعرف اتساع حرية التعبير والرأي من خلال الصحافة المسموعة والمرئية والمكتوبة ومن خلال اتساع النسيج الجمعوي، ومن خلال تزايد تعابير الحوار والاحتجاج دون أن يكون ذلك سببا في عرقلة مسيرة النمو.

إلا أنه في المدة الأخيرة بدأ الرأي العام يستشعر بوجوب نوع من التراجع وبالخصوص اتجاه بعض الممارسات الصحفية والتي وإن كانت في بعض الأحيان تفتقد الوازع المهني والخلقي، فإن معالجتها يجب أن تكون وفق ضوابط القانون عبر المساطر والضوابط وأن كل من يخالف ذلك لن يؤدي إلا إلى المس بسمعة البلاد والتشكك في الإرادة السياسية القائمة . لذلك يتعين في نظرنا المواجهة المباشرة من خلال إجراءات يضبطها القانون مع تفعيل المؤسسات التي خول لها القانون اتخاذ التدابير المستعجلة والمؤقتة.

كما أن امتناع بعض رجال السلطة عن تسليم الوصولات النهائية عند تأسيس الجمعيات وعقد جموعاتها العامة والتدخل بشكل مباشر في شؤون التنظيمات الجمعوية خارج القانون يعد مساسا في الصميم بمكتسبات التطور الديمقراطي في البلاد.

وأملنا أن يتم إشعاع حرية تأسيس الجمعيات والتظاهر وفقا لضوابط القانون وأن يتوقف كل ما من شأنه المس بحرية الصحافة والعمل على إخضاعها للقانون المعمول به.

6– الأمن العمومي:

اعتبارا لأهمية المرفق العمومي في توفير الاستقرار والطمأنينة وحماية الأرواح والممتلكات وما لذلك من انعكاس على الاستثمار وعلى جهود التنمية بصفة عامة، فإنه من الضروري وضع برنامج وطني للوقاية من الجريمة تنصهر في إطاره جهود كافة الأجهزة الأمنية لضمان تنسيق ملائم وفعال لتدخلات هذه الأجهزة ، حتى ترقى إلى مستوى ما تقتضيه التحديات المتصاعدة على مستويات شتى خاصة محاربة شبكات الإرهاب والهجرة السرية والمخدرات، والتصدي للجريمة بمختلف مظاهرها، ووضع نظام ملائم لمحاربة الجرائم الخطيرة، وتعميم الأمن على مستوى المدن بخلق بنيات خاصة بالأمن.

7– العالم القروي:

لقد آن الأوان أن ننتقل من ازدواجية مغرب الأرياف والمغرب الحضري إلى مغرب منسجم ومتكامل تأخذ فيه البادية مكانها الطبيعي

والراقي ، وهو ما يتطلب تعميم مشاريع تزويدها بالماء، الكهرباء، الطرق ، وتجهيزها بالمرافق العمومية الأساسية من مدارس ومراكز صحية، البريد، المواصلات...

كما يتطلب كذلك تجهيزها بماء السقي الكافي، زيادة على مخططات تطهير السائل وجمع النفايات الصلبة وإعادة استعمال المياه المستعملة.

إن بقاء باديتنا معزولة ومنغلقة على مشاكلها لن يؤدي إلا إلى المزيد من تراكم وتعقيد المشاكل المختلفة، كالهجرة ، نشر الفقر والتهجير، لذلك أصبح إصلاح البادية مطلبا ضروريا ويحظى بالأولوية، لا تكفي فيه عمليات المساعدة ومحاربة الفقر من موقع الإحسان وسد الحاجة، بل يتطلب إدماجها في البنية الإنتاجية الوطنية بكل مقوماتها وبالخصوص في مجال التنمية الفلاحية والبيئية والتنمية المستدامة، وهو ما يتطلب إعطاء الاقتصاد الاجتماعي مفهوما آخر يعتمد على الإنتاج والتأهيل، قادرين على إدماج الإنسان الذي يعيش في البادية بكل حقوقه الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، متمتعا بكامل الحرية والقدرة على المشاركة ومستشعرا بأهمية وظائفه، والافتخار بانتمائه إلى العالم القروي.

هذه، بعض الأفكار والملاحظات التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي المساهمة بها في مثل هذه المناسبة، آملين أن تعزز المكتسبات وأن تُبذل مجهودات من أجل تحقيق المزيد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة و الشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2010، هي مناسبة نستعرض فيها بعض القضايا العامة لهذه القطاعات مع بعض الاقتراحات التي نهدف منها تدارك بعض النواقص التي قد تعتريها.

فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي لا بد من التأكيد على أهميته باعتباره قاطرة للتنمية و تحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى كونه مصدرا للدخل بالنسبة لفئات عريضة من الساكنة القروية و مساهما أساسيا في التشغيل بالعالم القروي.

وأهم جديد فيما يتعلق بالعمل الحكومي في هذا القطاع هو مخطط "المغرب الأخضر" الذي يهدف إلى تطوير فلاحتنا الوطنية وجعلها في موقع متقدم في الاقتصاد الوطني ومواجهة الخصاص المتزايد في مصادر الغذاء وتقليص تبعيتنا للخارج في هذا المجال.

وبالفعل فإن مستقبل البادية المغربية أصبح مرتبطا بتفعيل هذا المخطط الذي نتمنى ان يكون أخضرا بالفعل خصوصا خلال السنة الفلاحية الجارية التي لا زالت بوادرها مقلقة مع تأخر الأمطار عن موعدها المعتاد .

ورغم أهمية هذا المخطط فإن لنا عليه بعض الملاحظات، فما يعاب عليه هو كونه ينطلق من الصفر، ضاربا عرض الحائط الاستراتيجيات القائمة و الدراسات القيمة المنجزة دون القيام بعملية تقييم لهذه التجارب كما لو أن المغرب شرع لأول مرة في وضع إستراتيجية للقطاع الفلاحي، في حين أنه إذا كان هناك من قطاع يتوفر فيه المغرب على رصيد معرفي و تجريبي يشهد به دوليا هو قطاع الفلاحة بالذات.

إن مخطط المغرب الأخضر يقوم على محورين اثنين: المحور الأول يهم الفلاحة ذات القيمة المضافة المرتقبة ، باستثمار إجمالي يقدر ب 121 مليار درهم خلال الفترة الممتدة مابين 2009 و 2018 أي ما يعادل 12 مليار درهم سنويا، و المحور الثاني يهم الفلاحة التضامنية، والتي ستستفيد من استثمار إجمالي يقدر ب19 مليار درهم خلال نفس الفترة أي 1.9 مليار درهم سنويا.

ولتأطير هذا المخطط تم إنشاء وكالة التنمية الفلاحية ، التي عهد إليها بتنسيق مختلف الإصلاحات ذات الطابع المؤسسي كإصلاح الغرف المهنية و إعادة بناء مقراتها.

و يبدو جليا، أن البرنامج يكرس الأمر الواقع ويعالج الفلاحة المغربية بنفس المقاربة التي كانت سائدة منذ الاستعمار ، وتم تكريسها خلال فترة الاستقلال وهكذا فالاستثمارات المخصصة للقطاع العصري تبلغ ما يزيد عن 6 أضعاف الاستثمارات المخصصة للقطاع التقليدي والذي يسميه المخطط بالقطاع التضامني.

إن أصل الداء في الفلاحة المغربية يكمن في هذه الثنائية بالذات، و ما لم يتم معالجتها في إطار شمولي بإدماج القطاعين في رؤية واحدة ستبقى دار لقمان على حالها.

إن ما يتميز به الدخول الفلاحي الحالي هو بدء تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، حيث سيتم اختبار مدى استعداد الدولة لتنفيذ هذا المخطط و لإنجاح هذا الدخول الفلاحي، وقد لاحظنا وفرة البذور و الأسمدة لكن في نفس الوقت سجلنا إنخفاظا في اثمنة البذور كما لاحظنا ارتفاعا في ثمن الأسمدة .وهو ما يعاكس الرغبة المعبر عنها في دعم تكاليف الإنتاج الفلاحي. إن الفلاحة الوطنية بحاجة إلى دعم حقيقي،وهو أمر معمول به في عدد من البلدان المتقدمة اعتبارا لما للفلاحة من أهمية استرتيجية وارتباطها،بشكل مباشر بغذاء المواطن وتزداد هذه الأهمية ببلادنا لكون نصف ساكنة المغرب مرتبطة حياتها بشكل مباشر بالفلاحة...

وبهذا الخصوص نؤكد على ضرورة ربط الفلاحة باقي نواحي الحياة بالعالم القروي ضمن تصور لتنمية قروية مندمجة ومتعددة ومتداخلة الركائز و متمحورة حول الإنتاج الفلاحي .

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمجال الصيد البحري لا بد من الاشارة إلى واقع الصيد البحري دوليا حيث يبين تقرير منظمة الأمم المتحدة أن جزءا من الاحتياطات العالمية يتعرض للإستنزاف مما لا يسمح بالحفاظ على مستوى التوازن المطلوب لتجديد الثروات البحرية بشكل مستدام.

فعلى الصعيد الوطني يمكن القول أن احتياطات المخزون السمكي الذي يتعرض للإستغلال العشوائي قد يعرض بعض الأنواع إلى الانقراض كما ان تدبير هذا المخزون ينذر بكارثة طالما ان مصالح بعض الفئات المستفيدة من قطاع الصيد البحري تضع في المقام الأول الاعتبارات المصلحية الضيقة على حساب الاعتبارات العلمية والمصالح الوطنية.

فالصيد البحري و على وجه الخصوص الصيد التقليدي الذي يشغل عددا كبيرا من اليد العاملة ببلادنا يبقى قطاعا استراتيجيا و حيويا ذا أهمية قصوى في الاقتصاد الوطني لكنه يعتمد بالأساس في جانبه الاجتماعي على التوازن بين الأنشطة البشرية و البيئية البحرية لكن هذا التوازن يبقى هشا و مهددا بفعل أنشطة الصيد غير المرخص لها سواء على مستوى الصيد التقليدي الساحلي او الصناعي بواسطة الشباك غير المرخص باستعماله والتي تقضي على أصناف عديدة من السمك و تقتلع الأعشاب البحرية من جذورها و تسبب أضرارا في الصخور التي تعلق بها الحيوانات القشرية و الطحالب التي تتغذى منها الأسماك.

هذا بجانب العديد من أشكال الصيد غير قانوني، لذا فعلى الوزارة الوصية على القطاع وضع ميثاق الصيد المسؤول و برنامج عمل معزز لهذا الميثاق.

كما عليها أن تبادر بتعاون مع السلطات المعنية إلى منع استيراد الشباك المدمرة و إنزال العقوبات ببعض أباطرة البحر الذين يتم ضبطهم متلبسين و تشديد المراقبة على المياه الوطنية و توسيع مشاركة المهنيين داخل المجلس الأعلى للحفاظ على الثروة السمكية، والعمل،بكل حزم على محاربة تهريب السمك الذي تتضرر منه خزينة الدولة من جهة والبحارة من جهة أخرى من خلال حرمانهم من المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تعتمد على المداخيل المصرح بها داخل الأسواق المنظمة وليس بعرض البحر عن طريق التهريب.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع السياحة فقد عرف تراجعا نتيجة الأزمة العالمية و ذلك بالرغم من الزيادة في عدد السياح، حيث أصبحنا أمام نوع من السياح لم نكن نتعود عليه في الماضي، و هذا النوع يمكن أن نسميه مجازا "بسياح الأزمة" لكونهم يبحثون عن سياحة رخيصة بقضاء اقل عدد من الليالي و الاقامة في فنادق غير مصنفة و التغدية في المطاعم الشعبية و تناول الوجبات السريعة.

ولبلوغ الهدف المسطر و تحقيق 10 ملايين سائح في افق 2010 يجب تنمية و انعاش تسويق المنتوج السياحي بأثمنة جد معقولة بالمقارنة مع جيراننا و البحث عن أسواق جديدة مع الحرص الشديد على تقوية الأمن السياحي على غرار ماهو معمول به في بعض المناطق السياحية الأكثر تنظيما، مع تسجيلنا لأهمية الجهود التي تبذلها الوزارة لبلوغ الأهداف المحدد وأهمية مخطط المغرب الأزرق...غير أن المنتوجات السياحية الموجهة للخارج غير كافية لتطوير هذا القطاع الهام فالمخطط يركز أساسا على المنتوجات الراقية والمكلفة مما يجعلها بعيدة عن الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة وهو ما لا يساعد، ليس فقط في تنمية السياحة الداخلية بل كذلك على "سياح الأزمة"

علما أن إستراتيجية الحكومة تنبني على تطوير وتوسيع الطلب الداخلي في كل المجالات لمواجهة آثار الأزمة ،وعلى القطاع السياحي أن يندرج في هذه الاستراتيجية بتقديم منتوجات سياحية في متناول أغلبية المقاربة.

وفيما يتعلق بمجال الصناعة التقليدية، فإننا ندعم كل الخطوات التي تقوم بها الحكومة لتنمية الصناعة التقليدية و خلق مناصب الشغل و خصوصا الموجهة للتصدير و في هذا الصدد فإننا ندعو إلى الاهتمام أكثر باستكشاف أسواق جديدة من شأنها فتح أفاق واعدة أمام صناعتنا التقليدية و عدم التركيز فقط على أروبا كواجهة تقليدية لصادراتنا،ونؤكد مرة أخرى على ضرورة الاهتمام بمهنيي الصناعة التقليدية خاصة فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية والصحية.

أما فيما يخص الطاقة فإن المخطط الطاقي الذي تم توقيعه مؤخرا أمام أنظار جلالة الملك يعطينا إشارة على نوعية الاهتمام الذي توليه الحكومة لهذا القطاع و نعتقد أن هذا المشروع رغم اهميته لن يعفينا من البحث عن مصادر طاقية جديدة تخلصنا من التبعية للخارج ومنها التفكير بجد باستخدام الطاقة النووية التي أصبحت تشكل،في بعض البلدان مصدرا أساسيا للإنتاج والكهرباء ، فالأمن الطاقي يشكل أحد التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي في القرن الحالي، ورهانات التنمية المستدامة و الاستقرار سواء على المستوى الوطني او الاقليمي يتأثران كثيرا بقدرة الدول على ضمان الوصول بصفة دائمة إلى مصادر الطاقة المستدامة و الغير الملوثة. و في هذا الإطار أطلق المغرب مشروعا يهدف إلى تزويد بلادنا بقدرة إنتاجية للطاقة النظيفة مستجيبة في الآن نفسه لأهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محترمة للبيئة هذا المشروع الذي قدم بين يدي جلالة الملك محمد السادس في الثاني من نونبر من السنة الجارية بورزازات يعد ورشا كبيرا ، لا يمكن لنا سوى دعمه بقوة، فبلادنا تتوفر على العديد من المؤهلات لتحقيق طموحاتنا في مجال إنتاج الطاقات المتجددة و المحترمة للبيئة.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بقطاع الجالية المغربية المتواجدة بالخارج، نثمن المجهودات التي تقوم بها الحكومة في هذا الميدان ، إلا أننا نلاحظ مع الأسف إن هذا المخطط الخماسي 2008-2012 الذي تم إقراره مازال يفتقد إلى إستراتيجية ورؤى واضحة المعالم، فالإجراءات المتخذة و الأنشطة المتبعة يجب ان تندرج في إطار إستراتيجية واضحة المعالم، كما أن مخطط العمل لوزارة الجالية و إن أخ ذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية لملف الجالية ، فإنه يفتقر لحد الساعة إلى إدماج البعد السياسي ، و ذلك بتهييء مع القطاع الوزاري المعني بالأمر (أي وزارة الداخلية)، الشروط اللازمة من الناحية اللوجيستيكية و التنظيمية و القانونية لتمكين مواطناتنا ومواطنينا بالمهجر من ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب و كذلك في الترشيح للمجالس المنتخبة وطنيا، فالمطلوب من الحكومة، و نحن على أبواب الاستحقاقات التشريعية ل 2012 أن تسرع بالإتيان إلى البرلمان بالنصوص القانونية في هذا الشأن مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق السياسية كاملة غير منقوصة لأفراد الجالية، كما ينبغي تمكين مواطنينا المقيمين بالخارج من الحضور في الحياة الوطنية وبالمجالس الوطنية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي عرفانا لجاليتنا بالخارج لمساهماتها في التنمية عبر تحويلاتها المالية وكذا لأجل ربطها بشكل دائم بمختلف الأشكال بوطنها.

تلكم، أيها السادة والسيدات، بعجالة بعض القضايا التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي التركيز عليها في هذه المناقشة ، والتي لا تسمح بالتفصيل في مختلف القطاعات.

8. الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفنا أن نتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية والعديد من القضايا المرتبطة بهذه الوزارة الهامة.

في البداية لقد حظيت المحطة الانتخابية لهذه السنة باهتمام كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين التي كنا نتمنى أن ترقى إلى تطلعات الشعب المغربي من أجل تطوير المسار

الديمقراطي لبلادنا وتصليب عوده والقطع مع كل الأساليب التي أثرت بشكل سلبي على مصداقية العملية الانتخابية.

لكن مع الأسف، سجلنا أن هذه الانتخابات أعادت إنتاج نفس السلوكات التي ميزت العديد من الاستحقاقات السابقة كما أعادت نفس الوجوه السابقة والتي تورطت في العديد من القضايا المرتبطة بتدبير الشأن المحلي.

إن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية يعتبر هذه الأساليب والسلوكات وإعادة إنتاج بعض الممارسات قد أضرت بمصداقية العمل السياسي مما جعل المواطنين يتبنون العزوف عن الانتخابات واللامبالاة اتجاه الممارسة السياسية.

إن ما عرفته العملية الانتخابية لا تتحمله الحكومة لوحدها بل كذلك بعض الأحزاب السياسية التي لا تتوفر على مشاريع مجتمعية بل همها هو استعمال كل الأساليب المخالفة للقانون للوصول إلى المؤسسات المنتخبة، لذلك نطالب بأن تشرع الحكومة من الآن في إعادة النظر في مدونة الانتخابات وقانون الأحزاب من أجل تطويرها ودعمها بكل الشروط الإدارية والقانونية لجعل العملية الانتخابية مستقبلا نزيهة وشفافة كما نؤكد على ضرورة أن تتحمل الحكومة والأحزاب السياسية مسؤوليتها كاملة لتخليق الحياة السياسية وأن تكون العملية الديمقراطية هي المنتصر أولا وأخيرا.

وفيما يخص قطاع الأمن الوطني نعتبر في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن هذا القطاع هو جد حيوي وهام لحماية المجتمع لكنه يجب أن يندرج في إطار مقاربة اجتماعية تنموية شاملة ذلك أن المقاربة الأمنية لوحدها أثبتت في العديد من المناسبات عدم نجاعتها ، وبالتالي تؤكد على ضرورة تمتع هذا القطاع بالموارد البشرية والمادية واللوجيستيكية الكافية ومده بكل الوسائل الضرورية والمتطورة حتى يقوم بمهامه على أحسن وجه ،كذلك لابد وحتى نواكب التحولات الحاصلة في العديد من البلدان الديمقراطية لابد من التأكيد على ضرورة اعتماد التكوين وإعادة التكوين وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لنساء ورجال الأمن الوطني ومساعداهم على اقتناء سكن اجتماعي والاهتمام بضحايا الإجرام نفس الأمر ينطبق على رجال القوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية ورجال السلطة بكل فئاتهم.

أما فيما يتعلق بقطاع الجماعات المحلية، فإن الفريق الفيدرالي يعتبر هذا القطاع قاطرة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تقتضي إشراك كل الفعاليات الوطنية للمساهمة في البرامج التنموية ذات الأبعاد الجهوية والإقليمية والمحلية.

إن النهوض بهذا القطاع الهام يقتضي:

- الاهتمام بالقضايا اليومية للساكنة والتواصل معها في كل القضايا ذات الاهتمام الاجتماعي؛
- الحرص على حسن تدبير المال العمومي الجماعي وإخضاعه للرقابة ومختلف المسؤولين للمساءلة والمحاسبة؛
- ضرورة مواكبة مدونة الصفقات للتطورات التي يعرفها هذا الميدان؛
- تشجيع المستثمرين الصغار والمتوسطين وخلق شركات ذات اقتصاد مختلط؛
- وضع استراتيجية للتكوين والتكوين المستمر للمنتخبين حتى يلعبوا دورهم كاملا في التدبير الجماعي ، وفي هذا الإطار نقترح خلق مرصد وطني لتكوين المستشارين.

كنا نعتبر في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن أي إصلاح لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن ينجح دون الاهتمام بالعنصر البشري وذلك بتحسين أوضاعه المادية والاجتماعية لذلك نطالب:

- إقرار نظام أساسي خاص بالوظيفة الترابية يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا القطاع؛
- التفعيل العاجل لمؤسسة الأعمال الاجتماعية؛
- تمتيع العاملين بالقطاع بمجانية النقل والتطبيب؛
- خلق تعويض عن العمل في المناطق النائية والصعبة؛
- إشراك الفرقاء الاجتماعيين في كل القضايا ذات الصلة بالشأن الجماعي؛
- إدماج حاملي الشهادات العليا في السلالم المناسبة لها؛
- إقرار نظام للحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع؛
- ضرورة تنظيم ندوة وطنية حول تدبير الموارد البشرية والمسارات المهنية؛

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة الميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع، لكن اسمحوا لي في البداية أن أبدي بملاحظة أساسية، ويتعلق الأمر بالارتباط الذي عرفته برمجة هذه المناقشات، مما أدى إلى نوع من الضغط على اللجن بهدف تمرير هذه الميزانيات بعيدا عن كل تحليل موضوعي، قد يساهم في تصحيح بعض الاختلالات والنواقص التي ربما تعرفها بعض القطاعات إذ يطغي هاجس التصويت على مشروع قانون المالية على حساب المقاربة التنموية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لابد من التذكير أيضا أن النقاش السياسي يطغى على النقاش التقني في مداخلاتنا، وذلك لسبب بسيط يتجلى في استمرار نفس أسلوب تقديم الميزانية من جهة، ومن جهة ثانية لسبب غياب القانون التنظيمي لقانون المالية، ناهيكم عن استمرار إشكالية الديمقراطية ببلادنا، التي لازالت مطروحة بحدة على ضوء ما شهدته الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة من تجاوزات خطيرة تجلت بشكل ملحوظ في استعمال المال الحرام، وتزوير إرادة الجماهير، وهو ما أفرز لنا مؤسسات منتخبة مطعون في نزاهتها ومصداقيتها.

كما أن هذه التجربة أعادت نفس الأساليب التي أثبتت فشلها في تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد هذه المقدمة سنحاول وبشكل موجز ومختصر الإدلاء برأينا في بعض القطاعات التي استوفينا النقاش فيها على مستوى اللجنة، ولن تكون مداخلتنا هذه إلا تلخيصا لما حللناه ولما اقترحناه بالنسبة لكل قطاع على حدة، والتي نوردها لكم على النحو التالي:

قطاع العدل

لقد فكرنا مليا، بل ولقد كنا في حيرة من أمرنا، أنعيد إنتاج نفس خطاب السنة الماضية أم نغير خطابنا انطلاقا من بعض المستجدات التي عاشتها بلادنا في الآونة الأخيرة؟ خاصة بعد شيوع خطاب إصلاح القضاء ونحن في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نعتبر أن المدخل الأساسي لكل إصلاح، سواء تعلق الأمر بالقضاء أو الإدارة أو غيرها، هو إقرار ديمقراطية حقيقية تفرز لنا مؤسسات حقيقية تساهم في إيجاد حل للمعضلات الكبرى لبلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن من يختزل إصلاح القضاء في السادة القضاة هو خاطئ، إذ أن هذا الإصلاح لا يمكن إدخاله إلا في خانة المشروع المجتمعي الذي ينشده المغاربة قاطبة، لذلك فكل مكونات المجتمع معنية بإصلاح القضاء، إذا كان المغاربة يعتبرون الطبيب والممرض من ملائكة الرحمة بالنسبة للمريض، فنحن نقول بأن القاضي ومحيطه ملائكة الرحمة بالنسبة للمظلوم عند ما يتم إنصافه، لكن هذا كله لن يتأت في غياب الشروط المادية والاعتبارية لكل إصلاح، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين بنيات الاستقبال بمختلف المحاكم إضافة إلى ضرورة تعبير صورة علاقة المواطن بالقضاء وضبط العلاقة بين النيابة العامة والضابطة القضائية، درءا لكل شطط في استعمال السلطة، دون أن نغفل إعادة النظر في العديد من المساطير والنصوص القانونية مع التأكيد على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاعتبارية لكل الموارد البشرية التي تشتغل بهذا القطاع (قضاة، كتاب الضبط بل وكل الموظفين) والتي نعتبرها دعائم إصلاح هذا الورش الكبير والهام

قطاع تحديث القطاعات العامة

إننا نتساءل اليوم، أين نحن من أوراش إصلاح الإدارة ؟ ما هي علاقة الإدارة اليوم بالمواطنين؟ إن على مستوى تسريع وثيرة توصل المواطنين بوثائقهم في ظروف جيدة دون عراقيل ودون رشوة أو على مستوى إعادة النظر في المساطر المعمول بها؟

- ما علاقة الوزارة بالمواطنين؟
- ما هي الأوضاع الاجتماعية للموظفين؟

للأسف أننا نلاحظ أن هناك تراجعا في هذه العلاقات ، بل واستمرار انعدام ثقة المواطن في إدارته ، مما يشكل أكبر تحد بالنسبة لهده الوزارة لإعادة الاطمئنان والثقة للمواطن المغربي.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإننا نلاحظ غياب إستراتيجية حكومية، تعنى بتحسين الوضع الاجتماعي للموظفين وتهتم بتوفير استقرارهم الاجتماعي والعائلي، مما أدى إلى استمرار تدمر واستياء الموظفين وبالعديد من الإضرابات والوقفات الاحتجاجية أمام مختلف الوزارات إلا خير دليل على هذا السخط المتوثر والمتزايد، في ظل تغييب الحكومة لحوار اجتماعي حقيقي يساهم في الاستجابة للمطالب المشروعة للموظفين من جهة، ومن جهة ثانية الحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعيين علما أن للمغرب رهانات وتحديات كبرى، على رأسهما القضية الوطنية وقضايا التشغيل وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي.

قطاع الأمانة العامة للحكومة

لابد في البداية وبشكل موضوعي أن نسجل نوعا من التحول من حيث الإنتاج التشريعي بفعل تسريع وثيرته، لكن وبقدر ما نسجل هذا التحول ويتساءل معنا المغاربة هل نلمس التغيير المنشود وراء هذا الإنتاج التشريعي، إن تعلق الأمر لمضمون النصوص التشريعية، أو تعلق الأمر بآليات تسريع الإنتاج التشريعي، بل والمؤسسة التشريعية بشكل عام .

أما بالنسبة للموارد البشرية العاملة بالأمانة العامة، فإننا نلاحظ نقصا في عددها، بل ولازلنا نتساءل عن مدى احترام شروط الصحة والسلامة بالنسبة لعمال المطبعة الرسمية، علما أنهم يلامسون مواد كيماوية سامة فد تؤدي لا قدر الله إلى أمراض مهنية خطيرة.

قطاع الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان

إننا نعتبر في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن من مهام الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، تسهيل التواصل بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، وضبط العلاقة بينهما بالشكل الذي يساهم في خلق جو من التكامل، وإعطاء صورة جديدة عن المؤسسة التشريعية، خاصة منها مجلس المستشارين، وذلك من خلال عقلنة تدبير وبرمجة أشغال اللجن، إضافة إلى الحضور الحكومي إن على مستوى الأسئلة الشفوية الدستورية الأسبوعية أو حضور أشغال اللجن بما يضمن المراقبة المكفولة دستور للمؤسسة التشريعية بل وحت الحكومة على الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات السادة المستشارين خاصة ما يطرقونه من خلال الإحاطة علما المنصوص عليها في المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس.

المندوبية العامة للسجون

إننا نسجل وبأسف كبير تعامل هذا القطاع مع إشكالية السجون بالمغرب، بمقاربة أمنية، بدل المقاربة البيداغوجية التي تفرضها المؤسسة السجنية كمؤسسة إصلاحية تتطلب بالأساس تحسين ظروف السجين واحترام إنسانيته، علما أن نسبة كبيرة من السجناء، تشكل ممن يشملهم الاعتقال الاحتياطي، والمتهم برئ حتى تثبت إدانته، مما يستوجب فتح السجون أمام النيابة العامة لمراقبة أوضاع السجناء، بل والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني، وخصوصا منها الجمعيات الحقوقية

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لسنة 2010، أتشرف بتقديم وجهة نظر الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في سياق ما أدلينا به من ملاحظات واقتراحات أثناء مناقشة هذه الميزانيات داخل اللجنة، مع التأكيد بأن هذه القطاعات تعلب دورا أساسيا واستراتيجيا في الاقتصاد الوطني لما لها من أهمية.

قطـــاع الفلاحـــة:

فبالنسبة لقطاع الفلاحة الذي يلعب دورا أساسيا سواء في توفير الأمن الغذائي سواء تعلق الأمر بزراعة الحبوب والقطاني أو غيرها أو

من حيث توفير اللحوم بمختلق أشكالها والذي يستوجب إعطائه المزيد من الدعم فإذ نسجل الجهود التي بدلت في إطار المخطط الأخضر، حيث لاحظنا أن هذا القطاع عرف في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا إلا أنه أما م التقصير الذي كان يعرفه هذا القطاع خلال السنوات الماضية فإنه يتطلب بدل المزيد من الجهد لكي نتمكن من توفير أمننا الغذائي خاصة وأن المغرب يتوفر على مؤهلات كبير لتحقيق هذا الهدف ولتصدير كميات كبيرة إلى الخارج.

قطـــاع الصيـــد البحـــري:

يتوفر المغرب على ثروات سمكية هائلة نظرا لموقعه الجغرافي الذي يمتد شمالا وغربا وجنوبا في المحيط الأطلسي وشرقا وشمالا في البحر الأبيض المتوسط. لذا يستوجب وضع سياسة واضحة لحماية هذه الثروة وللمساهمة في أمننا الغذائي مع وضع حد لسياسات الريح التي تم إتباعها خلال السنوات الماضية.

قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر:

نظرا لما يتوفر عليه المغرب من مساحات غابوية شاسعة فإنه يستوجب وضع برنامج محكم للحفاظ على هذه الثروة ولتقويتها لما تلعبه وما يمكن أن تلعبه من دور هام في هذا المجال، كما يتطلب وضع خطة للحفاظ على المخزون المائي وتقويته لما تلعبه هذه المادة في دور هام في حياة الإنسان ونظرا للمساحات الشاسعة التي يتوفر عليها المغرب من مناطق صحراوية وما يشكل ذلك من خطورة اتساع مناطق التصحر فإن ذلك يتطلب اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.

قطـــاع التشغيـــل:

يعرف قطاع الشغل نوعين من المهام المطروحة عليه نوع يتعلق بالحماية الاجتماعية المتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي عرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة إلا أنه رغم ذلك يتطلب بدل المزيد من الجهد من أجل أن تلعب هذه المؤسسة دور كبير الذي عليها أن تقوم به، وهناك أيضا ما يتعلق بالتأمين على حوادث الشغل الأمراض المهنية الذي يتطلب إصلاحات تستجيب للتحديات المرحلة وهناك ما تم بدله من جهود في القطاع التعاضدي ، والذي يتطلب مواصلة هذه الجهود قصد دمقرطة جميع مؤسسات هذا القطاع كما يتطلب مواصلة الجهود قصد إيجاد الحلول لصناديق التقاعد

وهناك الجانب المتعلق بتنظيم علاقات الشغل ، وهو ما يعني تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، وذلك بتفعيل جميع المقتضيات وبالأخص:

- المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل؛
- تفعيل اللجن الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل؛
- مجلس المفاوضة الجماعية؛
- مجلس طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية؛
- تفعيل لجن الصلح المحلية والإقليمية والوطنية؛
- احترام حرية النقابة؛
- تعميم الأنظمة الداخلية بجميع المقاولات؛
- تعميم لجن الصحة والسلامة بجميع المقاولات؛
- تطبيق ما تنص عليه المادة 511 من مدونة الشغل حول الوساطة في التشغيل؛
- حماية حقوق المرأة العاملة؛
- وضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال.

الطـــاقة والمعـــادن:

نظرا لما يتوفر عليه المغرب من إمكانيات كبيرة في مجال المعادن بمختلف أنواعها وأشكالها فأن ذلك يتطلب لدل المزيد ممن الجهد لاستثمار هذه الإمكانيات على الوجه المطلوب، كما أننا نتوفر على كميات كبيرة في مجال الطاقة بمختلف أنواعها مما يتطلب العمل على توفير الحاجيات المطلوبة من هذه المادة الحيوية وذلك بمواكبة التطورات التي تعرفها هذا المجال على المستوى الدولي، كما يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه بلادنا في مجال البيئة.

قطـــاع التجـــارة الخارجيـــة:

يعد قطاع التجارة الخارجية قطاعا مهما وواعدا غير أنه يواجه صعوبات كبيرة بسبب عدم التوازن بين بين التصدير والاستيراد، حيث تتجاوز نسبة عجز كبيرة، وذلك بسبب تواضع التصدير المغربي الموجه إلى الخارج ، لذلك ينبغي إتباع إستراتيجية لتأهيل صادراتنا لمواجهة المنافسة، والانفتاح على أسواق جديدة خاصة في إفريقيا وأوروبا الشرقية والعالم العربي وتكثيف ودعم الدبلوماسية الاقتصادية.

قطاع التجارة والصناعة:

يحتل قطاع التجارة والصناعة دورا أساسيا في اقتصادنا الوطني إذ أن صناعاتنا عرفت تطورا كبيرا في بعض القطاعات إلا أن بعضها عرف تراجعا وبعضها عرف تطورا مهما وهو ما يتطلب معه مواصلة الجهود قصد تدارك النقص الذي عرفته، ورفع وثيرة التطور التي تمت حتى نتمكن من مواجهة التحديات المطروحة علينا في هذا المجال الخطير والحيوي.

وبالنسبة لقطاع التجارة فقد عرف متغيرات كبيرة حيث أصبح عدد كبير من المواطنين من تجار صغار ومتوسطين يواجهون صعوبة كبيرة بسبب توسع الأسواق الكبرى مما أسبح يستدعي بدل مجهودات جبارة، لكي تحافظ هذه الشريحة الواسعة من المواطنين على مصادر العيش.

قطـــــاع السياحـــة:

يلعب قطاع السياحة دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني نظرا لما يتوفر عليه المغرب من مؤهلات على مستوى الجهات والأقاليم بالإضافة لما يتوفر عليه من مؤهلات في مجال السياحة الثقافية بالمدن العتيقة مما يجعل عددا كبيرا من السياح الأجانب يفضلون قضاء عطلهم في بلادنا إلا أنه ورغم الجهود التي بدلت سواء بالنسبة للسياحة الداخلية أو الموجهة إلى الأجانب إلا أن التحديات التي تواجهنا تفرض علينا بدل مجهودات أكبر.

قطاع الصناعة التقليدية:

يحتل المغرب موقعا مهما فيم جال الصناعة التقليدية نظرا لمكانته الحضارية وموروثه الثقافي حيث تتنوع أصناف هذه الصناعة على مستوى عدة قطاعات من صناعات نسيجية وجلدية ونحاسية وخزفية وخشبية ومعماريو فد لعبت ولازالت تعلب دورا أساسيا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما أن هذه الصناعات عرفت تطورا كبيرا حيث امتد أشعاعها إلى مختلف دول العالم كما أنها تشغل عدد كبيرا من المواطنين المغاربة، وقد عرفت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في إطار برنامج رؤيا 2015، إلا أن ذلك غير كافي مما يتطلب مزيدا من الجهد للحفاظ على الحرف المهددة بالانقراض وبمواجهة تحديات العولمة التي تشكل خطورة كبيرة على هذا القطاع.

قطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج:

يتوفر المغرب على جالية كبيرة وواسعة من مواطنين مقيمين بالخارج، وقد عرفت السنوات الأخيرة عدة جهود من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها لأسباب كثيرة ومتشعبة، إلا أنه رغم ما تم بدله من جهود فإن ذلك يبقى أمام حجم الصعوبات والمشاكل وأمام طبيعة المهام المطروحة عليها فالمطلوب منا بدل مجهودات أكبر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

9. المجموعة النيابية للحركة الديمقراطية الاجتماعية

مداخلة المجموعة النيابية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2010، مناسبة هامة بالنسبة لنا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإبراز مواقفنا وتصوراتنا وملاحظاتنا بشأنها، إيمانا منا بأن التوجهات العامة لأي قطاع وإن كانت تتأثر حتما بحجم الاعتمادات المالية التي توفرها كل ميزانية، فإنها رهينة كذلك بعوامل أخرى لها أهميتها البالغة، ودورها الفعال في تحقيق الغاية المنشودة، وهذا ما سيجعل مناقشتنا لهذه الميزانيات تتجاوز دلالة الأرقام لتنفد إلى مناقشة السياسة العامة لكل قطاع.

من هذا المنطلق فإن مناقشتنا لقطاع العدل تدفعنا إلى التساؤل عن مدى تمكن الحكومة من تطبيق المحاور المتضمنة في البرامج الإصلاحية لهذا القطاع، وبالتالي فهل ستستطيع الحكومة تقويم القضاء وتعزيز استقلاليته ورد الاعتبار لجهاز العدالة كمرفق حيوي، وكسب ثقة المواطنين بتوفير الوسائل الكفيلة بتقويم وعقلنة الإدارة والمؤسسات القضائية؟ وهل ستتمكن كذلك من تحديث القضاء وتبسيط مسطرة

التقاضي وعصرنة منهج العمل وابتكار أساليب جديدة متطورة للتسيير المحكم؟.

إن طرح هذه الاستفهامات لا يعني تماما بأن ورش إصلاح القضاء لم يراوح مكانه، بل نقر بالمجهودات التي بدلت في هذا الاتجاه، لكننا في نفس الوقت نريد أن نعرف الأسباب التي حالت دون وصول هذا البرنامج إلى منتهاه بدليل أن جميع الأصوات ترتفع من هنا وهناك مطالبة بإصلاح الإدارة والقضاء.

السيد الرئيس،

إن إصلاح القضاء يعتبر أكبر رهان للتخليق وإشاعة ثقافة الفضيلة في تدبير الشأن العام على مختلف المستويات، ولعل أول تساؤل يطرحه المستثمر حينما يعزم على خوض غمار الاستثمار بالمغرب هو ما مدى صحة الجسد الإداري والقضائي ، لأن القضاء هو الملاذ الأول والأخير لكل من اعترضت طريقه مشاكل أو اختلالات غير مرغوبة، فلا يعقل والحالة هذه أن تبقى العديد من القوانين تعود إلى عهد الحماية ، ولا يعقل أن تضل وثيرة إصلاح القضاء تتسم بالبطء وغير شاملة لكل مكونات القطاع.

صحيح أن خطاب السيد الوزير أمام اللجنة يتضمن تباشير الأمل ويرصد للإنجازات التي تحققت، وتلك التي ستتحقق، ولكن الوقت لا يرحم وليس هناك من مبرر للانتظارية في هذا الإطار، فعلى الحكومة التركيز على الأقل على ما يدخل في باب الأولويات وذلك بالاعتماد على ما يزخر به الجهاز القضائي من كفاءات وفعاليات حتى يتسنى للقضاء المغربي أن يستجيب لمتطلبات العدل والتنمية عن طريق ترسيخ سيادة القانون والشفافية والنزاهة والإنصاف والسرعة في الانجاز على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها مشيعا بذلك روح الثقة المحفزة على الاستثمار .

السيد الرئيس،

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية وانطلاقا من مبادئنا الأساسية نطالب بضرورة تطوير وتجديد بنايات المحاكم وإظهارها بالمظهر اللائق بهذا القطاع، وتعزيز المفتشية العامة بأطر قضائية من مستوى عال، وإعادة النظر في برامج التكوين بالمعهد العالي للدراسات القضائية، كما أننا نطالب بضرورة إعطاء المصداقية للأحكام القضائية المذيلة بحجية الأمر المقضي به، ذلك بالعمل على تنفيذها، وبالتالي يجب فتح أوراش التنفيذ لإيجاد حل شمولي بالنسبة لمختلف القضايا، وفي مقدمتها الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية، كما نؤكد كذلك على ضرورة تحسين الأوضاع المادية لمساعدي القضاء وفتح مجال التكوين أمام موظفي كتابة الضبط نظرا لطبيعة الأعمال القائمين بها.

السيد الرئيس،

بالنسبة لوضعية السجون فإننا نؤكد بأن الجهود المبذولة في هذا القطاع ، تعد جد ضعيفة مقارنة بحجم المشاكل التي يتخبط فيها، إذ أن هذا المرفق يعرف خصاصا كبيرا على مستوى الموظفين العاملين به بالمقارنة مع عدد السجناء إضافة إلى الاكتضاض الذي يؤدي إلى وقوع مشاكل صحية وتصرفات لا أخلاقية كانتشار المخدرات وغيرها من السلوكات المنحرفة، إضافة إلى ضعف التغذية وغيرها، لذلك بات من الضروري اتخاذ عدة تدابير للنهوض بأوضاع السجون للحفاظ على كرامة السجناء.

أما بالنسبة لموظفي إدارة السجون فإنه من العدل والإنصاف توفير حد أدنى من الضمانات التي تجعلهم يؤدون واجبهم في جو ملائم ومريح يمكنهم من تحقيق الرسالة التربوية الموكولة إليهم ناهيك عن ضرورة توفير الحماية لهذه الفئة من الموظفين نظرا للظروف الصعبة والمخاطر المحدقة بهم في كل يوم، كما يتعين كذلك تحسين وضعيتهم المادية سواء من حيث الرفع من مستوى الأجور والتعويضات أو بالنسبة لترقيتهم.

كل هذا نطالب به حرصا منا على تأهيل السجون ببلادنا حتى تقوم بدورها التأديبي والإصلاحي المنوط بها.

السيد الرئيس،

أنتقل إلى الحديث عن قطاع يعد من بين القطاعات الأكثر تداخلا على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية الأخرى ألا وهو قطاع تحديث القطاعات العامة باعتباره المرآة الأساسية ومنطلق العبور في التحديث

على مستوى القطاعات العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة مسايرة كل المتغيرات التي يجب أن تطبع المجال الإداري داخل المرفق العام ليساهم بدوره كفاعل أساسي في النهوض بمستوى الموارد البشرية. هذا المرفق الذي يعرف إختلالات كبيرة خاصة على مستوى هيكلته وإصلاحه لذلك فإن أشد ما نتوق إليه هو الارتقاء بمستوى الأداء لدى المصالح العمومية وتعزيز قدراتها التدبيرية وجعلها قادرة على مواكبة التطور ومتطلبات المواطنين وتشجيع الاستثمار ببلادنا.

فعلى الرغم من كون برنامج وزارة تحديث القطاعات العامة قد رسم بعض الإجراءات خصوصا فيما يتعلق بملف تدبير الموارد البشرية والنهوض بورش الإدارة الالكترونية، إلا أننا نعيب على هذا البرنامج افتقاره إلى تدابير كفيلة لمواجهة حازمة لملف الفساد في تدبير الشأن العام وتعزيز الرقابة على التدبير العمومي، الأمر الذي سيعيد لبلادنا مكانتها، مع إصلاح حقيقي لمنظومة الأجور حيث ظل الخطاب الحكومي حبيس وراء نهج الدراسات والخطط، هذا بالإضافة إلى ضرورة بلورة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والإصلاح الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وإصلاح إختلالات منظومة تدبير الموارد البشرية وغيرها من الأسبقيات الملحة التي يوجد برنامج الحكومة إزاءها في وضع شرود.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فلا يسعنا إلا أن نذكر السيد الوزير لكي يتحمل الجزء المتعلق بمسؤولياته بخصوص تسهيل العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والتشريعية، خاصة بعد إعلان جلالة الملك على انه حريص على أن يكون البرلمان أكثر فعالية يمارس بنجاعة كافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، وأن يشكل قدوة للمؤسسات الدستورية في نهوضها بصلاحياتها كاملة. وفي هذا الإطار نطالب بضرورة احترام الآجال الدستورية للإجابة عن الأسئلة خاصة منها الكتابية، وبإعادة الاعتبار للبرلمان وممثليه وذلك من خلال الاهتمام بالقضايا الجوهرية التي يعرضونها على أنظار مختلف الإدارات والمؤسسات بشكل يطبعه الاحترام المفروض، وننتهز هذه الفرصة للتذكير بضرورة الاستجابة للطلبات التي يوجهها ممثلي الأمة إلى الوزراء والمسؤولين من أجل مقابلتهم لعرض قضايا تشكل انشغال المواطنين والجهات والجماعات التي يمثلونها، مع ضرورة الاهتمام بالمراسلات التي يوجهونها إلى مختلف دواليب القرار وذلك بمعالجتها أو على الأقل الرد عليها.

وأخيرا نؤكد على أن الاعتمادات المرصودة للميزانيات الخاصة بالقطاعات التي تحدثنا عنها في هذه المداخلة لا ترقى في نظرنا إلى مستوى انتظارات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة المجموعة النيابية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2010، مناسبة هامة بالنسبة لنا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإبراز مواقفنا وتصوراتنا وملاحظاتنا بشأنها، إيمانا منا بأن التوجهات العامة لأي قطاع وإن كانت تتأثر حتما بحجم الاعتمادات المالية التي توفرها كل ميزانية، فإنها رهينة كذلك بعوامل أخرى لها أهميتها البالغة، ودورها الفعال في تحقيق الغاية المنشودة، وهذا ما سيجعل مناقشتنا لهذه الميزانيات تتجاوز دلالة الأرقام لتنفد إلى مناقشة السياسة العامة لكل قطاع.

من هذا المنطلق فإن مناقشتنا لقطاع العدل تدفعنا إلى التساؤل عن مدى تمكن الحكومة من تطبيق المحاور المتضمنة في البرامج الإصلاحية لهذا القطاع، وبالتالي فهل ستستطيع الحكومة تقويم القضاء وتعزيز استقلاليته ورد الاعتبار لجهاز العدالة كمرفق حيوي، وكسب ثقة المواطنين بتوفير الوسائل الكفيلة بتقويم وعقلنة الإدارة والمؤسسات القضائية؟ وهل ستتمكن كذلك من تحديث القضاء وتبسيط مسطرة التقاضي وعصرنة منهج العمل وابتكار أساليب جديدة متطورة للتسيير المحكم؟.

إن طرح هذه الاستفهامات لا يعني تماما بأن ورش إصلاح القضاء لم يراوح مكانه، بل نقر بالمجهودات التي بدلت في هذا الاتجاه، لكننا في نفس الوقت نريد أن نعرف الأسباب التي حالت دون وصول هذا البرنامج إلى منتهاه بدليل أن جميع الأصوات ترتفع من هنا وهناك مطالبة بإصلاح الإدارة والقضاء.

السيد الرئيس،

إن إصلاح القضاء يعتبر أكبر رهان للتخليق وإشاعة ثقافة الفضيلة في تدبير الشأن العام على مختلف المستويات، ولعل أول تساؤل يطرحه المستثمر حينما يعزم على خوض غمار الاستثمار بالمغرب هو ما مدى صحة الجسد الإداري والقضائي ، لأن القضاء هو الملاذ الأول والأخير لكل من اعترضت طريقه مشاكل أو

إختلالات غير مرغوبة ، فلا يعقل والحالة هذه أن تبقى العديد من القوانين تعود إلى عهد الحماية ، ولا يعقل أن تضل وثيرة إصلاح القضاء تتسم بالبطء وغير شاملة لكل مكونات القطاع.

صحيح أن خطاب السيد الوزير أمام اللجنة يتضمن تباشير الأمل ويرصد للإنجازات التي تحققت، وتلك التي ستتحقق، ولكن الوقت لا يرحم وليس هناك من مبرر للانتظارية في هذا الإطار، فعلى الحكومة التركيز على الأقل على ما يدخل في باب الأولويات وذلك بالاعتماد على ما يزخر به الجهاز القضائي من كفاءات وفعاليات حتى يتسنى للقضاء المغربي أن يستجيب لمتطلبات العدل والتنمية عن طريق ترسيخ سيادة القانون والشفافية والنزاهة والإنصاف والسرعة في الانجاز على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها مشيعا بذلك روح الثقة المحفزة على الاستثمار .

السيد الرئيس،

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية وانطلاقا من مبادئنا الأساسية نطالب بضرورة تطوير وتجديد بنايات المحاكم وإظهارها بالمظهر اللائق بهذا القطاع وتعزيز المفتشية العامة بأطر قضائية من مستوى عال، وإعادة النظر في برامج التكوين بالمعهد العالي للدراسات القضائية، كما أننا نطالب بضرورة إعطاء المصداقية للأحكام القضائية المذيلة بحجية الأمر المقضي به، ذلك بالعمل على تنفيذها، وبالتالي يجب فتح أوراش التنفيذ لإيجاد حل شمولي بالنسبة لمختلف القضايا، وفي مقدمتها الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية، كما نؤكد كذلك على ضرورة تحسين الأوضاع المادية لمساعدي القضاء وفتح مجال التكوين أمام موظفي كتابة الضبط نظرا لطبيعة الأعمال القائمين بها.

السيد الرئيس،

بالنسبة لوضعية السجون فإننا نؤكد بأن الجهود المبذولة في هذا القطاع ، تعد جد ضعيفة مقارنة بحجم المشاكل التي يتخبط فيها، إذ أن هذا المرفق يعرف خصاصا كبيرا على مستوى الموظفين العاملين به بالمقارنة مع عدد السجناء إضافة إلى الاكتظاظ الذي يؤدي إلى وقوع مشاكل صحية وتصرفات لا أخلاقية كانتشار المخدرات وغيرها من السلوكات المنحرفة، إضافة إلى ضعف التغذية وغيرها، لذلك بات من الضروري اتخاذ عدة تدابير للنهوض بأوضاع السجون للحفاظ على كرامة السجناء.

أما بالنسبة لموظفي إدارة السجون فإنه من العدل والإنصاف توفير حد أدنى من الضمانات التي تجعلهم يؤدون واجبهم في جو ملائم ومريح يمكنهم من تحقيق الرسالة التربوية الموكولة إليهم ناهيك عن ضرورة توفير الحماية لهذه الفئة من الموظفين نظرا للظروف الصعبة والمخاطر المحدقة بهم في كل يوم، كما يتعين كذلك تحسين وضعيتهم المادية سواء من حيث الرفع من مستوى الأجور والتعويضات أو بالنسبة لترقيتهم.

كل هذا نطالب به حرصا منا على تأهيل السجون ببلادنا حتى تقوم بدورها التأديبي والإصلاحي المنوط بها.

السيد الرئيس،

أنتقل إلى الحديث عن قطاع يعد من بين القطاعات الأكثر تداخلا على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية الأخرى ألا وهو قطاع تحديث القطاعات العامة باعتباره المرآة الأساسية ومنطلق العبور في التحديث

على مستوى القطاعات العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة مسايرة كل المتغيرات التي يجب أن تطبع المجال الإداري داخل المرفق العام ليساهم بدوره كفاعل أساسي في النهوض بمستوى الموارد البشرية. هذا المرفق الذي يعرف إختلالات كبيرة خاصة على مستوى هيكلته وإصلاحه لذلك فإن أشد ما نتوق إليه هو الارتقاء بمستوى الأداء لدى المصالح العمومية وتعزيز قدراتها التدبيرية وجعلها قادرة على مواكبة التطور ومتطلبات المواطنين وتشجيع الاستثمار ببلادنا.

فعلى الرغم من كون برنامج وزارة تحديث القطاعات العامة قد رسم بعض الإجراءات خصوصا فيما يتعلق بملف تدبير الموارد البشرية والنهوض بورش الإدارة الالكترونية، إلا أننا نعيب على هذا البرنامج افتقاره إلى تدابير كفيلة لمواجهة حازمة لملف الفساد في تدبير الشأن العام وتعزيز الرقابة على التدبير العمومي، الأمر الذي سيعيد لبلادنا مكانتها، مع إصلاح حقيقي لمنظومة الأجور حيث ظل الخطاب الحكومي حبيس وراء نهج الدراسات والخطط، هذا بالإضافة إلى ضرورة بلورة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والإصلاح الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وإصلاح إختلالات منظومة تدبير الموارد البشرية وغيرها من الأسبقيات الملحة التي يوجد برنامج الحكومة إزاءها في وضع شرود.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فلا يسعنا إلا أن نذكر السيد الوزير لكي يتحمل الجزء المتعلق بمسؤولياته بخصوص تسهيل العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والتشريعية، خاصة بعد إعلان جلالة الملك على انه حريص على أن يكون البرلمان أكثر فعالية يمارس بنجاعة كافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، وأن يشكل قدوة للمؤسسات الدستورية في نهوضها بصلاحياتها كاملة. وفي هذا الإطار نطالب بضرورة احترام الآجال الدستورية للإجابة عن الأسئلة خاصة منها الكتابية، وبإعادة الاعتبار للبرلمان وممثليه وذلك من خلال الاهتمام بالقضايا الجوهرية التي يعرضونها على أنظار مختلف الإدارات والمؤسسات بشكل يطبعه الاحترام المفروض، وننتهز هذه الفرصة للتذكير بضرورة الاستجابة للطلبات التي يوجهها ممثلي الأمة إلى الوزراء والمسؤولين من أجل مقابلتهم لعرض قضايا تشكل انشغال المواطنين والجهات والجماعات التي يمثلونها، مع ضرورة الاهتمام بالمراسلات التي يوجهونها إلى مختلف دواليب القرار وذلك بمعالجتها أو على الأقل الرد عليها.

وأخيرا نؤكد على أن الاعتمادات المرصودة للميزانيات الخاصة بالقطاعات التي تحدثنا عنها في هذه المداخلة لا ترقى في نظرنا إلى مستوى انتظارات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.